صاحب ومالك مصطفى شوكت
بن مهدي
م

ثم وصل هذا الكتاب في الحجر الفاني محمد ابو الخير ابن السيد محمد لقمان
القلوائي عفي عنه) ١٢٧٤ سنة من الاستانة
العلية

هذا ديباجة شرح البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم

هوالذى اثنى على نفسه بابداع الكائنات وصور فى العقول ماهيات الاشياء من الناطقات والصامتات ووسع فيها مالم يسعه الارض والسموات وكثر فيها قايلها وقلل كثيرها للنفى والاثبات وصلى على نبيه المحمود وعلى آله السعود كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (اما بعد) فيقول غبار اقدام الطلباء ومغبر ابواب الفضلاء مصطفى القطب الريزوى مولدا والسيروزى معتدا الله اصفى محاسنه ومحاشينه واحسن محسنه ومحسنه قد شغفنى الغبطة فى الاثار الباقية من الرجال وهم دارسون وعسفنى النهمة الى اى ارجل معهم وهم فارسون وان كنت موضوعا على الفقار عن خيول الاعتبال والعنوان ومدحقا فى القفار الى الآن وقد وجدت المنطق اسمى شانا واسنى برهانا من رام عرايس العلوم فهو عينها اونفايس المعارف فهو فضتها وعينها لا يتيسر الوصول الى تحقيقات الاصول الابه واحق مانسق فيه برهان الفاضل الكلنبوى عامله الله بالاحسان الجلى والخفى فانه مخزن اسرار الدقائق ومطلع انوار الحقائق حقيق ان يزدمل

التكثير الذهنى كصوز الانسانية والحيوانية والضاحكية عن زيد والتكثير الخارجية كزيد وعمرو وغيرهما عن انسان هو صورة واحدة فى الذهن ولولاه لماصح الحمل اصلا

ولا يخفى فقرة الصلوة شرطية مقدمها متصله هو المثال المش وتاليها قوله وصلى الخ

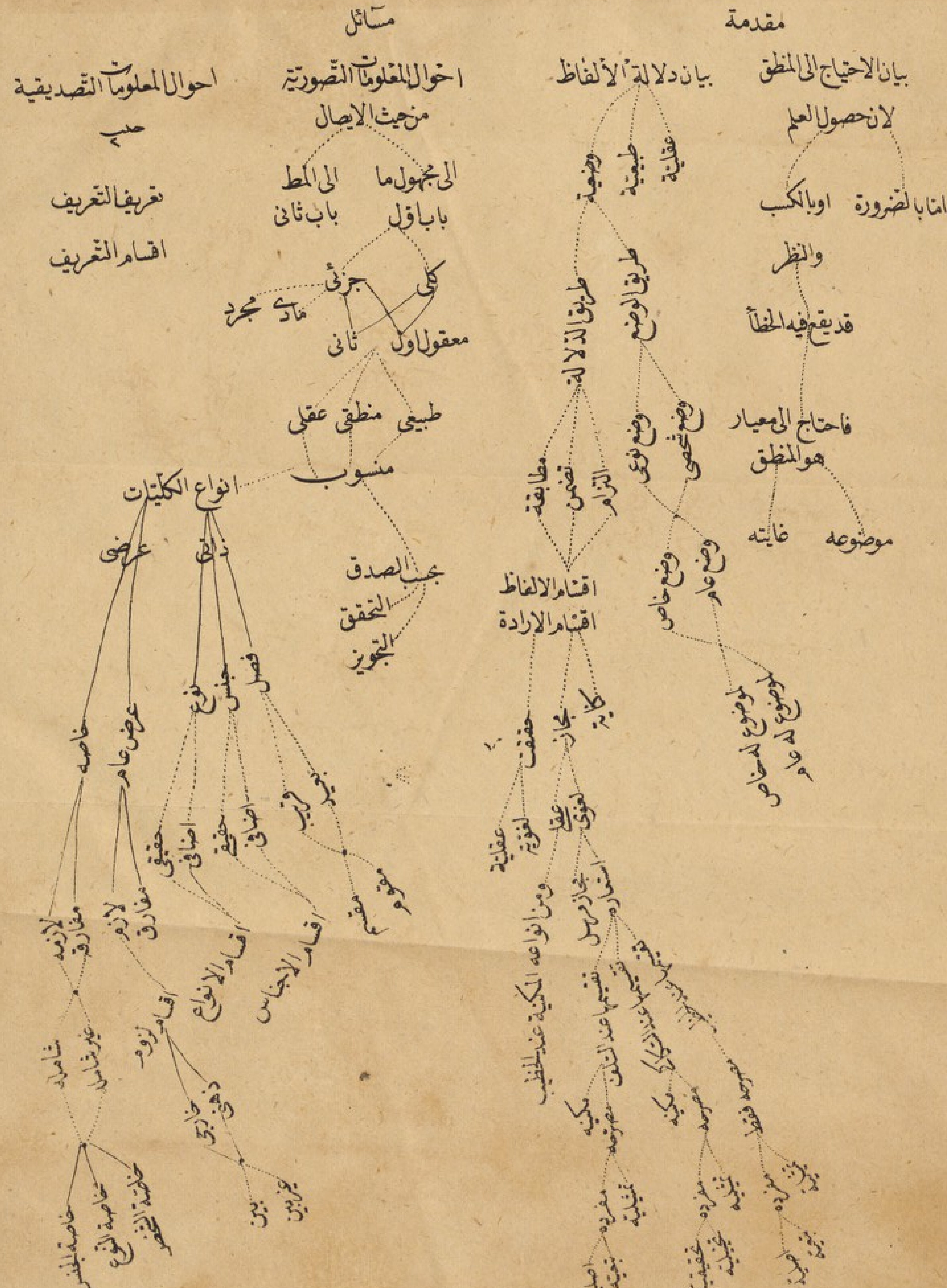
الاغبار بكسر الهمزة برحاجتك طلبنده جدو اهتمام ايتمك والعونى المحاشين بمعنى المكروهات او الشين بمعنى العيب ومحا فعل معلوم

قوله غبار اقدام الطباء هذا فخر رتبة الملائكة لاتواضع

الادحاق اعتباردن دوشوروب قايرمامق (وانقولى) العين الاول بمعنى الخيار والثانى بمعنى الذهب

فهرس الكتاب

بين الطالبين اعاره واستعاره سننده يترت ملاحظه سيله ايكى جلد اختيار اولنمشدر



فى الجيوب لاسيما لمطالعة ابحاث الامكان و الوجوب ولامر ما اخذت
اشرحه متسترا عن لوم القوم مبغوص الفكر فى النوم والقوم متفحصا
المنشأ البحث الغامض وناشيه متصفحا فى تحقيقاته وحواشيه ولم آل
جهدا فى لم شمله وتفريق شمله وتسهيل ضبطه على قدر الطاقه غير
متطوق الابقلادة العقل القائد مبصرا بالجد اول والجرائد مفصحا
بالامثلة الواضحة المحرنجمة صافحا عن تجميم الجمجمة ١ ان اعترضت
فى بعض مواقع الكتاب فهكذا حال الخدمة فى الباب وقد خدمته
بضع عام من اطول اعوام الدهور ونقصيت بماتمنيت بتوفيق من الله
ونور فطلع بحمد الله جارية حسناء متمنطقة لخدمة الازكياء فجعلته
هدية لهم لعلهم يغتنمونه ويعفون عن بعض هفواته بالقلم الراسى فان ٢
اول الناس اول الناسي ثم اورد على اعتراض قوى بانه كيف هو
ولازكياء الاف فاذا واعظ يقول من قرأ الفاتحة واهدى الى المقبورين
فالله يوصلها الى كل منهم هذا تحفة لك من فلان وذلك بان يجعلها
الا فابعدد الافهم قلت وهكذا شان الملوك خصوصا الملك الذى هو
خليفته فى العالمين حافظ رسوم الشرع وحدود الدين قيام الاساطين
وهمام السلاطين السلطان الغازى العدلى محمود خان بن السلطان ٣
الغازى عبد الحميد خان يبكى ويضحك خصمه ووليه بالسيف والقلم
الضحوك الباكى الدر والدرى حاشا جوده فحصنا بالبحر والافلاك
ما الاسكندر فى قضاياه الموجهات الا عبد صادق وما الا فلاطون
فى تدبير ملكه الا حيوان ناطق لانه متمم الصناعات النارية الحربية
والربين ومجمع المعارف النظرية والعمليه والربانيين لازال
متن العلم بشرح معدلته متينا و ركن الدين بتأسيس
قواعده الانيقة ركينا فان صادمه تحسين من
محاسنه العميم ففلذة ٤ والا فاغتنمه ما اعتمته ٥
وما توفيق واعتصامى الا بالله
وهو حسبى ونعم
الوكيل

ولامر ما اى لامر عظيم وشرف خطير ومنفعة جليلة حاشية كبرى

الشمل طاغلمش معناسنة وطوپلانمش معناسنة اضداددندر وان واللم الجمع

١ التجميم التكثير والجمجمة كلام غيرواضح والمراد تكثير امثلات كل ج ب منه

٢ يشير الى انه اول شارح م

رسوم الشرح الماثورة عنده م

٣ المراد بالاساطين العلماء كما لايخفى

٤ ففلذة اى هو بكيمياء تحسينه ذهب خالص منه

٥ فاغتنمه ما اعتمته من قبيل وشعرى فافهم وفى المثل ان لا اكن صنعا فانى اعتم يعنى اكر استاده كلسم قادر اولدغم قدر ايشلرم واعتمام استعانة دخى ديرلر وانقولى

شرح ديباجة متن البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم

ببركة اسم الله عزوجل ينطق ناطق عيار آفق وبرهان دالق صب
على روضته البوارق ويقول (انواع محامد علية) اى اوصاف
المحاسنات واذكارها العالية التى هى انواع (بسطت) يليق ان
تبسط (مقدمة لمفتح الابواب) المرجو منه التوفيق (واجناس مدائح
تالية) اى كلمات الكمالات المتلوة التى هى اجناس (ركبت موجهة)
يليق ان تركب مخاطبا بها (لذلك الجناب) فكلمتى انواع واجناس مقام
لام الجنس للاغراب والبراعة والاشارة الى ان الحمد اخص وكلما الله
تعالى هى العليا والتعبير بذلك الجناب تعظيم لحضرته (المنزه كنه
ذاته عن حدود مدارك الالباب) تعالى شانه عن ان يكون له حد ونهاية
وكل مدارك العقول لها حد ونهاية فلا يدركه العقول لتوحده بجلال
ذاته (المتقدس جل صفاته) بل كلها (عن رسوم النقص و) سمات
(النقص بلا ارتياب) واوصاف الانسان لايخلوا عنهما والشكر على
نعمة واجب فكيف لايشكر هو (على ان عم الآئه الجليلة غير محصورة
فى مداد الكتاب وخص الانسان بنعماء منتشرة سيما المنطق الفصيح)

المحاسنة ايولك ايتمك (وان)
والوصف برنسنه يى صفتلق
(وان) والحمد هو الوصف
بالجميل الاختيارى
فالمحاسنات اختياريات
يذكر بها اصاحبها كان من كان
واذكارها فى الالسنة اثنية
عالية لاينقطع ابدا فلا نهاية
لافرادها وهى نوع نوع
كلها يليق الله جل جلاله لان
كل محاسنة انما يصدر عنه
فى الحقيقة منه

وقوله بسطت خبر بمعنى
الانشاء مؤول بيليق و يحتمل
ان يكون صفة واذن يكون
المحامد الموصوفة بها له
تعالى لا كل حمد منه
تفتيح الابواب مجاز عن خلق
اسباب الحق ودفع موانع
الوصول اليها ومنها التوفيق
اى خلق القدرة على الطاعة
وهو الحق من الثناء عليه
ولذا لم يقول الله منه
وتلك الالاء عوض منه تعالى

(يناطقون به)

يناطقون به (فى كل باب) وفى كل قوم (فسبحان من ردت الافكار
والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته) اى تحيرت وبقيت شاخصة
طمعا للادراك (وارتدت الابصار والبصائر الى بدئها فى عجائب عظمته
وجبروته) بأساعنه (واصناف صلوات اى الاثنية باستحقاق الاحسان
(مرتبة بيد التبجيل والانتخاب) اى مع تعظيم انتخاب فى غاية لايفاد
بل يشار اليه باليد اشارة الاخرس (محتوية على كليات الاخلاص
وافراد الاداب فالاصناف بمنزلة لام الجنس ايضا للبراعة والاشارة الى
ان الصلوة اخص (على من عرف) الحق (حقايق احق) اى دلائل
الشرع المشبه بالحدائق المثمرة وهى الكتاب والسنة والاجماع)
(ورفع موجبات لاحتجاب عنهم وميز حدود (حدائقها بخواص
البيان) من الدلالة والعبارة والاقتضاء والاشارة (وفصل الخطاب)
المميز للحق عن الباطل فنتوسل بالصلوة عليه (لما انه المتوسط بيننا
وبين نتايج ام الكتاب) وموجباته من الاعتقادات والاعمال (بقوانين
محكمات يحتويها ذلك الكتاب (عاصمة عن الخطأ فى طرق الصواب)
بل هادية اليها ومنها التفكر فى الافاق والانفس (وبراهين) اى معجزات
عظمى (قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء اى بلغائهم (وواصمة)
قاطعة (لمشاغبات الشعراء) ومجادلات الخيلاء فحمواعن الاتيان بمثل مااوتى
صلى الله عليه وسلم (وعلى اله واصحابه الذين عرفوا احكامه الخمسة) الوجوب
والندب والاباحة والحرمة والكراهة الموصلة العمل بموجبها (الى رب
الارب) واحسن المئاب (وشرحوا اقواله كشفوها (من وراء حجاب
بينات) مظهرات تمثل لها اى لتلك الاحكام (اصور الصواب حيث
قضوا بالحق مع مقاساة العوارض) اى مكابدة المشاق (فى الامانات) التى
ابى ان يحملها الاجرام العظام (المحمولات) على الانسان الضعيف
(المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل الناد والمقاتلة معهم (وملازمة
الاتصال باشرف الممكنات والحذر عن الانفكاك عن اطاعته واطاعة
اولى الامر (فتحوا فى الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب)
اى خلوا مشكلاتها (وقدحوا فى جنود الظنون السقيمة من خلفهم

لحامد نا اباه بدلاله قوله لئن شكرتم لازيدنكم ولذا ذكر بعلى وتوسط النبى ع م ليس كذلك ولذا ذكر باللام والله تعالى اعلم

قوله بل هادية اليها اشارة الى الاعتراض بان احتياج الافكار الى العاصم لوقوع الخطأ فى بعضها ولا يتصور ذلك فى طرق الصواب فكيف العظمه والى الجواب بان الخطاء يتصور فى اتخاذ طريق من الطرق على ظن الصواب فلا يقال يلزم ان يكون قوانين الكتاب والسنة منطقا لان كل عاصم عن الخطاء فى الفكر فهو منطق فليتدبر

قدح شهاب) راجم للشياطين عن السماء اذينو الوازمها الخفية)
اوضحوا خفائها بمصابيح مقدمات اى بدلالة محكمات دائمة الاضائة
(بانوار اليقين وعدلوا فى تحصيل نظرياتها الموجهة) عن سائر الوجوه ٩
الى ضروريات الدين جانسوا العقول بالتهذيب وواصلوا النقوش
المحفوظة فيها بالتقريب (فبدههم مسلمات الهدى مهديات الدلالة الموصلة
الى المطلوب من المبدأ العام الفيض (متحدسة) متمكنة بغتة (بمقبولات ١٠
السنة ومتواتر الكتاب اى بسبب العمل بهما و شاهدهم المشهورات
من وهميات الضلال) يعنى الواضحات الناشئة منها ككل موجود
فى جهة مثلا كانت مشاهدة لهم من وهبيات الهدى (منعكسة
الى سواء سبيل الوهاب) لكون اوهامهم بل جميع حوسهم منجرة لعقولهم
(وقد اطلقوا فى رياض المطالب عن قيود التقليد) والوقوف فى جهة
(الى جهات التحقيق) كقيود الاوابد (وحملوا فى بوادى المبادى
القريبة والبعيدة) اى فى الوسائل التى كبواد العربان يعدى فيها للصيد
على جياد التوفيق حتى لم يتشبثوا الى سبب قريب ولا بعيد الاوافق
المطلوب صلى الله على النبى المحمود الممدوح وعليهم (ماطلع على
جنان الجنان طوالع العرفان عن افق الاكتساب) اى كلما ورد على القلب
واردات العرفان عن الكسب والاستدراك مثل طلوع الطوالع على
الرياض عن افق الافلاك (وماسطع) كالفجر الصادق (اذعان
الاذهان) اى انقياد الافهام والفطن وتسليمها (بمطالع ايقان اى
بمقار ايمان يوجب حسن مئاب) وهو الغاية القصودى فنعم الغاية
ونعم الكتاب والمقود بالالئية عليهم استحصال الحق من جهتهم لما ان
المفيض فى غاية التقدس والمستفيض فى التعلق ومالم ييبس الوقود
لم يقبل الوقود لعدم المناسبة وهم ذوجهتين يستفيضون بجهة
تجردهم عن الواجب ويفيضون بجهة تعلقهم الى الطالب لايقال
التوسل بهم لايتصور اذا ماتوا وتجردوا عن الابدان اذلاجهة مقتضية
للمناسبة لانانقول اثر التعلق باق فيهم ولذلك كانت زيارة مراقدهم
معدة لفيضان انوار كثيرة على ماافاده السيد السند قدس سره فى الحاشية

٦ شبهت مشكلات المسائل والوسائل ببلاده مسورة بحصون واستعمال المشبه به فى المشبه ونسب اليه الفتح لترشيح منه

٧ شبهت يقينيات ام الكتاب بمقدمات الجيش ودلالاتها بمصابيحهم منه

٩ عدلوا عن طريق النظر الى طريق العمل وقد ذكر فى آخر هذا الشرح ان القوة للعملين اربع مراتب فانظر منه

١٠ لا اخلاف فى معلوماته تعالى مرتسمة فى شئ نسميه اللوح المحفوظ والحكماء يسمونه العقول منه

الكبرى ثم اشار الى بعض مايذكرونه فى دبابج كتبهم و يسمونه رؤس
الثمانية الغرض والمنفعة والتسمية والمؤلف والفن ومرتبته والقسمة والانحاء
التعليمية كما فى التهذيب فقال (وبعد) اى بعد الخطبة مهما يتحقق
من الاشياء فاقتضاء الحال لهذا التأليف واقع اتفاقا بلاريب اما المقدم
فمجزوم الوقوع على ان فرض وقوعه كاف واما التالى فثابت ايضا
لانه (لما كان المنطق نطاق الافكار) تمنطق به وتقوى للخدمة (و به
يرتفع طباق الانظار اى مراتبها الى القوة الرابعة (وميزان) حكام
(عدول يشخص يميز من بعيد (المصداق عن الكذب ومقياس عقول)
معروسة عن الضلاله (يميز عن العقم) والعواقر (كل متحاب) منتهم
من ذوات اللبن وبمعنى هو الحق (يهتدى بهداه كل نظار كانه علم
فى رأسه نار فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب وسيد القوم
خادمهم بالاثر المستطاب) فهو رئيس العلوم باسرها بل ينفذ حكمه
فى العلوم كلها فهو رئيس حاكم عليها كما اختاره ابو النصر (وكان
بعض المشتغلين عندى) روى انه السيد محمد بن الوزير حسن باشا وله
رسالة مرغوبة فى التوحيد كان يتعلم المنطق من المص زحمة (مشتعلا
كالحراقه (ذكاء) بالفتح اى فى كونه سريع الفهم (وفى توقد ذهنه الذكى
يحكى ذكاء) بالضم اى يشبه شمسا (قابلا للتحلى بجوهر الانهار لحدسية
ا (من بين الاتراب) اى الامثال وفيه ايهام لمعنى التراب والى
حديث الناس كالمعادن (مائلا الى تجلى زواهر الانوار
القدسية حين اناب جمعته ولامثاله موائد عوائد) من شرح
المطالع (ونظمت فى سلك البيان فرائد فوائد)
منشورة عنده ورتبتها على مقدمة
وخمسة ابواب) رعاية لحسن التعليم
(نفعهم الله تعالى فى كل مايسئل
و يجاب وما توفيقى الا بالله
الجليل وهو حسبى
ونعم الوكيل)

قال (مقدمة وفيها بحثان) الخ اقول

الكتاب لبيان القوانين المنطقية بيانا تاما وهو انما يحصل ببيانها وبيان ماينتفع به فيها وبيان مايلحق بها فلذلك رتب اجزائه على مقدمة وخمسة وابواب وخاتمة فقال هذه مقدمة وفيها بحثان بحث الاحتياج وبحث الالفاظ اما بحث الاحتياج الى المنطق فلانه مشتمل على امور ثلثه معرفته ومعرفة موضوعه وغايته ولاشك ان من حصل الشعور بعلم قبل الشروع فيه يكون على بصيرة فى اثناء التحصيل فيأمن من فوات شئ مما يعنيه وصرف الهمة الى مالى يعنيه واذا عرف ان موضوعه كذا يحصل له زيادة تميز للمنطق من غيره وزيادة بصيرة فى تحصيله لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات واذا عرف ايضا ان له فائدة معتدة مختصة به مترتبة عليه يزداد جدا ونشاطا ولايكون سعيه عبثا فى نظره فلايقع الفتور فى سعيه واما بحث الالفاظ فلانه يتميز به مدلولات الالفاظ بعضها عن بعض فلايقع الاشتباه بين المقصود والمفهوم فى استحضار المعانى وكل ذلك نفع ينتفع به فى المنطق فالالفاظ المسوقة لبيانه مقدمة الكتاب واما كونها مقدمة العلم بمعنى مبين ماتوقف عليه الشروع فتوقف على مبين .

قال (البحث الاول ان العلم اه) اقول

بعض العلم من التصورات والتصديقات معرفة صحته وفساده محتاج الى المنطق وهذا دعوى قليل البلوى وكثير الجدوى ولما توقف اثباته على ثبوت اربع قضايا جزئيات يقتضيها تعريف العلم وتقسيمه وعلى تصور النظر والتصديق بوقوع الخطأ فيه بدأ بتعريف قاصد التقسيم فقال العلم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل يراد مايمتاز به الشئ عند العقل عن غيره سواء كان امرا خارجيا كما فى العلم الحضورى اوعقليا كما فى العلم الحصولى وسواء كان نفس الشئ وحقيقته وهو التصور بالكنه اولا وهو التصور بالوجه ولايمكن ان تكون الصورة نفس الشئ فى العلم الحصولى بل هى شبح ومثال لذاته اولصفاته عند

طائفة والمراد بالحصول مطلق الثبوت لا مايقابل الحضور سواء كانت
حاصلة من الازل الى الابد وهو العلم القديم اوبعد ان لم يكن وهو العلم
الحادث وسواء كانت مأخوذة من الشئ بعد وجوده وهو العلم الانفعالى
اوقبله وهو العلم الفعلى كمن يتصور سريرا ثم يصنعه ولا الحصول بالفعل
بل من شانها ان يحصل ليشمل العلم بالقوة كعلم جميع الجزئيات المندرجة
تحت الكليات من احكام وسواء كانت صورة واحدة من متعددة وهو
العلم الاجمالى اوصورا متعددة على حسبها وهو العلم التفصيلى وسواء
كانت مطابقة لما فى نفس الامر الذى هو منشأ للحصول العقلى وهو العلم
الصحيح اوغير مطابقة وهو الجهل المركب فعلى هذا المراد بالعقل
الذات المجردة لم يقل فى العقل لانه لا يتناول ادراك الجزئيات بالحواس
على القول بارتسام صورها فى الالات الا بضرب من التأويل بخلاف
قوله عند العقل فانه يشمل المذهبين والعقل فى المشهور قوة تدرك
الغائبات بنفسها والمحسوسات بالوسائط وقد شاع فى معنى النفس وهو
مايشير اليه كل احد بقوله انا فالصورة الحاصلة عند نفس زيد فعلم زيد
وعند نفس العقول فعلم العقول ولم يقل فى الذهن لانه يخص الانسان
ولم يقل حصول صورة الشئ لان ذلك الحصول نسبة بين الصورة
والعقل من جانب الصورة اى كون الصورة بحيث حصل عند العقل
وهو ليس بعلم والا لكان العلم نفس الصورة لا العقل نعم يضائف لتلك
النسبة نسبة اخرى من جانب العقل هى كون العقل حصل عنده صورة
الشئ فمن ذهب الى ان العلم اضافة مخصوصة اراد هذه النسبة اعلم
انه لاخلاف فى كون العلم مطلقا امرا ذهنيا واما كون المعلوم فى العلم
الحصولى امرا ذهنيا اوموجودا فى نفس الامر ففيه خلاف وما اشتهر
من ان المتكلمين انكروا الوجود الذهنى والذا لم يسعهم تعريف
العلم بالصورة الحاصلة ففاسد كيف وحصول الصورة الشبيهة بالمعلوم
فى الذهن عند العلم بديهى لا ينكره عاقل فتلك الصورة اما نفس ماهية
المعلوم اوشبحها ومثالها وهم انكروا الاول دون الثانى كذا فى حاشية
للتهذيب وان العلم لا يتحقق حصول الصورة بداهة واتفاقا واذا تحقق

تحقق معه امور ثلثة بداهة واتفاقا الصورة الحاصلة وقبول الذهن
لها من المبدأ الفياض واضافة مخصوصة كما ذكر والنزاع فى ان العلم
اى الثلثة وقد ذهب الى كل طائفة من الحكماء هم مذهب الكيف
ومذهب الانفعال ومذهب الاضافة والاصح من هذه المذاهب هو
الاول لان العلم يوصف بالمطابقة واللامطابقة و ذلك الموصوف
هو الصورة لا الانفعال ولا التعلق لا يقال العلم ينقسم الى التصور
والتصديق ولاشئ من مقولة الكيف يقابل للقسمة لانا نقول انقسام العلم
اليهما ليس لذاته بل بواسطة المعلوم ولم يذهب احد الى ان العلم
من مقولة الفعل فلئن قلت العلم منقسم الى الفعلى والانفعالى فاشتبه
الامر قلت معنى الاول علم الشئ قبل وجوده ومعنى الثانى علم الشئ
بعد وجوده و ذلك لاينافى عدم كون العلم الفعلى من مقولة الفعل
وكونهما من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة والمتكلمون فيه
فرقتان فرقة يقولون ان العلم نفس التعلق وهم مع مذهب الاضافة
فى انه عبارة عن كون العقل بحيث حصل عنده صورة الشئ لكن
بينهما اختلاف فى العلم والصورة المعلومة وقبول الذهن اياها اذا
لاضافة امر حقيقى من اعيان الموجودات عند الحكماء اعتبارى
لا وجود لها عندهم والصورة لابد ان تكون مطابقة للواقع عندهم
لا عند الحكماء وهى نفس ماهية الامر الخارجى عند الحكماء شبح ومثال
مخالفة له فى الماهية عندهم والقبول يجب ان يكون جازما ثابتا عندهم
لا عند الحكماء وفرقة يقولون ان العلم صفة حقيقية ذات تعلق وهم مع
مذهب الكيف فى ان العلم والمعلوم نفس الصورة لكنهم يخالفونه فى مخالفة
الصورة المعلومة للامر الخارجى فى الماهية وفى وجوب مطابقتها اياه وفى
وجوب الجزم والثبوت فى القبول كما فى الاضافة وهذه الفرقة من المتكلمين
يعرفون العلم بانه صفة توجب تميزا بين المعانى لا يحتمل النقيض وتوضيحه انك
اذا تصورت الانسان مثلا حصل فى ذهنك صورة متعلقة للانسان
وهى بهذه الحيثية صفة حقيقية قائمة بالذهن وتلك الصورة توجب
تميزا اى كون نفسك ممتازا بها عن غيرك كما هو حال سائر الصفات

السؤال ليس بشئ
ولا الجواب لان الكيف انما
لا ينقسم انقسام الكل الى
الاجزاء لا انقسام الكلى
الى جزئياته منه

كالشجاعة والسواد ضرورة ان الشجاع بشجاعته ممتاز عن الجبان وكذا الاسود بسواده متميز عن الابيض فكذا العالم بعلمه ممتاز عن الجاهل وتوجب ايضا كون نفسك مميزا بها للانسان عما عداه اى تجعلك بحيث تلاحظ الانسان وتميزه عما عداه تميز الايحتمل الانسان نقيض ذلك التميز اذلا نقيض للتصورات وستعلم ولك ان تمثله بنفى قيام زيد اوباثباته بانه صورة تصديقية متعلقة للنسبة والكلام فيه فى الكلام ولكن من خصايص هذا الشرح السل سل الشعرة من العجين اعلم ان ادراكات الحواس كادراك العطر الحاصل لنا عند شم المسك مثلا علم بمتعلقاتها عند الشيخ الاشعرى وخالفه جمهور المتكلمين وزاد وافى التعريف قولهم بين المعانى فافهم ثم الاعتراض بان الشئ مايصح ان يعلم ويخبر عنه وقد اخذ فى تعريف العلم وهو دور ليس بشئ لان تصور الشئ بديهى والتعريف تنبيهى فتنبه

(قال) ﴿ ان كان ادراكا للنسبة الخ ﴾ (اقول)

العلم منقسم الى التصور والتصديق وذلك لما عرفت ان علم العقل وادراكه عبارة عن الصورة الحاصلة عنده من الشئ فلها امر مدرك فى العقل تتعلق به وهو ايضا هى وامر فى نفس الامر يكون منشأ للحصول العقلى فالعلم بالنظر الى الامر الاول لايوصف بعدم المطابقة ولا يحتمله اصلا ضرورة اتحاده معه فالصورة الحاصلة فى اذهان الحكماء مثلا صورة قدم العالم مطابقة لقدم العالم الذى هو المعلوم وان لم تكن مطابقة لحدوثه الذى هو الواقع وكذا اذا رأينا شبحا من بعيد وهو فرس وحصل منه فى اذهاننا صورة الانسان فتلك الصورة مطابقة للانسان الذى هو المعلوم وان لم تكن مطابقة للفرس الذى هو الواقع واما بالنظر الى الامر الثانى فتوصف بالمطابقة واللا مطابقة لكن يتوارد معها على العقل صورتان نسبيتان متنافيتان يتردد بينهما وهما الثبوت والانتفاء لان المطابقة واللامطابقة للواقع انما يكون بهما اذ الواقع اما ثبوتها اوانتفاؤها فى نفسها وهو هليتها البسيطة واما ثبوتها لغيرها اوثبوت الغيرلها اوانتفاؤها عن غيرها اوانتفاء الغير

عنها وهو هليتها المركبة فاذا حصلت الصورة على طبق الواقع
ثبوتا وانتفاء فطابقة والافلا تقررت فى الذهن اولم تتقرر شعر بمطابقتها
اولم يشعر فان تقررت واعتبرت على وجه الاذعان واعتراف بمطابقتها
للواقع سوآء كانت مطابقة له فى نفسها اولا فتصديق والافتصور
لايقال من المقرر ان لاشئ من المفردات والمركبات التقييدية يقابل
الاذعان والاذعان مختص بالنسبة التامة الخبرية وما ذكرتم يدل على
ان كل صورة قابلة للاذعان فتنافيا لانا نقول تلك القضية ضرورية
وصفة وهى لاينافى الامكان الذاتى كما لايخفى فعلى هذا لو عرف
التصديق بانه علم بالشئ على وجه الاذعان والتصور بانه علم بالشئ
لاعلى وجه الاذعان لظهر جنسية العلم للتصور والتصديق وصيرورة
كل تصور باعتبار الاذعان تصديقا ولذا يقال فلما يخلو التصور
عن التصديق لكن لم يتميزا تميزهما بمتعلقهما ايضا فلذا آثر فى ضمن
التقسيم رسمهما الاكمل فقال ان كان ادراكا للنسبة التمة الخبريه على
سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان ادراكا لغير النسبة
كما فى المفردات او للنسبة الناقصة كجميع نسب المركبات التقييدية
من الاضافة والتوصيفية ونسب جميع الافعال الى غير فواعلها
من المتعلقات ونسب جميع الصفات الى فواعلها ايضا ونسب المصادر
المقطوعة عن الاضافة وسواء كان ادراكا للنسبة التامه الانشائية
كما اذا قيل افعل كذا او بعت واشتريت ورب انى نذرت لانها فى نفس
الامر عبارة عن ايجاد شئ لاحكاية امر واقع فى الماضى والحال والاستقبال
او الخبرية لكن لامع الاذعان بل بدونه كالشكيات والوهميات والمخيلات
وعليك ان تقول او الخبرية ومع الاذعان بها لكن تؤخذ تلك النسبة
الخبرية على وجه الاذعان كتصور طرفى الشرطية فى مثل قولنا ان كان
الاربعة زوجا لم تكن فردا وان تقول وسواء كان ادراكا لنفس الاذعان
كما اذا قال مسلم محمد رسول الله فسمع كافر وفهمه وكقولنا النية شرط
للوضوء عند الشافعى ولذا لم يقل ان كان اذعانا للنسبة بل قال ادراكا
للنسبة على سبيل الاذعان فبقى الصناعات الخمس فى التصديق وماعداه

فى التصور ولم يقل ادراك ان النسبة واقعة لئلا يظن خروج الظنيات
عن التصديق او يتوهم دخول الموهومات والمخيلات فيه ومعنى الاذعان
على ما يفهم من كلمات المتقدمين والمتأخرين الاقرار النفس وسكونه
على الاثبات اوالنفى وتخلصه عن التردد بينهما والتسليم والانقياد
والجزم والاعتقاد والرجحان والاعتراف كل ذلك يؤول الى انه ادراك
مطابقة ما فى الذهن لما فى الخارج ومعنى ادراك النسبة على سبيل الاذعان
ادراكها على وجه الاقرار والاعتراف بمطابقتها لما فى نفس الامر
وان لم تكن مطابقة لما فى نفس الامر فى نفس الامر والمعنى الاول تصور
والثانى تصديق وبينهما فرق العلم بالحد والعلم بالشئ بالحد فحقيقة
التصديق نفس الاذعان لكن لا من حيث كونه ادراكا فى نفسه اذ هو بهذه
الحيثية تصور بل من حيث كونه وجها لادراك النسبة التامة الخبرية
وهو نفس الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ايضا على ما هو المش من الحكماء
ومتعلق له بمعنى الوقوع اواللاوقوع فان قلت الاعتراف بمطابقة
النسبة لما فى الخارج حكم بصدقها وهو تصديق ثان والكلام فى التصديق
الاول وايضا يلزم ان لا يكون الحكم الذى يكذب به تصديقا وهو
خلاف اقول لانم انه حكم بالصدق بل هو ادراك به ولو سلم فليكن كل
تصديق متضمنا لدعوى صدقه وما المحذور فيه ولانم ان المكذب به
تصديق من حيث انه مكذب به لان القضية اذا كانت مع الانكار لا يكون
مصدقا بها فلا يكون التصديق عارضا لها وجاز ان يعرض لقضية
واحدة باعتبار ثلثة اشخاص تصديق وشك وانكار نعم المكذب به
امر تصديقى بمعنى انه جهل لو كان علما لكان تصديقا ولئن قيل اذا كان
الصدق معتبرا فى ماهية التصديق والتصديق فى ماهية القضية فالصدق
معتبر فى ماهية القضية وليس كذلك لان الصدق خارج عنها لازم لها
فى بعض المواضع بالاتفاق لانا نقول الصدق معتبر فى ماهية التصديق
هو المطابقة لما فى نفس الامر فى زعم الحاكم واللازم للقضية فى بعض
المواضع هى المطابقة بحسب نفس الامر وكانى اشرت اليه فافهم
وقد يدفع بهذا الجواب ما يورد فى تفسير معنى الوقوع المعتبر فى الموجبة

ولا يتسلسل لانقطاعه بانقطاع الاعتبارات منه

اشارة بتكرار فى نفس الامر منه

واللاوقوع المعتبر فى السالبة بانه مطابقة النسبة وعدم مطابقتها من انه
لو كان معناهما هكذا للزم ان يكون كل موجبة صادقة وكل سالبة
كاذبة بناء على ان الصدق عند الجمهور مفسر بمطابقة الحكم للواقع
والكذب بعدم مطابقته لكنه ليس بتحقيق فليتأمل اعلم ان التصديق
ليس بحاصل حاصل حالة عدم الحكم اتفاقا واذا وجد كان حاصلا
اتفاقا ولا بد ان يكون مسبوقا بثلث ادراكات الاول ادراك المحكوم عليه
وهو الموضوع او المقدم والثانى ادراك المحكوم به وهو المحمول او التالى
والثالث ادراك النسبة بينهما وهى الثبوت فى الحملية والاتصال او الا
نفصال فى الشرطية موجبة كانت او سالبة وتسمى النسبة بين بين اى
بين السلب والايجاب لانها مورد هما والنسبة الثبوتية والتقييدية وربما
يعبر عنها بالنسبة الحكمية والحكم فتنبه فاذا ادركت هذه النسبة فلك
ان تطبقها الماهو الواقع فى زعمك من وجودها او عدمها فتسند احدهما
الى الاخر بايجاب او سلب ان شئت وهو الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
لكنه ليس التصديق هو لانه فعل والتصديق ليس بفعل بل مايلزمه وهو
ادراك الوقوع او اللاوقوع او ادراك تلك النسبة من حيث الوقوع او اللاوقوع
لكن يطلق احدهما على الاخر ومن هذا زاد الاشكال على بعض
فى القول بتركيب التصديق من التصورات الثلث والحكم فجعل
التصديق خارجا لاجزأ وكلا قسمى العلم تصورا وهو مذهب مستحدث
والتحقيق على انه ادراك رابع مغاير للتصور بالذات عند المتقدمين
وبالتعلق ايضا عند المتأخرين توضيحه انك اذا قلت الانسان كاتب
او ليس بكاتب فهناك امور اربعة بالذات هى اجزاء القضية المحكوم
عليه هو الانسان المتصور والمحكوم به هو الكاتب المتصور وثبوت
الكاتب للانسان هى النسبه الحكمية المتصورة ووقوع تلك النسبة
او لاوقوعها وهو النسبة التامة الخبرية ويسمى بالحكم ايضا فتبصر
ويتعلق بكل من هذه الاربعة ادراك لكن الادراك الذى يتعلق بالرابع
فهو اذعان مقارن للفعل الاختيارى الذى هو الحكم بمعنى الايقاع
او الانتزاع وقد يسمى ذلك الاذعان بالحكم كما يسمى بالتصديق وبالايجاب

والايقاع والاثبات فى الموجبة والسلب والانتزاع والنفى فى السالبة ولايتعلق التصور الا بالثلث الاول فيكون هناك معلومات اربعة بالذات هى اجزاء القضية وعلوم اربعة رابعها التصديق عند اهل التحقيق ومجموعها عند الامام كما ان القضية مركبة فكذلك التصديق عنده واما المتقدمون من الحكماء فهم انكروا النسبة بين بين فضلا عن تعلق الادراك بها وليس فى القضية عندهم الا النسبة الواحدة الخبرية وهى عبارة عن وجود المحمول للموضوع تابعا لوجود الموضوع ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وانتفاء المحمول عن الموضواع فى السالبة وعن وجود التالى اوعدمه مطلقا على تقدير وجود المقدم اوعدمه متوافقا فى المتصلة ومتخالفا فى المنفصلة على ماسيجئ تحقيقه فى بحثه ان شاءالله تعالى فتلك النسبة تلاحظ تارة بدون الاذعان ويكون من المعلومات التصورية وتلاحظ تارة مع الاذعان والاعتراف بمطابقتها لمافى نفس الامر فتكون من المعلومات التصديقية فالقضية عبارة عن معلومات ثلثة وعلوم اربعة ومعنى القضيتين المذكورتين وجود وصف الكاتب لذات الانسان اوانتفاؤه عنه واقع لاثبوت وصف الكاتب للانسان واقع اوليس بواقع كمايقول به المتأخرون وبهذا البيان يظهر ماهو الحق بشهادة الوجدات والتحقيق المأمور بالتأمل اذا لوقوع واللاوقوع نفس النسبة التامة الخبرية وهى عبارة عن الوجود اوالعدم وقديعبر عنهما بالثبوت والانتفاء وهى نفس التصديق ايضا لوجوب اتحاد العلم مع المعلوم وليس عدم المطابقة معتبرا فى قضية اصلا سالبة كانت اوموجبة بل المعتبر فى كلها الوقوع على مايقتضيه صحيح الاذعان ويشهد به سليم الوجدان والفرق بين الفريقين فى عدة امور الاول ان التصديق بسيط عند الحكماء ومركب على رأى الامام والثانى ان تصور الطرفين شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشرط داخل فيه على قوله والثالث ان النسبة الخبرية عبارة عن الوقوع واللاوقوع لكن بمعنى مطابقة النسبة الثبوتية للواقع وعدم مطابقتها على ما فسر اوبمعنى وجود ثبوت

موضوع محمول

تعبير عند المتأخرين

انسان افرادينك كاتب

انسان افرادينك كاتب

نسبت بين بين — وقوع — اذعان

اولمسى وار در

اولمسى يوقدر

ثبوتيه لاوقوع

تعبير عند الحكماء

انسان افرادينك كاتب

انسان افرادينك كاتب

وقوع — اذعان

اولمسى واردر

اولماسى واردر

لاوقوع

الفرق ان الوقوع محمول على الوجود فى الموجبة وعلى عدم الوجود فى السالبة فى التعبير الاول وهو محمول على الوجود فى السالبة فى التعبير الثانى وسيجئ زيادة تحقيق فى باب القضايا منه

المحمول للموضوع اوعدم ثبوته على حققناه عند المتأخرين والرابع
ان النسبة الخبرية صفة للنسبة التى بين وهى للمحمول عندالمتأخرين
بل النسبة الخبرية نفسها صفة للمحمول عند الحكماء والخامس ان
النسبة الخبرية يتعلق بها التصور كما يتعلق به التصديق عند الحكماء
ولا يتعلق بها الادراك بدون الاذعان عندالمتأخرين والسادس ان اجزاء
القضية ثلثة الطرفان ونسبة واحدة عند الحكماء واربعة الطرفان
والنسبتان عندعندالمتأخرين اما الطرفان فظ واما النسبتان فلان النسبة
متصورة فى صورة الشك والوهم ضرورة انا لانشك ولانتوهم فى الشئ
مالم نتصوره ثم اذا حصل الاذعان بعد الشك فاما بطريق زوال ذلك
الادراك وحصول الادراك بدله او بطريق انضمام الاذعان الى الادركات
الحاصلة عند الشك والاول بط بشهادة الوجدان فتعين الثانى واذا كان
بطريق الانضمام فلا بد للاذعان من مدرك آخر غير المدرك الواقعة
عند الشك والافاما ان لايكون له مدرك اصلا اوتعلق بما تعلق به التصور
والاول بط لاستحالة تحقق العلم بدون المعلوم والثانى بط ايضا لانه
لوتعلق الاذعان بما تعلق به التصور لما امتاز التصديق عن التصور ذاتا
لان العلم والمعلوم متحدان بالذات فاذا اتحد معلوما العلمين بالذات
اتحد العلمان بالذات فلايكون بينهما امتياز بالذات واللازم بط بالاتفاق
ولان الاثار المتخالفة كاحتمال الصدق والكذب فى التصديقات دون
التصورات شاهد صدق على امتيازهما بالذات فثبت انه لابد للاذعان
من مدرك آخر غير الطرفين والنسبة المدركة فى صورة الشك والوهم
وهو ليس الانسبة تلك النسبة المدركة الى الخارج وهى وقوع
النسبة اولا وقوعها لان احتمال الصدق والكذب اللازم للقضية
لايعرضها الانسبة الى الخارج فثبت ان للقضية طرفين ونسبتين
وهو المط ولقائل ان يقول ان تلك النسبة ايضا مدركة فى صورة
الشك فوقعتم فيما هربتم اللهم الا ان يقولوا الانم ان الوقوع واللاوقوع
متصور الشك كيف وان التصور علم لايكون الابالاستقرار فى الذهن
والثبات نعم انهما يدركان الادراك اعم من العلم عندنا وقداجاب عنهم

أى ادراك المعهود الذى هوالاذعان م

فى حاشية التهذيب بانظار عميقة قلما يخطر بالهم وان يقول ان اردتم
بالمعلوم الامر الذى فى نفس الامر نفسه فلا نم وجوب اتحاد العلم معه
بالذات كيف وان زيدا مثلا يتعلق به التصور ولو بصورة عمرو وبالاحساس
فيحصل منه صورة جزئية و يتعلق به التصور ايضا بالانسان فيحصل
منه صورة كلية فالصورتان مختلفتان بالذات مع تعلقهما بشئ واحد
فلا يجب اتحادهما مع زيد الذى هو الامر الخارجى فضلا عن اتحاد
احدهما مع الاخر وان اردتم بالمعلوم الصورة الحاصلة منه كما هو
التحقيق فلا نم ان لو تعلق بتلك النسبة تصور وتصديق يلزم ان تكون
النسبة التى هى بمثابة الامر الخارجى معلوما لذينك العلمين وانما اطنبنا
الكلام فى هذا المقام لانه مما كل فيه عقول الاعلام واذا رقيت الى هذه
الدرجة من الاستيضاح حق لك ان تقول اطفئ المصباح فقد طلع الصباح
قال (وكل منهما اما بديهى اونظرى مكتسب بالنظر اه) اقول
كل من التصور والتصديق منقسم الى البديهى والنظرى فبعض العلم
الحاصل لكل احد من شانه الكسب تصور بديهى وبعضه تصور
نظرى وبعض العلم الحاصل له تصديق بديهى وبعضه تصديق نظرى
وذلك ما عرفت ان العلم لا يتحقق حصول الصورة وذلك الحصول
فى الانسان مستند الى احد اسباب سبعة بالاستقراء الاستقراء التام
والبداهة والاحساس والتواتر والتجربة والحدس والنظر فان كان
حصوله بشئ سوى النظر يسمى بدهيا وضروريا وان لم يكن
الا بالنظر يسمى نظريا فالتصور اما بديهى اونظرى وكذا التصديق
وهذا التقسيم عقلى والانقسام بديهى يحكم العقل به بعد تصور
الاطراف ولذا ارد فه قوله مكتسب بالنظر تفسير النظرى بالذات
وللبديهى ايضا بالمقابلة فالتصور النظرى تصور مكتسب بالنظر
دائما والبديهى تصور ليس بمكتسب بالنظر بالفعل وهكذا التصديق
وليس لقائل ان يقول بداهة الانقسام لا يجدى نفعا فى اثبات الاحتياج
الى المنطق لجواز ان لا يوجد فى الانسان الا احد القسمين فقط فلا يثبت به
الاحتياج اما اذا كان كل ما يوجد للانسان بديهيا فظ واما اذا كان كله

نظريا حاصلا بالكسب من مكتسب اخر من غير ان ينتهى الى علم
بديهى فلانه لن يعرف ح صحة علم وفساده بشئ من العلوم اصلا فلا
يعلم بالمنطق لانه نظرى ايضا على ذلك التقدير لانانقول بداهة الانقسام
كناية عن بداهة لازمه الذى هواربع قضايا جزئيات قدذكرت ولئن
قلت من اين وجدتم دعوى البداهة وكلام المص خال عن الاشارة
اليه قلت انه مستفاد من ترك الاستدلال فى مقامه فكانه بديهى عندكل
عاقل فى اعتقاده بناء على ان كل احد من ارباب العلوم يجد فى نفسه
ان بعض علومه حاصل له بالفعل من غيركسب ونظر كتصور الحرارة
والبرودة بالوجدان والتصديق بان الكل اعظم من الجزء بالبداهة
وبعضها حاصل له بالاكتساب والنظر كتصور الملك والجن والتصديق
بان العالم حادث ثم يشاهد هذه الحالة فى رجال كثير من اصحاب المذهب
المختلفة علومهم على حسب اختلاف انظارهم فلا مجال لانكار هذه
الحالة اصلا ومن هذا يتبين ان الحكم بالانقسام ليس بمجرد تصور
الاطراف بل باستعانة الوجدان وللقوم فى اثبات هذا المطلب طريق
مشهور هو ان يقال ليس كل واحد من كل منهما بديهيا والالما احتجنا
فى شئ منهما الى الفكر وهو بط ولانظريا والالدار او تسلسل وانما يثبت
الملازمة اذا امتنع قدم النفس اوالتناسخ وامتنع اكتساب التصديق
من التصور واما امكان التحصيل بطريق الفكر فمما لا ينكر به لان
من علم لزوم امر لاخر ثم علم وجود الملزوم حصل له العلمين العلم بوجود
اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظر بطريق الفكر لم يحصل العلم
الثالث من العلمين السابقين لانه حصول بطريق الفكر وطريقان آخران
هما ان يقال لوكان الكل نظريا لما امكن حصول كنه شئ اصلا بالنظر
فلم يحصل شئ من الاشياء بوجه من الوجوه لان ما هو وجه لشئ فهو كنه
لشئ اخر واللازم بطه بالوجدان العام وان يقال لوكان الكل نظريا
لم يكن شئ من التصور والتصديق مستقلا فى الحصول ولا فى التحصيل
فلم يمكن حصول شئ منهما والتالى بط ولاقدح بكون هذه المقدمات
نظرية على تقدير نظرية الكل لانها بديهية فى نفس الامر

فيكون التقدير فاسد الكن اتمامها او اتمام المش بهما
بحث طويل يلقيك الى مهامه فاياك ان تضل عن السبيل
قال (وهو الملاحظه العقول اه) اقول
اذا حصل لنا شعور ما بامر تصورى اوتصديقى وحاولنا تحصيله
من المعلومات السابقة المخزونة عندنا يصدر منا فى هذه الحالة افعال
ثلثة الاول الانتقال من معلوم الى معلوم حتى نجد من المعلومات ماهو
مناسب لهذا المط ثم الانتقال من واحد الى واحد مما وجدناه مناسبا
فى اعتقادنا لنركبه على وجه يحصل به المط والثانى الترتيب المستلزم
للحركة الثانية والثالث الملاحظة الواقعة فى ضمن الحركتين او فى ضمن
الترتيب ولانزاع فى حقيقة الفكر والنظر هو الفعل المتوسط بين المعلوم
والمجهول وانما النزاع فى انه اى من هذه الثلثة والحكماء على انه هو
الاول وعرفوه بانه حركة من المطالب الى المبادى ومنها الى المط
والمتأخرون منهم على انه هو الثانى وعرفوه بانه ترتيب امور معلومة
للتأدى الى المجهول لكن بعض المتأخرين لماجوز والتحصيل مجهول
بامر بسيط ذهبوا الى انه هو الثالث وعرفوه بانه ملاحظة المعقول
لتحصيل المجهول فالملاحظة توجه النفس نحو الصورة الحاصلة عنده
واحضارها من قبيل الحواس اوالخيال الى الحس المشترك ان كانت
من المحسوسات والمخيلات ويسمى تخيلا اومن الحافظة الى الواهمة ان
كانت من الموهومات ويسمى توهما اومن خزانة العقل التى هى العقل
الفعال عندهم الى نفس العقل ويسمى تعقلا كذا فى حاشية التهذيب
وهو جنس يشمل النظر وغيره مثل توجه العقل نحو المعقول لتحصيله ابتداء
كما فى البديهيات الحاصلة بمجرد توجه العقل اولاحضار نفسه ليحكم
عليه بشئ كما فى موضوعات القضايا الطبيعية اولا حضار الامور
المعلومة به كما فى الموضوعات الذكرية الملحوظة الافراد وقوله لتحصيل
المجهول فصل يخرج به ماعداه فان الامور العقلية كالمرايا تنظر اليها
تارة لمشاهدتها انفسها وتارة لمشاهدة الصورة المرئية فيها مما اتفق
مقابلتها اليها وتارة تجعلها مقابلا لشئ لتشاهده بها فان قيل اذا سنح

المعقول وحصل منه المجهول فالحاصل حدس بالاتفاق والتعريف
صادق عليه نقول قداجاب عنه بقوله المراد بالملاحظة والترتيب ماهو
الاختيارى كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى الاختيار
فيخرج الملاحظات الاضطرارية فى الحدسيات وغيرها مما كان الحكم
فيها بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة باضطرار لابالاختيار
من البديهيات وهذا التعريف اجمل لشموله على النظر المتعلق بالدليل
الاصولى ايضا فان الدليل عندهم مايمكن التوصل بصحيح النظر فيه
اوفى احواله الى مطلوب خبرى اوالى العلم به فهو مفرد فقط فى المش
كالعالم فى قولنا العالم محدث وكل محدث له صانع وثلثة انواع فى التحقيق
مفرد ومقدمات متفرقة ومقدمات مرتبة وايا كان يصدق عليه هذا
التعريف ولذا اختاره بخلاف الثانى ولذا مرضه بقوله وقيل ترتيب
امور معلومة للتادى الى المجهول لم يقل بحيث يؤدى الى المجهول
ليشمل النظر الصحيح والفاسد وقالوا للنظر مادة هى الامور المعقولة
وصورة هى الهيئة الاجتماعية وفيه ان النظر ليس هو الامور المرتبة
لانها اما تعريف اودليل بل هو مايتعلق بها والتأدى علة غائية لفعل
الناظر لاللهيئة المترتبة عليه كما صرح به السيلكوتى رحمه وتفتيش قيود
هذا التعريف ولطائفه مذكورة فى التصورات وحواشيه بما لامزيد
عليه وفيه اشكال هو ان التعريف بالمفرد جائز عقلا ويشمله التعريف
ودفع بان مادة النقض لابد ان تكون متحققة فلانقض بمجرد التجويز
فى الرسوم فان قيل بل هو واقع كالتعريف بالفصل وحده اوبالخاصة
وحدها منعناه مستندا بان المعقول لايكون من اتا لمط مالم ينسب اليه
والنسبة معقولة ايضا فيكون مركبا فى المعنى وان كان مفردا فى اللفظ
وللبحث عنها مقام وانما اعتنى بشان هذا التعريف ولم يحك ماقيل انه
حركة من المطالب الى المبادى ومنها الى المط لان حركة الشئ تبدل
حالاته بحيث يكون فى كل آن يفرض فيه حالة اخرى وهى اربعة
لان المتبدلة اما اينه فالحركة اينية كحركة الحجر المرمى واما اوضاعه
بالقياس الى الامور الخارجية فالحركة وضعية كالحركة المستديرة للكرة

والرحى واما كيفيته فالحركة كيفيه كحركة المأ من البرودة الى الحرارة
واما مقاديره فالحركة كمية كحركة الجسم النامى فى النمو ولاشك ان اطلاق
الحركة على الانتقالات الذهنية مجاز تشبيها لها بالحركة الكيفية ولانه
اخص من النظر المعتبر فى تعريف النظرى اذ لابد فيه من مجموع الحركتين
الاول لتحصيل المادة والثانى لتحصيل الصورة فاذا حصل بامر شعور ما
واريد تحصيله من المعقولات السابقة بوجه آخر وتحرك الذهن
من معقول الى معقول فاطلع على امر بسيط اوامور مرتبة فالموجود
هو الحركة الاولى فقط واذا حضر عنده صور متعددة فاراد ان
يحصل بها شيئا فرتبه فالموجود هو الحركة الثانية والحاصل منهما
نظرى لا حدسى لان الحدس لا حركة فيه اصلا والتعريف لايصدق
عليه فيفسد جمعا وفيه نظر لان كون الحدس بمعنى سنوح المبادى
مرتبة والانتقال منها الى المطلوب دفعة منقوض بل ملكة يقتدر بها
على انتقال دفعى من المبادى الى المقاصد وهو لاينا فى الحركة الاولى
بل قد يجامعه نص عليه قدس سره فى الحاشية الكبرى فارجع اليه
تجد منافع اخرى وسنشرح فوادك بالقول الشارح ان شاء الله تعالى
واذا كان النظر ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فالمعقول الموصل
الى التصور النظرى يسمى معرفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات الخمس
المعلومة نفسها ومنا سبتها اليه بداهة اواكتسابا منتهيا الى البداهة
والموصل الى التصديق النظرى يسمى دليلا وحجة واجزاؤه القضايا
المعلومة كذلك

قال (وقد يقع الخطأ فى كل من الاكتسابين آه) اقول
النظر قد يقع فيه الخطأ بالضرورة ولو بعد صرف المقدور
اما انيته فلما نشاهده منا اذ كثيرا مانفكر ثم نطلع على انا اخطأنا فيه
ومن غيرنا اذ لولاه لما تناقض افكار العقلاء المجدين لاتمام مذاهبهم المختلفة
ومن هذا يعلم ان الفطرة الانسانية لايكفى فى تميز الخطاء عن الصواب
فى كل امر بل لابد من كسب الملكة لذلك التميز واما لميته فلما عرفت انه
لابد فى النظر من امرين احدهما حضور المعلومات الصحيحة المناسبة للمط

قوله. واجزاؤه الكليات
الخمس هذا مبنى على
التغليب والا فالنوع الحقيقى
ليس بجزء (مص) منه

فى اعتقاد الكاسب سواء كانت صحيحة فى نفسها اولامناسبة اولاوثانيهما
الا التفات اليهـا على وجه يكون الة ومرأتا للمط فاذا لم تكن صحيحة
ومناسبة فى نفسها و مشتملة على شرائطها فى ترتيبها يكون خطأ بالضرورة
قيل الخطاء بمعنى عدم المطابقة فكيف يقع فى النظر اذا لم يكن هو او مادته
تصديقا وقد قالوا ان جميع التصورات مطابقة للواقع و لايجرى فيها
عدم المطابقة اصلا وما ذكره العلامة التفتازانى رحمه من ان التصورات
يجرى فيها عدم المطابقة ايضا كما اذا رأينا من بعيد شجا حجريا وحصل
منه فى اذهاننا صورة انسان مدفوع بان الخطاء هناك فى الحكم بانه انسان
لافى الصورة المطابقة للانسان فى الواقع ولهذا قال وقد يقع الخطاء فى كل
من الاكتسابين اى فى جنس اكتسـاب التصور وفى جنس اكتساب
التصديق وصرح وقوعه فيهما ليثبت الاحتياج الى كلا قسمى المنطق
ومن البين ان الخطاء فى الاكتساب بالنظر لايجب ان يكون فى نفس النظر
بل يكفيه وقوعه فى احكام التى يتوقف عليها ذلك الاكتساب مثل
ان تقول هذا المعلوم جنس للمط وهذا فصل له والاحكام يوصف بعدم
المطابقة فلا اشكال وانت خبير بان الخطاء بمعنى عدم المطابقة للواقع لايكون
فى نفس الاكتساب لانه فعل واقع وبعد التوسع القول بان الخطاء واقع
فى النظر بمعنى فى شىء مما يحصل به النظر اولى لشموله على تلك الاحكام
ايضا مع اختصاره والتحقيق ان يقال الخطاء بمعنى المصدر بالتركى ياكلمق
و بمعنى الحاصل بالمصدر ياكلش وهو صدور الفعل على خلاف الغرض
ويقابله الصواب وهو صدور الفعل على وفق الغرض فيجرى فى الصورات
كما فى الاعتقادات مثل تصور الشىء بغير صورته فى مقام تصوره بصورة
وبرسمه فى مقام تصوره بكنهه وفى الانشاآت و الاقوال مثل ان يقال
اقتلوه فى مقام اقبلوه وفى جميع الصناعات والاعمال مثل خياطة الثوب
معكوسا فالخطاء فى صور الافكار مثل عدم استمال الشكل الاول على
ايجاب الصغرى وفعليته وكلية الكبرى وموادها مثل كونها كاذبة اوغير
مناسبة للمط كونها خلاف الغرض اذ الغرض كونها بحيث يحصل بها
المط ثم اعتقاد الحصول خطاء آخر او يقال الخطاء بمعنى عدم المطابقة

مطلقا والتعريف قد لا يطابق المعرف او لانم ان جميع التصورات
مطابقة للواقع وان صرف عدم المطابقة عن الصوره الى الحكم
الضمنى فى المثال المذكور لايخ عن شائبة مشاغبة والحق ماذكره
ذلك العلامة والرد الوارد عليه مردود بان المعلوم الحاصل
بالرؤية جزئى وانه متشخص بحيز معين فلا يمكن ان يطابق لكثيرين
الواقعين فى الاحياز السائرة فى ذلك الوقت ولا لزيد الامرئى فى حيز
اخر فى ذلك الوقت ولا لذات الشبح الحجرى فتعين ان تكون غير
مطابقة لشئ من الاشياء الواقعة وان فيه سؤال فله جواب قال
(فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات) اقول كلما
كان كل تصور نظرى وتصديق نظرى مكتسبا من ضرورياته بالنظرى
الذى قد يقع الخطأ فى مادته وصورته فاحتيج الى قانون باحث عن احوال
المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال اى من حيث انه
كيف يمكن التأدى بواسطتها الى المجهولات عاصم عن الخطأ وهو
المنطق ينتج من غير المتعارف انه كلما كل نظرى هكذا فاحتيج الى
المنطق لكن المقدم حق مع وضع المذكور فثبت التالى وهو المطلوب
ان تقرره على تاليف قياس اقترانى مركب بمعونة قليلة متضمنا لمنافع
جليلة هكذا كل تصور نظرى او تصديق نظرى مكتسب بالنظر المرتب
من الكليات الخمس او القضايا وكل نظر هكذا قد يقع الخطأ فيه او فى كلياته
وقضاياه ينتج من غير المتعارف كل تصور نظرى او تصديق نظرى
مكتسب بنظر قد يقع الخطأ فيه او فى كلياته وقضاياه وكل مكتسب
بنظر قد يقع الخطأ فيه لا يعرف صحته بالضرورة مالم يعرف صحة ذلك
النظر وعصمته عن الخطأ ومعرفة صحة ذلك النظر وعصمته اذا لم يكن
بديهيا يحتاج فى اكتسابه الى معلومات مناسبة له بينة
فى نفسها ومبرهنة بنظر معلوم الصحة بالضرورة وذلك المعلومات
هو المنطق فاستنتج ثم اقول النظريات المختلف فيها بين الاديان المتخالفة
معرفة صحتها وفسادها وتمييز سليمها عن سقيمها واجب على كل احد
لانه قدام بتصديق الحق وتكذيب الباطل فان لم يعرف بعلم صحيح

حاصل السؤال لانم ان
الحاصل جزئى وانما يكون
جزئيا لو كان حاصلا على
وجه جزئى وليس كذلك
فانه حاصل بوجه كلى
هو مفهوم هذا المشار اليه
فيجوز العقل كونه زيدا او عمرو
او غيرهما حين وحاصل
الجواب ان هذا التجويز
غير مانع لجزئيته لان المعتبر
فى الجزئية والكلية مطابقة
ما فى الذهن لما فى الخارج
لا عكسه كما ههنا فتدبر
منه

اى من هذه الاديان حق انظن الاظنا وان الظن لايغنى من الحق شيئا
فان اتبع بهذا الظن لواحد منها فقد ركب فى مثل هذا المطلب المهم
متناعمياء والقى نفسه الى التهلكة العظمى ولقدانذر بعذاب اليم اشد
وابقى فيكفيه الظن به فى وجوب طلب المعرفة وسيذكر من يخشى
و يتجنبها الاشقى الذى يصلى النار الكبرى وتلك المعرفة يتوقف على
المنطق كما قدمناه و ما يتوقف عليه الواجب فثبت الاحتياج بوجه
آخر ايضا واثبت الاحتياج لوقوع الخطأ فى المعلومات الكاسبة الى
معلومات باحثة عنها من حيث ايضا لها معصومة فى نفسها وعاصمة
يعرف بها وجوه الخطأ والصواب على وجه الصواب حصل تصور علم
موصوف بتلك الاوصاف واذا كان المراد بالمنطق هو ذلك العلم حصل له
رسم اسمى بانه قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث الايصال
عاصم عن الخطأ ثم اذا علم ان فى الخارج علم مدون شانه هكذا
انقلب حقيقيا بعينه وانما لم يكن حدا لاحقيقيا لان كل مسئلة
وكل علم حقيقة مخالفة لمسئلة اخرى وتركيبه من مسائل كثيرة وصيرورته
علما واحدا اعتبارى كالعسكر حتى لا يستحسن ذلك الا اذا كان
لهاجهة وحدة تضبطها والماهيات الاعتبارية لاتحد حقيقيا فالمنطق
ولااسميا لان المسمى مجموع المسائل المدونة التصديقات بها المبصورة
اجمالا اذقد حصلت اولا ثم وضع اسم العلم بازائها فاجزاؤه انما هى
المسائل اوالتصديقات بها مع هيئتها الاجتماعية لاهذا التعريف وحد
الشىء اجزاؤه عقلية كانت او خارجية فليس هذا التعريف حد
للمسمى ولايكون تصور علم بحده مقدمة للشروع فيه اذلايتصور ذلك
التصور قبل التحصيل وفيه انه لايجوز ان يكون وضع اسم العلم لامر
اجمالى صادق على المسائل والتصديقات و يفصله ذلك التعريف
فيكون حداله اسميا فلتأمل والقانون حكم كلى منطبق على جميع جزئياته
يتعرف احكامها منه ان كانت نظرية ويسمى اصلا وضابطه وقاعدة
ومسئلة ككل فاعل فانه حكم كلى لنفسه جزئيات يعنى احكام كثيرة
يشتمل عليها بالقوة كزيد فى جاء زيد مرفوع وعمرو فى ذهب عمرو

مرفوع الى غير ذلك وتسمى مرفوعاله واستخراجها منه الى الفعل
يسمى تفريعا وذلك بان يحمل موضوعه على المطحكمة من افراده
وهو الصغرى سهلة الحصول وتلك القضية الكبرى هكذا زيد فاعل
وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع ولموضوعه جزئيات كزيد
وعمرو وغير ذلك وذلك الحكم الكلى يشتمل على احكامها بالقوة يتعرف
احكامها منه على الوجه الذى قررناه فالمراد بجزئيات الحكم امافروعه
وافراد موضوعه وعلى الثانى يدخل سوالب الحمليات وعلى الاول
يدخل الشرطيات ايضا فى تعريف القانون وقديتكلم فى اخراجها
بناء على ان مسائل كل فن حمليات موجبات كليات والتفريع على
الشرطيات بان يلزم مقدمها على تقدير وضع من الاوضاع فى وقت
من الاوقات فيجعل صغرى والشرطيه الكلية كبرى هكذا اذا طلع الشمس
من مغربها كان الايمان حادثا بالعيان وكلما كان الايمان حادثا بالعيان
لم يصح عند الشرع فينتج انه اذاطلع الشمس من مغربها لم يصح
الايمان عند الشرع وهو بمنزلة الجنس يشمل على انواع العلوم وقوله
باحث عن احوال المعلومات بمنزلة الفصل يخرج به العلوم القانونية
التى لايبحث فيها عن احوال المعلومات من هذه الحيثية وقوله عاصم
عن الخطأ بيان لغايته وكون القانون باحثا من قبيل كون النهار صائما
والبحث بمعنى الحمل اى قانون يحمل فيه على المعلومات احولها العارضة
لها بملاحظة ايصالها و يعصم مراعاته العقل عن الخطأ فى الفكر
ومن لطائف هذا التعريف انه مشتمل على العلل الاربع اذالقانون اشارة
الى مادة المنطق فان مادته هى القوانين الكلية وقوله باحث اشارة
الى التصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالالتزام
وهو المصدق بتلك القوانين وقوله عاصم علته الغائية والتعريف بالعلل
يفيد اطلاعا تاما على حقيقة المعلول لايقال التعريف مباين للمعروف لان
المنطق ليس بقانون بل قوانين متعددة وايضا المق تصور العلم والقانون
من المعلومات لانا نقول لانم انه ليس بقانون باعتبار ما اصلا كيف انه
باعتبار كل واحد من اجزائه ولانم ان المق تصور العلم بل المق تصور

المعلومات المنطقية وان سلم فاذا تصور المعلوم المخصوص واضيف اليه
مطلق العلم الذى تصوره بديهى فقد حصل التصور المق كما قال علم باصول
قال ﴿ فموضوعه المعلومات آه ﴾ اقول
اعلم ان العرض هو الوصف المحمول على الشئ الخارج عنه فلابد فى ثبوته
له من علة والعلة فى وجود الوصف للشئ سواء كانت هى الموصوفة
بذلك الوصف حقيقة اولم تكن هى على اطلاقها تسمى واسطة
فى الثبوت ويسمى القسم الاول منه واسطة فى العروض كالنقاش
او المنقاش فى عروض الملون للسطح اذا قلنا سطح الجدار ملون وللجدار
اذا قلنا الجدار ملون وكالسطح الذى هو الملون حقيقة فى القول الثانى
فان اللون عرض واحد يوصف به السطح للسطح ثانيا و بالعرض حقيقة
فى الاول مجازا فى الثانى والعلة فى التصديق بثبوته له تسمى واسطه
فى الاثبات كالدليل انيا كان اولميا فى العلم بالنظريات وكالحدس والتواتر
ونحوهما فى البديهيات والقصر على الاول قصور والعرض الذى يثبت
للشئ حقيقة لامجازا يسمى عرضا اوليا له كاللون للسطح والذى لايثبت
له حقيقة بل مجازا فهو عرض غيراولى له كاللون ايضا للجدار فالعرض
الاولى عارض للموضوع وليس هو فى الحقيقة لغيره بل اوعرض لغيره
كان ذلك بتوسط عروضه بذلك الشئ كالماشى للحيوان والغير الاولى
عارض للموضوع وهو فى الحقيقة لماله تعلق به بحيث يقتضى ذلك
العروض كالماشى العارض للانسان بواسطة عروضه للحيوان فالمعتبر
فى العرض الاولى انتفاء الواسطة فى العروض دون الواسطة فى الثبوت
التى هى اعم لعدم البدمنه ولا الواسطه فى الاثبات لان كثيرا من العوارض
يكون ثابتا لموضوعه ثبوتا اوليا مع ان العلم بثبوته له يحتاج الى البرهان
وعلى هذا فالمعتبر فى غير الاولى وجود الواسطة فى العروض ويصح
تمثيل الواسطه فى العروض بنفس السفينة والعرض الغير الاولى بالمتحرك
فى قولنا جالس السفينة متحرك على اعتبار لاbالة النقش فى قولنا الجدار
ملون لان عروض الملون لالة النقش ليس بحيث يقتضى عروضه
للجدار وان صح تمثيل العرض الغير الاولى بالملون العارض للجدار لكونه

وصفا للسطح حقيقة مع الحيثية المذكورة ولا بالنار فى قولنا الماء حار ان الحرارة
التى هى من قبيل الانفعالات ليست بعارضة للصورة النارية بل للجسم
العنصرى الذى هو مشترك بين النار والماء وان صح تمثيل العرض الغير
الاولى بالحار العارض للماء وكذا بالحار العارض للنار عروض الماشى
للانسان ثم العارض اما ان يقتضيه ذات الموضوع كمدرك الامور
الغريبة للانسان لكونه انسانا او جزؤه سواء كان اعم او مساويا كالمتحزله
لكونه جسما والمتكلم لكونه ناطقا او امر خارج مساوله فى الصدق
او فى الوجود كالمتعجب وكذا الضاحك له لكونه مدركا للامور المستغربة
وكالملون للجسم لسطحة او اعم كالماشى للبكتاشى لكونه حيوانا او اخص
كالغنى للانسان لكونه تاجرا او مباين كالحار للماء للوقت الخريف فعلى
هذا اقسام العوارض ستة تسمى الثلثة الاول اعرضا ذاتية لاستنادها
الى الذات وهى العرض لذات الموضوع ولجزئه ولخارج يساويه خلافا
للمتقدمين فى الجزء الاعم وتسمى الثلثة الاخيرة اعراضا غريبة لما فيها
من الغرابة بالقياس الى المعروض وهى العارض لخارج اعم او اخص
او مباين واذا تمهد هذا فنقول موضوع كل علم ما يبحث فيه عن
عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه فى الصدق او فى الوجود
داخلا كان او خارجا اى ما يبحث فى ذلك العلم عن احواله الذاتية
المطلوبة انه كيف يكون وكيف لا يكون ومع كل حال بم يحكم عليه
كافعال العباد لعلم الفقه وبدن الانسان لعلم الطب فلا جرم انه يتنوع
او يتجزى فيجعل لكل نوع او لكل جزء منه بابا كالطهارة فى الفقه واليد
او الرجل فى الطب فموضوعات الانواع انواع الموضوعات واصنافها
او اجزاؤها وكذا موضوع كل مسئلة فيصدق موضوع العلم وتعريفه
على كل منها وليس علاجها اخراجها وانما قيدت العوارض بالذاتية
وبينت بالتوصيف لاخراج الاعم والاخص الذين لا دخل لهما ولا لمسا
ويهما فى العروض فان الصوت والكلمة التميمية مثلا وان كان كل منهما
مما يبحث فى النحو عن احواله من كونه مرفوعا ومنصوبا لكن لا عن
احواله الذاتية اذ لا دخل للصوتية ولا للتميمية ولا لمساويهما فى عروض

تلك الاحوال فلايكون الصوت ولا الكلمة التميمية موضـوع النحو
فعلى هذا الامجال ان يقال ان موضوع كل علم مايبحث فيه عن اعراضه
الغريبة فان الكلمة مايبحث فى النحو عن مرفوعيتها اومنصوبتيها
وهى لاتعرض للكلمة لكونها كلمة بل بواسطة كونها فاعلا اومفعـولا
وهو اخص والعارض للشئ لامر اخص عرض غريب له فالكلمة مايبحث
فى النحو عن الغريب لها ومامن علم الاوشان موضوعه هكذا كما لايخفى
عن من تتبع لانالانم ان لا دخل لكونها كلمة فى العروض وقد كان هذا
الاعتراض باعثا لاحد التأ ويلين الاول ارادة انه مايبحث عن الاعراض
الذاتية له ولانواعه واعراضه مسامحة والثانى ان يراد بالعوارض الذاتية
لموضوع العلم ما يحل اليه محمولات مسائله كما ان موضوعه مايحل اليه
موضوعاتها على ما افاده الدوانى وليتمايز مسائل العلم الادنى من مسائل
العلم الاعلى وليفيدان مسائل كل علم حمليات موجبات كليات ضروريات
ذاتية اووصفية بل حقيقات يجب ثبوت العوارض لموضوعاتهـا متى
فرضت موجودة لان المق من التدوين افادة علم باق ببقاء الدهر لاستنباط
الاحكام وليفيدان الاعراض التى تلحق الموضوع لامر اعم او اخص
من غيردخل لذات الموضوع فى عروضا كالضاحك العارض للحيوان
لكونه انسانا مثلا لايستحسن ان يبحث عنها فى العلم قال قدس سره
فى الحاشيه الكبرى لاشك ان المق فى كل علم من العلوم المدونه بيان
احوال موضوعه اعنى الاحوال التى توجد فيه ولاتوجد فى غيره ولا
يكون وجودها فية بتوسط نوع مندرج تحته فان مايوجد فى غيرايضا
لايكون من احواله حقيقة بل احوال ماهو اعم منه والذى يوجد فيه
فقط لكن يستعد لعروض مالم يصر نوعا مخصوصا من انواعه كان
من احوال ذلك النوع لامن احواله فى الحقيقة فحق هذين الحالين ان
يبحث عنهما فى علمين موضوعهما ذلك الاعم والاخص ثم ان الاحوال
المطلوبة للموضوع متكثرة متفرقة منها ماهو عارض له لذاته شامل
على الاطلاق ومنها ماليس بشامل على الاطلاق بل مقابلها ثم ان تلك
الاعراض الذاتية لها عوارض ذاتية ايضا شاملة لها على الاطلاق

او على التقابل وكذلك عواض تلك العوارض فاثبتوا الاحوال العارضة لذاته الشاملة على الاطلاق لنفسه الموضوع والشاملة مع مقابليها لانواعه واللاحقة للخارج المساوى الشاملة على الاطلاق لعرضه الذاتية والشاملة على التقابل لانواعه ضبطا للانتشار بقدر الامكان ورعاية لحسن التعليم فاكتب هذه الصورة واستخرج الامثلة

انواع العرض الذاتى

اعراض ذاتية منفردة

افراد الموضوع
زيد . ضارب . مضروب .
نفس موضوع . ضرب .
كل كلمة . يضرب .
من . الى . عن .

انواع موضوع

اسم . فعل . حرف

متلفظ على حسب المعانى التركيبية

اعراض ذاتية مقابلة

لابد ان يكون آخره على هيئة مخصوصة

اما معرب . . . واما مبنى

اعراض لاحقة لذاته

فاعل . مفعول . مضاف اليه . وغير .

اما مرفوع واما منصوب واما مجرور

اعراض مقابلة لانواع الاعراض الذاتية .

عرض لاحق للمساوى شامل على الاطلا
. عرض لاحق لذاته شامل على لاطلاق

بان تقول ان الموضوع كالكلمة مثلا فى النحو له احوال كثيرة مطلوبة فنها ما يلحقه لذاته اى لكونه لفظا موضوعا ويشمل على جميع افراده منفردا وهو لايكون الاعراض ذاتى مساوله فيثبت لنفس الموضوع ويجعل موضوع مسئلته موضوع العلم بعينه نحو كل كلمة متلفظة على حسب المعانى التركيبية ومنها ما يلحقه العرض ذاتى مساو ويشمل منفردا على جميع افرادة ايضا فيثبت لذلك العرض ويجعل موضوع مسئلة عرضا ذاتيا مساويا لموضوع العلم نحو كل متلفظ على حسب المعانى التركيبية لابد ان يكون آخره على هيئة مخصوصة ومنها ما يلحقه لذاته لكن لايشمل على جميع افراده منفردا بل مع مقابليه فيثبت لنوع الموضوع ويجعل موضوع مسئلته نوعا من انواع موضوع العلم نحو كل اسم

معرب وكل حرف مبنى ومنها مايلحقه لمساويه ولايشمل منفردا بل مع
مقابليه فيثبت لنوع العرض ذاتى ويجعل موضوعه مسئلته نوعا من
انواع العرض الذاتى نحو كل فاعل مرفوع وكل مضاف اليه مجرور
وماقالوا معنى البحث عن الاعراض الذاتية ان يثبت تلك الاعراض
لنفس الموضوع اولا نواعه اولا عراضه الذاتية اولانواعها اواعراض
انواعها تفصيله هذا واذا ارتسم هذا فى صحيفة الخاطر فلنرجع الى
مانحن فيه فنقول لما ثبت الاحتياج لوقوع الخطاء فى المعلومات الى
علم عاصم عنه وجب ان يكون ذلك العلم وهو المنطق علما باحثا عن احوالها
وكل علم باحث عن احوال شئ فموضوعه ذلك الشئ فموضوع المعلومات
واما بيانه الانى فلان المنطق يبحث عن نفس الكلى والذاتى والعرضى
والجنس والفصل والحد والرسم وعن نفس القضية والقياس والاستقراء
وكل ذلك احوال للمعلومات فيكون موضوعه المعلومات وتوضيحه ان
فى اذهاننا صور كثيرة ليست هى انفسها بمشعور بها بل هى كالمرايا
لامور خارجية ولها عوارض واحوال فى نفس الامر وان لم يكن البحث
عنها حتى تصور بصور ثانية حالها كحالها فاذا اريد اثبات العورض لانفسها
فلا بد لاحضارها واحصارها من امر اجمالى مسلم الثبوت ومثبت فى
علم اعلى وهو ههنا مفهوم المعلوم ونوعيه التصور والتصديق فاذا
احضر كل واحد واحد مما يصدق عليه التصور من تلك الصور
بعنوان التصور او بعنون المفهوم ولوحظ من حيث يوصل الى مجهول
مايعرض له نسبة الى امور كثيرة بها يحكم العقل ان ذات هذا المفهوم
ابية عن الاتحاد فى وجوده مع كل واحد منها او غير ابية فهذا العارض
هو الكلية والجزئية فالكلية والجزئية عرضان ذاتيان نسبيان شاملان
بجميع الافراد على التقابل فتثبتهما مرددة لنفس الموضوع تقول كل
متصور اما كلى اوجزئى فهو قانون بين وقد ينبه على مثله استدلالا
بالحد على المحدود واذا اردت التفريع تجعله كبرى لصغرى
سهلة الحصول وهو قولك هذا تصور فتعرف انه لابد ان يكون واحدا
من القسمين ثم تعينه يصدق احدا الحدين عليه دون الاخر ثم يلحق

لتلك الافراد لذاتها ولكليتها اعراض نسبيه اخرى متقابلة ككونها
محمولة بالفعل على مانسب اليه اوغير محمولة دائما ذاتية له اوعرضية
حدله او رسم الى غير ذلك وكذلك اذا احضر كل واحد
واحد مما يصدق عليه التصديق من تلك الصور ولوحظ من حيث
يوصل الى مجهول مايعرضه لذاته ان كل مصدق قضية وبواسطته
انه حملية اوشرطية موجبة اوسالبة مناقض لقضية كذا اوغير
مناقض منعكس اوغير منعكس مؤلف اوغير مؤلف منتج لقضية كذا
اوغير منتج وكلها لاحقة لافراد التصديق بالذات او بالمساوى منفردة
اومتقابلة يثبت بعضها بحكم البداهة وقد ينبه على بعض ويبرهن على
بعض اخرى هذا والمتقدمون على ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
لا المعلومات مطلقا وهى الامور الذهنية التى يثبت كل واحد منها لافراده
فى الذهن فقط ولا يحاذى بها امر فى الخارج اما لمية فلان المق من المنطق
معرفة احوال يتوصل بها من المعلومات الى المجهولات فوجب ان يكون
موضوعه ايضا من العوارض الذهنية المنبئة عن الايصال وهى المعقولات
الثانية وتمامه فى الحاشية الكبرى واما الانية فلان المنطق لا يبحث عن نفس
الكلى بل عن احواله بانه ذاتى اوعرضى وعن احوال الذاتى بانه جنس
اوغيره وعن احوال المركب منها على انحاء شتى انه حد اورسم ولا يبحث
نفس القضية بل عن احوالها انها موجبة اوسالبة مناقضة لقضية كذا
اوغير مناقضة منعكسة اوغير منعكسة وبالجملة ان كل مايثبت له الاحوال
المق هو المعقولات الثانية وما بعدها لا اعم منها وانما عدل صاحب
الكشف ومن تبعه عن هذا لما رأوا ان الكلية والجزئية والذاتية والعرضية
مما يبحث عنه فى المنطق وبعض هذه الاحوال عارضة للمعقولات الاولى
فوجب ان يكون موضوعه اعم واعتراض عليه شارح المطالع بانهم ان
ارادوا ان المنطق يبحث عنها انه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل
وذلك ظ وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق
فى شئ بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى الباحثة عن احوال الموجودات
مطلقا اى الذهنية والخارجية فان تعرض المنطق لاثبات شئ منها كان

ذلك على سبيل نقل المسئلة مع برهانها من علم آخر لفائدة بل ليس عليه
ان يبحث عن احوال هذه المعقولات الثانية من الجهة المذكورة على انهم
ان عنوا بالمعلومات التصورية والتصديقية ماصدقتا عليه من الافراد
يلزم ان يكون جميع المعرفات والحجج فى سائر العلوم بل جميع المعلومات
التى من شانها الايصال موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة انه لايبحث
عن احوال هذه الخصوصيات اذلايبحث فيه بان هذا القياس منتج لهذا
وذاك لذاك الى غير ذلك ممالانهاية له وهو ظ ويلزم ان يكون اجزاء
الفن من جملة موضوعه ايضا لانها اما تصورا وتصديق من الحيثية المذكورة
فيكون البحث عن نفس الموضوع لاعن عوارضه فلا يكون الموضوع
موضوعا وان عنوا بهما مفهومهما يلزم ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض
الغريبة لهما لان محمولات مسائله لاتلحقهما من حيث هما بل لامر اخص
فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض المعلوم لتصورى
الا من حيث انه ذاتى والايصال الى الحقيقة المعرفة لايلحقه الالانه حد
وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لايعرض المعلوم التصديقى
الالانه سالبة ضروية وانتاج المطالب الاربعة لايلحقه الامن حيث انه مرتب
على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ولعل الجواب انا نريد بالبحث عن الكلية
والجزئية الحكم بهما على المعلومات التصورية قوله فهو ليس من المنطق فى شئ
قلنا ممنوع اذلانعنى بالمنطق الاتصديقات باحوال يحتاج اليها فى الانظار سواء
كانت بديهية مستغنية اومطلوبة بالبرهان ولاشك ان الكلية والجزئية
مما يحتاج اليه فى الانظار واما اشتراك المنطق والفلسفة فى تلك المسئلة
فكاشتراك الفقه والكلام فى مسئلة جواز المسح على الخفين وتمايزهما
كتمايزهما والجواب عن العلاوة بانها مشترك الورود فاهو جوابكم فهو
جوابنا اعلم ان من المعقولات الثانيه التى تعرض لاشياء من حيث هى
هى فى الذهن مالادخل له فى الايصال الى المجهولات كالوجوب والامكان
والامتناع فان الماهيات اذا حصلت فى الاذهان وقيست الى الوجود
الخارجى عرضت لها هذه الاحوال هناك ولايحاذى بها امر فى الخارج
فهى معقولات ثانية واذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والممكن

كذا الى غير ذلك من الاحكام لم تكن لتلك الاحكام دخل فى الايصال
وان كانت متعدية منها الى المعقولات الاولى ومنها اى من المعقولات
الثانية ماله تعلق بالايصال وهى منقسمة الى قسمين احدهما معقولات ثانية
لاتنطبق على المعقولات الاولى ولايسرى احكامها اليها كمعرفات
الوجوب والامكان والامتناع فانها معقولات ثانية موصلة لكن
احكامها لايتعدى منها الى المعقولات الاولى كما لايخفى وثانيهما معقولات
ثانية تنطبق على المعقولات الاولى ويسرى احكامها اليها كالتى يبحث
عن احوالها فى المنطق فانا اذا علمنا ان الكلى منحصر فى خمسة عرفنا
ان الحيوان لابدان يكون احدها واذا حكمنا على الجنس والفصل
باحكام كان الحيوان والناطق مندرجين فى تلك الاحكام وكذا اذا علمنا
ان السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان
بحجر دائما ينعكس الى قولنا لاشئ من الحجر بانسان دائما وعلى هذا
القياس قياس سائر مسائل المنطق فانها احكام على المعقولات
الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى فعلى هذا يكون الجواب عنهم
انا نريد بالمعقولات الثانية ماصدقت عليه من افرادها قوله يلزم ان
يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق قلنا لم اذليس موضوعه
جميع المعقولات الثانية مطلقا بل لابد من اعتبار الايصال ولاجميع المعقولات
الثانية التى من شانها الايصال بل جميع المعقولات الثانية لها مدخل
فى الايصال مأخوذة على وجه كلى بحيث ينطبق على المعقولات
الاولى ويتعدى احكامها اليها كما دل عليه لفظ القانون فى تعريف
المنطق فان محصل هذا العلم انهم اخذوا طبايع الاشياء واعتبروا
عوارضها العقلية التى لها مدخل فى الايصال وحكموا على تلك
العوارض احكاما كلية يندرج فيها احكام تلك الطبايع بحيث يمكن لنا
ان نعرف احوال خصوصيات الطبايع فى باب الايصال اذا رجعنا الى
احوال العوارض ويكون الجواب عن المتأخرين ايضا بان المراد
من المعلومات التصورية والتصديقية ماصدقتا عليه اما قوله يلزم ان
يكون جميع المعرفات والحجج فى سائر العلوم موضوعا للمنطق قلنا لانم

اذلانقول ان جميع المعلومات التصورية والتصديقية التى من شانها
الايصال الى المجهولات المخصوصة بتفاصيلها موضوع المنطق
بل جميع المعلومات من حيث الايصال الى مجهول ما اجمالا واطلاقا بحيث
يمكن لنا من العلم باحوالها على ذلك الوجه ان نتعرف احوال تلك
التفاصيل والخصوصيات مثلا اذا علمت ان كل مفهوم تصورى اذا
نسب الى مجهول ما اما ذاتى له اوعرضى اومركب وتميز الاقسام عندك
بحدوداتها تعرف ان مفهوم الحيوان الناطق المنسوب الى الانسان
مركب من ذاتياته وقس على هذا واما قوله ويلزم ان يكون اجزاء
الفن من جملة موضوعه لانها اما تصور اوتصديق من حيث الايصال
قلنا المراد بالموضوع مايعرض له الايصال كقولنا العالم متغير وكل
متغير حادث فانه معروض للايصال الى نتيجته لامايدخل فيه الايصال
ومسائل الفن مايدخل فيه الايصال لوقوعه فيها محمولا فلا يلزم
ماذكرتم لايقال التصديقات التى يدخل فيها الايصال قد يعرض لها
الايصال ايضا كما اذا ركبت المقدمات المنطقيه للاستنتاج منها فى نحو
قولك هذا شكل اول وكل شكل اول ينتج كذافان الايصال الى نتيجة
هذا القياس عارض لمقدماته على قياس سائر الاقيسة لانانقول لتلك المقدمات
اعتباران فباعتبار دخول الايصال فيها كانت مسائل وباعتبار عروض
ايصال آخر لها كانت من الموضوع فان قلت لما كان موضوع المنطق مقيدا
بالايصال كان الايصال من تتمة الموضوع فلم يكن من الاعراض المطلوبة
فى هذا الفن بل يجب ان يكون المبحوث عنه فيه احوالا تعرض الموصل
بعد كونه موصلا قلت ماوقع قيدا هو الايصال مطلقا والبحث انما هو
الايصالات المخصوصة المندرجة تحته اونقول قيد والموضوع هو صحة
الايصال لانفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد فى موضوعات
العلوم لايقال لامسئلة فى المنطق محمولها الايصال لانا نقول المراد ان
كلا من محمولات المسائل لها معنى الايصال فانه اذا حكم على المعلوم
التصورى بانه حد اورسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصورى
ايصالا قريبا واذا حكم عليه بانه كلى اوجنس كان معناه انه موصل

اليه ايصالا بعيدا اى بعد ضم ضميمة وقس على هذا حال التصديقات
وهكذا ينبغى ان يقرر هذا المقام ثم ان الموضوع ليس هو العنوان
الذى يجعل الة ومرآتا لملاحظة الافراد والا لم يمكن ان يقول احد ان
موضوع بعض المسائل من المعقولات الاولى ضرورة ان مفهوم
المعلوم وكذا مفهوم المفهوم من المعقولات الثانية بل الموضوع هو
الموضوع الحقيقى اتفاقا للفريقين واجمع منادينا دى والله الموفق
والهادى وكان النزاع بينهما مبنى على اختلاف آخر هو ان المحكوم عليه
حقيقة فى قولنا كل انسان اكل مثلا هل هو الامور الذهنية المستحضرة
بعنوان الانسان ام هو الامور الخارجية من زيد وعمرو وبكر الذين
يمشون فى الاسواق فعلى الاول يكون موضوع المنطق معقولا ثانيا متى
خرج الى الفعل لا محالة وعلى الثانى قد لا يكون فتنبه لئلا تغفل عن الدقة

(قال) ﴿ وغايته العصمة آه ﴾ (اقول)

لما ثبت الاحتياج لوقوع الخطأ فى المعلومات الكاسبة الى المنطق
ليعرف به الصواب عن الخطأ كان غايته العصمة عن الخطأ فى الافكار
لكن المقدم حق فالتالى مثله والمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله
اذا الغاية امر يترتب على الفعل وتسمى ايضا فائدة وغرضا وعلة غائية
باعتبارات مخصصة ثم العلوم اما نظرية غيرالية اى لا تكون فى نفسها
الة لتحصيل غيرها بل هى مقصودة بذواتها فيكون غاية تحصيلها
حصولها انفسها وان ترتب عليه فوائد اخر كالعلم بذات الله تعالى
وصفاته واما عملية الة لتحصيل غيرها متعلقة بكيفية العمل الذى هو
تحصيل الغير فيكون غاية تحصيلها حصول غيرها من العلوم اوغيرها
كالمنطق فائدة النظرى والعملى قد يستعملان بمعنيين اخرين الاول
فى تقسيم الحكمة الباحثة عن احوال الموجودات مطلقا اوالموجودات
العينية من انها امانظرية اى باحثة عما ليس حصوله بقدرتنا واختيارنا
اوعملية اى باحثة عما يحصل بقدرتنا واختيارنا والثانى فى تقسيم الصناعات
من انها اما عملية اى يتوقف حصولها على ممارسة العمل اونظرية
اى لا يتوقف عليها فالمنطق عملى من العلوم مطلقا ونظرى من الصناعات

وكذا من الحكمة ان اعتبرت بالمعنى لاعم والافلس منها فى شئ وليوضع هذا المنبر لمعرفة النسب

(قال) ﴿ البحث الثانى الدلالة كون الشئ الخ ﴾ (اقول)

البحث الثانى من بحثى المقدمة بحث الالفاظ من حيث دلالتها على معانيها الموضوعة لها وهو قوله كل لفظ دال على معنى بالوضع اما مطابقة اوتضمن اوالتزام وقوله كل لفظ باعتبار دلالته المطابقة اما مفرد اومركب لان الذى جعل مقدمة للمنطق ليس جميع احوال الالفاظ من الحيثية المذكورة اذهى اكثر مما احصوه بل احوالها التى ينتفع بالعلم بها فى اثناء تعليم هذا الفن وتعلمه بلغة معلومة اى لغة كانت كما ذكرناه فى صدر المقدمة مثلا اذا قيل الضاحك خاصة يفهم السامع من لفظ الضاحك مفهوم ما ثبت له الضحك والضحك نفسه ومعروضه من نحو انسان اوحيوان فاشتبه الامر عليه ان الحكم بالخاصية على اى من هذه المفهومات فلم يكن على بصيرة الااذا عرف انه مطابقة فى الاول وهى حق فى التخاطب دون الثانى والثالث فتدبر واستقم ولما توقف هذا البحث على تصور الدلالة واقسامها فقال الدلالة كون الشئ بحيث يحصل من فهمه فهم شئ آخر الفهم الاول اما تصور اوتصديق والثانى وفقه وان جاز الخلاف فيه عقلا واياما كان يسمى الشئ الاول دالا وان تصديقا فدليلا ايضا والثانى مدلولا فالدال ما يحصل من فهمه فهم شئ اخر كالالفاظ والمدلول ما يحصل فهمه من فهم شئ آخر كالمعانى والفهم بمعنى الالتفات اى احضار صورة الشئ عند العقل سواء كانت غير حاصلة اوحاصلة غير ملتفتة فتدبر وليس لقائل ان يقول اللزوم الكلى بين الفهمين ملتزم وان لم يلتزم عند اهل النقول والتعريف لايفيده فهو فاسد لانا نقول لانم عدم افادته كيف وان صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول فى بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة انهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فيطبق على ماذكروا تأمل حتى تعلم ان التزام اللزوم التزام مالايلزم فيكفيه الالتزام والصيغة ليست بنص فى الدوام لانها قد تفيد الامكان وتعريفهم لايكون

قرينة لتعريفه وانما هو حيلة منه ليمكن له الذهاب الى كل مذهب لمافيه
من مرحب ومرهب والدال اما لفظ اوغيره فان كان لفظا فالدلالة
لفظية والافغير لفظية وكل منهما اى من الدلالتين منحصرة فى وضعية
وطبعية وعقلية لانها لايتحقق الابتوسط علاقة مشعور بها موجبة
اياها فاما ان يكون فيها دخل لواحد من الوضع والطبع اولا يكون
فان كانت بواسطة الوضع اى بجعل الجاعل اياه له فوضعية كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وكدلالات اشكال الكتابة على الالفاظ
فان احساسهما تذكر الوضع المعلوم الموجب لتصور الموضوع لهما
وان كانت بواسطة الطبع اى باحداث طبيعة من الطبائع عروض المدلول
فطبعية كدلالة صوت اح على السعال والحمرة الحادثة على الخجالة فان
احساسهما تذكر الطبيعة المعلومة المحدثة اياهما عند عروض ذينك
المرضين فيوجب فهمهما والا اى وان لم يكن للوضع ولاللطبع دخل
فى تحقق الدلالة فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
الانسان وكدلالة الدخان على النار فان اصغاء اللفظ وابصار الدخان
تذكران الحكم العقلى المعلوم المستلزم لحضور تصور الانسان والنار
والمقصود هنا هو دلالة اللفظ بالوضع وهو جعل اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه
وهو مما لابد منه لكل قوم لتوقف تمدنهم على الاعلام والاسلام بما
فى ضمائرهم من الصور الذهنية الحاصلة لهم من الاشياء الخارجية
من طرق الحواس اومن طريق آخر بواسطة قوتهم العاقلة التى طبع
الانسان عليها فكان فى اذهانهم وجود للاشيا دال عليها
حتى انهم يجدونها فيهم عند غيبتها على وجه كان
مافى ذهن بعض منهم مستورا عن الآخر وقدمس الحاجة الى الكشف
والاستكشاف عنها بفعل مقدور لهم فوضعوا الفاظا لمعان ليستعملوه
فيما بينهم ولابد للواضع فى انشاء وضع واحد من ثلثة امور ملاحظة
الموضوع من الالفاظ وتداركه وملاحظة ما يوضع له من صور الاشياء
واعلام الغير بان هذا لذاك اما جانب المعنى الموضوع له فعلى ستة اوجه
لانه اما كلى اوجزئى واحد اوجزئيات متعددة سواء كانت متناهية

لم يقل من المعانى لئلا يتوهم اختصاصه بغير اللفظ
منه

محصورة او غير متناهية وكل منها اما ان يلاحظ بامر كلى او بامر جزئى
واما جانب اللفظ الموضوع فهو ايضا يتصور على ستة اوجه فيرتقى
الوجوه المحتملة الى ستة وثلثين بضرب ستة فى ستة وليكن هذا
الجدول موضوعا لتفاصيلها

وضع لفظ	ملحوظ	لمعنى كلى ملحوظ بامر كلى	لمعنى كلى ملحوظ بامر جزئى	لمعنى واحد جزئى ملحوظ بامر كلى	لمعنى واحد جزئى ملحوظ بامر جزئى	لمعان جزئية ملحوظة بامر كلى	لمعان جزئية ملحوظة بامر جزئى
كلى	ملحوظ بامر كلى	سا					
	بامر جزئى						
واحد جزئى	ملحوظ بامر كلى						
	بامر جزئى						قط
جزئيات غير متناهية	ملحوظا بامر كلى	١	٢	٣	٤		
	بامر جزئى	١	٢	٣	٤		
		الوضع عام	الوضع خاص	الوضع عام	الوضع خاص	وضع نوعى	
		الموضوع له عام		الموضوع له خاص		وضع شخصى	

لكن الموضوع لا يكون لفظا كليا لان وجوده فى العقل فلا يفيد اطلاع
الغير وهو المقصود مثلا الفعل الكلى ليس بموضوع للحدث والزمان
بل الموضوع جزئياته واشخاصه من نحو ضرب ويضرب وذلك ظ
ولا يكون لفظا واحدا جزئية ايضا مثل ان يسمع لفظ زيد فقال الواضع
هذا نفسه موضوع لمعنى كذا لانه لا جدوى له ومن هذا يعلم ان الموضوع
ليس بالفاظ جزئية متناهية ايضا وان امكن مثل ان يقول الواضع وليكن
اسماء الفواكه او سمع تفاح فقال وليكن كل من هذا اللفظ مسموعا
من رجل جاء باب الحصار فى هذه الليلة موضوعا لمعنى انا منكم لامن العدو
ولانه قليل الجدوى لا يفيد مصلحة عامة فسقط من الاحتمالات المذكورة
اربع وعشرين وبقى اثنى عشر لانه لم يبق فى جانب الموضوع الا الجزئيات
الغير المحصورة وظ انها لا تلاحظ بانفسها لعدم تناهيها ولامتناع التفات
النفس الى الشيئين معا فلا بد من امر واحد حتى يلتفت اليه ويكون

مرءاتا لملاحظة تلك الجزئيات فان كان ذلك الامر شخصا منها يسمى وضعه لاى معنى كان وضعا شخصيا مثل ان يسمع زيد فقال الواضع كل من هذا المعنى كذا وان كان امرا كليا اى نوعا منطبقا على كل فرد من تلك الجزئيات المتماثلة يسمى وضعه لاى معنى كان وضعا نوعيا مثل ان يتصور بعلم فعلى مفهوم ما يوازن الفاعل مثلا ويجعل ذلك المفهوم الة لملاحظة ما تحته من الافراد فيجعل كل واحد منها موضوعا كان يقول الواضع كل مايوازن الفاعل فهو لمعنى كذا فلما كان جانب اللفظ مقصورا فى وجهين وضع شخصى ووضع نوعى كان اقسام كل منهما باعتبار جانب المعنى ستة الاول وضع اللفظ للكلى الملحوظ بامر كلى ويسمى وضعا عاما لموضوع له عام اما من الوضع الوضع التشخصى فكما اذا احس افراد نوع كزيد وعمرو من افراد الانسان مثلا وجردت عن المتشخصات فحصل منها فى العقل صورة واحدة بها يمتاز امتياز النوع منطبقة على ما وجد منها وما يمكن ان يوجد فتلك الصورة الحاصلة اذ لوحظت بنفسها اولوحظت صورة كلية اخرى مثل الحيوان الناطق او الضاحك او الجسم او الكاتب مثلا وجعلت الة لملاحظتها ولوحظت بها ثم تصورت الفاظ لامتناهية بتلفظ شخص منها كلفظ الانسان مثلا فوضع كل واحد منها بازاء ذلك المعنى واما من الواضع النوعى فكان يقول الواضع كل لفظ يوزن على فاعل فهو لكل من قام به الفعل اعنى مصدر ذلك اللفظ فقد لوحظت معان كليات لامتناهية بامر واحد كلى هو اجمالها فوضع بازاء كل منها طائفة من جزئيات الالفاظ لكن لم تتصور تلك الطوائف بتلفظ شخص من اشخاصها بل بتعقل انواعها بعنوان مايوزن على فاعل فشابهة هذا الوضع بالقسم الخامس المندرج فى الثالث غير خفى ولقد علمت ان الموضوع له العام يجوز ان يكون كليات متعددة فلا ترغب عن السبل الحقيقية ليضاق عليك الامور بما رحبت اعلم ان تسمية الوضع بالعام والخاص انما هى باعتبار عموم الة الملاحظة وخصوصها اى كونها امرا كليا او جزئيا

ولايخفى ان قوله اذا احس زائد عن الحاجة ولكنا قصدنا بيان طريق حصول العلم الكلى للانسان منه

ولايلزم من عموم الالة وخصوصها عموم الصورة الملحوظ بها منه

جانب لفظ
كل مايوزن على فاعل
ناصر ضارب قاتل وغيرها
افراد

جانب معنى
كل من مقام مصدر ذلك اللفظ
من قام به الضرب
من قام به القتل
من قام به النصر
وغيرها

اشارة الى ان تقسيم المعنى الى الكلى والجزئى هو الكلى الحقيقى والجزئى الحقيقى لا الاضافى كما ذهب اليه العصام رحمه منه

واما عمومية الموضوع له وخصوصيته فباعتبار نفسه وكل منهما عارض
للوضع باعتبار نفسه وكل منهما عارض للوضع باعتبار جانب المعنى
فلاينافى شىء منهما لشخصية الوضع ونوعيته العارضة له باعتبار جانب
اللفظ الثانى وضع اللفظ للكلى الملحوظ بامر جزئى ويسمى وضعا خاصا
وموضوعه له عام امامن الوضع الشخصى فكما اذا ابصر زيد وجعل آلة
لملاحظة مفهوم الانسان اوالناطق اوغيره من كلياته المختصة بصورته
النوعية فوضع بازاءذلك المفهوم لفظ الانسان الملحوظ بتلفظ مخصصه
واما من الوضع النوعى فكان يقول الواضع كل صفة اخره هاء
اوكل هاء لحق فى اخر صفة وليكن موضوعة لهذه مشيرا الى هند على
وجه لوحظ به الانوثة الكلية كما فى حديث انكم لتخضبون بهذا السواد
هذا وقالوا ان هذا القسم لم يوجد وليت شعرى هل الواضع اخبرهم
انه لم يضع بهذا الطريق ام لم يجدوا فى انفسهم انهم كثيرا ما يرون
شخصا لم يكونوا يرون مثله قط كالابل مثلا ويسئلون العالم بالاسماء
مايطلق على هذا فيقول ابل وانهم اذا اعترفوا بالوضع العام الموضوع له
خاص فعكسه بالاعتراف الاولى لان المفرد دال على نوعه بحكم العقل
ولوانحصر فيه ولا عكس لجواز وجود نوع ليس له فرد كالعنقاء
والاستدلال على امتناعه بان المشخص لايمكن ان يلاحظ به كلياته
مم فتدبروا ستقم الثالث وضع اللفظ للجزئى الملحوظ بامر كلى ويسمى
وضعا عاما لموضوع له خاص كتسميه الاولاد حين سماع تولدهم قبل
رؤيتهم امابالوضع الشخصى فكما اذا سمع ق فقال الواضع وليكن هذا
اسماله واما بالوضع النوعى فكما ان يقول كل قاف مسكورة فهو اسم
له فانه اذاعلم الشىء باوصاف كلية مخصصة بحيث ينحصر فيه ولايتناول
غيره فتلك الاوصاف وان لم يفدله صورة شخصية لانحصار افادتها
فى الاحساس لكنه اذا تصور بهذا الوجه ووضع بازائه اسم يكون
ذلك الاسم علما شخصياله ومن هذا القبيل علم الواجب تعالى فان قائل
يقول ان دلالة الاسم على الصورة الشخصية انمايكون بواسطة العلم
بالوضع ولا صورة شخصية هنا فلاعلم بوضعه لها فلادلالة لذلك الاسم

وجه ان هذا الاعتبار
لا بد منه فى جانب اللفظ
وهم لم يتدبروه فاضطربت
اقوالهم منه

على الصورة الشخصية والاعلام مايدل عليها فليس ذلك الاسم بعلم
فقل عدم الصورة الشخصية فى العقل لايستلزم عدم العلم بها لجواز ان
يكون نفس الشئ غير حاصل فى الذهن وصورته حاصلة فيه تأمل
فيه فانه دقيق ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الامن الاعوجاج
فى الذهن او القصور فى الدقة الرابع وضع اللفظ للجزئى الملحوظ بامر جزئى
ويسمى وضعا خاصا لموضوع له خاص كتسمية الاولاد عند رؤيتهم
اما بالوضع الشخصى فكما اذا سمع ق وقال الواضع وليكن هذا اسمه
واما بالوضع النوعى فكان يقول كل قاف مكسورة وليكن اسما لهذا
الخامس وضع اللفظ للجزئيات الشخصية الملحوظة بامر كلى وهو مندرج
فى القسم الثالث اى هو من الوضع العام لموضوع له خاص ايضا اما
من الوضع الشخصى فكما اذا سمع لفظ هذا وقال الواضع وليكن ذاك
المسموع لكل مشار اليه فاوضاع الضمائر واسماء الاشارات كلها
من هذا القبيل واما من الوضع النوعى فكان يقول الواضع كل مايوزن
على فعل او يفعل وليكن لنسبة حدثه الى شئ معين وزمان ذلك
الانتساب فاوضاع صيغ الافعال وهيئات تراكيب الاسماء كلها من هذا
القبيل ومن لم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع فى خيص بيص
السادس وضع اللفظ للجزئيات الملحوظة بامر جزئى وهو مندرج فى القسم
الرابع اى هو من الوضع الخاص لموضوع له خاص ايضا امامن الوضع
الشخصى فكما اذا احس اشارة عند الوضع فقال الواضع وليكن
لفظ هذا لهذا الامر وامثاله فان ذلك الامر الجزئى قد جعل حالة
لملاحظة ماوجد وما سيوجد من الامور المشار اليها الجزئيات المتماثلة
التى لاتتناهى واما من الوضع النوعى فكان يقول واضع التركى
وليكن كل شين مضمومة موضوعا له ومن هذا يعرف ان بعض
مايعد من الوضع الخاص يحتمل ان يكون من الوضع العام ولقد
ظهر اساس ظهور الاشماس فاعتبر ما اعتبره اعلام الناس اعلام الاجناس او انك
اذا علمت وجوه الاوضاع الممكنة تعرف الموضوع له لكل لفظ بالاطلاع
على دلالتها بان تقول مثلا لفظ الاسد يفهم منه الحيوان المفترس دائما

فهو موضوع له ولايفهم منه رجل الشجاع كذلك بل لوفهم منه
كان ذلك بواسطة الفهم الاول مع اعانة خصوصية القرائن فهوغير
الموضوع له ثم ان الوضع ليس هو حالة قائمة بالطرفين كالتناسب مثلا
بل هو صفة قائمة بالواضع لكنه منشأ لحصول الدالية للفظ والمدلولية
للمعنى كالتوليد لابوة زيد وبنوة عمرو فالدالية الحاصلة للفظ سبب لانتقال
الذهن من المسموع الى المعنى ولفهم المعنى منه فان عرف الدلالة بشئ
منهما كان ذلك تسامحا وتنبيها على ان الثمرة المق منهما هى الفهم
او الانتقال فكانها هو والسؤال المش ههنا بانه لوكان فهم المعنى متوقفا
على العلم بالوضع وهو متوقف على فهم المعنى ليس بشئ لان فهم
المعنى بمعنى الالتفات اليه وان توقف على تذكر الوضع لكن تذكر الوضع
لايتوقف على ذلك الالتفات بل يوجبه لايقال فهم اللفظ الموضوع
اما بالسماع او بابصار النقوش الموضوع اما بالسماع او بابصار النقوش
الموضوعة له وكل منهما انما يوجب لفهم ذات اللفظ لالفهم داليته
ولالتذكر الوضع الموجب اياه فلاشئ من فهم اللفظ الموضوع بموجب
لفهم معناه فلايكون دلالته دلالة معتبرة لانانقول هذا ان ورد فانما يرد
على من اعتبر اللزوم بين الفهمين اما من اكتفى بالدوام فله ان يقول
الفهم بذات اللفظ تذكر الوضع دائما وان لم يوجبه والجواب الحاسم
ان يقال لايراد بالسماع الا الاصغاء بالاختيار والالما اوجب الفهم بذات
اللفظ ايضا او الاصغا بالاختيار وكذا التلفظ مما لابد له من غاية فان كانت هى
الفهم باللفظ لنفسه اى لادراك جوهره او صورته او نوعهما فح لايكون من
الدال بالوضع فى شئ من هذه الجهة كما اذا كان الاصغاء لادراك اللافظ استدلالا
بالاثر على المؤثر بل هو دال على نفسه ونوعه ونوع هيئته من غير توسط
الوضع كما هو عند تعلم الادباء القرائة واوزان الصرف والعروض ومنه
وقول ضرب فعل والضارب اسم وان حرف جازم والقول بان كل لفظ
موضوع بازاء نفسه كما هو موضوع بازاء المعنى فاسد نشأ من صحة الصغرى
وفساد الكبرى فى قولهم الالفاظ اعلام لاجناس انفسها وكل علم موضوع
كيف وانا نفهم من سماع اللفظ نفسه وننتقل منه الى نوعه وان لم نعلم وضعه

ولايخفى ان الوضع الشخصى
يتوقف على احضار
اللفظ بنفسه فلو توقف دلالته
على نفسه على الوضع لدار
منه

لنفسه ولا لنوعه وان كانت غاية الاصغاء الفهم باللفظ لادراك مايفاد به
فالسماع ح يوجب فهما ليس بمق لذاته فى نظر السامع بل لكونه آلة
ومرآة لملاحظة المعنى المفاد به فح يجب على السامع تذكر الوضع لامحالة
ليحصل المق فى ضمن ذلك التذكر ومايحصل فى ضمن ذلك التذكر هو المعنى
الموضوع له وان حصل معه فائدة اخرى واذن يكون المدلول عليه
اعم من الموضوع له ولعل من قال الدلالة تابعة للقصد مراده هذا
واما الاصغاء الى اللفظ ليكون فهمه مرآة لملاحظة مايفاد به وتكون
تلك الملاحظة مرآة ايضا لفهم المق بالمفاد به فبعد بعد قلما يصار اليه
ولو سلم فلا دلالة عليه للفظ ولو بتوسط المعنى المفاد به ولا للمعنى المفاد
فان كل مايقصد افادته بصورته يفاد بلفظ موضوع له لكن لا عكس
كليا لجواز ان يكون المق صورة انسان اومثية ويفاد بصورة الاسد نعم
ينتقل العقل بمعونة خصوصية القرائن من المفاد باللفظ الى المق انتقالا
من الاثر الى المؤثر لكنه ليس من الدلالات فى شئ لما ان الحاصل فى
بعض الاوقات دون بعض لايسمى دلالة عندهم ولقد فهم من هذا
اللفظ ان مايفهم من اللفظ دائما بسبب الوضع ليس بمقصور على المعنى
الموضوع له فافهمه

(قال) (ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ماوضع له آه) (اقول)
الدلالة الواحدة بالنوع لكل لفظ بنفس الوضع اما على تمام الموضوع
له او على ماهو داخل فيه اوخارج عنه وح لااشكال فى الحصر لكن
الاسهل ان دلالة كل لفظ سوآء كان مفردا اومركبا بسبب تذكر وضعه
لمسماه ثلثة مطابقة وتضمن والتزام على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان
مايحصل بتذكر الوضع دائما هو تمام الموضوع له فدلالة اللفظ عليه
مطابقة كدلالة لفظ الانسان على مجموع الحيوان الناطق ويحصل مع
ذلك الموضوع له جزؤه ايضا ان كان له جزء فدلالة اللفظ عليه تضمن
كدلالته على الحيوان فقط بل على كل من الحيوان والناطق فى ضمن
دلالته على المجموع وكذلك يحصل معه كل خارج يلزمه فى الذهن
ان وجد فدلالته عليه التزام كدلالة الضرب على الضارب والمضروب

وانما التزم فى التزا اللزوم الذهنى لان الالفاظ لاتدل على الاشياء انفسها
اذليس كلما اطلق لفظ زيد مثلا حضر زيد نفسه عند السامع لانه ظ
البطلان ولايدل كل لفظ على كل من الصور العقلية الاعلى مسماه لكن
المسمى اذا لم يكن بسيطا بل كان مركبا من صور عديدة بسيطة او
مركبة يفهم كل منهما بتبعية الكل من غير قصد للسامع فيكون المسمى
واسطة فى عروض الفهم لكل منها واذا اريد ارئد تفهيم شئ منها
بالذات فحقه ان يفاد بلفظ مستقل موضوع له والصورة التى ليست
هى نفس المسمى ولاجزئه لاتفهم من لفظ المسمى الا ان تكون تابعة
للمسمى بحيث يقتضى عروض الفهم للمسمى عروضه لها والصورة
الخارجة عن المسمى لاتكون بهذه المثابة الا اذا استلزم حضور المسمى
فى الذهن حضورها فيه كما ان حضور النار فى مكان يستلزم حضور
الحرارة فيه فكل صورة يستلزم حضور المسمى فى الذهن حضورها
فيه يفهم من لفظ المسمى بتبعية المسمى دائما من غير قصد للسامع
ايضا حتى اذا احكم بشئ حكم على المسمى او على افراده ولايسرى
الحكم الى شئ من المداول الالتزامى والتضمنى ولا الى افرادهما قطعا
والالكان الكتابة والانسان المفهومان من الكاتب تضمنا والتزاما
محكوما عليهما بالخاصية والانسانية فى قولنا الكتاب خاصة للانسان
أوانسان مع ان الاول مباين والثانى عين ولايشترط فى الالتزام اللزوم
الخارجى اى كون المعنى الالتزامى بحيث متى حصل المسمى فى الخارج
حصل هو فى الخارج والالم يوجد الالتزام بدونه لكنه قدوجد دلالة
اسماء الاعدام على ملكاتها وهى الالتزام مع المعاندة بين العدم وبين
الملكة فى الخارج كدلالة لفظ العمى على البصر فان العمى متى سمع
يحضر فى الذهن مفهوم عدمى هو مفهوم عدمى هو عدم البصر
عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مسماه ويحضر فى الذهن معه مفهومه
وجودى هو مفهوم البصر لما ان مفهوم العدم المضاف الى البصر
لايتصور بدون البصر وليس البصر داخلا فى المسمى لان المسمى ليس
بامر وجودى فهو خارج عنه فدلالة لفظ العمى على البصر التزام

مع ان العمى والبصر معاندان فى الخارج فكيف ان يكون البصر بحيث
يلزم من تحقق العمى فى الخارج تحققه فى الخارج ثم العدول عن المثالين
المشهورين فى الالتزام الى مثال دلالة الضرب لمشعر بدعوبين احدهما
ان كلا من المثالين المشهورين فاسد وثانيهما ان هذا المثال صحيح
فتعرض اثباتهما بقوله عدل من المثالين المش من قابل العلم للانسان
والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول
من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص فى الالتزام بخلاف الضارب
والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهى من الاعراض
النسبية وجميع الاعرض النسبية من المقولات السبعه المفصلة فى الحكمة يتوقف
تصور طرفها والعربيون اصطلحوا على ان الدلالة على تمام الموضوع له
هى الدلالة اللفظية الوضعية واما الدلالة على جزئه او لازمه فهى ليست
بوضعية بل هى لفظية عقلية من قبيل المجاز وقالوا المجاز لا وضع له بمعنى ان
المعنى المجازى يفهم من اللفظ واوفى بعض الاحيان وذلك الفهم دلالة
اللفظ عليه فهى دلالة لفظية لكن ليس بوضعية بل عقلية وقد وقع
منه على بعض الخيال ان اللفظ له دلالة على المعنى التضمنى والالتزامى
دائما لكنه مجاز فيهما عندهم وحقيقة عند المنطقيين وهو وهم
فى وهم نعم قد يستعمل اللفظ فيهما فيتحقق الدلالة عليهما عند العربيين
ايضا ويكون مجازا فيهما لكن لا عند العربيين فقط بل عند المنطقيين
ايضا فانهم لا ينكرون المجاز ولا فهم المعنى المجازى من اللفظ حال
كونه دالا على المسمى عندهم وانما انكارهم انهم يقولون ان ذلك الفهم
ليس بدلالة لا وضعا ولا عقلا لعدم حصوله بمجرد تذكر الوضع دائما
واحتاجه الى الاستعمال الصحيح والسامع الظريف مع تعارض احتمال
الكذب الدلالات الثلث فانها لا تنفك عن اللفظ سواء كان مستعملا فى المسمى
او فى غيره لا يقال عدم حصول ذلك الفهم بمجرد تذكر الوضع انما يستلزم
عدم دلالة اللفظ عليه بالوضع فمن اين يلزم القول منهم بانه لا دلالة للفظ
عليه اصلا لانا نقول دلالة اللفظ بالوضع عندهم ليست هى الدلالة على
الموضوع له كما عند العربيين ولا ما يحصل بمجرد الوضع من غير دخل للعقل

قال العربيون لا دلالة للفظ على المعنى التضمنى ولا على المعنى الالتزامى الا اذا كان مجازا فيهما واذن يكون دلالته عليهما دلالة لفظية عقلية كسائر المجازات لا وضعية اذ لا وضع فى المجاز والدلالة اللفظية الوضعيه هى الدلالة على تمام الموضوع له منه

و الا فكل الدلالات عقلية بل مايكون للوضع مدخل فى حصوله فح
لوفرض للفظ دلالة على المعنى المجازى لكانت وضعية عندهم ضرورة
ان الرجل الشجيع مثلا لايفهم من لفظ الاسد مالم يعلم وضعه للحيوان
المفترس فدلالة الاسد على الرجل الشجاع مما لها دخل للعلم بالوضع فدلالة
عليه وضعية لاعقلية واذ لا دلالة عليه بالوضع فلا دلالة عليه للفظ اصلا
بل لغير اللفظ ايضا بعين هذا الدليل ومن العربيين من اقتفى اثرهم واراد
بالوضعية ما للوضع مدخل مع الاكتفاء باللزوم الجزئى فى تسمية الدلالة
فلزم عليه القول بان دلالة الالفاظ على المعا المجازية وضعية بمعنى ان
المعنى المجازى بسبب تذكر وضع اللفظ لمسماه ولعمرى انها كلمة ماضيها
من باب وغابرها من باب اخر ثم انه قال فى موضوع ان لا وضع للمجاز بمعنى
ان المعنى المجازى ليس بموضوع له للفظ المجاز وهو قول حق لاريب فيه
ولكن من لم يفهم معنى القولين ومبناهما تعاض وتعرض لدفعه بان المراد
باثبات الوضع للمجاز هو الوضع النوعى والوضع بالمعنى الاعم و بنفيه هو
اوضع الشخصى الوضع بالمعنى الاخص واثبت للوضع معنيين احدهما
تعيين اللفظ بازآء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو المعنى الاخص وثانيهما
تعيين اللفظ بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرائن فكان ام واضع قال
كل لفظ موضوع لمعنى فهو متعين لمناسبه عند القرينة فمن علم هذا الوضع
يفهم المعنى المجازى منه ومن لم يعلم لم يفهم ولن توقف دفع التعارض
الى هذا الجواب فليبق فيه الى يوم المئاب لايقال اللفظ الدال على جزء
المسمى وعلى لازمه دال على غير ماوضع له اوهو مجاز وهو دال المسمى
ايضا وهو حقيقة فبعض المجاز حقيقة لانا لانم ان المجاز هو اللفظ الدال
على غير ماوضع له بل هو لفظ مستعمل فى غير ماوضع له ثم لايقال اللفظ
المستعمل فى جزء المسمى اوفى لازمه دال على غير ماوضع له وهو مجاز وهو
دال على المسمى ايضا وهو حقيقة فبعض المجاز حقيقة لانا لانم ان الحقيقة
هى اللفظ الدال على ماوضع له بل هى ايضا لفظ مستعمل فيما وضع له
وفرق بين الدال والمستعمل فان الدال هو اللفظ الذى يفيد المعنى مطلقا
سوآء كان مراد المتكلم اولا والمستعمل هو اللفظ الذى يفيد المعنى المراد

عين الدليل
لانه لوفرض فيه دلالة
ماكانت لفظية منه

فان قلت لو تحققت الدلالة على المعنى المطابق من غير ارادة جارية على
قانون الوضع ليفهم من احد معانى اللفظ المشترك بدون قرينة ارادة
والتالى بط قلنا لانم البطلان فانا اذا سمعنا اللفظ المشترك نفهم منه معانى
عديده على حسب تذكر اوضاعه والدلالة حصول هذا الفهم
والمحتاج الى القرينة تعيين مراد اللافظ وهو ليس بدلالة نعم المعتبر
عند اهل العربية ليس هو الدلالة مطلقا بل الدلالة على المعنى المراد
وهو المنقول عن الشيخ ابى على سينا واستدل عليه العصام رحمة
فى حاشية الجامى بان الدلالة متوقف على تذكر الوضع فهى متأخرة
عنه وما يفهم فى ضمن تذكر الوضع ليس بمتاخر عنه فالدلالة ليست
مايفهم فى ضمن التذكر وفيه منع لايخفى قيل اذا ذكر اللفظ المشترك
بين الملزوم واللازم والمجموع كالشمس مثلا لوقلنا انه موضوع للجرم
والضوء والمجموع فبتذكر الوضع الاول دلالته على الجرم مطابقة
وعلى الضوء التزام وكل من الدلالتين تضمن لانه يصدق على كل منها
انها دلالة على جزء ما وضع له على الضوء مطابقة ايضا لانها يصدق
عليها انها دلالة على تمام ما وضع له فانتقض تعاريف كل
من الدلالات بدلالة اخرى طردا وعكسا واجيب بان قيود الحيثيات
معتبرة فى تعاريف الامور الاعتبارية واطيل الكلام عليه وانك اذا
تنبهت بما صورناه امكنك ان تقرره بوجوه اخرى وتجيب عنه بجواب
اخرى فان قلت دلالة اللفظ المركب داخلة فى المقسم لانها دلالة
بسبب العلم بالوضع وخارجة عن الاقسام لان المركب لم يوضع لمعنى
فلاجزء ولالازم اقول لنا ان نمنع الدخول لان المراد من الدلالة بالوضع
دلالة اللفظ بوضع ذلك اللفظ لمسماه لا دلالته بوضع شئ ما لكن
الحق المركب موضوع لمجموع اجزاء المعانى باوضاع كل جزء من لفظه
لكل جزء من معانيه بحيث يطابق اجزاء المعنى فبواسطة هذا الوضع
دلالته على مجموع المعانى المطابقية لكل جزء مطابقة كدلالة قولنا
العبادة منوية على مجموع العبادة والمنوية والنسبة اما الاولان فدلول
الجزئين الماديين لذلك المركب واما الثالث فدلول الجزء الصورى له

على ان اوضاع الاجزاء
واسطة فى عروض
لوضع للمجموع منه

اى الهيئة التركيبية ودلالته على كل جزء من اجزاء ذلك المجموع تضمن
كدلالته على العبادة فقط اومع النسبة فى ضمن دلالته على المجموع
ودلالته على خارج يلزم لذلك المجموع التزام كدلالته على المجموع
ودلالته على خارج يلزم لذلك المجموع التزام كدلالته على ان النية شرط
للوضوء فههنا تفصيل فى شرح المطالع وهذا الرسم يسهل مطالعته

الدال
لفظ مركب من المفردين .. مدلول واحد منهما
ومدلوله اما
.. مدلول المفردين معا
معنيين ...
. مطابقتين ... فدلالة المركب عليهما مطابقة
. تضمنين .....
. مطابقه وتضمن
فدلالة المركب فى كلا التصورتين تضمن
. التزامين .....
. مطابقه والتزام .
. تضمن والتزام .
فدلة المركب فى الصور الثلث التزام

اومعنى واحد
. لا يوجد هذا القسم لان المفردين
. مطابقه لكل منهما
. تضمن لكل منهما
يكونان مترادفين لخ فلا تركيب بحسب المعنى
. مطابقة لواحد تضمن لاخرى ...
. مطابقة لواحد التزام لاخرى ...
. تضمن لواحد التزام لاخرى ...
دلالة المركب تضمن فى الاربع
التزام لكل منهما .... دلالة الركب عليه التزام

خارج دلالة المركب عليه التزام
التزام .... دلالة المركب عليه التزام
تضمن ...
مطابقة ... دلالة المركب تضمن فى الصورتين

ولئن قيل كون دلالة اللفظ مطابقة وتضمنا والتزاما قد ذكر فى بحث
الالفاظ وهو ليس بحث الالفاظ بل بحث الدلالة فبعض ماذكر

(فى بحث)

فى بحث الالفاظ ليس بحث الالفاظ فنقول المراد بكون دلالة اللفظ
مطابقة كون اللفظ مطابقة الدلالة وهو حال اللفظ لاحال الدلالة ومثله
قولك زيد ابوه قائم فانه ليس المق منه بيان حال الاب بانه قائم وانما
المق بيان حال زيد بانه قائم الاب تأمل

قال (ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس آه) اقول
اراد بيان النسب بين الدلالات الثلث باللزوم الكلى وعدمه ليتميز
الاقسام فالتضمن والالتزام يلزمهما المطابقة يقينا فلا يوجدان بدون
المطابقة اصلا لان دلالة اللفظ عليهما تابعة لدلالته على الموضوع له
والدلالة التابعة لاتوجد بدون الدلالة المتبوعة فان قيل لانم انهما
تابعتان بالضرورة لجواز دلالة اللفظ عليهما بالقصد دون الموضوع له
لمانع عنه اقول لانعنى بالتضمن والالتزام الامايفهم عند فهم الموضوع
له واما الدلالة التى ذكرتموها ان حصلت من غير فهم الموضوع له
فلا تكون فى شئ من دلالات اللفظ بالموضع بل جاز حصولها من اى
لفظ كان وان لم يحصل فهى تابعة بالضرورة فعلم لزوم المطابقة لهما
يقينا بخلاف العكس اى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم
اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونه فى الماهيات
البسيطة اذاوضعنا لفظا بازائها كالنقطة والوحدة اولم يكن شيئا من اللزوم
وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام اذيجوز ان يكون لكل ماهية مركبة و بسيطة
لازم ذهنى وان لا يكون لبعضها لعدم وفاء الدليل لوجوده ولالعدمه
فلم يكن لزومه للمطابقة متيقنا لاوجودا ولاعدما كلزوم احدهما للاخرى
فانه لم يعلم ايضا امالزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز ان يوجد لكل
ماهية مركبة لازم ذهنى وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام
فلانه يجوز ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة كلها او بعضها وان
لايختص بل يوجد فى البسائط ايضا وقد اتبع كلام المير فى اكثار اللادرى
فكانه لايدرى ان بعض البسائط لها لازم ذهنى مع انه معلوم قطعا
اذلابد وان يوجد من المفهومات العدمية بسائط لوجوب انتهاء كل مركب
الى البسيط فاذا وضعنا اللفظ بازاء ذلك البسيط العدمى يوجد الدلالة

على ملكته بالضرورة وهى التزام ولايوجد التضمن لعدم الجزء
فقد علم ان التضمن لايلزم للالتزام كما لايلزم للمطابقة وانما الذى لم يعلم
هو العكس لتوقفه على الجزم بان الالتفات الى كل ماهية بالاصالة يستلزم
الالتفات الى لازم من لوازمها بالتبع وهو غير بين ولامبين كانه لم يتم
استدلال الامام رحمه عليه بان العلم بكل ماهية يستلزم العلم بتميزها
وبعينها فى الذهن والتميز لازم من لوازمه وكذا ان العلم بالشئ يستلزم
العلم بذلك العلم بالتبع والا لجاز ان يكون احدنا عالما بالجفر والجامعة
قال (واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه اه) اقول
قد نبهتك على انه ليس الاشتغال بالالفاظ من وظيفة الفن فانها وان توقف
الافادة والاستفادة عليها لكنها حاصلة بما يتكلم به كل قوم من محاوراتهم
بل نظرهم الى المعانى واجراء الاحكام عليها لكنه لما لم يكن جميع الاحكام
جارية على جميع المعانى بل منها احكام للمعانى ومنها للمركبة وجب لهم
وضعان الاول ان يعتبر لتلك المعانى حقائق ليتميز بها طائفة عن طائفه
ويوضع بازائها اسماء وذلك اصطلاحات الفن كاسم المفرد والمركب
او الجنس والحد والقضية ونحوه والثانى وضع اصول مرعية بين المعلم
والمتعلم فى تفهيم المعنى وفهمه من اللفظ ليحصل الامن عن اشتباه بين الحق
والمفهوم فى احضار شئ من اشخاص المعانى بلفظ معلوم لما ان اللفظ
ليس له حد لايتجاوزه فان المفهوم من الانسان مشتبه بالمفهوم
من الحيوان الناطق لافرق لكنا اذا راجعنا الى اصولنا الموضوعة فى قانون
الدلالة نفهم من الاول معنى مفردا ومن الثانى مركبا وليس المفرد
والمركب عبارتين عن معنى بسيط لاجزء له وعن معنى ذات الاجزاء
بل المفرد مفهوم واحد لايتعقل معه اجزاؤه ملحوظة فى ذواتها
كهذا المخمس المنظور اليه مع الغفلة عما يحويه من الاشكال والمركب
مفهوم واحد يتعقل معه اجزاؤه ملحوظة فى ذواتها كهو ايضا اذا
نظرت اليه مع التفات قصدى الى مايحويه من المثلث والمربع والمستطيل
والقوائم وغير ذلك ومن هذا قد يكون المركب عين المفرد بالذات غيره

بالاعتبار كالحد والحدود واىما قيدنا المفهوم بالوحدة فى المركب ايضا
لان المعانى المتفرقة لاتكون مركبة بل لابد من هيئة اجتماعية تصيرها
صورة واحدة وقيدنا الاجزاء بكونها ملحوظة فى ذواتها لئلا ينتقض
تعريف المفرد جمعا والمركب منعا بالمفرد الذى لم يكن جزؤه ملحوظا
وان فهم بطريق التضمن وبالمفرد الذى فيه شئ ملحوظ بطريق
المطابقة لكن لا فى ذاته بل الملاحظة حال ذلك المفهوم المركب
من الاداة والاسم اوالكلمة وستسمع له متى ذكرا فاللفظ الذى اذا روعى
الى قانون الدلالة يحضر فى الذهن معنى غير ملحوظ الاجزاء فى ذاته
يسمى مفردا والذى والذى يحضر فيه معنى ملحوظ الاجزاء يسمى
مركبا ولهذا قال اللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على
جزء معناه المطابقى فمفرد وذلك بان لايكون له جزء كهمزة الاستفهام
اوكان له جزء لكن لادلالة له على معنى كزيد اوكان له جزء دال على
معنى لكنه ليس جزء معنى المقصود كعبد الله علما اوكان له جزء دال
على معنى الحق لكن لايكون دلالته عليه مقصودة كالحيوان الناطق اذاسمى
به شخص انسانى فهذه اربعة اقسام للمفرد والاى وان قصد بجزئه دلالة
على جزء معناه المطابقى فمركب كرامى الحجارة فان الرامى جزء من لفظه وهو موق
الدلالة على الرمى المنسوب اليه موضوع ماوهو جزء معناه فلابد ان يكون
للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء
معنى اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ عليه مق ليخرج عنه المفردات
الاربعة فان قلت لفظ ق يفهم منه والمخاطب المخصوص والطلب الذى
هو النسبة الانشائية فهو مركب ولايشمل عليه تعريفه اذلا جزء له قلنا
المراد بجزء اللفظ اعم من المتلفظ ومن المنوى فله جزء منوى استغنى عن ذكره
وهكذا المضارع المخاطب بل الغائب واما احتياجه الى ذكر الفاعل
اوتقدم ذكره كاحتياج المخاطب الى اشارة خارجية لاقتضاء وضع الضمائر
اياه والتفصيل لايسعه المقام وقدوزد النقض على التعريفين بالافعال
المفردة فانه يدل الجزء المادى منها على الحدث والجزء الصوورى على
النسبة الى فاعل بعينه اللافظ واقترانها بالزمان وبالصفات المفردة ايضا

كاسم الفاعل واسم المفعول فانه يدل الجزء المادى منهما ايضا على الحدث
والجزء الصورى على ذات نسب الى ذلك الحدث والجواب بان يكون
الهيئات ليست بجزء من اللفظ لا يقنعك لما ان الدال عليهما لا يجب ان
يكون هيئة فى كل لغة بل هو حروف وادوات فى اكثر لغات العجم كراء
ساكنة فقد للمستقبل ومع ياء مضمومة قبلها للحال وجيم مكسوره لاسم
الفاعل فى اللسان التركى والمعنى الواحد لا يكون مفردا فى لغة ومركبا فى اخرى
واستشكل الامر فى لام الامر ولاء النهى وحروف المضارعة وتاء التأنيث
وياء النسبة ولام التعريف والتنوين وحروف الاعراب وحركاته وهمزة
اكرم وسين استقبل وامثاله مما كثر جدا فمنهم من افرد ومنهم من ركب
ومنهم من فصل فصدر اقوالهم اشتاتا ليروا اعمالهم والاحق المناسب
لهذا الفن ان هذه الادوات لا تفيد معانى مستقلة فلا يحصل بها تركيب
فى المعنى فلا تكون معانيها جزء فى المعنى فلا تكون دلالتها على معانيها
الحرفية دلالة على جزء المعنى فالتعريف سالم عن انتقاض بها اعلم ان
الواقع فى التعليم الاول ان اللفظ المركب ما يدل جزؤه على معنى والمفرد
ما لا يدل جزؤه على معنى فانتقضا طردا وعكسا بمثل عبدالله فزادوا
عليه لرفع هذا الاشكال قيدا فيهما وقالوا المركب ما يدل اجزؤ على معنى
هو جزء معنى الكل وهو المفاد باضافة المعنى الى ضمير اللفظ ولكنهم لم يأتوا
بشئ يجدى لهم نفعا فى مثل الحيوان الناطق علما بل فى مثل عبدالله ايضا
واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بان الدلالة المطابقة تابعة للقصد واذ لم
يقصد المعنى الاضافى فى مثل عبدالله فلا دلالة عليه وبعضهم اجاب
عن اصل الاشكال بالقيد الحيثية المنوية فالتزم كون اللفظ الواحد مفردا
باعتبار ومركبا باعتبار اخر وزاد المتأخرون مع قيد الجزئية قصدين قصد
المعنى وقصد الدلالة لتدفع الاشكال بحذافيره وفى كل نظر اما قيد الجزئية
فهو انما يصلح للتفهيم لا للتتميم واما القصدان ففيهما اثم كبير ومنافع
للناس واثمهما اكبر من نفعهما اما نفع قصد المعنى فلانه يندفع به
الانتقاض بالمفردات المشتملة على الادوات على تقدير تسليم كون
معانيها جزء كالانتقاض بالمشترك بين المفرد والمركب كعبدالله



علم متعلق بكيفية العمل

علم لايتعلق بكيفية العمل

علم يحصل موضوعه بقدرتنا واختيارنا

لايحصل موضوعه بقدرتنا واختيارنا

علم يتوقف حصوله على ممارسة العمل

علم لايتوقف حصوله على ممارسة العمل

وخركوش فى الفارسى واما نفع قصد الدلالة فلانه يخرج به المفرد الدال
على التفصيل المستعمل فى الاجمال عن تعريف المركب كالكوكب السيارة
فى تمثيل الكلى المتعدد الافراد وكالجسم النا فى تمثيل الجنس واما اثمهما
فلانه لايكون ح افراد اللفظ وتركيبه على حسب قانون الدلالة بل يكون
على قانون القصد وهو ليس بمطرد فلا يحصل به الامن بين المعلم والمتعلم
فى احضار شئ من المعنى المفرد والمركب واجراء الحكم عليه لجواز ان
يقصد اللافظ بلفظه معنى مفردا ويفهم السامع منه معنى مركبا واما
القرائن فكثيرا ما يغفل عنها ولهذا كان استعمال المجاز والمشترك مهجور
فى العلوم مطلقا اللهم الا ان تكون القرينة واضحة بحيث لايغفل عنه
احد اصلا فح يكون ذلك مستثنى من الاصول الموضوعة لامن الاصول
الموصول الموضوعة ولاشك انا اذا سمعنا اللفظ شيئا فشيئا وقصدنا فهم
معناه تجب علينا الرعاية لاصولنا الموضوعة فى الفهم والتفهيم فنتذكر
اوضاع الاجزاء ونلاحظ معانيها المطابقية متفرقة ثم اذا حصل الهيئة
التركيبية نتذكر وضعها ايضا ونفهم معناها ولكن هذا المعنى ليس
معنى اخر مستقلا فى المعنوية بل هو آلة لفهم الحالة العارضية لمعانى
الاجزاء المادية وهى الهيئة الاجتماعية التى تصير بها تلك المعانى معنى
واحدا متضمنا لكل واحد منها ثم يجب ان يكون هذا المعنى مقصودا
للمعلم ايضا لالتزام الرعاية لتلك الاصول من الطرفين وان لم يجب فى محاوراتنا
فمختار الاوائل احق واوفق واما الوارد عليه فكالوارد على الدلالات
الثلث والجواب فعلى هذا تقول عبدالله مفرد لانه متى سمع يتذكر وضعه
لشخص معين فيدل على صورته المركبة من الحيوان والناطق والتشخص
ولايدل الجزء الاول منه ح بدلالة ما على العبودية ولا الثانى على ذات
واجب عز اسمه فلايدل جزؤه على معنى بتذكر هذا الوضع وان دل
بتذكر وضع ثم ان فى تنكير الدلالة دلالة على عموم النفى فى المفرد ووجود
دلالة ما فى المركب واما تقييد معنى اللفظ بالمطابقى فلانه لو اطلق للزم
ان يكون المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا مركبا
معا اذ كروضع واحد التالى بط واما لزوم كونه مفردا فلانه يصدق

عليه انه لادلالة لجزئه على جزء معناه مطلقا اذلاجزء لمعناه التضمنى فلا
دلالة عليه واما لزومه كونه مركبا فلايصدق عليه ايضا ان لجزئه دلالة
على جزء معناه مطلقا اذلمعناه المطابقى جزء دل عليه جزء لفظه واما
بطلان التالى فلانه مناف لغاية الاصول وكذلك يلزم ان يكون اللفظ
المركب الموضوع بازاء معنى له لازم ذهنى بسيط مفردا ومركبا معا بعين
هذا التفصيل وفيه نظر لان منشاوه غفلة عن عموم النفى فى تعريف
قال (المفرد ان لم يستقل فى الدلالة الخ) اقول
قدعرفت ان موضوعات هذا الفن يجب ان تكون المعانى مايصلح
ان يعلم به شئ فمن المعانى المفردة ما يصلح ان يخبر به عن استفهام
كمعانى الاسماء والافعال ومنها مايصلح كمعانى الادوات والحروف
ومن المعانى المركبة ايضا مايصلح لذلك كمعانى المركبات التقييديه
اوالاخبارية لتصور شئ اوتصديقه ومنها مايصلح كمعانى المركبات
الانشائية فاحتجنا الى التصنيف فاللفظ المفرد انلم يستقل فى الدلالة على
امعناه اى لم يحصل فهمه من لفظه اومرادفه بل يذكر اولغيره فاداة ولا
اى وان حصل فهم معناه من لفظه اومرادفه فهو قسمان لانه ان دل
بهيئته على احد الازمنة الثلثة فكلمة والافاسم فعلى هذا لايرد ببعض
الضمائر كضربت وغلامى لانه يحصل فهمه من مرادفه ولابالموصولات
واللازمة الاضافة كذووفوق ولابالافعال الناقصة وامثال كل وبعض
وكلما ومهما لانه تدل على معانيها وان كانت معانيها مبهمة تتعين
بامور خارجة عنها ولقائل ان يقول ان ههنا انظار الاول ان الافعال
الناقصة وامثال كل وبعض ادوات عند اهل العقول فالصواب ان يقال
المفرد ان لم يصلح لان يخبر به وحده فاداة والافاسم اوكلمة كما هو المش
وان اتفق تعبيرهم عن الافعال الناقصة بالكلمات الوجودية والجواب
ان يقال بل هى اسماء وكلمات فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون
اويراد بالاستقلال وعدمه الاستقلال فى صلاحية الاخبار به وعدمه
لينطبق على ما ذكروا تأمل الثانى ان احد لامرين لازم وهو اما ان
يستقل الاداة فى الدلالة اولايدل على معنى اصلا لان الاداة اماموضوع

والتعريف الذى حصل للاداة فى ضمن التقسيم تعريف العربية بعينه فيجب ان يخرج عنه تلك الاسماء والافعال فلاوجه لماوجهه الدوانى وبعدالتيا والتى الحكم بكون الكون اداة واللازمة الاضافة اسما تحكم بحث تأمل منه

بوضع مستقل اولا فان كان موضوعا بوضع مستقل يجب ان يستقل
فى الدلالة على ما وضع له وهو الامر الاول وان لم يكن بوضع مستقل
بل كان وضعه كزاء زيد فلا يدل على معنى اصلا وهو الامر الثانى ويمكن
التفصى عنه بانه موضوع بوضع ثان لمدخوله من حيث انه مدخول
وكونه ح كزاء زيد مم او هو موضوع مستقلا ويجوز ان لا يفهم معناه
لقصور فى جانب المعنى فالاولى ان يقال الاداة ما لا يستقل معناه اى
لا يكون صورة مستقلة فى الذهن بل حالة فى غيره بمعنى انه ملحوظ من لفظه
بالذات لكن لا لذاته بل ليكون الغير ملتفتا اليه مع الالتفات الى حالة عارضة
له ولذا لا يحكم عليه وبه وحده معبرا عنه بلفظه وان صح ذلك اذا لوحظ
بعنوان اخر لا بمعنى ان معناه ليس بملتفت حقيقة بل تبعا للغير على ان يكون
الغير واسطة فى العروض والا يلزم ان يتذكر الوضع بدون الالتفات الى
الموضوع له او القول بان ما يلتفت اليه حالة التذكر ليس بدلالة اللفظ
ولا شك فى سقوط الاعتراض الثانى ح مع التقريب الى التطبيق والتحقيق
لا يقال الصلة والمضاف اليه ملحوظتان لا لذاتهما بل لفهم حال الغير
وهو تعين الموصول والمضاف فيصدق ح تعريف الاداة عليهما لانا
نقول انهما صورتان مستقلتان خارجتان عن مفهوم المضاف والموصول
والذى يدل على تعينهما هو الهيئة التركيبية وهى اداة الثالث انه لو اشترط
ذكر الغير فى دلالة الاداة لبطلت دلالته على اعتبار مهما هذا هو المذهب الذى
اشير اليه فى صدر المطلب وقد سبقت كلة هو قائلها او التحقيق فى هذا المقام ان قد
سمعت ان اوضاع الضمائر والاشارات وهيئات التراكيب وصيغ الافعال كلها
موضوعة بوضع عام لمعنى خاص واوضاع الحروف من هذا القبيل وكل
ما هو من هذا القبيل لا يفهم منه المعنى الملق الا بمعونة من الخارج لكنه
يفهم منه المعنى مطلقا كاللفظ المشترك فكما انك اذا سمعت العين تفهم
باصرة وماء وشمسا وغير ذلك مما تتذكر اوضاع العين له وان لم تعلم مق المتكلم
اى من هذه المعانى حتى تطلع على قرينة حالية او مقالية فكذلك اذا
سمعت لفظ من مثلا وذكرت وضعه تفهم منه ابتدائية شئ ما من الاشياء
المعينة فى نفسها وان لم تعلم تعينه ما لم يذكر ذلك الشئ ولذا اختار واضع

او موضوع بوضع نوعى
شرط معه لفظ اخر كان
يقول الواضع كل الف
ولام دخل على الاسم فهو
لتعيين مدخوله فالموضوع
ح افراد الموضوع وليس
ال منفردا من افراد الموضوع
فلا وضع له منفردا وكان
اشرت اليه فى بحث الوضع
فعلى هذا فى التحقيق الاتى
نظر لا يطلعه من لا يطلع
عليه سحر وهو سهر فتنبه
سه

والجواب بان المراد بالاطلاق
فى تعريف الدلالة بانه متى
اطلق الاطلاق الصحيح وح
كلما اطلق حرف باطلاق
صحيح يفهم معناه مدفوع
بان الاطلاق ليس بداخل
فى ماهية الدلالة بل هى
عبارة عن اللزوم بين الفهمين
فافهم سه

التركى لحوقه فى الاواخر ليكون ماتوقف هو عليه حاضرا عند ذكره وان كان المناسب بالنظر الى المطلوب تقديم الطالب على المط وكذا اذا سمعت لفظ انت اوهو بلا اطلاع على اشارة خارجية فانك ح تفهم مخاطبا ما اوغائبا ما من زيد وعمرو وبكر وغيرها وان لم تعلم تعينه واياكان فهو مما وضع له هذا اللفظ وهو معنى مطابقى له فان قلت لو كان هذا المفهوم مسمى انت اوهو لكان الحكم عليه بالابيض صادقا دائما ولم يحتمل الكذب لوجود شئ ما ابيض وليس كذلك قلنا احتمال الصدق والكذب ليس بالنظر الى الواقع بل بالنظر الى نفس المفهوم والا لم يكن السماء فوقنا اوتحتنا خبرا لايقال على هذا يلزم ان يكون الفعل الغائب مركبا محتملا للصدق والكذب مع انه مفرد اتفاقا وان استشفى عن الشيخ بالالتزام ذلك فى المضارع المخاطب والمتكلم بيان الملازمة ان هيئة الفعل الغائب موضوعة لنسبة مصدره الى موضوع ما فكلما اطلق يمشى يفهم منه نسبة المشى الى شئ ما ينعقد الحكم بالمشى عليه لانا نقول بل هى موضوعة للنسبة الى موضوع معين خارج عن مفهومه على ماحقق فى موضعه ثم لايقال انا نفهم منه نسبة المشى الى شى ما ايضا على قياس الضمير الغائب فهى معنى مطابقى لهيئته ونفهم منه موضوعا ما التزاما وقد توجه اليه النسبة فينعقد الحكم لانا نقول ذلك الموضوع اذا لم يكن ملحوظا قصدا بل مفهوما تبعا كما هو حال المدلول الالتزامى فالدلاله مسلمة لكن لانم انعقاد الحكم عليه وان كان ملحوظا قصدا فالدلالة مم نعم قد يكون اذا اطلق يمشى يلتفت الى موضوع حاضر فى الذهن وح يكون يمشى معه مركبا خبريا لكنه ليس بمدلول يمشى بل هو ح مدلول مطابقى لضمير غائب قد تعين معناه لاشارة خارجية واستغنى عن ذكره لكفايتها كما فى المضارع المخاطب والمتكلم وامر الحاضر والمركب الخبرى يدل على الموضوع فلا يكون مدلول يمشى مركبا خبريا الرابع ان لوصح هذا التقسيم للزم ان يكون قسيم الشئ قسما منه بيان الملازمة ان بعض الكلمات مثل مثل المضارع المخاطب والمتكلم وامر الحاضر مركبة لما نقل عن الشفاء والمركب قسيم للفرد وقد جعل قسما منه والجواب

قال العصام رحمه فى حاشية الجامى لاشك فى انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى لاحتياجه الى ذكر الفاعل المعين فيكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لايوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن انتهى وانت خبير ان التحير ناش عن خلط اصطلاح المنطقيين بالعربيين لان المطابقة والتضمن والالتزام اصطلاح المنطقيين وهم لايسلمون انه اذا سمع لفظ ضرب يفهم منه الحدث والزمان ولا يفهم منه النسبة الى فاعل معين حتى لايفهم منه المعنى المطابقى نعم لايفهم منه المعنى المق لكنه اين هذا واين ذلك

منه

انا لسنا ممن يؤمن بماد فى الشفاء كيف وانه يمشى فيها دليل يمشى بعينه واعطاء التركيب لها دونه قسمة ضيزى الخامس انه منقوض بالمشتقات كلها لان معانيها مركبة من حدث مستقل ونسبة غير مستقلة والمركب من المستقل والغير المستقل غير مستقل قطعا اقول المشتقات مماله معنى ما مستقل ولو تضمنيا والاداة ما ليس له معنى مستقبل اصلا او لانم الكبرى فانه انما يلزم عدم استقلال الكل اذا لم يكن جزؤه الغير المستقل حال الجزء المستقل ولئن شكرتم لازيدنكم السادس ان الدلالة بالهيئة وعدم الدلالة بها لا يكاد يتميز بها الكلمات والاسماء فى لغة العرب فضلا عن سائر اللغات والبحث فيه طويل فالاولى ان يعدل عنه و يقال المفرد اذا لم يكن اداة فان اشتمل على اداة دالة على الاقتران باحد الازمنة فكلمة والا فاسم وقد سبق الاداة هو الامر اللفظى الدال على معنى غير مستقل فتدبر و استقم

وعل غير مكذوب يأتى ان شاء الله تعالى فى بحث الرابطة منه

قال (والمركب ان صح سكوت المتكلم عليه الخ) قال المركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام سواء افاد فائدة جديدة كقولنا زيد قائم اولم يفد كقولنا السماء فوقنا والا اى وان لم يصح السكوت عليه حتى لو سكت لحق ان يقال انه اراد ان يقول شيئا ولم يقل فناقص كغلام زيد والغلام الحسن الوجه والذى قام والتام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب كالحمليات و الشرطيات او انشائى ان لم يحتمل كجمل الاوامر والتنبيهات والمراد من الاحتمال الاحتمال العقلى بالنظر الى نفس المفهوم لا بمعنى انه لا يلزمه شئ منهما لذاته والا لكان ذلك الاحتمال عاما شاملا بجميع التصورات فانا اذا رأينا شبحا من بعيد وهو فرس وحصل منه فى اذهاننا صورة انسان فهذه الصورة بمجرد النظر الى ذاتها لا يلزمها كونها مطابقة له لان تلك الصورة صورة انسان ولو لم تكن مطابقة له ولا كونها غير مطابقة له وان كانت غير مطابقة له اتفاقا لانها لو فرضت مطابقة له فهى صورة انسان ايضا بل بمعنى انه يلزمه احدهما على الاحتمال العقلى فان مفهوم الخبر اعتبر معه وصف له فى العقل هو مطابقته للواقع فبمجرد النظر الى نفس هذا المفهوم يلزمه ان يكون مفهوما مطابقا للواقع

في نفس الامر وبعبارة اخرى ان ذاته من حيث هو هو يقتضى كونه
في نفس الامر مفهوما مطابقا للواقع مثلا اذا سمعت ان زيدا قائم فقد
حصل في ذهنك صورة عقلية هي ان وجود وصف القائم لذات زيد
واقع اى مطابق لما في الواقع فبالنظر الى هذا المفهوم يلزم ان يوجد
في الخارج ذات زيد ويوجد وصف القائم له ولو في احد الازمنة والالم
تكن تلك الصورة مطابقة لما في الخارج وقد فرضت مطابقة هف واما انها
مطابقة في نفسها اوغير مطابقة من غير اعتبار معتبر وفرض فارض فلم يعلم
بمجرد النظر الى المفهوم واذا لم يعلم بطلان التالى ولاحقيته في نفس الامر لم يعلم
حقية الملزوم ولا بطلانه وهذا معنى احتمال الصدق والكذب يشعر به كلام
السيد السند قدس سره في حاشية المطول فلا يقال ان احتمال الصدق والكذب
لايكاد يتميز به الخبر عن انشاء فان مفهوم قولك اضرب زيدا ولاتضرب به
يحصل منه مفهوم طلب وجود الضرب اوتركه فان نفس ذلك الطلب
حاصلا في نفس المتكلم مع قطع النظر عن هذا المفهوم فهو مطابق
وان لم يكن بل جرى على لسانه وهو يريد بخلافه فالمفهوم منه غير
مطابق لما في نفسه لان ما في نفسه طلب الاكرام مثلا لاطلب الضرب
فاحتمل الانشائيات ايضا لان يطابق لما في نفس الامر وان لايطابق
بل جميع الصور العقلية محتملة لهما لان صورة الانسان في المثال المذكور
يحتمل ان تطابق لما هو منشأ لحصوله العقلى وان لاتطابق لانا نقول ان
اريد انها يحتملهما بالنظر الى الخارج فلا معنى للاحتمال لان ما في الخارج
شئ معين ان كان انسانا فهي مطابقة له ولايحتمل عدم المطابقة اصلا
وهكذا الضرب والاكرام وان اريد انهما يحتملهما بالنظر الى نفس
المفهوم فالاحتمال مم لان الصورة الانسانية بمجرد النظر الى ذاتها ليست
الا الانسان في ذاتها واما كونها مطابقة اوغير مطابقة فامر زائد خارج
عنها لم يتصور معها بل قطع النظر عنه فلا احتمال بمجرد النظر الى
ذاتها ولبعض الافاضل ههنا تحقيق هو بواد والله الهادى
الى طريق السداد

قال (وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما آه) اقول
نقل عنه انما تعرضنا لتفصيل ابحاث الحقيقة والمجاز مع ان كتب المنطق

قوله ولبعض الافاضل وهو الفاضل السيلكوتى في حاشيته المطول وزبدة ما حققه انه لابد في مدلول المركب التام من نسبة تامة بين الطرفين الحصلين بصورتهما وهى حالة قائمة بالنفس بنفسها اى بوجوده الاصلى كسائر صفات النفس قيام العرض بالمحل لان المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب احدهما الى الاخر لانه يتصور نسبتهما للقطع بانه لايحتاج في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وتلك الحالة هى الايقاع والانتزاع في الخبر والطلب في الانشاء فان كان لهذه الحالة القائمة بالنفس خارج تطابقه فخبر والا فانشاء ولعله اراد بالمسمى الدال على مفهوم تلك الحالة ومطابقتها مطابقة مفهومها وح لاغبار عليه والا لكان مدلول الالفاظ موجودا اصليا موصوفا بالمطابقة

خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم انما تعرضوا
المباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما عداها
دونها كما لايخفى ولقائل ان يقول الافادة والاستفادة متوقفة على لغة
كاملة وعلى معرفة وجوه دلالاتها وامارتها واشاراتها الى المعانى المعتورة
على مدلولاتها فما هو جوابه فهو جوابهم على ان المتوقف مم بل المجاز
والمشترك مهجور فى تعليم المسائل فلا يقال اذا رؤى حاجب المحبوب حل
الفطر تعبيرا به عن هلال العيد ولكن فيه فوائد جليلة نقول كل من المفرد
والمركب ان استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب فحقيقة لغوية
والقيد الاخير للاغناء عن قيد الحيثية فانه اذا اطلق الصلوة واريد به
الدعاء حين يتخاطب باللغة كان حقيقة وحين يتخاطب بالشرع كان
مجازا وقد يطلق الحقيقة على اسناد الفعل اومعناه الى ما هو له عند المتكلم
فى الظاهر ويسمى حقيقة عقلية فيتحقق الحقيقة فى المركب على خمسة
اوجه لان الحقيقة اما فى جميع اجزائه نحو انبت الله اوفى الطرفين وحدهما
نحو انبت الربيع اوفى طرف واحد وحده نحو رمى حاجبه اومع النسبة
نحو نظر البدر اوفى النسبة وحدها نحو رمى بدر وان استعمل فى لازمه
مع جواز ارادته فكناية نحو طويل النجاد عريض الوسادة وينبغى ان
يعلم ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم
فى الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان اوعرفيا وهو ظ والا اى وان لم
يكن لاهذا ولاذاك بل استعمل فى غير ما وضع له مع صارف عن ارادته
فمع العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز قيل لفظ التضمين وهو ان
يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع معنى فعل اخر مدلول عليه بشىء
من القرائن ليس بحقيقة لانه لم يستعمل فيما وضع له اذ هو مستعمل فى المقيد
والموضوع له مطلق ولا كناية لان المطلق لايلزمه المقيد مع انها ركيكة
فيه ولا مجاز لان معناه الموضوع له مق فيما يستعمل فيه فهو خارج
عن الاقسام والجواب ما نقل عنه على الحاشية انه حقيقة كما يشعر به
حقيقته قوله هو المستعمل فى المقيد مم ولا سترة ان حاله كالضمائر المستترة
فافهم وقد يطلق المجاز مجازا على اسناد الفعل اومعناه الى ملابس

واللامطابقة ولكان
التصديق فعلا وكل
ذلك خلاف التحقيق
وتوضيحه انه اذا قيل
اضرب يحضر منه فى ذهن
السامع مفهوم له متعلق
هو الطلب الذى حالة
عارضة فى نفس المتكلم فهذا
المفهوم وان احتمل ان
يطابقها وان لايطابقها
لكن ليس له متعلق اخر
خارج عن هذه الحالة فلم
يحتمل الصدق والكذب
بخلاف ما اذا قيل اطلب
منك الضرب فانه يحصل
منه مفهوم له متعلق هو
ايقاع الطلب وذلك الايقاع
امر عارض فى نفس المتكلم
كالغضب احادث له فا
لمفهوم وان احتمل ان يطابقه
وان لايطابقه لكن هذه
المطابقة واللامطابقة
ليست بمعنى الصدق
والكذب بل له متعلق اخر
خارج عن هذه الحالة باعث
لها هو نفس الطلب الذى
وقع من قبل اوسوف يقع
اولم يقع اصلا فى نفسه فاحتمل

غير ماهوله عند المتكلم فى الظ ويسمى مجازا عقليا فيخمس المركب ايضا لان المجاز اما فى جميع اجزائه نحو رمى قوس البدر او فى الطرفين وحدهما نحو رمى بدرا او فى طرف واحد وحده نحو نظر بدرا او مع النسبة نحو رمى حاجبه او فى النسبة وحدها نحو انبت الربيع وقد يطلق المجاز على مايعم الكناية والمجاز ولابد لهما وللمشترك من قرينة معينة وهى ماينفصح عن المراد لابالوضع كما لابد للمجاز من صارف ايضا لكن قد يكون الشئ الواحد صارفا ومعينا وبدونها اى بدون العلاقة المعتبرة غلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب فالمجاز لابد لصحته من علاقة معتبرة وهى مابه يصح الانتقال من الموضوع له الى المستعمل فان كان بعلاقة غير المشابهة فمجاز مرسل مثل الحلول نحو ففى رحمة الله واسئل القرية والاستعداد نحو اريقت السكر والجوار نحو صب الراوية والكون والاول نحو آتوا اليتامى اموالهم وانى ارانى اعصر خمرا واللزوم نحو ادبته بالسوط وضربته بالنصيحة والعلية نحو هل توقدون الحرارة فى نار ايام الباحور والشرطية نحو ماكان الله ليضيع ايمانكم اى صلوتكم والدلالة نحو كلام الله مكتوب فى المصاحف وهو قديم والسببية نحو يقطر النبات ورعينا الغيث والآلية نحو واجعل لى لسان صدق اى كلاما صادقا والكلية والجزئية نحو قرعينى عين اسود والعموم والخصوص نحو دابة الامير وافراس العير او لاطلاق والتقييد كالفاظ التضمين والتجريد على تقدير كونهما مجاز بن وفق الله عليك لتحقيقهما والمظهرية نحو يد الله فوق ايديهم والمصدرية نحو بل يداه مبسوطتان وقوله كاستعمال اليه فى النعمة مثال للمجاز المرسل المفرد تعبيرا عن الصادر باسم المصدر وقوله وكالجمل الخبرية فى معنى الانشاء وكذا عكسه مثال للمجاز المركب كعبدى حر وحديث فليبوا تعبيرا بالواجب عن الموجب فى الاول وبالعكس فى الثانى وفى كونه مجازا مركبا نظر لانه مجاز فى الهيئة التركيبية وسائر الاجزا على حالها مقصودة المعانى والصحيح هو اى مع الركب اليمانين مصعد بمعنى انى محزون فتبصر والا اى ان كان المجاز بعلاقة المشابهة فهو استعارة والمشابهة

ان يكون ذلك المفهوم مطابقا او غير مطابق له ايضا وهذا معنى الصدق والكذب واذا قيل بعت واريد به المعنى الاخبارى يحصل منه مفهوم له متعلق هو ايقاع البيع وذلك الايقاع من الصفات النفسانية فى نفس المتكلم وله متعلق اخر هو البيع الذى وقع من قبل اولم يقع فاحتمل الصدق والكذب واذا اريد به المعنى الانشائى حصل منه مفهوم له متعلق هو رضاء البيع الحاصل بذلك الرضاء فهذا المفهوم وان كان له متعلق اخر هو البيع الحاصل نفسه لكن لايحتمل ان يطابقه وان لايطابقه ولايخفى على الازكياء اى المحققين احق واوفق

فالحقيقة هو الحاجب فقط اذا رمى بمعنى التأثير اى اثرنى عشقه بسبب حاجبه واعتبر كيف شئت

وحال الضمائر المستترة قد سبق فى باب يمشى

اشتراك الشيئين فى صفه واركانها اربعة الطرفان ووجه الشبه واداة التشبيه والتشبيه بتصريح الطرفين دونهما تشبيه بليغ نحو زيد اسد وبتصريح احد الطرفين فقط استعارة اما فى المركب وتسمى استعارة اما فى المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال الالفاظ المضروبة فى اشباه معانيها وانى قدمت رجلا واخرت اخرى ولم ادراى من التعبيرين الحفظ احرى

(تعبير استعارهٔ تمثيليه)

جواب مسئله ده ترددايدن مفتينك حال وشاننى يوله عزيمتنده متردالوب اياغنى كاه تقديم وكاه تأخير ايده نك حال وشاننه تشبيه ايلدك تارة اقدام وتارة احجامده مشبه به صورت ثانيه ده دال اريك تقدم رجلا وتؤخر اخرى تركيبنى تردد فى الجواب معناسنه استعمال ايلدك استعارهٔ تمثيليه اولدى واما فى المفرد وهو على قسمين لان المستعار وهو اللفظ المشبه به اما مصرح به فى الكلام وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر ولو فى ضمن المشتقات كلفظ الاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب الشديد فاشد ده بالتعبير السديد

(تعبيرا استعارهٔ مصرحهٔ اصليه)

رجل شجاعى سبعه تشبيه ايلدك شجاعتده مشبه به سبع اسد لفظنى رجل شجاع معناسنه استعمال وذكرينى تصريح ايلدك

(استعارهٔ مصرحهٔ اصليه اولدى)

اوتبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى والقاتل فى الضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين فى الاخر وكلام الغرض فى الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض فى مطلق الغاية لان للمشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد يكون بتبعية الاستعارة فى المادة فى القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل فى التأثير فيستعمل القتل الذى هو المصدر المذكور فى ضمن القاتل فى ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر استعمال القاتل فى الضارب ضربا شديدا لما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة فى القاتل تبعية اتبعناه بالتركى لما جرينا عليه

مفردات من حيث انهما مفردات هر بنجه ايديسه بنه اويله

غاية مطلقه يى غرض مطلقه تشبيه ايلدك ترتبده مشبه به غرض مطلق غاية مطلقه معناسنه استعمال اصلية اولدى بوندنصكره لام بمعنى حتى اعتبار ايلدك تبعيه اولدى

تعبير تبعية

نداء مستقبلى نداء ماضى يه تشبيه ايلدك تحقق وقوعده مشبه به نداء ماضى يه موضوع نادى ضمننده مذكور نداء مصدرينى نداء مستقبلده استعمال ايلدك اصليه اولدى بوندنصكره نادى بمعنى ينادى اعتبار ايلدك تبعيه اولدى

ضرب شديد قتله تشبيه ايلدك كمال تأثيرده مشبه به قتله موضوع قاتل ضمننده مذكور قتل مصدرينى ضرب شديد معناسنه
استعمال مصرحه اولدى بوندنصكره قاتل بمعنى الضارب تبعية اولدى

واما غير مصرح به بل مرموز اليه فى الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى
استعارة مكنية كلفظ الاسد ايضا فى قولهم اظفار المنية نشبت بفلان

وانوار التعبير لمعت من افق البيان

وكلفظ المتكلم المستعمل فى الحال فى قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم
بقرينة اثبات النطق لها وهذا القرينة تسمى استعارة تخييلية ولكن يحتمل ان
يكون الحال حقيقة ونطقت بمعنى دلت استعارة مصرحة تنبيه لاشبهة فى ان
المشبه به لايذكر بلفظ فى المكنية ولكن المشبه والقرينة التى يثبت له فى وجوب
ذكرهما بلفظهما وجواز المجاز فيه كلام جواز الاول فى قوله تعالى فاذا
قها الله والثانى فى نقض العهد فاحفظ تعبيرهما ان كنت من اهل الجهد

تعبير استعارهٔ مكنية

٠٠ منيه يى ٠ سبعه تشبيه ايلدك ٠ اهلاك كده ٠ مشبه به سبعك لفظى ٠
٠ منيه ده استعمال ٠ ولازمى اولان جوع وخوفدن ٠ لباسه تشبيه
ايلدك اشتماله ده ٠٠ اول لباس لفظنى حال مذكورده استعمال وتصريح
ايلدك مصرح اولدى انسانى غشى ايدن حالى ٠ مربشيعه تشبيه ايلدك
كراهتده ٠٠ ومشبه به ثانى مربشيع لفظنى دخى حال مذكورده استعمال
ولازمى اولان اظفارى ٠ اكا نسبت ايله معناسنه رمز واشارت ايدوب
لفظنى ترك ومشبهى ٠ كندى لفظيله ٠ ذكر ايلدك مكنيه اولدى
اذاقه يى ٠٠ ومشبهى ٠ كنديجون مستعار لباس لفظيله ٠٠ وبو نسبت
مجازى عقلى نوعندن استعارهٔ تخليليه وقرينهٔ مكنيه اولدى منيه
كندى معناسنه اظفار دخى كندى معناسنه

(تعبير استعارهٔ مكنيه)

عهدك ملايمى اولان ٠٠٠ حبلك ملايمى نقضه تشبيه ٠٠٠ ازاله نفعده
ابطالى

مشبه به نقضك لفظى ٠٠٠ ابطالده استعمال ٠٠٠ مصرحهٔ
تبعيه اولدى

بنه عهدك كنديني ٠٠٠ حبلك كندينه تشبيه ٠ وثوقده ٠٠٠ مشبه به حبل
لفظى ٠٠٠ عهدده استعمال ٠٠٠ ولازمى اولان نقضى

يعنى الابطال .... كا اسناد ايله معناسنه رمز واشارت ايدوب لفظى
ترك ومشبهى كندى لفظيله ذكر ايلدك مكنيه اولدى

هذا اى كون اللفظ المستعار هو المشبه فى المكنية ايضا مذهب السلف
وهو المختار بخلاف ماذهب السكاكى من ان المستعار فى المكنية هو
لفظ المشبه المصرح به فى الكلام كلفظ المنية والحال ولايخفى انهما
حقيقة لامجاز فضلا عن الاستعارة وفيه مايظهر من تعبيره

وبخلاف ماذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر فى النفس وهو
فى المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم والمنية بالسبع ولا يخفى ان التشبيه معنى
قائم بالذهن لالفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم والاسد
وان لم يكن مصرحا به فى الكلام كما لايخفى وفيه منوع ظاهرة لايخفى
قال (ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه آه) اقول
هذا تقسيم آخر لمطلق المفرد اخره لتوقفه على معرفة الحقيقة والمجاز
وفى جريان بعض الاقسام فى الاداة والكلمة كلام فاللفظ المفرد ان تعدد
معناه الموضوع له فى اصطلاح واحد فمشترك كالعين فى الباصرة والشمس
وعكسه مترادف وهو الفاظ متعددة متحدة فى المفهوم كالليث والاسد
او فى اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الاخر لمناسبة بينهما فمنقول
ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص كالدابة فانه منقول عرفى
والصلوة فانه منقول شرعى وكاصطلاحات كل فن والا لمناسبة فمرتجل
كجعفر علما والا اى وان لم يتعدد معناه فمختص وكل من هذه الثلثة
اى المشترك والمنقول والمختص بالقياس الى المعنى المعين من بين معانيها
ان تشخص ذلك المعنى بان يمتنع فى العقل اشتراكه بين كثيرين فى الخارج
يسمى جزئيا حقيقيا اما علما ان ظهر ذلك المعنى من مجرد لفظه او غير علم
ان لم يظهر بل ظهر بامر خارج كاسماء الاشارات والمحلى بلام العهد
وفى هذا وفى الضمير الغائب شبهة لان الرجل الثانى فى قولنا جاءنى رجل
فاكرمت الرجل او فاكرمته عين الاول وهو كلى اقول فى الثانى امر زائد

قوله واسناد مذكور حقيقت
عقليه نوعدن بلاتخييل
قرينه مكنيه اولدى منه
مكنيه سكاكى
منيه يى سبعه تشبيه ايلدك
اهلاكده وسبعك جنسندن
ندر ديو ادعا ايلدك سبع
ايكى صنف اولدى سبع
حقيقى سبع ادعائى مشابهى
يعنى منيه لفظنى سبع
ادعائى معناسنه استعمال
وذكرينى تصريح ايلدك
استعارة مكنيه اولدى
بوندنصكره سبعك لازمى
اولان اظفار منيه ده دخى
تخييل اولوب اظفار مخيله
اظفار محققه يه تشبيه
ايلدك اخافه ده مشبه
به اظفار لفظنى اظفار
مخيله ده استعمال ايلدك
استعارة مصرحه اولدى
نسبتى حقيقت عقليه
وقرينه مكنيه اولدى منه
مكنيه خطيب
منيه يى سبعه تشبيه ايلدك
اهلاكده بو تشبيهى نفسده
مضمر قلدق مكنيه اولدى
مشبهى لفظيله ذكر ايدوب
تشبيهه دلالت ايچون اكا
مشبه به سبعك لازمى اظفارى
نسبت مجاز عقلى نوعندن
استعارة تخييلية وقرينه
مكنيه اولدى منه

لا فيه اشارة الى مايعلمه المخاطب بوجه ذكر سابقا ولايلزم من كلية
الوجه كلية ذى الوجه وحاصله ان ماذكر فى الاول مرأة الشئ وفى الثانى
هو الشئ نفسه وهو جزئى فليتفطن والا اى وان لم يتشخص بان
لايمتنع فى العقل اشتراكه بين كثيرين فى الخارج فهو كلى والكثيرون
افراده تحقيقا اوفرضا فان تفاوت اى ان كان ذلك المعنى قابلا للتفاوت
لافى نفسه لانه واحد بل فى افراده باوليه اواولوية بان صح فيه ان يكون
بعض فرده اول اواولى من بعض آخر يسمى مشككا كالابيض والاحمر
فان الثلج الابيض اكثر اثارا من العاج الابيض والا اى ان لم يتفاوت
بشئ منهما فمتواطئ كالانسان فانه مفهوم غير متفاوت فى افراده
اذ ليس زيد اول واقدم من عمرو ولا اولى منه وليس لمانع
ان يمنع ذلك لانا نقول ليس فى الافراد تفاوت وانما التفاوت
فى العوارض والاوصاف مثلا وجود زيد اقدم من وجود عمرو
لاذاته ولاعبرة بالتقدم الزمانى لرجوعه الى اجزاء الزمان
ولذا اشتهر ان لاتشكيك فى الذوات والذاتيات وفيه تشكيك بانه لولم يكن
تشكيك فى شئ من الماهيات واجزائها يلزم ان لايوجد فى العرضيات
والاوصاف ايضا لان لها ماهيات واجزاء ماهيات مع انكم اعترفتم
بوجوده فيهما وله دفع حاصله ان المواد من الذوات الماهيات الحقيقية
واجزاؤها ولانم ان للوارض ماهيات حقيقية بل ماهيات العرضيات
كالضاحك والماشى حاصلة باعتبارنا الضحك والمشى مثلا مع الماهية
الانسانية التى لامدخل فيها لاعتبارنا اصلا فهما من الماهيات الاعتبارية
بخلاف الانسان وكلامنا فى الماهيات الحقيقية وفيه نظر لان الحمرة
والبياض مع كونهما من الماهيات كليات مشككان كالاحمر والابيض
وان الحس مع كونه جنسا للسميع والبصير كلى مشكك ولذا قيل
ان هذا المشهور غير بين ولامبين وانا اقول لابد له من توجيه والمعنى انه
لاتشكيك فى الجواهر ولا فى ذاتياتها بل هو فى الاعراض وذاتياتها وهو
بين وانما سمى مشككا لانه اذا اطلق على الافراد فبالنظر الى اصل المعنى
يظن متواطئا وبالنظر الى التفاوت يظن مشتركا كالعين فيوقع الناظر

فى الشك ومن ثمه نفاه بعضهم حيث قال ان كان التفاوت داخلا
فى مفهوم اللفظ كان اللفظ مشتركا بين الاولى وغير كلفظ العين وان كان
خارجا كان مفهوم اللفظ على السواء بينهما اذلا اعتبار بالخارج فيكون
متواطئا واجيب عنه بانه خارج والانقسام باعتبار وجود هذا العارض
فى افراد بعض دون بعض اعلم ان تصدى لتحقيق التواطئ والتشكيك
لم يأت بشئ غير التشكيك والذى يساعده عبارات المتقدمين ان المشكك
لفظ دال على مفهوم يصح ان يكون افراده متفاوتة فيه بوجه من وجه
الثلثه والمتواطئ مفهوم ليس كذلك واختلاف الافراد فيه امابالاولية اى
بان يكون بعض فرده علة لبعض اخر اوبالاولوية اوبالشدة والضعف
وحذف هذا القسم لعموم الثانى وذكر الاول معه للتخصيص مع حسن
التجنيس واما قلب الوجه فلم ادرماوجه القلب والكل كالوجود فان له
افراد ممكنة كوجود الواجب ووجود الممكن وسائر الوجودات لانفس
الواجب والممكن كمايوهمه المسامحات ووجود الواجب اقدم فى الوجودية
لكونه موجد الممكنات واتم لعدم سبق العدم عليه لاذاتا ولازمانا واثبت
لامتناع زواله واقوى لامتناع تصور انفكاكه منه لانه عين ذاته وافراد
ممتنعة كوجود اجتماع النقيضين ووجود الشريك للبارى سبحانه فاحد
الوجودين يصح ان يكون اقوى واثبت من الاخر لو فرض ان لهما
وجود كما ان الثلج يصح ان يكون اقوى واثبت من الاخر لوفرض
ان لهما وجود كما ان الثلج يصح ان يكون اشد فى الاسودية من العاج
لوفرضا اسودان وليس كذلك الانسان فان زيد اليس اقدم ولا اولى
فى الانسانية من عمرو وكذا افراده المفروضة فانه لايكون هذا
الحجر اولى من ذاك الحجر فى الانسانية لو فرضنا ان الحجر انسان
والمعيار صحة صيغة المبالغة والتفضيل فاحفظ هذا التفصيل واعلم انه كثيرا
مايطلق اسماء الالفاظ على معانيها و بالعكس فالمعنى امامفرد وامامركب
هما معينا اللفظ المفرد والمركب

قال (الباب الاولى فى المعانى المفردة الخ) اقول
قدتقدم ان المنطق باحث عن التصورات والتصديقات من حيث

الايصال الى المجهول وستعلم ان التصورات كلهـا موصلة الى تصور
ما لشئ كيف كان فليس البحث الاعن موادها اما من حيث ايصالها
الى تصور ما لشئ وهو باب ايساغوجى او الى تصور مطلوب لشئ
وهو باب القول الشارح بخلاف التصديقات فانها لاتوصل الى تصديق
ما كيف كان بل لابد لها من صورة فكرية فاقتضت بحثا عن موادها
من حيث نفعها فى الافكار الموصلة الى تصديق ما وهو باب القضايا
و بحثا عن صورها اما من حيث الايصال الى تصديق ما وهو باب الحجج
والادلة اوالى تصديق مط وهو باب الصناعات الخمس الباب الاول
المعانى المفردة اعنى المفهومات التصورية من حيث توصل الى تصور
ما لشئ وح يكون الباب الثانى المعانى المفردة من حيث توصل الى تصور
مط لشئ بمنزلة الصناعات الخمس لابمنزلة القياس وان غفل عنه كثير
من الناس وليس المراد بالمفرد الامايقابل الجملة والايلزم اختلاف الكليات
باختلاف اللغات وفساد الحصر والتمثيلات بامثال الجسم النامى وتساوى
الزوايا بل بالانسان المحلى باللام على اعتبارهم الادوات فى التركيب
ولئن منعك تقليدك عن هذا فلك ان تريد بافراد ماحقه ان يؤدى بلفظ
مفرفح يكون الباب الثانى ماليس كذلك وفى هذا الباب فصول خمسة
لان المفهومات التصورية لها نسبة معلومة هى نسبتها الى جميع الاشياء
ولكل شئ حقيقة معلومة لطالبه ولو فى الجملة فلها احوال متعلقة بايصا
لها بالنسبة الى جميع الاشياء ناسب بيانها فى فصل واحد وهو فصل
الكلى و الجزئى و احوال كذلك بالنسبة الى كل و احد منها فناسب
بيانها فى فصل ثان وهو فصل الذاتى والعرضى ثم لتلك الاحوال انواع
لها بحسبها احكام ناسب بيانها فى فصل ثالث وهو فصل الكليات
الخمس وللانواع اقسام ناسب بيانها فى فصلين لكونها جنسين وهما
فصل اقسام الذاتيات و فصل اقسام العرضيات

قال (فصل فى الكلى والجزئى الخ) قال

اعلم ان الحقيقة والماهية والهوية بمعنى نفس الشئ وذاته ولكل شئ
ماهية هو بها هو ومغايرة لما عداها وان لم ينفك عنها اصلا فالانسان

من حيث هو هو ليس الا انسان فليس موجودا ولا معدوما ولا واحدا
ولا كثيرا ولا كليا ولا جزئيا ولا شيئا من المتقابلات بل هذه امور زائدة
وهل هي مجعولة ام لا فيه خلاف سئل ابن سينا عن ذلك وفي يده مشمش
فقال ما جعل الله المشمش مشمشا ولكن جعله موجودا ثم الواجب والممتنع
لا يتعلقهما ايجاد ولا اعدام في الخارج لامتناع تحصيل الحاصل وتحصيل
المحال واما الممكن فهو اذا اوجد في الخارج والذهن يوجد فيهما واذا
اعدم في شيء منهما كان معدوما فيه وان لم يتعلقه شيء من الايجاد
والاعدام يبقى على امكانها حتى يتعلقه شيء من الايجاد والاعدام يبقى
على امكانها حتى يتعلقه شيء منهما فيجب او يمتنع والماهية في العقل على
حسب اعتبار العقل فان العقل يعتبرها نفسها لا بشرط شيء سواء كان
معها شيء اولا وتسمى ماهية مطلقة وبشرط شيء وتسمى مخلوطة وبشرط
لا شيء وتسمى مجردة فلكل ماهية صور كثيرة في العقل وكلها وجوه
ومرايا لتعلقه وليست الماهية بهذا المعنى معلومات في انفسها بل هي
معلومات بتلك الوجوه وتلك الوجوه هي العلوم وهي المعلومات في انفسها
توضيحه انك اذا علمت شيئا باستعمال الآلة يحصل في ذهنك منه صورة
حصول المظروف في الظرف وتلك الصورة الحاصلة لها اعتباران فمن
حيث قيامها بخصوصية ذهنك قيام الاعرض بمحالها علم وموجود
خارجي كسائر الكيفيات النفسانية ومع قطع النظر وماهية اي هل هي نفس
ذلك الشيء ام هي شبح ومثاله فيه كلام فالعلم عين المعلوم بالذات غيره
بالاعتبار والكلام فيه في الكلام وكل مفهوم له اتحاد مع شيء من الامور
الخارجية لكن ما هو معلوم الاتحاد معه يجعل حاملا وموضوعا ومرآتا
لملاحظته وما لم يعلم ان اتحاده مع اي شيء من الاشياء فهو لكونه مناط
الافادة يجعل محمولا ليتعين بالموضوع المعلوم ومعنى اتحاده معه ان هذين
المتغايرين في المفهوم متحدان في الذات لا يقال المفهوم والامر الخارجي
ليس احدهما مفهوما والاخر مفهوما اخر فليسا بمتغايرين في المفهوم
لانا نقول لا بد ان يتصور الامر الخارجي حتى يتصور النسبة بينهما وعلى
ما فسرنا الاتحاد لا يرد بمثل العقرب اعمى كما يرد على تفسيره بالتغاير في المفهوم

والممكن ما لم يجب لم يوجد
منه

و الاتحاد فى لهوية لان الاعمى وان لم يكون لها هوية خارجية لكن
لهـا ذات هو ذات العقرب بعينه كما فى شرح المواقف وهكذا يجب ان
يتصور صورة الاتحاد واذا عرفت ماهية المفهوم فذلك المفهوم يعنى
كل مفهوم نسب الى الاشياء الخارجية المتصورة بوجه ماليكون هو ايضا
وجها لتصورها فهو بمجرد النظر الى ذاته اما كلى واما جزئى ولا يخفى
ان هذه قضية ذهنية تقديرية كالحقيقية فى سائر العلوم وهكذا كل
مسائل هـذا الفن والمعنى كل مالو وجد فى الذهن كان مفهوما فهو
تقدير وجوده فيه اما كلى واما جزئى فيدخل فيه ذات الواجب عز شانه
فعلى تقدير امكان حصوله فى العقل ظهور ووفاء وان كان على تقدير
امتناعه حفاء ويحتمل ان يكون تقسيما وتعريفا للمفهوم فح يكون من المبادى
لامن المسائل والتنبيه عليه ان ذلك المفهوم اما ان يكون بحيث لو نظر
الى ذاته الحاصلة عند العقل وقطع النظر عن كل ماهو خارج عنه يجوز
العقل اتحاده مع كثيرين فى الخـارج اى مع تصور به كل واحد منهم
فى ذاته او يكون بحيث لم يجوز العقـل بذلك فان لم يجوز فهو جزئى
حقيقى كـزيد المرئى يعنى كصورته الحاصلة عند رؤيته والا فكلى
كالانسان فانه متحد مع ماتصور به زيد فى ذات زيد و مع ماتصور به
بكر فى ذات بكر فان قلت مفهوم زيد متحد مع وجه تصور به الانسان
فى ذات الانسـان ومع وجه تصور به الحيوان لان ذاتهما ذات زيد
فيلزم ان يكون كليا قلنا ان اردت بالانسان والحيوان ذاتهما على ان
يكون ذات زيد فالاتحاد مسلم والكثرة مم وان اردت بهما مفهوميهمـا
فلا اتحاد اصلا لان مفهوم زيد لايتحد مع وجه تصور به مفهوم الانسان
فى نفس ذلك المفهوم بل هما مفهومان متغايران فى العقل و فى تمثيل
الجزئى بزيد المرئى اشعار بان زيدا اذا علم بالاخبار ولو انحصر به فى فرد
او باحسـاس لكن حذف مشخصاته بطول عهد لا تكون الصورة
الحاضرة منه فى الذهن جزئية كعلمنا بيوسف عليه السلام وعلم اخوته
اياه اذ بالنظر الى نفس هذا المفهوم يجوز العقـل صدق كل من يقول
انا يوسف وهذا انخ وان لم يجوز اجتماعهم فى الصدق قيل اذا رؤى

صـورة اتحاد المفهوم بالمفهـوم فى الـذات

مفهوم	مفهوم	مفهوم
زيد	انسان	حيوان
ذات	ذات	ذات
زيد	عمرو	فرس

صورت اتحاد المفهـوم بالمفهـوم فى المفهـوم

مفهوم	مفهوم كلى
مفهوم	نفس
انسان	مفهوم
	انسان

صورة اعتراض

مفهوم	وجه	وجه
زيد	انسان	حيوان
ذات	ذات	ذات
زيد	زيد	زيد

بيضة معينة اوانسان معين رآه ضعيف البصر اوالطفل فى مبدأ الولادة فالصورة الحاصلة ح جزئية لانها بالرؤية ويصدق عليها تعريف الكلى لانها لايمتنع عند رائيها ان تكون هذا اوذاك اوغيرهما واجيب بان هذا التجويز على سبيل المبادلة والتناوب دون العموم والشمول وهو لاينا فى الجزئية وحاصله ان كلية المفهوم انما تحصل باحكام ثلثة تجويز صدقه على شئ وتجويز صدقه على شئ اخر ايضا وتجويز اجتماع ذينك الحكمين فى الصدق واما تجويز صدق المفهوم عليهما مجتمعين فلا كمفهوم الواحد فانه يجوز العقل صدقه على زيد بانه واحد وعلى عمرو ايضا بانه واحد ويجوز صدق كلا الحكمين ايضا وان لم يجوز الحكم بانهما كليهما واحد ولا يخفى ان المفهومات المنحصرة فى فرد كمفهوم هذا المشار اليه والصور الحاصلة لنا الانبياء العظام عليهم التحية والسلام بسماع اوصافهم الجميلة واسمائهم الجليلة كلها مفهومات جزئية خ كذات هذا المشار اليه وان كانت حاصلة لنا بوجوه كلية وان من الوجود الكلية للشئ لما يفيده وجها آخر جزئيا وفيه نظر لان المصرح خلافه وان من يخاطبنا من وراء الجدار انما نعلمه بوجه كلى لابهويته الخاصة فان قلت اى من الكليات ذلك الوجه قلت خاصة وستسمع منى ان للخاصه قسما به نتصور شخصا ونضع له اسما فالجواب منع صدق التعريف فى البعض والقول بالكلية فى البعض لانا لانم افادة كل حس تشخصا وانما المفيد له صحيح الحس وحين الاحساس فانا اذا رأينا زيدا من بعيد ولم نشخصه لم يحصل لنا من الوجود العقلية الا مفهوم هذا المرئى لاذاته فنجوز كونه زيدا اوعمروا اوغيرهما حين الرؤية فكيف بعدها فليتدبر والباء فى قوله بمجرد النظر كالباء فى الممكن بالذات اى بسبب النظر الى ذاته مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته وانما قيد به لان المعتبر فى هذا التقسيم ليس هو حال المفهومات فى انفسها اعنى امتناعها عن الاشتراك فى نفس الامر وعدم امتناعها عنه بل حال المفهومات فى العقل فان امتنع مفهوم عن فرض اشتراكها يكون جزئيا كمفهوم زيد لان معناه ذات هذا المشار اليه وهو مما يستحيل

لانه مخالف للتصريح والوجدان وانظر فى نفسك اذا خاطبك رجل من وراء الجدار ثم خرجت اليه ورأيت فيه ثلثة رجال فانك تجوز صدق هذا من خاطبنا وذاك من خاطبنا منه

لكنه حين الرؤية جزئى ولا ينافى ذلك التجويز جزئيته لانه تجويز مطابقة ما فى الخارج لما فى الذهن من الصور وبعدها كلى لانعكاس ذلك التجويز والمعتبر فى الكلية والجزئية مطابقة ما فى الذهن لما فى الخارج لا عكسه منه

للعقل ان يفرضه صادقا على كثيرين وان لم يمتنع عن فرض اشتراكها يكون كليا سواء امتنع فرده فى الخارج فامتنع اشتراكها بحسب نفس الامر كمفهوم شريك البارى سبحانه ومفهوم اللاشئ ويسمى كليا فرضيا لعدم وجوده فى الخارج ولا فى الذهن الا بالفرض اوامكن ولم يوجد كمفهوم العنقاء او وجد واحد فقط مع امتناع غيره كمفهوم واجب الوجود اومع امكانه كمفهوم الشمس اووجد متعدد محصور كمفهوم الكواكب السيار اوغير محصور كمفهوم الانسان فالكلى بالنسبة الى نفس الامر اقسام ست فلو لم يقيد المفهوم بقصر النظر الى حصوله العقلى لكان مفهوم واجب الوجود جزئيا وهو كلى اما انه لكان جزئيا لانه لم يجوز العقل تكثره فى الخارج واما انه كلى فلما عليه الاصطلاح واذا قيد به لم يكن لان امتناع تكثره فى الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل تصوره بهذا العنوان وهوظ البطلان ولكان مفهوم اللاشئ جزئيا وهو ايضا كلى اذلم يجوز العقلى وجوده فى الخارج ولا فى الذهن فضلا عن تكثره واذا قيد به لم يكن لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا فى الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشئ فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء ومن ههنا يعلم ان افراد الكلى مطلقا ليست هى ما يصدق الكلى عليها فى نفس الامر او امكن صدقه بل من افراده ما يمتنع صدقه عليه فى نفس الامر فلو قيل كل انسان حيوان واريد به افراده مطلقا لدخل فيه الحجر فلو كان انسانا فهو حيوان واذا اريد به افراده فى نفس الامر لم يدخل لكن يدخل فيه اباء ادم عليه السلام وامهاته لانهم لوكانوا موجودين لكانوا انسانا ووجودهم ممكن فامكن صدق الانسان عليهم فهم حيوان واذا اريد به افراده المحققة فى الخارج فهم ايضا خارجون فاحفظ هذا فان له مواضع نفع واعلم ان تعريف الكلى فى الاصل مفهوم مشترك فيه بين كثيرين فخص بالكليات التى لها افراد محققة فى الخارج كالانسان اوفى الذهن كمفهوم الكلى والجزئى وخرج

فانه لايكون فى الخارج ولا فى الذهن شئ يصدق عليه شريك البارى حتى مفهوم شريك البارى ايضا ليس بشريك البارى وكذا للاشئ واللاممكن فافهم وتدبر منه

من افراده ماليس له فرد مثل العنقاء المتصور بمثل متخيل و ماله فرد
واحد فقط كالشمس فان مفهومه كوكب نهاري مضئ للعالم
فاراد وا بالاشتراك الاشتراك بالامكان العالم لئلا يخرج هذا الكليات
من تعريفه وصرحوه فيه بانه مفهوم لايمتنع الاشتراك فيه
بين كثيرين وتلك المفهومات مما يمكن ان يكون لهاا فراد
فلا يمتنع الاشتراك فيها ثم لم يكن بهذا القدر جامعا ايضا
اذخرج عنه ماله فردواحد مع امتناع غيره كمفهوم الواجب و القادر
على كل شئ ومايمتنع ان يكون له فرد كمفهوم شريك البارى واللاشئ
واللاممكن فاراد وا الامكان لذات المفهوم لادخالها فيه فان هذه
المفهومات وان امتنع الاشتراك فيها فى نفس الامر لكن لايمتنع الاشتراك
فيها من حيث انها مفهومات متصورة بل بسبب خارج وهو غير
قادح فى الكلية ولتصريح هذا المعنى زادوا فى التعريف قيد النفس
وقيد التصور واسندوا المنع اليه تجوزا ومبالغة مع ان المفهوم هو ممتنع
الاشتراك والمانع هو العقل و قالوا ان الكلى مالايمنع نفس تصوره
عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين اما زيادة قيد التصور فلانه لولاه
لاريد بالاشتراك اشتراك فى نفس الامر فخرج الواجب واذا اريد لم يرد به
الاشتراك بالنظر الى التصور فلم يخرج لانه مما لايمتنع الاشتراك فيه بالنظر
الى التصور واما زيادة قيد النفس فلئلا يتوهم خروجه ايضا بان يفهم
منه مالايكون تصوره مع دليل خارجى مانعا عن الاشتراك ثم قيل اذا كان
هكذا يكون محصول الكلية والجزئية امكان فرض الاشتراك واستحالته
ولامعنى للاشتراك الا الصدق والحمل فما من جزئى الا ويمكن فرض
صدقه على كثيرين كما يقال لوصدق زيد على كثيرين لكان كليا فلم يوجد
جزئى قطعا واجيب بان الفرض ههنا بمعنى التجويز لابمعنى التقدير وقيل
كل جزئى يحمل سالبا على كثيرين كقولنا ليس الحجر و الفرس بزيد
واجيب بان المراد بالصدق ههنا هو الاتحاد فى الوجود وهو حمل الايجاب
فاجرى على السان المص من الاتحاد والصدق والتكثر وتجريد النظر
وتجويز العقل تعبير عن الاشتراك وتفسير لاسناد المنع وتحرير لمعنى

الفرض واما قوله فى الخارج فى قوله مع كثيرين فى الخارج فلئلا يلزم ان
يكون زيد كليا اذا تصوره جماعة لان ما فى ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
موجودين فى سائر الاذهان لا فى الخارج والمراد هو الثانى فلا يلزم شئ
يشير الى انه قيد لازم ايضا مع انهم اهملوه وفيه بحث لان المنسوب
هو المعلوم المتصور به الشئ والمنسوب اليه الاشياء الخارجية المتصورة
بوجه ما ومفهوم زيد ان اعتبر معه القيام بتلك الاذهان يكون كل واحد
من تلك الصور علوما متماثلة لا معلوما وان لم يعتبر بل قطع النظر عن ذلك
القيام لا يكون زيد كثيرا بكونه فى اذهان جماعة كما لا يكون زيد كثيرا
بكونه فى الدار وكونه فى المسجد لا يقال فح يلزم وجود امر واحد بالشخص
فى امكنة متخالفة لانا نقول لا يستحيل ذلك فى الوجود الظلى كالشمس
فى كواء البيوت ثم لقائل ان يقول ان اراد بالخارج الخارج عن هذا
المفهوم فالكثيرون الموجودون فى سائر الاذهان خارج عن هذا المفهوم
عنده فلا يجديه نفعا وان اراد به الخارج عن الاذهان لا يكون المعقولات
الثانية كلية بالنسبة الى افرادها فى الاذهان فاعتبروا يا اولى الابصار
قال (وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكلى الخ) اقول اشار الى
الى مسئلة يذكرها هنا ليعرف منها ان افراد الكلى ما هى وهى ان افراد
الكلى هى المنسوب اليها التى يحمل الكلى عليها حمل المواطئة لا حمل
الاشتقاق فانك تستخرج منها ان افراد ذى العلم والعالم مثلا زيد وعمر
وبكر لانها يحمل العالم عليها بالمواطئة لا علومهم وان افراد العلم علومهم
لا ذواتهم وقالوا معنى حمل الكلى على جزئياته مواطئة حمله عليها بالحقيقة
اى لا بالواسطة وفى مثل العالم معنيان ذات منسوب الى العلم والعلم المنسوب
اليه فاذا كان محمولا على الانسان كان المعنى الاول محمولا بالمواطئة لانه هو
المحمول بالحقيقة اى بلا واسطة والمعنى الثانى انما يكون محمولا بواسطة
ذو والاشتقاق لا بالحقيقة واعترض عليه ابو البركات بان العلم محمول ايضا
بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة وهى خارجة عن الطرفين فيكون المحمول
بالحقيقة هو العلم وجوابه ظ لمن هو فى هذا الفن ماهر ومنهم من فسر
المحمول بالحقيقة بانه هو المعنى الذى يعطى موضوعه اسمه وحده

كالحيوان فانه يعطى اسمه للانسان فيقال الانسان حيوان ويعطيه حده
فيقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة والمحمول بالاشتقاق
هو المعنى الذى ينسب الى الموضوع ولا يعطيه اسمه اسمه وحده كالعلم
بالنسبة الى الانسان فانه لا يعطيه اسمه فلا يقال الانسان علم بل ذو علم وعالم
ولا حده فلا يقال الانسان حصول الصورة فى العقل وح لا مجال
للاعتراض عليه وحقيقته الاتحاد الذى ذكر فى تعريف الكلى فذلك
الاتحاد هو معنى حمل الكلى على جزئياته مواطئة وصدقه عليها اى
هو معنى صدق الكلى على جزئياته والصدق اما فى الواقع ان كانت
الجزئيات موجودة فيه كصدق الانسان على زيد وعمرو وكصدق
الكلى على مفهوم الانسان الحيوان او فى الفرض ان لم توجد الجزئيات
الا فى مجرد الفرض كصدق الممتنع على مفهوم يفرض شريك البارى سبحانه
قال (ثم الكلى ان ثبت لافراده فى الخارج اه) اقول
ثم اقول الكلى اما معقول اول واما معقول ثان لان الكلى ان ثبت بذاته
لافراده فى الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول اول سواء
ثبت لها فى الخارج فقط كالحار للنار والبارد للماء فان ذات الحرارة ثابتة
فى الخارج للنار وهى من افراد الحار والبرودة للماء وهو من افراد البارد
او فى كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان
والحيوان فان الانسان كلى يوجد بذاته فى الخارج لافراده المحققة
من زيد وعمرو وبكر ويوجد بذاته فى الذهن لمفهوماتها ايضا وكلوازم
الذاتيات محققة او مقدرة مثل الزوج للاربعة والفرد للثلثة فان الزوج
كلى يوجد بذاته للاربعة وهى فرد له سواء وجدت فى الخارج كاربعة
من الناس او فى الذهن فقط كاربعة شموس وكذا الثلثة فانها يثبت لها
الفردية حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها
فى الخارج لا فى الذهن والا لكان الذهن حارا عند تصورها
لا يقال هذا الدليل جار فى الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة فى الذهن
لكان الذهن زوجا واللازم بط لانا نقول ليست الزوجية سارية الى
محل معروضها بخلاف الحرارة نعم ربما تصور مع النار وصف الحرارة

لكن الحرارة ح موجودة فى الذهن بصورتها لابذاتها والكلام فى الموجود بذاتها والاربعة الموجودة فى الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم تتصور وان ثبت لها فى الذهن فقط اى ان وجد الكلى بذاته الافراده فى الذهن فقط فهو معقول ثان منه مايبحث عنه فى المنطق وهو المولى يجعل الة لملاحظة طبايع الاشياء ومفهوماتها كمفهوم الكلى العارض لها صلاحية الاشتراك توجد بذاتها للماهيات فى الذهن فقط وهى افراد لمفهوم الكلى ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية هكذا ومعروضه وهو المفهوم من حيث هو مفهوم سواء كان من المعقولات الاولى كالانسان والحيوان اوالثانية كمفهوم الكلى والجزئى من حيث انهما مفهومات من المفهومات وكمفهوم الممكن من حيث هو هو يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمسة الطبيعية يقال الكلى كلى وجنس للانواع الخمسة والعرض العام نوع وزيد جزئى والجزئى كلى فلايلزم حمل الشئ على نفسه ولاحمله على مباينه والمجموع المركب من الكلى الطبيعى والمنطق يسمى كليا عقليا وطبيعة عامة منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس فهناك ثلثة امور مفهوم الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الجنس من غير تخصيص له بمادة والحيوان الجنس وهو الجنس وهو المجموع المركب منهما فمفهوم لفظ الحيوان جنس طبيعى ومفهوم لفظ الجنس جنس منطق ومجموع المفهومين جنس عقلى وهكذا البواقى مثل ما اذا قلنا الناطق فصل والماشى عرض عام وزيد جزئى فان مفهوم زيد جزئى طبيعى ومفهوم الجزئى جزئى منطق ومجموع المفهومين جزئى عقلى لايقال الجزئى المنطق محمول على زيد وهو من الموجودات الخارجية فلايكون الجزئى المنطق معقولا ثانيا لانانقول انما يصدق على الصورة العقلية منه لاعلى نفسه باعتبار الخارج فان زيدا باعتبار

وجوده الخارجى ليس بكل ولاجزئى بل باعتبار وجوده الذهنى لماعرفت
انهما قسما الموجود الذهنى من حيث انه الموجود الذهنى فافرادهما
فى الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة
مشيرا الى زيد الجزئى ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لامطلق الافراد
فلااشكال وبين هذه المفهومات فرق العارض والمعروض والمجموع
فكما ان الثوب مفهوم والابيض مفهوم اخر لايحتاج فى تعقله الى انه
ثوب اوخشب اوغير ذلك واذا السماء حصل معنى آخر كذلك الحيوان
معنى والكلى معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان اوانسان والحيوان
الكلى معنى ثالث والفاظ الكليات مشتركة بين هذه المعانى واعترض
عليه شارح المطالع بانه لوكان الحيوان من حيث هو هو اى لانه حيوان
كليا طبيعيا وجنس طبيعيا لكان الكلية والجنسية ثابتة له بلاشرط فتكون
الكلية والجنسية من لوازم الماهيات فيلزم ان يكون اشخاصه كليات
وانواعه اجناسا طبيعية وهو بط وايضا لم يبق الفرق بين مفهومات
انواعها الخمسة لانه يكون تعريف الجنس الطبيعى ح الطبيعة من حيث
هى هى وتعريف النوع الطبيعى الطبيعة من حيث كونها معروضة
للنوعية وهكذا وقال انه منصوص عليه فى الشفاء وقال المحقق التفتازانى
معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلى طبيعى الحيوان المأخوذ
كليا من حيث هو هو اى مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية ثم
معنى قولهم الكلى الطبيعى موجود فى الخارج ان الطبيعة التى يعرض
لها الاشتراك اذا وجد فى العقل فهى موجودة فى الخارج لانها مع
اتصافها بالكلية موجودة فيه وفيه بحث لانه يجوز ان يكون معنى قولهم
الحيوان من حيث هو هو كلى طبيعى وجنس طبيعى ان مفهوم من حيث
انه هذا المفهوم عارض له الكلية والجنسية ولو لسبب خارج عنه فالجنس
الطبيعى مفهوم مخصوص من حيث هو هذا المفهوم والنوع الطبيعى
مفهوم مخصوص ايضا من حيث هو ذاك المفهوم والهذيات
متغايرة قطعا فليس هذا المفهوم بذاك المفهوم ثم اقول لو اعتبر قيد
العروض فى الكلى الطبيعى لم يبق الفرق بينه وبين الكلى العقلى فيكون
موضوع قولنا الحيوان كلى طبيعة عامة سواء اعتبر القيد داخلا وخارجا

وقدابطله من اثبته ويلزم ان يكون مفهوم اصلا كلياطبيعيا مالم يتصور كليته وان يكون لزوم الكلية له من قبيل الضرورة بشرط المحمول والكل فاسد وقد قال المحقق الطوسى فى شرح الاشارات ان المعانى التى لايمتنع مفهوماتها عن وقوع الشركة قديؤخذ من حيث هى هى لامن حيث انها واحدة او كثيرة او كلية او جزئية اوموجودة اومعدومة الى قوله فانها من حيث هى كذلك يسمى طبايع اعيان الموجودات وحقايقها وهى التى تسمى بالكل الطبيعى وهذا الكلام صريح فيماهو المش بنقل السلكوتى والعارض فى قوله كمفهوم الكلى العارض للماهيات صفة الكلى لاصفة المفهوم وهوظ وانما لم يقل اللازم للماهيات لان الحيوان مثلامعنى فى نفسه يتصور حيواناو بحسب تصوره حيوانا ليس الاحيوانا والكلى من غيراشارة الى شئ مخصوص معنى اخر غيرلازم له لذاته لاهو والالامتنع ان يوجد حيوان شخصى ولامقابله اعنى الجزئى والالم يوجد منه الا شخص واحد ثم لايعرض له الكلية فى الخارج لان شركة الكثيرين فى حيوان فى الخارج بين البطلان ولافى الذهن بمعنى الشركة الحقيقية لان الموجود فى الذهن شخص ايضا يمتنع ان يكون هو بعينه مشتركا بين امور عدة نعم الطبيعة الحيوانية اذاحصلت فى الذهن بسبب تصورها فلكونها غير اصيل كالظل للشجر فى هذا الوجود تنسب بطبعها الى امور كثيرة بها يحملها العقل على بعض ويسلبها عن بعض وهذه النسبة هى الكلية والجنسية والفصلية وغيرها على حسب المنسوب اليه فالطبايع اذا تصورت فى الذهن تثبت لها ذات الكلية اوالجزئية وان لم تتصور لايقال كلية المفهوم اذا تصورت تكون طبيعة متصورة اخرى فيلزم ان تعرض لها الكلية ايضا فهى وان لم يتسلسل لانقطاعها بانقطاع الاعتبار لكنه يلزم ان يكون الشئ عارضا لنفسه وهو بط لانا نقول العارض ذات الكلية والمعروض تصورها فلايلزم شئ وانما قيدنا قوله كمفهوم الكلى العارض للماهيات بحيثية كونه هو هذا المفهوم ليس بكل منطقى وان كان من المعقولات الثانية لان المنطق لايبحث عنه من حيث هو والايلزم ان تكون قضاياه طبيعية بل يبحث

عنه من حيث انه عارض لطبايع الاشياء ومراة لملاحظتها واذ قد ظهر لك
الحال فلا عليك ان تؤمن فى هذا الفن بما قيل او يقال وان كان القائل
من فحوال الرجال ولعلك تقول الحدود للكليات المنطقية وكلها صادقة
على الطبيعيات وهى اغيار فنقول بل هى افراد واعلم ان المنطقيات تنتهى
جزئياتها الى الطبيعيات ولا يتجاوزها الى افرادها الشخصية ولا النوعية
فان كان الكلى المنطقى بحسب الطبيعية جنسا كالكلى للانواع الخمسة
والذاتى للانواع الثلثة فهو كسائر الاجناس الطبيعية يعطى اسمه وحده
الى ما تحته من الافراد النوعية له بحسب الطبيعة وهى الجنس المنطقى
والنوع المنطقى والفصل المنطقى ومن افراد الشخصية له وهى الطبيعيات
مثل مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان فيصدق كل جنس كلى وبعض
الجنس كلى والحيوان كلى وصالح للاشتراك ولا يصدق كل حيوان كلى
ولا بعض الحيوان كلى ولا زيد كلى وما لا يصدق يصدق نقيضه فان قلت
اذا لم يصدق بعض الحيوان كلى فكيف يصدق الانسان كلى وهو بعض
الحيوان اذ هو من افراده النوعية قلنا مفهوم الانسان من حيث هو
مفهوم ليس بعض الحيوان بل هو طبيعة اخرى والكليات المنطقية انما
تصدق على المفهوم من حيث هو مفهوم فتأمل فى هذا المقام لانه كثيرا
ما يقع الخطلة لقلة الرسوخ فيه ومن المعقولات الثانية ما لا يبحث عنه فى المنطق
بل فى الحكمة والكلام الباحث عن المعلومات من حيث يتعلق به اثبات
العقائد الدينية كمفهوم الواجب والممكن والممتنع فانه يبحث فيه ان كل
ما يتصور العقل اما ان يقتضى ذاته وجوده فى الخارج وهو الواجب
او عدمه وهو الممتنع اولم يقتض شيئا منهما وهو الممكن وكل واجب
قديم وكل ممكن محتاج الى غيره وكل ممتنع بالذات لا يكون ممكنا بالغير
وموضوعات هذه المسائل من المعقولات الثانية اما كون الممتنع والمعدوم
وغيرهما مما لا وجود لموضوعه فى الخارج كذلك فظ اذ لا يمكن عروضهما
فى الخارج له اى الموضوع لا وجود له لما تقرر عندهم من ان ثبوت
الشئ للشئ فى ظرف من الخارج والذهن فرع لوجود المثبت له
فى ذلك الظرف فثبوت امثاله للموضوع فى الذهن فقط فيكون معقولا
ثانيا واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثالهما معقولات ثانية

كما لا يصدق كل الزيد
او بعضه او يده او رجله
انسان منه

فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجى اذ يصح ان يقال
اقتضى ذاته وجوده فوجد والشئ يمكن وجوده فى نفسه فيوجد والثابت
للشئ فى الخارج لا يكون سابقا على الوجود الخارجى بل يجب ان يتأخر
عن وجوده الخارج لما تقرر آنفا فالوجوب والامكان لا يكونان ثابتين
للشئ فى الخارج ولذا اى لوجوب التأخر جعلوا الوجود ايضا معقولا
ثانيا لانه ثابت للشئ مع وجوده الخارجى اذ الشئ لا يتأخر عن نفسه
وفيه نظر لان ما يجب ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم
فى الخارج لا نفس ذلك المفهوم الثابت فيجوز ان يكون ذات الوجوب
والامكان وكذا ذات الوجود سابقا على الشئ ويكون ثبوته له متأخر
عن وجوده الخارجى الا يرى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود
الخارجى حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع
انها ثابتة لها فى كلا الوجودين فعلى هذا يكون صورة القياس هكذا
الوجوب والامكان ذاتهما متقدم على الوجود الخارجى وثبوت الثابت
للشئ فى الخارج لا يكون متقدما على وجود الشئ فى الخارج فينتج
ان ذات الوجوب والامكان ليس بثبوت الثابت للشئ فى الخارج وهو
ليس بمط وقد اخطأ فى تخطئتهم بقوله والصواب ان يقال ان الوجوب
والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم
وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود او العدم
والنسب امور انتزاعية ينتزعها الذهن عما وجد فيه فقط لانه اذا لم يكن
ثبوت الثابت متقدما لم يكن نفس الثابت من حيث هو ثابت متقدما
فيثبت المط وفى المواقف كل ما لو فرض موجود اتكرر له نوعه فهو
اعتبارى كالوجود فانه لو كان موجود الكان له وجود الحدوث فانه
لو وجد لكان حادثا فيكون للحدوث حدوث والذاتية والعرضية
وامثالها فاحفظ

قال (ولا شئ من هذه الكليات بموجود فى الخارج آه) اقول
لا شك فى صدق قولنا كل جزئى موجود فى الخارج بالفعل ولا فى صدق
عكسه ذهنية بمعنى ان فى الخارج شئ اذا حصل فى الذهن كان جزئيا

فلو قال والاولى اسكان
اولى منه

لاخارجية كما لا يصدق قولنا بعض الكلى موجود فى صدق هذه
القضية ذهنية بمعنى ان بعض ماهو متصف بالكلية فهو فى الخارج فانها
لوصدقت لصدق عكسها و هو بعض الموجود فى الخارج كلى بمعنى
ان بعض ماهو متصف بالوجود فى الخارج فهو اذا حصل فى الذهن كان
متصفا بالكلية قال المتأخرون هذا العكس كاذب لان كل ما فى الخارج اذا
حصل فى العقل كان جزئيا لا كليا اذ كل ما فى الخارج متعين فى حد نفسه
فلا تكون صورته المخصوصة مطابقة لكثيرين ولذلك قال لاشئ
من هذه الكليات اى مما يطلق عليه الكليات بموجود فى الخارج
لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود
الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعى وان كان مما لاينساله الحسن بناء
على انه جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن المشخصات
كزيد المركب من الانسان والمشخصات لكنه جزء عقلى ينتزعه العقل
عن الصورة الجزئية الماخوذة من الخارج لاخارجى فى التحقيق وفى شرح
المواقف لاشبهة ان الانسان والناطق والحيوان والحساس والجسم
معان متمايزة فى العقل مع انها تحمل على زيد ولايتصور كنهه بدونها
اى لايكون زيد زيدا الابها فاما ان يكون فى زيد امور مختلفة فى الماهية
لكل امر صورة تطابقه كالروح والجسد والعظم واللحم اولا يكون فيه
ذلك بل هو فى نفسه امر بسيط لاتركيب فيه اصلا هذا هو المختار عند
المحققين وعلى الاول اما ان يكون جميع تلك الامور فى زيد موجودا
بوجود واحد اوبوجودات متعددة وايا ما كان فهو بط لاستلزام قيام
عرض واحد بمحلين فى الاول وامتناع الحمل فى الثانى انتهى ملخصا اقول
لم لايجوز ان يكون معنى الحمل ان هذا الكل مايوجد فيه هذا الجزء وقد
حقق فى اخر تنبيهات الاداب ان الاجزاء لها ثبوت فى نفسها وثبوت
للماهيات المركبة عنها فباعتبار ثبوتها فى نفسها تكون متميزة عن الماهيات
فى الوجود غير محمولة عليها وتسمى بالمواد والصور و باعتبار ثبوتها
للماهيات تكون متحدة معها فى الوجود ومحمولة عليها وتسمى بالاجناس
والفصول وقال الفاضل السيلكوتى ليس معنى الجزء الاما يتقوم به

الشئ مع قطع النظر عن وجوده وعدمه فى الخارج والذهن وعوارض
الوجود فلا تعلق له بالخارج والذهن نعم انه خارجى اوذهنى بمعنى انه
منقسم الى محمول باعتبار وغير محمول باعتبار آخر لا بالذات والا يلزم ان
يكون لشئ واحد ماهيتان اويكون اطلاق الجزء على احدهما مجرد
اصطلاح كما قال المتأخرون من ان الاشخاص بسيطة فى الخارج لكن
ينتزع العقل منها بحسب تنبه المشاركات والمباينات امورا كلية تارة
من ذواتها وتسمى ذاتية وتارة من الاعراض المكتنفة بها وتسمى عرضية
كالوجود فانه ينتزع عن الشئ بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة منه وعلى
هذا فى قوله بانه اذ كان الوجود بدون التشخص ممتنعا بالبداهة لا لحق
ان وجود الكلى الطبيعى ليس الا عبارة عن وجود افراده لان نفسه
مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه وانهم لم يقولوا به ولذا
جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهنى بان
اخذوا فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية عارضة
لما فى الخارج ايضا قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجى
والذهنى جميعا فالنزاع لفظى وفى قول السيد قدس سره ان من قال
بوجود الطبايع فى الخارج ان اراد به ان الطبيعة الانسانية مثلا بعينها موجودة
فى الخارج مشتركة بين افرادها لزم ان يكون الامر الواحد بالشخص فى امكنة
متعددة متصفا بصفات متضادة لان كل موجود خارجى فهو بحيث
اذا نظر اليه فى نفسه مع قطع النظر من غيره كان متعينا فى حد ذاته غير
قابل للاشتراك فيه بديهة وان اراد ان فى الخارج موجودا اذا تصور
هو فى ذاته اتصف صورته العقلية بالكلية بمعنى المطابقة لكثيرين لا بمعنى
الاشتراك بينها بالفعل فهو ايضا بط لما مر آنفا من ان الموجود الخارجى
متعين فى حد نفسه فلا يكون صورته المخصوصة مطابقة لكثيرين وان
اراد فى الخارج موجودا اذا تصور وجرد عن مشخصاته حصل منه
فى العقل صورة كلية فذلك بعينه مذهب من قال لا وجود فى الخارج
الا للاشخاص فالطبايع الكلية منتزعة فلا نزاع فى الا العبارة نظر لانه
يجوز ان يكون قيد الحيثية لجهة اخرى ويجوز ان يختار الاول من الترديد فان

اراد انها امر واحد بالشخص اى بالذات نسلم الوحدة ونمنع الاستحالة
وان اراد انها امر واحد بالتشخص اى بسبب التشخص بشخص معين
عكسنا فان تحقيق الفاضل المشار اليه يستدعى كونها امرا واحدا
فى ذاتها موجودة بوجودات متعددة تابعة لوجودات الاشخاص
حتى لو ارتفع الوجود عن الاشخاص كلها لا تفع الوجود عنها وذلك
لان مايتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا فالاجزاء باعتبار
وجودها فى نفسها متمايزة فى الخارج لا يحمل على الكل ولا بعضها
على بعض وباعتبار وجودهامع وجودزيد محمول على زيد وباعتبار
وجودهامع وجود عمرو ومحمول على عمرو وباعتبار وجود احدها مع
اخرى بعضها محمول على بعض فتدبر ودع المقلد وماقلد والمعتقد وما اعتقد
واما الكلى المنطق والعقلى فكما لا وجود لانفسهما لا وجود لافرادهما فيه
لكونهما امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية اعلم ان الذى اختلف فى
وجود الخارجى هى الماهية المطلقة والمخلوطة واما المجردة ففى وجودها
اختلاف ايضا لان التجريد بنا فى الوجود مطلقا تنبيه لما تعذر او تعسر
للناس احضار الاشياء جميعاً او طائفة طائفة بصورها الجزئية التفصيلية
الهموا ان يأخذوا من كل اثنين فصاعدا صورة واحدة اجمالية باعتبار
التماثل فى الذوات والتشابه فى الاعراض المكتنفة بها فان العقل يجعل
المتماثلات والمتشابهات شيئا واحدا او يميه باسم مفرد وان كانت اشياء
كثيرة فى انفسها ثم من كل الصورتين الاجماليتين فصاعدا صورة اجمالية
اخرى ثم وثم فكان لكل فرد صورا كثيرة فى الذهن كما كان لكل صورة
اجمالية افرادا كثيرة فى الخارج فليتصور بهذه الصورة الافراد فى الخارج

انسان .. . زيد . . ضاحك

. . . عمر . . .

صور ذاتيه حيوان فرس ادهم ماشى صور عرضيه

اشهب

جسم نامى شجر هذا النخل متغذى

ذاك

[illegible]	[illegible]	هذا الحجر	متحيز
		ذاك	
[illegible]	نفس	هذا النفس	موجود
		ذاك العقل	

قال (والجزئى اما مادى الخ) اقول

قد فهم ان الكلى لاينا له الا العقل وان كان يتعون من الحس كمن يرى شيئا
لم يرمثله قط كالا بل فيأخذ منه صورة جزئية ثم يرى آخر او يفرض مثله
فيجمعه معه اومع شئ آخر وينتزع صورة نوعية اوجنسيه اوعرضية
واما الجزئى فهو اما مادى ان كان جسما اى شيئا من الاجسام المتشكلة
كزيد فان الحاصل فى الذهن عند رؤيته هو صورته الخارجية مع طوله
وعرضه وعمقه وسائر العوارض المشخصة مما يمتاز به عن امثاله واشباهه
فهو شكل معين من مادة الجسم فى الذهن شبحا كما هو فى الخارج نفسا
اوجسمانيا كعوارضه المحسوسة المتحيزة بتحيزه مثل بياضه وسواده
والموهومة مثل حسنه وقبحه فانها معان جزئية متعلقة بما فى الجسم واما
مجرد ان لم يكن جسما ولا جسمانيا كالواجب تعالى اى ذاته المخصوصة
عند الكل اى عند المتكلمين والحكماء ولايتجه عليه ان الواجب تعالى
لايتصوره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الاخر والجزئية
والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى
لا هويته الخارجية فيجوز ان تصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع
عدم العلم بكنهه كما اذا رأينا شبحا من بعيد لانعرف كنهه ولوسلم
فهما فرعان للتصور المفروض لا التصور المحقق ولاشك ان هويته تعالى
لو تصورت لكانت مانعة عن وقع الشركة فيها وان لم تصور ابدا
اوبالضرورة وكالعقول العشرة التى هى المبادى لوجود عالم الافلاك
والعناصر والنفوس الانسانية الفاعلة لحركاته النظرية والعملية والفلكية
الفاعلة لدورانها الارادية عند الحكماء فانها ذوات مفارقة عن الاجسام
ليست من الاجسام القابلة للابعاد الثلثة والتشكل ولا حالة فيها كالاعراض
للمحل والصورة للهيولى نعم لها تعلق بالابدان تتصرف فيها وتدبر

امرها وتفعل حركات مختلفة بالاستعمال الالات وقواها كتعلق الملك
بالمدينة وانما قيد بقوله عند الحكماء لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند
المتكلمين فلاتكون مجردات عندهم ولاعند الكل كما لايخفى فالمجردات
لايطلعها الا العقل ايضا اما بنفسها فيدركها على وجه جزئى بالوجدان
او بمشاهدة اثارها فيدركها على وجه كلى ولا يرتسم صورة جزئية
من الشئ فى الذهن مالم يدرك باحدى الحواس الظاهرة وهى خمس السمع
والبصر والشم والذوق واللمس واذا ادرك شئ من المبصرات بالبصر
والمسموعات بالسمع والمشمومات بالشم والمطعومات بالطعم والملموسات باللمس
تأثرمنه الحواس وحصل صورته الجزئية فى العقل وتبقى فيه مخزونة
كالمعقولات ومن استحال ذلك اثبت قوى جسمانية هى الحواس الخمس
الباطنة وقالوا فى الدماغ بطون ثلثة مجوفة فى جانب الجبهة جوف
مزرد فى مقدمها حس مشترك تنصب عليها الادركات
آنافانا من الحواس الخمس الظاهرة وفى مؤخرها خازنها وهو الخيال
وفى جانب القفاء جوف فى مقدمها واهمة يأخذ معانى جزئية من المحسوسات
كعلم زيد وحسنه وجهل عمرو وقبحه وكعداوة جزئية يدركها الشاة
من الذئب فتهرب عنه والمحبة الجزئية التى تدركها السخلة من امها
فتميل اليها وفى مؤخرها خازنها وهى الحافظة بمنزلة الخيال للحس
المشترك ولولا الحافظتان لما نحكم على زيد بانه الذى رايناه امس وفى الجوف
الاوسط متخيلة تتصرف فى المخزونتين تركيبا وتفصيلا فى النوم واليقظة
دائما ويستعملها الوهم فى المحسوسات مطلقا والعقل فى معقولاتها فيصدق
حكمها واذن يسمى مفكرة وان تسلط الوهم فى المعقولات يحكم على خلاف
ما اطلع عليه العقل فيكذب وهذا اشكله فالصورة الجزئية انما تحصل
بالحواس الظاهرة او بالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا وكالكليات
والجزئيات الجزئية المحسوسة فى العقل وجدانا فان وجدها كل احد
فى نفسه فوجدان عام والا فخاص والما فرغ عن تعريف
الكلى واستكشافه وتوضيحه شرع فى بيان احكامه
قال (ثم الكليان ان كان بينهما تصادق فى الواقع اه) اقول

حواس باطنة
حواس ظاهرة

قد علمت ان الكلية والجزئية لاتعرضان لمفهوم الااذا نسب الى انفس الاشياء الكثيرة المتصورة بوجوه ما بتجويز العقل اتحاده ولا اتحاده معها وعدم ذلك التجويز بمجرد النظر الى نفس هذا المفهوم من غير ان ينظر الى الوجوه المتصورة بها الاشياء المنسوب اليها ولذا جوز صدقه على جميع الاشياء كالانسان المنسوب الى ما هو حيوان ثم نظر الى وجوهها المتصور بها من قبل لتكون واسطة لتصورها بهذا المفهوم ايضا بمعرفة مناسبته لها فاما ان يكونا كليين او جزئيين او متخالفين واياما كان فالمناسبة بينهما اما باعتبار اتحادهما ولا اتحادهما فى الذوات والافراد ولو فى ازمان واوضاع متخالفة واما باعتبار اتحادهما فى الازمنة والاوضاع ولو فى افراد ومواد مختلفة وكل من الاعتبارين اما بحسب الواقع او بحسب تجويز العقل فالمناسبة بين المط والوجه المعلوم تتصور على اثناعشر وجها لكن المعتبر منها سبع الاول المناسبة بين الكليين باعتبار اتحادهما ولا اتحادهما فى الافراد بحسب الواقع ويسمى النسب بحسب الصدق والحمل وهى اربعة العموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه والتباين والتساوى فلنجعل لبيانها فصولا فصل حصرها فى الاربعة لان المفهومين اما ان يتصادقا كليا بان يشارك احدهما باخر فى جميع الافراد او يكونا متفارقين فى الجملة بان لا يشارك واحد منهما باخر فى جميع الافراد فالاول منحصر فى قسمين لان التصادق الكلى بينهما اما من الجانبين او من احد الجانبين وبعبارة اخرى انه اذا صدق احدهما على كل افراد الاخر فلا بد ان يصدق الاخر ايضا على شئ من افراده والا بطل التصادق وقد فرضا متصادقين هف فاما ان يصدق على كلها فالنسبة بينهما بالتساوى وهما متساويان بلا زيادة ولا نقصان كالناطق والانسان او على بعضها فيكون احدهما ازيد افرادا من الاخر فالنسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق فما هو اتم فهو اعم وما هو انقص فهو اخص كالحيوان والانسان واما الثانى فعلى اطلاقه يسمى بالتباين الجزئى وهو على قسمين ايضا لان المفهومين اذا كانا متفارقين فى الجملة فاما ان يتفارقا كليا بان لا يصدق واحد منهما على شئ من افراد

انسان	ناطق
ا ب ج د	
انسان	حيوان
ا ب ج د ه و ز	
من وجه	
انسان	ابيض
ا ب ج د	ح ط
اسود	فرس
تباين	
انسان	فرس
ا ب ج	ح ط

الاخر فهما متباينا كالانسان والفرس والشئ واللاشئ وقيد من الجانبين
ههنا مستدرك الا ان يحمل على التصريح بما علم التزاما واما ان يتفارقا
فى البعض ويتصادقا فى البعض فهما اعم واخص من وجه كالانسان
والابيض فصل فى الاعتراضات اشار بقوله فى الواقع فى قوله ان كان
بينهما تصادق فى الواقع ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق
فى الواقع سواء كان فى الخارج كما بين الانسان والحيوان او فى الذهن كما بين الممتنع
والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا
لانحصر النسبة فى المساواة اذا كل كلى بحسب ذلك التجويز صادق على
كل شئ ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم
النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتى ويقوله بالفعل ههنا
وبالدوام فى افتراق المشار اليهما فى التقرير بتعبير يسير الى ما قالوا من ان
مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين من الجانبين
ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب
وهو جانب الاخص وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر وهو الجانب
الاعم ومرجع التباين الكلى الى صدق سالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين عامتين
وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين خلا عن الضرورة اولم يخل ولو
اعتبر التقابل بالضرورة واللاضرورة للزم ان يكون المتباينان متساويين
بامكان تصادقهما او العكس بامكان تفارقهما ولا نفع فى بناء الاصطلاح
عليه ثم فى الحصر اشكال وهو ان اللاشئ واللاممكن العام مفهومان وليسا
بشئ من هذه النسب لانهما ليسا بمتباينين والالكان بين عينيهما مباينة
جزئية ولا متساويين اذ لا يصدقان على شئ اصلا والمتساويان لابد ان
يصدق كل منهما بالفعل على كل ما صدق عليه الاخر ولا بينهما
مطلقا عموم ولا من وجه اذ لا يمكن صدق احدهما مع نقيض الاخر والذان
بينهما عموم يمكن فيه ذلك اعلم ان نقايض الامور الشاملة للموجودات
الذهنية والخارجية يرد اشكالا على هذا الحصر وعلى القواعد
المبرهنة الآتية فى معرفة النسب المجهولة من النسب المعلومة

لم يقل من جانب الاخص
لانه حين النظر اخصيته
غير معلوم منه

اراد بالعينين الشئ والممكن
بدون النفى

وعلى انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بعكس النقيض فى احكام
القضايا كما ستقف عليه ولله دره حيث اجاب عنه باختيار انهما متساويان
اذ القول بان المتساويين لابد ان يصدق احدهما على شئ م بل معناه
ان اى شئ اعتبر صدق احدهما عليه بالفعل فالاخر صادق عليه
ايضا بالفعل ومآله اتفاق عقد الحمل مع عقد الوضع فكل ما اعتبر انه اللاشئ
بالفعل فهو فى الذهن لاممكن بالفعل بل بالضرورة وهذا الفعل اى
الفعل الذى اعتبر فى عقد الحمل ههنا هو الفعل الذى اعتبره الشيخ
فى عقد الوضع وهو الفعل المقابل الامكان لا الفعل المقابل للفرض
بل قد يجامعه على حسب اعتبار القضية خارجية اوحقيقية اوذهنية
تحقيقية اوتقديرية فهو الفعل المحقق فى الواقع فيما وجد الافراد فيه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم من العنقاء اوفرض محال ولذا كان اللاشئ
مساويا للممكن العام لانهما متصادقان فى الواقع كليا حكما ذهنيا فرضيا
لانه كلما كان امر متصفا باللاشئ يلزم ان يكون متصفا باللاممكن العام
لا يقال كل ما اتصف بمفهوم يلزم ان يكون شيئا وممكنا عاما فلازم
ان المتصف باللاشئ متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
لزوم كونه ممكنا لايقدح لزوم كونه لاممكنا ايضا وبعبارة المص اتصافه
بالممكن لايقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
وجوده واتصافه باللاشئ يلزم اتصافه بالنقيضين فى الواقع واذا لزم
ذلك فتأمل فيه وجه التأمل انه يصدق عليهما تعريف المتباينين ايضا
فيصدق لاشئ من اللاشئ باللاممكن بعين ماذكر والجواب عنه انهما
خارجان عن تعريف التباين بقيد الدوام فيه فكلما كان اللاشئ ممكنا
ولاممكنا لزم ان يكون ممكنا وكلما كان ممكنا ولاممكنا لزم ان يكون ممكنا ايضا فقد
يكون اذا كان اللاشئ ممكنا فهو لاممكن ايضا فلايصدق ان ما اعتبر
متصفا باللاشئ فهو لايكون لاممكنا اصلا فبينهما التساوى لاغير كما بين
النائم والمستيقظ فصل فى تعريفاتها المناسبة للتفريعات (ا) كل مفهومين
يصدق منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فهما متساويان (ب) كل

مفهوم يصدق على كل اخر وعلى غيره من غير عكس فهو اعم من الاخر
(ج) كل مفهوم يصدق الاخر على كله وعلى غيره من غير عكس فهو
اخص من الاخر (د) كل مفهومين لايصدق احدهما على شئ
مما يصدق عليه الاخر فهما متباينات (٥) كل مفهومين لايصدق
واحد منهما على كل اخر بل يصدق احدهما على بعض الآخر وعلى
غيره وبالعكس فبينهما عموم وخصوص من وجه وبعبارة اسهل كل
مفهومين يجتمعان فى مادة ويفترقان فى مادتين اخريين فبينهما عموم
من وجه فاحفظ هذا النظم لتسهل لك معرفة المناسبة بين كل مفهومين
يصغرى سهلة الحصول ان تقول مثلا الانسان والناطق مفهومان يصدق
كل منهما على مايصدق عليه الاخر وكل مفهومين هكذا فهما
متساويان والحيوان مفهوم يصدق على كل الانسان وعلى غيره
من غير عكس وكل مفهوم كذا فهو اعم من الانسان والانسان مفهوم
يصدق الحيوان على كله وعلى غيره من غير عكس وكل مفهوم شانه
كذا فهو اخص من الحيوان وعلى هذا فقس فصل المنظر فى المفهومين ثلثة
عيناهما ونقيضاهما وعين احدهما ونقيض الاخر فاذا علم الاخر بقواعد
مبرهنة (١) لاندراج تحت المتساويين فى كل الافراد فغير احدهما غير الاخر
بعينه مثلا افراد الانسان (ا ب ج د) وافراد الناطق ابجد ايضا بلا زيادة
ولا نقصان فغير الانسان هوز حطى وغير الناطق ايضا هوز حطى فالمتساويان
يكون نقيضاهما متساويين ايضا والا فاحد النقيضين اما اعم او اخص او مباين
للاخر واياما كان يلزم صدق احد النقيضين على شئ لايصدق عليه الاخر
ومالا يصدق عليه النقيض الاخر يصدق عليه عينه والا كذب النقيضان
معا وهو بط ينتج انه ح يلزم ان يصدق احد النقيضين على شئ يصدق
عليه عين الاخر فيلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هف مثلا اذا
صدق كل انسان ناطق وبالعكس يلزم ان يصدق كل لاانسان لاناطق
وبالعكس والا لصدق بعض اللاانسان ليس بلاناطق اصلا بل هو ناطق
دائما فيصدق الناطق على غير الانسان فلا يكون مساويا له ولو على بعض
التقادير هف اعترض على قوله بل هو ناطق بانه غير لازم لجواز ان يكون

مضبطة قواعد ثمانية

[illegible]

متساويان — متساويان — متباينان كليا
الاعم واخص — اخص واعم — متباينان جزئي — متباينان كلي
متباينان مط — متباينان جزئي — غير التباين الكلي وغير المساواة

الموضوع معلا وما فيصح سلب المتناقضين عنه كاللاشئ واللا ممكن
فلا يتم هذا الدليل وتوضيحه بما لامزيد عليه فى الحاشية الصغرى مع
اجوبته لكن الجواب الحاسم عندى انه لاشك فى لزومه على بعض
الاوضاع وهو وضع كون موضوعه موجود الان السالبة المعدولة
المحمول والموجبة المحصلة متلازمتان فيما وجد الموضوع كما يأتى واللزوم
الجزئى كاف فى اثبات هذا المطلب كما اشير اليه فى القياس فتدبر (ب)
المتساويان يكون بين عين احدهما ونقيض الاخر مباينة كلية والا لصدق
احدهما على شئ لا يصدق عليه الاخر فلا يكونان متساويين هف
(ج) كل اعم واخص مط نقيضاهما بالعكس اى يكون نقيض الاعم
اخص ونقيض الاخص اعم مطلقا لان نقيض الاعم رفع الافراد
الكثيرة فلا يبقى بعده الافراد قليلة ونقيض الاخص رفع الافراد
القليلة فيبقى بعده افراد كثيرة فما هو اعم فهو اخص مثلا افراد الحيوان
ابجد وهوز فنقيضه ليس ابجد ولا هوز بل ماعداهما وهو حطى وافراد
الانسان ابجد فقط فنقيضه ماعداه وهو هوز وحطى فيصدق مع
عين الاعم فى هوز ومع نقيضه فى حطى هكذا يجب ان يتعقل الاندراج
واما برهانه الخلفى فنقول اولا نقيض الاخص مطلقا يصدق على كل
نقيض الاعم وعلى غيره من غير عكس اما الاول فلانه لو لم يصدق
نقيض الاخص على كله لصدق عينه على بعضه فيلزم ان يوجد عين
الاخص بدون عين الاعم هف كما تقول يصدق كل لاحيوان لا انسان
والا فبعض اللاحيوان ليس بلا انسان بل انسان فبعض الانسان
لاحيوان وقد فرض كله حيوانا هف ويرد عليه مثل مامر والجواب
كالجواب واما الثانى فلانه لو صدق الاعم ايضا على كل نقيض الاخص
لكان بين النقيضين مساواة فيكون بين عينيهما مساواة ايضا لما مر
او نقول عين العام صادق على بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم
فليس بعض نقيض الاخص بنقيض الاعم بل عينه (د) نقيض الاعم مباين
لعين الاخص لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص فنقيض الاعم نقيض
الاخص ايضا (ه) بين عين الاعم ونقيض الاخص عموم من وجه لانهما

وجه الامر بالتدبر انه يرد
عليه انه اذا اعتبر اللزوم
جزئيا لم ينتج القياس فينبغى
ان يتدبر فى ترتيبه والدقة
فى مقدماته فلا يبطله من
لم يسود قراطيس ولو سمع
خلافه من ديمقراطيس
فان القياس هكذا كلما
صدق كل شئ ممكن عام
وبالعكس يلزم ان يصدق
كل لاشئ لاممكن وبالعكس
والا يلزم ح ان يصدق
بعض اللاشئ ليس بلاممكن
وهو قد يستلزم قولنا
بعض اللاشئ ممكن وهو
خلف ينتج كلما صدق كل
شئ ممكن وبالعكس فلولم
يلزم قولنا كل لاشئ لاممكن
وبالعكس للزمه ماقد يستلزم
الخلف واللازم بط لا يقال
لانم البط اذ الباطل هو الخلف
وما يستلزمه دائما لاما قد
يستلزمه وقد لا لانا نقول
ذلك ايضا بط لان الاصل
مفروض صادقا فى نفس
الامر فيكون مفروض
الصدق على جميع التقادير
فكذبه على بعض التقدير
خلف ويأتى تدقيقه فى باب
العكس ان شاء الله تعالى
سه

انسان حیوان
(ابجد)(هوز)(حطی)
لاانسان لاحیوان
اکثر افراد اقل
عم خص

لابد ان يتصادقا فى شئ من عين الاعم بدون عين الاخص ويختص
نقيض الاخص بالصدق على كل نقيض الاعم وعين الاعم بالصدق
على كل عين الاخص وانت اذا تفطنت الاندراج بالمشاهدة والعيان
فلا اظن انك تحتاج الى النظر والبرهان والمتباينان سواء كان كليا
اوجزئيا يكون بين نقيضيهما تباين جزئى جزما اى لايصدق واحد
منهما على كل آخر البتة والالكانا اما متساوبين اواعم واخص واياما
كان يلزم ان يكون بين عينيهما تصادق كلى لمامر هف فاما ان لايصدق
احدهما على شئ من الاخر وهو التباين الكلى كما فى نقيضى المتناقضين
كالانسان واللاانسان والحيوان واللاانسان او يصدقا على بعض دون
بعض وهو التباين الجزئى كما فى نقيضى المتضادين وامثالهما مثل الانسان
والابيض واللابيض واللااسود فالتباين الجزئى لازم جزما واعترض عليه
ان الانسان واللاشئ متباينان قطعا فليس بين نقيضيهما تباين اصلا
بل تصادق كلى لان اللاانسان اخص مطلقا من الشئ وهو سخيف
لان اللا انسان صادق على اللاشئ ايضا كما لايخفى (ز) المتباينان كليا
قديكون عين احدهما نقيض الاخر كالانسان واللاانسان وقديكون
اخص من نقيضه مطاومن وجه كالانسان واللاحيوان وقديكون
مساويا كالناطق واللاانسان ولايمكن ان يكون مباينا والايلزم ان لايصدق
النقيض على شئ من العين فيصدق عليه العين فيكون بين العينين
تصادق هف (ح) والذان بينهما عموم وخصوص من وجه لايمكن ان
يكون بين عين احدهما ونقيض الاخر مساواة والايلزم ان يكون بين
العينين تباين كلى ولاتباين والايلزم ان يكون بين العينين مساواة لمابرهن
فى القاعدة الثانية ويجوزان العموم مطومن وجه كاللاانسان والحيوان
والابيض واللااسود

قال (والجزئى الحقيقى اخص مطلقا آه) اقول
الوجه الثانى عن الوجوه السبعة المناسبة بين الجزئيتين باعتبار اتحادهما
ولااتحادهما وهو لايكون الافرد واحد بحسب الواقع لابحسب التجويز
وهى منحصرة فى اثنين لان الجزئيين اما ان يتفارقا فيكونا متباينين كزيد

وعمرو او بتصادقا فى ذلك الفرد فيكونا متساويين كما اذا اشرنا الى
زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان
وان لنا فى الخيال جزئيا محفوفات فكلما نحس شيئا منها فى الخارج يحصل
فى الحس المشترك صورة جديدة يحكم الوهم باتحاد ما فى الخيال معها
ومن لم يجد انكر الحمل فى الجزئيات فان قلت كيف تجرى بينهما المباينة
الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين الجزئيين
قلت سيأتى ان الشخصية الموجبتين او السالبتين الصادقتين من الجانبين
فى حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال والوجه الثالث المناسبة بين
المتخالفين باعتبار اتحادهما ولا اتحادهما وهو لا يكون الا فى فرد واحد
ايضا بحسب الواقع وهى منحصرة فى ثلثة لان الجزئى لا يصدق الا على
فرد واحد فان صدق الكلى عليه فاما ان ينحصر فيه فهما متساويان
كمفهوم محمد عليه السلام والذى جاءنا باعظم المعجزات او يصدق
على غيره ايضا فيكون الجزئى اخص منه كزيد والانسان وان لم يصدق
فهما متباينان كزيد والفرس وكانه لم يطلع على الاول الوجه الرابع
المناسبة بين الكليين باعتبار اتحادهما ولا اتحادهما فى الازمنة والاوضاع
بحسب الصدق بمعنى التحقق لا بمعنى الحمل فسنبينه فى القول الآتى

قال (هذه هى النسب الاربع الخ) اقول

هذه التى ذكرناها الى ههنا هى النسب الاربع بحسب الصدق والحمل
تعرض للمفهومات بالنظر الى انها هل يوجد احدهما لشئ وجد له
الاخر ام لا وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقق وهى تعرض
للمفهومات ايضا بالنظر الى انها هل يوجد احدهما فى نفسه او لشئ
عند وجود اخر فى نفسه او لشئ ام لا يتوسل بمعرفتها الى معرفة الهلية
البسيطة والمركبة للمفهومات المفردة والمركبة وتنحصر هى ايضا فى اربعة
بان يقال المفهومان اما ان يكون بينهما اتصال كلى بان يتحقق احدهما
مع الاخر فى جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه لا باعتبار
الافراد بل يجوز ان يكون احدهما فى ضمن فرد آخر بمعنى ان اى زمان
تحقق احدهما فيه فالاخر ايضا متحقق فيه واى تقدير تحقق احدهما
عليه فالآخر ايضا متحقق على ذلك التقدير سواء كان باللزوم او بالاتفاق

(او)

اوافتراق وانفصال فى الجملة فالاول منحصر فى قسمين لان الاول اذاوجد
فى جميع ازمان الاخر واوضاعه فلابدان يوجد الاخر ايضا فى شئ
من ازمان الاول واوضاعه فاما ان يوجد فى كلها فهما متساويان
ويسمى متوافقان ومتلازمان متعاكسان كطلوع الشمس ووجود
النهار اوفى بعضها فيكون احدهما اكثر ازمانا واوضاعا من الاخر
فاهو اتم فهو اعم وماهوا نقص فهو اخص كاضاءة المسجد
وطلوع الشمس والثانى على قسمين ايضا لان المفهمين اذا افترقا فى الجملة
فاما ان يتفارقا كليا من الجانبين بان لايتحقق احدهما مع آخر فى شئ
من الازمان والاوضاع فهما متباينان طلوع الشمس ووجود الليل وقيد
من الجانبين تصريح بماعلم التزاما واما ان يتفارقا فى البعض ويتوافقا
فهما اعم واخص من وجه طلوع الشمس وهبوب الريح لم يقل باعتبار
الازمان والاوضاع المحققة لانه ينطبق على نسب اللزوميات
بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع الممكنة الاعم من المحققة
فالمراد من الاوضاع فى نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوضاع المحققة
وفى نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها ومن المفروضة الممكنة
الاجتماع وان كانت ممتنعة فى انفسها كما سيأتى تفصيله تنبيه مراجع هذه
النسب الى متصلات على تفصيل ماسبق بالاطلاق وسلب الاطلاق
اللذان هما فى الشرطيات بمنزلة الفعل والدوام فى الحمليات لاباللزوم وسلب
اللزوم والا يلزم ان يكون المتفارقان دائما متساويين بامكان توافقهما
ولابالاتفاق وسلبه والالم يشمل اللزميات وسيأتى فى التصديقات مايزيدك
تصديقا فى هذا الباب فلا تقل بغتة ان هذا لشئ عجاب فائدة كل
مفهومين لايتحقق واحد منهما بدون الاخر فهما متساويان كل مفهوم
يتحقق مع الاخر وبدونه من غير عكس فهو اعم من الاخر كل مفهوم
يتحقق الاخر معه وبدونه من غير عكس فهو اخص من الاخر كل مفهومين
لايتحقق واحد منهما مع الاخر اصلا فهما متباينان كل مفهومين
يتحقق احدهما مع الاخر وبدونه وبالعكس فهما اعم واخص من وجه
تقول مثلا الانسان والناطق بل مفهومات لايتحقق واحد منهما بدون الاخر

طلوع الشمس وجود النهار
يمكن ان يوجد عند قيام زيد
عند حجرية الانسان
وفى زمان كذا

طلوع الشمس اضاءة المسجد
يمكن عند وجود الليل
عند قيام زيد
عند حجرية الانسان
فى زمان كذا

وبعبارة فى شئ من ازمان
الاخر واوضاعه
طلوع الشمس هبوب الريح
يمكن عند وجود الليل
وعند قيام زيد
وعند حجريه عمرو
وعند سكون الهواء

وكل مفهومين كذا فهما متساويان والحيوان مفهوم يتحقق مع الانسان
وبدونه من غير عكس وكل مفهوم كذا فهو اعم من الانسان وهكذا فقس
قال (وهذه النسب المعتبرة بين القضايا آه) اقول
النسب التى تعتبر بين انواع القضايا ليتميز افرادها هى النسب بحسب
الوجود لا النسب بحسب الصدق المستعمل بعلى لان الحمل على الشئ
لايتصور فيها نعم يقال انها صادقة بمعنى مطابقة حكمها للواقع وكلما
صدق كل (ج ب) صدق بعض (ج ب) بمعنى كلما تحقق تحقق لايقال
لوكانت النسب فيها بحسب التحقق لكانت منحصرة فى العموم من وجه
لان الايقاع جزء منها فقد يوقع احدها دون اخرى لانا نقول المراد
بتحقق القضية عند تحقق اخرى تحقق مضمونها فى ضمن تحقق مضمون
اخرى اما فى الواقع المحقق نحو كلما تحقق كل انسان ناطق تحقق بعض
الانسان ناطق فان نطق بعض الانسان متحقق فى ضمن تحقق نطق كله
فى الواقع المحقق واما فى الواقع المفروض نحو كلما تحقق كل حجر انسان تحقق
بعض الحجر انسان فان حجرية بعض الانسان متحقق فى ضمن تحقق حجرية كله
فى الواقع المفروض هذا ما يكاد ان يفيده بقوله فالتحقق بالنسبة الى القضايا
متحقق فى ضمن تحقق مضمونها فى الواقع المحقق والمفروض والصدق بمعنى
التحقق اخص منه مطلقا بمعنى المطابقة لانه كلما تحقق مضمون القضية يلزم
ان يكون تلك القضية صادقة لاكاذبة وليس كلما صدق القضية يتحقق
مضمونها فى الواقع الايرى ان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع يصدق
فى وقت مع ان تحقق مضمونه فى وقت معين لافى كل وقت ولذا لم يعتبر
فى نسب القضايا صدقها المقابل للكذب والا لكانت جميع القضايا
الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهى صادقة ازلا وابدا بخلاف
تحقق مضمونها كذا افاده بعض الفاضل فتأمل فيه فانه دقيق كى لاتقول
بغتة كيف يصدق القضية ولم يتحقق مضمونها فانها بالكذب حقيق
فان قلت كما لايجب فى التصادق الكلى بحسب افراد صدق احدهما
على جميع الاشياء بل صدقه على كل ماصدق عليه الاخر ان فردا ففردا
وان ثلثة فثلثة فكذلك لايجب فيه بحسب الازمان والاوضاع تحقق

احدهمـــا فى جميع الازمان ازلا وابدا بل تحققه فى زمان تحقق الاخر فيه
ان فى الماضى ففى الماضى وان فى المستقبل ففى المستقبل و فى وضع و تقدير
تحقق الاخر على ذلك التقدير فاى زمان واى وضع تحقق فيـه مضمون
قضية من انواع القضايا يتحقق فيه مضمون قضية اخرى فيلزم ان يكون
بين انواع القضـــايا مساواة فما هو جوابكم فى الصدق بمعنى التحقق فهو
جوابنا فى الصدق المقابل للكذب قلنا نظيره ما اذا قلنا بين الانسان والحمار
مباينة كلية بحسب التحقق فقلت الانسان متحقق فى جميع الزمان فكذا
الحمار فهما متساويان والجواب ان النسب فيها بحسب التحقق الا انها قد تعتبر
بين المفهومين بحسب تحققهما ولا تحققهما فى مادة واحدة ولو من مواد
غيرهما كانســـانية الحجر وحماريته فهما متباينان بهذا الاعتبار فالنسب
فى بعض القضا من هذا القبيل كما بين المحصورات والموجهات ككون
الكلية اخص من الجزئيـــة والضرورية من الدائمة فانا لا نريد ان اى
زمان تحقق فيه مضمون قضية من القضايا الكلية تحقق فيـه مضمون
قضية من القضايا الجزئية والا فالعكس متحقق ولكنا نريد ان اى زمان
تحقق فيه مضمون قضية كلية فى مادة تحقق مضمون قضية جزئيـــة
فى تلك المادة فلا عكس ح لوجود مادة يتحقق فيه الجزئية بدون الكلية
فان قلتم وكذلك جوابنا فانا نريد بكون الكلية اخص ان اى زمان صدق
الكلية حال كونهـــا فى مادة صدق الجزئية ايضـــا فى تلك المـــادة
ولا عكس ح لوجود مادة لا يصدق فيها الكلية بل تكذب قلنا هذا
الجواب انما يجديكم ان لو كان اعتبار النسب باللزوم والحق انه غير لازم
فاسمع ما اقول انك تعلم ان كل شئ هالك الا وجهـــه تعالى و قد
هلك بعضـــه فيصدق الكليـــة والجزئيـــة فى هذه المادة متوافقـــين
متعـــاكسين بمعنى المطـــابقة لا بمعنى التحقق لانه ليس كلما تحقق
مضمون الجزئية تحقق مضمون الكلية لان مضمون الكلية لم يتحقق بعد
ثم لو كان الصدق بمعنى المطابقة فالنسب بحسب التحقق ايضا لا نسب
اخرى غاية ما فى الباب انها ح بحسب تحقق الصدق لا تحقق مضمون
فالمعتبر هذا الاخص المستلزم لذاك الاعم فلا تغفل وقد تعتبر بين المفهومين

بحسب تحققها وعدم تحقيقهما مطلقا ولو فى مواد مختلفة كما بين طرفى الشرطيات لكن التحقق و عدم التحقق المعتبرين فى نسب الاتفاقيات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذا لمعتبر فيها الاتصال والافتراق اتفاقا لا لزوما وفى نسب غيرها من الاتفاقيات العامة واللزميات والتعاديات ماهو اعم منه ومما بحسب الفرض اذا لمعتبر فيهـا الاتصال و الافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفا هما او احدهمـا محالا فلا بد من تعميم الاوضاع كما مر ثم النسبة بين نقيضى كل قسم منها و بين المختلفين كما سبق من غير فرق فتذكر والمتن من اول البحث الى هنا خال عن حسن التعليم من وجوه (ا) ان اكثر هذه الكلمات مصادرات لا يناسب الا فى المنهوات اذا التعلم لم يعلم بعد ما الاتفاقيات وما اللزوميات فكيف يعلم ما المعتبر فيها (ب) ان امثال هذه الاطناب مما يجب خلو المتون عنها لانها انما تؤلف للحفظ (ج) انه بين احكام قبل ضبط الاقسام (د) ان القواعد الثمانية من مهمات الفن وقد اكتفى فى اكثرها بالاشارة فى اثناء التحصيل عفى الله عنه الوجه الخامس المناسبة بين الجزئيين بحسب التحقق الظـاهر انه يجرى فيه الاربعة كلها على حسب اتفاق هليتهما البسيطة فى الازمان والاوضاع واختلافها الوجه السادس المناسبة بين المختلفين بحسب التحقيق يجرى فيه الاربعة ايضا بتمامها وهذه الوجوه الستة كلها بحسب الواقع اما النسب بحسب التجويز فلم تعتبر الا فى الكليتين

قال (اعلم ان بين المفهومين مفردين كانا الخ) اقول الوجه السابع من وجوه اعتبارات النسب ما نبه عليه بقوله اعلم ان بين مفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسبا اخرى بحسب تجويز العقل اتحاد كل منهما مع اخر وغيره وعدم التجويز بمجرد النظر الى ذاتها مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبا بحسب المفهوم وهـذا التجريد غير ما اعتبر فى كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا جوز العقل صدقه على كل شئ ولم يجوز صدقهما على كل شئ فى المتناقضين كالانسان و اللاانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهمـا متباينا لا يجتمعان فى محل واحد اصـلا كما لا يخفى

ولا يبعد ان يكون قوله بتمامها اشارة الى انها يجرى فيها باعتبار همـا فى مادة واحدة و مواد مختلفة ايضا منه

محدودٌ حدٌ تام
انسان حيوان ناطقٌ
زيد هذا الفرس حجر

محدودٌ حد ناقص
انسان جسم ناطق

وتخصيص هذا البحث بالتعميم لغو على ما اخترناه فى عنوان الباب من ان المراد بالمفرد غير القضيـة وهم له منكرون و النسب بهذا الاعتبار اربعة ايضا فنقول المفهومان بمجرد النظر الى ذاتهما اما ان يجوز العقل صدق احدهما على كل اخر اولا يجوز ذلك فان كان الاول فان جوز العقـل تعاكسهما كليـا من الجانبين بمعنى ان ايا من الافراد يجوز العقل صدق احدهما عليه يجوز صدق اخر عليه ايضا بلازيادة ولانقصان فهما متساويان كالحد التام مع المحدود والافاعم واخص مطلقـا كالحد الناقص مع المحدود كالجسم الناطق مع الانسان فان مفهوم الانسان جسم نام حساس ناطق ومفهوم الجسم الناطق اعم منه ومن الجسم الناطق الغير الحساس والغير النامى هذا خلاصة قوله اذ لما اعتبر فى مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ فى الحيوان المأخوذ فى الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا فى نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر فى احدهما معتبر فى الاخر فبينهما بحسب ذلك التجويز مساواة وعلى هذا الناطق اعم من الانسان مطلقا فانهما بمجرد النظر الى مفهومهما يجوز العقل ان يكون للناطق فردان ناطق حساس وناطق غير حساس ولا يجوزه للانسان المتصور بالحيوان الناطق وان كان الثانى فان لم يجوز العقل صدق احدهما على شئ من الاخر اصلا فهما متباينان كالمتناقضين نحو الانسان والانسان واللاى وان جوز تصادق كل منهما فى بعض دون بعض فهما اعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي بل مع الفرس لان مفهوم الانسان الحيوان الناطق ومفهوم الفرس الحيوان الصاهل فقد اعتبر فى كل منهما قيد خارج عن الاخر فلا يجوز العقل تصادقهما ولا تفارقهما كليا بمجرد النظر الى المفهومين بل جزئيا فاحفظ هذا فانه عزيز

قال (تنبيه قد يطلق الكلى على الاعم الخ) اقول

غير حساس
غير نامى ناطق
غير نامى ناطق
حساس

انسان فرس
غير صاهل ناطق صاهل غير ناطق

بين الامتناع والصلاحية مخالفة ظاهرة

مابين سابقا هو الكلى والجزئى الحقيقيان وبينهما تقابل العدم والملكة
لان مفهوم الكلى وجود فرض الاشتراك بالامكان ومفهوم الجزئى
عدمه بالامتناع عما من شانه ذلك ليخرج الهيولات الخارجية والمفهومات
التصديقية عن كلا القسمين وقد يطلق الكلى على الاعم والجزئى على
الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين والنسبة بينهما وبين الحقيقيين
اما فى المتفقين فالاخص اعم والاعم اخص اعنى اضا فى الجزئى اعم
من حقيقه واضا فى الكلى اخص اذ كل جزئى حقيق اخص من شئ
البتة فهو اضافى لكن الكلى الاخص من كلى آخر جزئى اضافى وليس
بحقيق وكل اعم من شئ كلى حقيق ايضا لكن من الكلى الحقيق
مالا يكون اعم من شئ واللاممكن والكليات المنحصرة فى اشخاصها
والانسان بالنسبة الى الافراد الحجرية كلى حقيق لانه يمكن فرض
صدقه عليها وليس باضافى لانه ليس اعم منها بل مباين واما بين
المختلفين فالكلى مطلقا مباين للجزئى الحقيق واعم من الجزئى الاضافى
من وجه لافتراقه عنه فى اعم الكليات وهو عنه فى الجزئيات الحقيقية
مع تصادقهما فى الكليات المتوسطة والتنبيه ازالة الغفلة عما علم وهذا
الاطلاق غير معلوم فلو صدره بعنوان آخر لكان اسلم وهو اعلم اعلم
ان بين الجزئيين باعتبار اشتراكهما فى شئ تناسب ثمانية ففى النوع مماثلة
وفى الجنس مجانسة اوفى الكيف مشابهة وفى الكم مساواة وفى لشكل
مشاكلة وفى الوضع موازاة ومحاذاة وفى الاطراف مطابقة وفى الاضافة
مناسبة وباعتبار افتراقهما تقابل اربعة بالتضاد اوبالتضايف او بالعدم
والملكة اوبالسلب والايجاب

قال (فصل فى الذاتى والعرضى الخ) اقول

اذا علم مناسبة كلى من المعلومات لوجه الشئ يحصل لذلك الشئ
وجه اخر البتة لانه ان لم يكن مباينا يتحد معه حصولا والا فعد ولا ثم
ان كان الحاصل هو المطفيها ونعم والانسب اليه كليا اخر من المعلومات
المخزونة فيناحتى يحصل به وجه آخر ايضا لذلك الشئ ثم وثم الى ان
يحصل المط لكن المط حصوله وهو مجهول اذا حصل كيف يعلم انه

هو المط اقول ينسب الى نفس ذلك الشئ المتميز بهذين الوجهين فيعلم
اولا انه لابد ان يكون واحدا من القسمين ثم يتعين بصدق احد التعريفين
عليه دون الاخر فان الكلى المحمول على شئ اخر كلى اوجزئى اما
ذاتى لذلك الشئ اوعرضى له لان ذلك المحمول ان لم يكن خارجا
عن نفس ذلك الشئ وحقيقته فذاتى له والافعرضى له وليس لقائل
ان يقول العلم بخروج ذلك المحمول وعدم خروجه عن ذات الشئ و
حقيقته يتوقف على حصول حقيقته وقد يكون المط هو فيلزم الدور
لانا نقول المتوقف عليه تميزه ولو بوجه ما لاحصول حقيقته نفسها
ولئن قلتم اذا لم يحصل حقيقتها فكيف يعلم ما الداخل فيها وما الخارج
عنها قلنا المجهول (ح) كونه مدخولا فيه ومخروجا عنه لاى شئ
فاذا اخضر من الكليات المخزونة شئ آخر وعلم كونه داخلا فى ذلك
الشئ اوخارجا عنه انقلب ذلك المجهول معلوما فتدبر تصوير المسئلة
كل ما لو وجد من الصور الممكنة كان كليا فهو اذا وجد فى الذهن
فلكونه محمولا على شئ اخر يكون اما ذاتيا له واما عرضيا له بالضرورة
مادام محمولا عليه وانما قيد الموضوع بالمحمول لان الذاتية والعرضية
المتقابلة انما تعرضان للكلى لكونه محمولا ولو بالفرض والالجاز الخلو
عنهما بان يكون مباينا وهذا اسلم من تقييدهم بالمنسوب الى ما تحته
من الجزئيات لان الاخص المنسوب الى الاعم خاصة كالناطق للحيوان
مع عدم دخوله فى القسم وقوله على شئ اخر بالتنكير اشارة الى ان
هذا التقسيم باعتبار الحمل على شئ واحد لا على جميع الاشياء
المحمول عليها والا لبطل الحصر ولا على شئ واحد معين
لا ح يصير الاقسام متباينة وقد اعتبر تصادقهما توضيحه لو كان
المنسوب اليه لكل كلى امرا واحدا معينا كالانسان مثلا فع عدم وفائه
لمق الفن يلزم ان يكون الاقسام (ح) متباينة لانه اذا نسب اليه الحيوان
ان يكون ذاتيا له لاغير واذا نسب اليه الضاحك يكون عرضيا له لاغير
وهو بط لان الملتزم كون كل منهما ذاتيا باعتبار وعرضيا باعتبار اخر كما
قالوا فى الملون بل باعتبار الحمل على شئ واحد مطلقا ليتناول جميع

بأن يكون ذاتيا للكل
اوعرضيا للكل اوذاتيا
لبعض عرضيا لبعض اخر
منه

مايحمل عليها على سبيل البدل لا على سبيل العموم فيجوز ان يختلف الحال بتبادل المنسوب اليه كما يجوز بتبادل المنسوب حتى يكون بعض الكلى ذاتيا لشئ وبعض الكلى عرضيا لذلك الشئ وكذلك يكون بعض الكلى ذاتيا لشئ وعرضيا لشئ اخر بل باختلاف اعتبارات المنسوب اليه اذ الكليات كلها بالنسبة الى افرادها باعتبار الحصص الموجودة فيها انواع حقيقية كالحيوان بالنسبة الى زيد الحيوان وعمر والحيوان وكالضاحك بالنسبة الى زيد الضاحك وعمر والضاحك التى هى افراد اعتبارية كما سيتضح

قال (فذاتى له سواء كان الخ) اقول

ذاتى الشئ بالمعنى الاعم مالا يكون خارجا عن حقيقته بل هو اما عين حقيقته ويسمى نوعا له سواء كان بسيطا اومركبا لوحظ بالاجمال كالحيوان الناطق للانسان فان الحيوان الناطق نوع انسانى من انواع الحيوانات واما اذا لوحظ بالتفصيل فيخرج عن اقسام الكلى خروج مجموع القسمين عن كل مقسم فتوجه وان لم يرضه اذ عنده مايكون عين حقيقة الشئ اعم من النوع فللتنبيه عليه لم يمثل بالانسان ولاحتياجه الى البيان بانه نفس ماهيه ماتحته من الجزئيات مثل زيد وعمر وبكر وهى ولا تزيد على الانسان الا بعوارض مشخصة خارجية عنه بها يمتاز شخص عن شخص وليتبين ماسبق من ان ما نسب اليه الكلى لايجب ان يكون جزئيا من جزئياته بل يجوز ان يكون كليا اخرا وافراد كلى آخر فان مفهوم الانسان نفس حقيقة الافراد الملحوظة بعنوان الضاحك وخارج عن ماهية الضاحك ولماهية الضاحك افراد اخر هو زيد الضاحك وعمر والضاحك مثلا فهو نوع اعتبارى لها والانسان خارج عنها فتفطن واما داخل فيها جزؤها والجزء المحمول للشئ لايكون مباينا له وهو ظ والاخص منه والالجاز تحقق الكل بدون الجزء وهو مح فهو اما اعم اومساو وكل ذاتى مساو للشئ مميزله عن جميع ماعداه كالناطق للانسان وكل ذاتى اعم لايمكن ان يميزه عن جميع ماعداه فاما يميزه عن بعض ماعداه كالحساس والنامى للانسان فانهما يميزانه عن غير الجسم اولا يميزه اصلا كالجوهر والحيوان فالاخير جنس لذلك الشئ والاولان فصل له ولماحق ان يقال

(ان)

ان الحيوان يميز الانسان عن غير الحيوان من الحجر والشجر وكذلك الجوهر
فانه يميزه عن العرض فالجنس ايضا مميز للشئ فى الجملة اجاب عنه بقوله
هذا مبنى على ان المعتبر فى المميز الذاتى فى اصطلاحهم هو المميز
عما يشاركه فى الجنس فوقه تميزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا
فى اصطلاحهم وان يميز الانسان عما عدا الحيوان لان تميزه للانسان
بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنامى والقابل للابعاد لا بالذات
اذ قد اخذ فيه الجنس العالى الذى لا يتصور ان يكون مميزا للانسان
عما يشاركه فى جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملا على
المميز فى الجملة وعلى غير المميز اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة بعض
اجزائه ولك ان تقول المميز فى اصطلاحهم ما يكون مقولا فى جواب
اى شئ هو وذلك الجواب مشروطا بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكروا
والحيوان مشتركا تاما فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا اصلا انتهى والقائل
ان يقول ان تسمية بعض المميز بغير المميز مع كونه مما لا يتبلع ان اصطلح عليه
فلا مناقشة فان الحبشى لا يكون ابيض ولو دعاه الناس كلهم بيا ابا البيضاء
لكن على هذا يكون تعريف الفصل ما يميز الشئ عن جنسه وتعريف
الجنس ما لا يميز الشئ عن جنسه وهو مع كونه مما لا يميز الشئ لكونه
اخفى دور صريح لا يخفى على ان من جوز تركب الماهية من امرين
متساويين لا يرضى به قطعا فالصواب ان يقال او جزؤها الاعم مشتركا
تاما بينه وبين غيره كالحيوان او ناقصا كالحساس لكنه ظن ان لم يتم
الدليل على وجوب كون الجزء مشتركا اذا كان عاما
فضلا عن كونه ناقصا او تاما ولو سلم فالقول بان كل مشترك
ناقص فصل غير مسلم عنده وستعلم تمامه بحيث لا يأتى شائبة الريب امامه

قال (والا فعرضى له سواء كان الخ) اقول
عرضى الشئ ما يكون خارجا عن ذاته وحيقيقته سواء كان مساويا لها
وهو الخاصة الشاملة او اخص منها وهو الخاصة الغير الشاملة مميز الها
عن جميع ما عداها كالضاحك بالقوة او بالفعل للاول للاول والثانى
للثانى او اعم وهو عرض عام لها مميز الها فى الجملة كالماشى او غير مميز اصلا

كالشئ جميع ذلك للانسان وللماحق ان يقال لانم ان الشئ غير مميز اصلا كيف وانه يميزه عن اللاشئ اجاب عنه بقوله فانه بمعنى مايمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ واجبا كان اوممكنا اوممتنعا فلايتصور ان يكون مميز الشئ عن شئ فضلا عن المشاركات الجنسية على ان المراد بالمميز هذا المعنى فتامل فانه لايتم مالم يبن على هذا الاصطلاح وفيه مافيه اعلم ان الذاتى مالوفرض ارتفاعه يلزم ان لايكون الشى ذلك الشئ كالاحاد للثلثه بخلاف العرضى كالفردية له فان الثلثة ثلثة ولولم يكن فردا فلا يلزم من سلب الفردية عنه الاسلب الوجود لا سلب الذاتى

قال (ثم الذاتى المشترك الخ) اقول

الذاتى بعد كونه شاملا للاقسام الثلثة له تقسيم اخر باعتبار الجزئيات فيه فقط او فى ذاتى اخر خارج عنه فان اشتركت جزئياته فى ذاتى اخر ايضا خارج عنه فهو مشترك ناقص بينهما كالحيوان بالنسبة الى افراده الانسانية حيث اشتركت فى الناطق ايضا وهو ذاتى اخر لتلك الافراد خارج عن الحيوان وكالناطق حيث اشتركت افراده فى الحيوان ايضا وهو ذاتى لها ايضا خارج عنه والا اى وان لم تكن مشتركة فى ذاتى اخر اصلا اواشتركت لكن ليس بخارج فهو مشترك تام بينها كالانسان بالنسبة الى افراده كلا او بعضا فانه ذاتى مشترك بين افراده وليس لافرده ذاتى مشترك اخر خارج عنه وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده لان المجموع ليس له امر مشترك آخر سوى الحيوان زاد المجموع لماسبق انه بالنسبة الى بعض افراده الذى هو افراد الانسان كان مشتركا ناقصا واذاكان هكذا فكل ذاتى مميز للماهية فى الجمله فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه ولاعكس لان الحيوان بالنسبة الى افراده الانسانية مشترك ناقص وليس بمميز اصلا لمامر وكل ذاتى سواه اى غير مميز اصلا فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه اى مجموع افراده وناقص بالقياس الى افراد ذاتى اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان والملق جرخ اصل اسسوه

لبيان انحصار اجزاء الماهية فى الجنس والفصل وتحديدهما والافلبس
لهذا التقسيم موضع نفع اعلم ان الاصول لارباب العقول ان الجزء
الماهية اما تمام المشترك بينها وبين نوع ماممايباينها اوليس بتمام
المشترك بينهما وبين نوع مااصلا بل امامختص لايوجد فى نوع مباين
اصلا اومشترك يوجد فى بعض الانواع المباينة ايضا لكن ليس تمام
المشترك بينها وبين نوع مااصلا ممايباينهـا بعضه وبينها جزء مشترك
اخروايا كان فهوفصل لهـا يميزها عن المشاركات فى الجزء الآخر
والاول جنس لها يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو
وقدسبق ان جزء الماهية امامساولها اواعم منها فان كان مساويالها
يختص بها البتة ويميزها عن جميع ماعداها كالناطق لماهية الانسان
والحساس لماهية الحيوان والنامى لماهية نوع من الجسم وقابل الابعاد
لماهية الجسم المطلق واما اذاكان جزء الماهية اعم منها فلابد وان
يوجد فى نوع آخر يباينها تحقيقا للعموم فيكون ذاتيا فهما مشتركا بينهما
فاماان يكون هو تمام المشترك او بعض المشترك فان كان تمام المشترك فهو
جنس لهما يقال عليهما فى جواب ماهما كالحيوان للانسان مع الفرس
وكالجسم النامى له ايضا مع الشجر وكالجسم المطلق له ايضا مع الحجر
وكالجوهرله ايضا مع العقل واماان كان بعض المشترك فهوجزء جنسهما
فلايكون مباينا لتمامه البتة لوجوب حمل بعض الاجزاء على بعض
ولاخص منه والالوجدالكل بدون الجزء وهومح فهواما مساوله فيكون
فصل جنسهما كالحساس للانسان مع الفرس اواعم منه يوجد فى مباينه فيكون
بينه وبين الماهية تمام مشترك ثان فاماان يكون ذلك الجزء هو فيكون كالجسم
النامى للانسان مع الشجراو بعضامنه ايضا فان ساواه ففصل كالنامى
وان عم يوجد ايضا فى مباينه فيكون بينه وبين الماهية تمام المشترك
ثالث ويعيد الكلام حتى ينتهى الى تمام مشترك بسيط اومركب من
امرين متساويين لاستحالة التسلسل فى اجزاء الماهيات المعقولة
وتبقرير اخر جزء الماهية ان كان تمام المشترك بينها وبين نوع مامما
يباينها فهو جنس لها والافاما ان يساويها وهو فصل لها او يعم

ويوجد فيما باينهما فح لايكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف الفرض
بل بينهما لانه خلاف الفرض بل بينهما شئ هو تمام المشترك وهذا
الجزء بعض منه ويعود الكلام حتى يساوى لجنس من اجناس
الماهية اويتسلسل فهذه الاصول تصوير الاجناس والفصول لكنه
مص رغب عنه لماورد عليه من الاعتراضات (١) لانم ان جزء الماهية
اذا كان اعم منها يجب ان يوجد فى نوع مباين لها بل يكفى فى تحقق
عمومه انه يصدق على نفس الماهية وعلى افرادها وتلك الماهية
لاتصدق الا على افرادها مثلا الحيوان جزء ذاتى للانسان فكونه
اعم منه لايتوقف ان فى الفرس لجواز ان يصدق على نفس الانسان
وعلى افراده والانسان لايصدق على نفسه فيتحقق العموم من غير
ان يوجد فى نوع بيانه والجواب بعد الاغماز عن ضرورة صدق الشئ
على نفسه ان ذلك لايكفى فى تحقق العموم والالكان كل مساو للشئ اعم
منه (ب) اذا وجد ذلك الجزء فى نوع مباين لايجب ان يكون ذاتيا فهما
لجواز ان يكون عرضيا فى ذلك النوع الاخر اوجزءا غير محمول عليه
فلا يكون ذاتيا مشتركا بينهما كما اذا فرضنا ماهية وليكن اسمه سناء وحقيقتها
نباتا مسهلا وماهية اخرى مباينا لها وليكن اسمها ايارج وحقيقتها نبات
وراوند وعسل ثم لكن مسهلا والمسهل ليس فى ذاتها لانها غير مسهل
فى ذاتها على مافرضناه فيكون المسهل عارضا لها فالنبات يوجد فيهما
لكنه جزء محمول فى الاولى وغير محمول فى الاولى وغير محمول فى الثانية
والمسهل ايضا يوجد فيهما لكنه ذاتى فى الاولى وعرضى فى الثانية
وهذان الجزأن ليس احدهما جنسا لهما لعدم حمله عليهما فى جواب
ماهما ولا الاخر فصلا للماهية الاولى لعمومه ولا لجنسها اذلم يثبت الجنس
لها فثبت العرش ثم انقش فاذا كان الجزء اعم من الماهية لايجب ان يكون
جنسا اوفصلا بل جاز الخلو عنهما والجواب انا فقرر القياس هكذا
اذا كان الجزء اعم من الماهية اما ان يختص بها ايضا ولايوجد فى غيرها
من حيث انه ذاتى اولا والاول فصل للماهية والثانى اما جنس لها اوفصل
لجنسها فيكون فصلا لها فح يجوز ان يكون كلا من الجزئين فصلا لها

جوهر

جسم ذو ابعاد مجرد

جسم نامى جسم غير نامى

حيوان جسم نامى جسم نامى
حساس غير حساس

انسان حيوان حيوان فرس
ناطق صاهل

ماهية
نبات

نبات نبات
ايارج غسل مسهل سناء
راوند

لم يقل او محمول لان الذاتى
مستلزم للحمل منه

يميزها عن ذلك النوع لعدم وجوده فيه من حيث انه ذاتي له
ولا يقولن قائل ان اعتبر الذاتي بوصف كونه ذاتيا
فالتميز مسلم لكن لايكون (ح) ذاتيا لهما فضلا عن ان يكون
فصلا وان اعتبر ذاته مع قطع النظر عن ذلك الوصف
فالتميز مم لانه مجاب بان المعتبر فيها ذاته مع قطع النظر عن الوصف لكن
التميز حاصل باعتبار الوصف ولا يجب فى الفصل تميزه عن جميع
المشاركات فضلا عن جميع الاعتبارات فان قلت اذا كانت ماهية الشئ
امرا واحدا بسيطا هل يجوز ان تكون اعم منه حتى يحمل على ذلك
الشئ حملا ذاتيا وعلى مايباينه حملا عرضيا قلت لالان الماهية يجب ان
يحمل على ذلك الشئ كله وعلى بعض ذلك المباين فلايكون المباين مباينا
هف مثلا وليكن شيئا حقيقته (ب) وشئ اخر حقيقته (ج) لكن يعرضه
(ب) فنقول كل (ب ب) وبعض (ج ب) ينتج من الرابع بعض (ب ج)
فلايكون (ج) مباينا لب وان قلت فهل لايجرى هذا الدليل فى ذوات
الاجزاء قلت لالان الكل لايلزم ان يكون مباينا للجزء لكن تجويز كون
الجزء فى المباين من غير ان يكون ذاتياله يبطل اساس الكليات ويجوز
تركب الماهية من الاعم والاخص الاعم منها فالحق ان ذاتى الشئ كلا
اوجزأ لايكون عرضيا لما يباينه لان عرضى الشئ ذاته مع وصفه وذات
الشئ المباين مع وصفه لايكون جزء المايباينه ولعله غير خفى على من تتبع
المعانى ولايستوى الهادم والبانى (ج) ماقيل ان بعض تمام المشترك اذا
كان اعم منه ويوجد فى نوع مباين له يلزم ان يوجد بين الماهية وهذا النوع
تمام مشترك ثالث فيعود الكلام ويتس فلقائل ان يقون لم لايجوز ان يكون
هذا الثالث بعينه هو الاول فينقطع التس بان يكون ماهية وليكن هى
انسانا وحقيقته حيوان ناطق منتصب القامة وبازائه نوعا متباينان احدهما
فرس وحقيقته حيوان صاهل وثانيهما شجر وحقيقته جسم نام منصب
القامة فبين الانسان والفرس تمام مشترك وهو الحيوان وبينه وبين
الشجر تمام مشترك اخر وهو الجسم النامى المنتصب القامة فالانسان يشارك
الفرس بكونه حيوانا ويباينه بكونه ناطقا ويشارك الشجر بكونه جسما ناميا

منتصب القامة ويباينه بكونه حساسا والشجر يشارك الفرس فى جسم
نام ويباينه بكونه منتصب القامة وهكذا رسمه فالنامى جزء ماهية الانسان
اعم منه لوجوده فى الفرس فبينهما تمام مشترك وهو الحيوان والنامى بعض
منه اعم من تمامه لوجوده فى مباينه وهو الشجر فبين الانسان والشجر تمام
مشترك ثان وهو الجسم النامى المنتصب القامة والنامى بعضه اعم منه ايضا
لوجوده فى مباينه فبينهما تمام مشترك ثالث هو الاول بعينه فانقطع النس
والجواب انه فساد ينشأ من اعتبار قيد مستدرك فى الماهية اذا لانسان
والفرس يكفى فيهما الحساس لتميزهما عن الشجر ثم لايكون التمام المشترك
الاول بعام على مقتضى مافرضتموه بل هو مقيد بشىء من منتصب القامة
او غير منتصب القامة وايا ما كان لايكون مشتركا بين الانسان والفرس وكذلك
التمام المشترك الثانى فانه ايضا مقيد بشىء من الحساس او غير الحساس
واذن لايكون هو ايضا مشتركا الانسان والشجر فان قلتم انهما مطلقان
قلنا فرق مابين العام والمطلق لان العام يتناول افراده على سبيل
الاحاطة والشمول والمطلق مايتناول افراده على سبيل البدل وانا اذا
صححنا التقسيم على مقتضى القيود لايمكن فيه ماجوزتموه ولكن اختصرناه
هكذا رسما . ولانم ان كل تمام المشترك بين النوعين المتخالفين جنس
لهما لجواز ان يكون جزء ماهية النوع الاول وعين ماهية النوع الثانى
وان يكون مشتركا بين الماهية و جزئها كالحيوان والجسم النامى لان كل
جزء من الماهيه نوع وهذا السؤال ساقط بتقييد النوعين بالتباين الكلى
٥ لانم ان الجزء اذا كان اعم يكون تمام المشترك او بعضا منه لجواز ان
يكون جزء من تمام الذاتى المميز الذى هو الفصل كجنس الفصل
والجواب انه لو كان جنس الفصل لكان فصل الجنس او الجنس نفسه
او جنسا اخر خارجا عن سلسلة الاجناس او فصلا من فصوله والتالى
ان حق تم وان بطل تم واما الملازمة فثابتة فى جواب الاعتراض الاول
والثانى وحصر اجزاء الماهية فى الجنس والفصل بط لان الجوهر الناطق
والجوهر الحساس والحساس الناطق مثلا جزء ماهية الانسان وليس
بجنس له ولا بفصل والجواب ان كل موزه القسمة لابد ان يقيد بالوحدة

جسم نامى
٣
حيوان جسم نامى جسم نامى
١ حساس منتصب القامة
شجر نبات
حيوان حيوان ناطق
صاهل منتصب القامة
فرس انسان

التمام باللام كالغير منه

جسم نامى
جسم نامى جسم نامى
منتصب منحنى
وكل منهما
اما
جسم نام جسم نام
حساس غير حساس

جسم نام حساس منتصب فرس صاهل
جسم نام حساس منتصب انسان ناطق
جسم نام غير حساس منتصب نخل

المعتبرة فى اقسامه والالم ينحصر قسمه ابداكما اذا قسمنا الكلمة الى الاسم
والفعل والحرف ولم نقيده بالوحدة النوعية ينتقض الحصر بكل اثنين
والمجموع فالمقسم ههنا هو الجزء الواحد وما ذكرتموه ان قصد به الجمع
كالعطف فهو غير داخل فى المقسم لانه ليس بجزء واحد وان قصد به
الصورة الواحدة التركيبية كما نقيضه التقييد فبعضه عين الماهية الا
الانسانية وبعضه جنس لها على حسب اتحاد الحد مع المحدود ومما
يؤيده انهم قالوا من المح ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته
حيوانا فان الجسم الذى ليس بحيوان مسلوب عن الانسان وما قال
القطب رحمه من ان ما ذكر جزء مركب والكلام فى الاجزاء المفردة لا فى
مطلق الاجزاء ولذا القب به صدر البحث فيه بحث لان لقائل ان يقول
انا نضع بازائه لفظا مفردا بل حرفا واحدا كق مثلا فتلفظ به ونريد
هذا المعنى فاذا تقول فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين تنبيه يفرع
على هذه المسائل احكام يحتاج اليها فى النظر مثل ان يقال الجسم محمول
على الانسان داخل فى حقيقته وكل محمول على الشى غير خارج
عن حقيقته فهو ذاتى للانسان اما انه محمول على الانسان فبين ومبين
واما انه داخل فى حقيقته فقد يقال ان حقيقة الانسان حيوان ناطق
والجسم داخل فيه فالجسم داخل فى حقيقة الانسان وقد يقال ان
الجسم شئ لا يكون الانسان انسانا بدونه وكل ما لا يكون الانسان
انسانا بدونه فهو غير خارج عن حقيقة الانسان فالجسم غير خارج
عن حقيقة الانسان فهو ذاتى له ثم انه جنس له للانسان لانه ذاتى تمام
المشترك بينه وبين الحجر وكل ذاتى تمام المشترك بين النوعين المتباينين
فهو جنس لهما والانسان ايضا محمول الجسم لكنه خارج عن
حقيقته وكل محمول على الشئ خارج عن حقيقته فهو عرضى لذلك
الشئ فالانسان عرضى للجسم اما انه محمول على الجسم فكما مر واما
انه خارج عن حقيقته لان حقيقته الجسم جوهر قابل للابعاد والانسان
خارج عنه اونقول ان الانسان شئ يكون الجسم جسما بدون وكل
ما يكون الجسم جسما بدونه فهو خارج عن حقيقة الجسم فالانسان

خارج عن حقيقة الجسم فهو عرضى له وكذلك ان يقال الناطق محمول على الانسان غير خارج عن حقيقته فهو ذاتى له اما انه غير خارج عن حقيقته لان حقيقة الانسان حيوان ناطق والناطق داخل فيه او يقال ان الناطق شئ لايكون الانسان انسانا بدونه وكل مالايكون الانسان انسانا بدونه فهو غير خارج عن حقيقة الانسان فالناطق غير خارج عن حقيقة الانسان ثم انه فصل للانسان لانه ذاتى مساوله وكل جزء مساوللشئ فهو فصل لذلك الشئ وكذا الحساس فانه فصل للانسان ايضا لانه ذاتى مساو لجنسه وكل ذاتى مساولجنس الشئ فهو فصل لذلك الشى والانسان ايضا محمول على الناطق لكنه خارج عن حقيقة وكل محمول خارج عن حقيقة الشئ فهو عرضى لذلك الشئ فالانسان عرضى للناطق اما انه خارج عن حقيقة فلان حقيقته الناطق شئ له النطق والانسان خارج عنه فالانسان خارج عن حقيقة الناطق او يقال الاانسان شئ يمكن ان يكون الناطق ناطقا بدونه وكل مايمكن ان يكون الناطق ناطقا بدونه فهو خارج عن حقيقة الناطق فالانسان خارج عن حقيقة الناطق وعلى هذا القياس يقال الانسان عرضى للحيوان والحساس وكذلك الحيوان فانه عرضى للناطق وللحساس والغافل عن اكثر هذه التفريعات محمول على الناس فهو عرضى لهم

قال (فاعلم ان مطلوب السائل) اقول

اذا لم يثبت عنده الاصل المذكور بنه على اصل قديؤسس عليه بنيان الكليات مع احالة حصر الى الاستقراء وهو ان مطلوب السائل بكلمة ماعن الواحد تمام حقيقته المختصه به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب الانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبما هما او بماهم عن زيد وعمرو ومع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب الحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر لانه سائل عن المتعدد بماهما وكل سائل عن المتعدد بماهما فهو طالب لتمام الذاتى المشترك بينهما وانما كان السائل عن زيد

(وحده)

ثم مثل حال الماهية مع فصله حالها مع حده طردا وعكسا فان الحيوان الناطق ذاتى للانسان وعين ماهيته بالدليل المذكور لكن الانسان عرضى للحيوان الناطق بل خاصة لازمة له لان الانسان شئ يمكن ان يكون الحيوان الناطق حيوانا ناطقا بدونه فالانسان خارج عنه ونحن عن هذا غافلون فضلا عن الناس الجاهلين ومن يستنكره فليطالع سلكوتى الخيالى فى بحث حقايق الاشياء ثابتة منه

وحده بماهو طالبا للانسان لانه سائل عن الواحد بماهو فطلو به
حقيقته المختصة به وحقيقة زيد المخصة به هو الانسان وانما كان طالبا
له ايضا مع عمرو وبكر لانه سائل عن المتعدد بماهم وكل سائل عن المتعدد
فهو طالب لتمام الذاتى المشترك بينهم وهو الانسان ايضا وفيه تناقض ولذا
اراد بقوله المختصة به المختصة بنوعه اى هو طالب عن حقيقة المقصورة على
نوعه غير المتجاوز الى نوع آخر اى ليست مشتركة بين نوعه ونوع آخر فلا يرد
ان الانسان ليس حقيقة مختصة بزيد بل مشترك بينه و بين عمرو وقد
قلتم انه مقول فى جواب السؤال بماهو عن زيد وحده وان السائل
عن الواحد طالب لتمام حقيقته به لانه بمعنى المختصة بنوع ذلك الواحد
ولقائل ان يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد
وذلك الاستلزام ظ لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع
كالانسان ويمكن ان يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع
الحقيقى والحد التام فح يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم
بالاخص او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصه بنوعه المختصة بفرد
نوعه بناء على ان الاختصاص اضافى كما لايخفى وهذا اعتساف منه
معجب وبعد اللتيا والتى يلزم ان يكون معنى تمام الذاتى المشترك بينهما
المشترك بين نوعهما ونوع آخر بحكم المقابلة وهل هو مصلح ام مفسد
ولا ادرى لم لم يجعل الباء داخلا على المقصور ليكون المعنى انه طالب
لحقيقته الممتازة بذلك الواحد من الحقايق ثم نبه على ان جواب ماهو
اعم من النوع والجنس بقوله ثم اعلم ان المقول فى جواب ماهو على ثلثة
اقسام قسم يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
وهو النوع الحقيقى كالانسان وقسم يكون مقولا فى جواب ماهو بحسب
الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالعكس اى
يكون مقولا فى جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام
بالنسبة الى المحدوم كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا وفيه ان النوع
يعطى افراده اسمه وحدة فيكون الحد مقولا بحسب الشركة ايضا
كالنوع و بحسب الشركة فقط كالجنس كما اذا قيل ما الانسان والفرس

واجيب بجسم نام حساس فلا يكون قول الحد قولا آخر ومطلوب السائل
باى شئ مايميز الذاتى المط بكلمة ماهناك تميزا فى الجملة وهو تمام الحقيقة
المختصة للواحد وتمام الذاتى المشترك للتعدد وقوله تميزا فى الجملة لابد
منه ههنا اذكما يجوز ان يكون مطلوبه مايميز عن جميع الاغيار كالناطق
للانسان كذلك يجوز ان يكون مايميز عن بعض الاغيار كالحساس
للانسان وان لم يصح فى جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد
بناء على ان المق من التعريف التميز عن جميع الاغيار وسيأتى
جواز التعريف بالاعم فى الحدود والرسوم الناقصة فتأمل وما يميز
الذاتى اما مميزه الذاتى ان قيده السائل بقيد فى ذاته او مميزه العرضى
ان قيده بقيد فى عرضه اوالمميز المطلق ان لم يقيده بشئ وفيه ان اهل
اللغة لايعرفون الذات والعرض بل كلمة اى ومايعناه فى سائر اللغات
استفهام يطلب بها تمييز الشى عما يشاركه فى امر ويضاف الى ذلك
الامر كما يقال الانسان اى حيوان ناطق ام ضاحك وهل واى حساس
سميع ام بصير واى ماش على قدميه ام على اربع فلا فرق بين ان يقال
مافصل الانسان والانسان اى شئ هو فى ذاته واذا كان المط باى
شئ هذا فالسائل عن زيد وحده اومع عمرو باى هو فى ذاته طالب
للناطق اوالحساس اوالنامى او القابل للابعاد وباى شئ هو فى عرضه
طالب لمثل الضاحك اوالماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس باى شئ
هما فى ذاتهما طالب للحساس اوالنامى اوالقابل وبأى شئ فى عرضهما
طالب لمثل المتنفس اوالمتحيز وقس عليه واعلك تفطن بما قررناه لك
ان المتن من قوله ثم الذاتى المشترك الى ههنا ليس بمتين من وجوه (ا) ايثار
اصل ضعيف على اصل محكم (ب) جعله ذيلا لفصل الذاتى والعرضى
والمناسب جعله مقدمة للفصل الاتى (ج) ايراده فى المتن والمناسب
ان يملاء فى المنهوات

قال ﴿ اعلم ان ذاتى الماهية الحقيقية الخ ﴾ اقول
ماهية الشئ اما حقيقية ثابتة فى الخارج اواعتبارية فذاتى الماهية
الحقيقية مالم يكن خارجا عنها فى الواقع ايضا ولذا عسر التميز بينهما

اى بين الخارج وغيره فان الفصل يشبه الخاصة والجنس العرض العام
والتميز فى غاية الصعوبة كما وحد الفلك بانه حيوان كرى محيط
بالعناصر لايتقن انه هو ام غيره وقد صرح به الشيخ الرئيس واعترض
عليه ابو البركات البغدادي وقال انه فى غاية السهولة بالاسماء فان اسم
الانسان موضوع لمعنى معقول ممتاز عن ماعداه وكذا غيره من الاسماء
وكل امر معقول يعقل منه كمال الجزء المشترك وكمال الجزء المميز فيحصل
العلم بالجنس والفصل القريبين وفيه ان المفهوم من الاسم موصوف
بمعان لكن كيف يميز الذاتى منها عن العرضى حتى يعلم تمام المشترك
وتمام المميز الذاتيين فان قيل ذاتيه ماهو اقرب منه واظهر ثبوتاله قلنا
هذالايفيد اليقين بكنهه لجواز ان يكون له ذاتى ماعرفناه لكن التبس
بعرضى فالتميز فى غايه للصعوبة وزعم بعضهم ان لامعنى للذاتيات
والعرضيات الا ان شيئا واحدا كزيد مثلا قدحصلت له احوال مثل
الابعاد والنمو والحس والحركة الارادية والنطق ثم يتبعها احوال اخر
كالتحيز والتغير والانفعال والتعجب فالمحمولات المأخوذة من المتبوعات
كالجسم والنامى والحساس والناطق ذاتيات له والمأخوذة من التوابع
كالمتحيز والمتغير والمنفعل والمتعجب عرضيات له وعلى هذا يسهل التميز
وفيه ابحاث شريفة فى شرح التنبيهات الشريفية وقال بعضهم ان
الاجزاء العقلية مأخوذة من الاجزاء الخارجية فاجناس الاجسام وفصولها
من موادها وصورها بان تحلل زيدا الى بدنه المستتبع لاثاره المترتبة
عليه وتأخذ مباديها وقيل ينظر فى محمولات الماهية فما كان متصفا بامتناع
رفعه عنها او وجوب اثباته لها او وجوب تقدمه فى الوجود عليها
او عدم صحة توهمه مرفوعا مع بقاء الماهية اوعدم الاحتياج الى علة
خارجة عن علة الذات اوعدم احتياجها فى الاتصاف به الى علة
مغايرة لذاتها فهو ذاتى لتهالك الماهية والا فعرضى لها وفيه مالايخفى
وقد يقال التميز حاصل بطريق القسمة والتركيب فان الشئ بمعنى مايمكن
ان يعلم ويخبر عنه منقسم الى الواجب والممتنع والممكن ثم الممكن الى
الجوهر والعرض فالجوهر ماهية اذا وجدت فى الخارج كانت لافى

موضوع والعرض تكون فى موضوع اوهو ممكن موجود متحيز بالذات
والعرض قائم بالمتحيز ثم الجوهر اما حال او محل كالصورة والهيولى او
مركب منهما كالجسم الطبيعى اومفارق كالمجردات مثل العقول العشرة
والنفوس الانسانية والعرض الغير النسبى اثنان كم كالمقادير وكيف
كالالوان والطعوم والنسبى سبعة اين ومتى ووضع وملك واضافة متكررة
وفعل وانفعال وهذا المقولات العشرة اجناس عالية للموجودات فزيد
باعتبار كونه انسانا من مقولة الجوهر وباعتبار كونه طويلا اوقصيرا
من مقولة الكم وباعتبار ابيض او اسود من مقولة الكيف وباعتبار
كونه فى الدار او المسجد من مقوله الاين وباعتبا انه يبيت اويصبح
من مقولة المتى وباعتبار كونه قائما اوقاعدا من مقولة الوضع وباعتبار
كونه متعمما او متقمصا من مقولة الملك وباعتبار كونه انسانيا اوابامر
ومن مقولة الاضافة وباعتبار شئ من فعله اوانفعاله من مقولة الفعل
او الانفال اما طريق القسمة فكلما يقال الانسان من حيث ذاته اما
جوهر اوعرض لكنه ليس بعرض فهو جوهر والجوهر اما حيوان
او غير حيوان لكنه ليس غير الحيوان فهو حيوان والحيوان اما ناطق
او غير ناطق لكنه ليس غير الناطق فهو حيوان ناطق وهذا الطريق
مركب من قسمه الكلى الى الجزئياته وقسمه الكل الى اجزائه واما طريق
التركيب فكما ان يؤخذ من افراد الانسان شخصا روميا وشخصا تركيا
وشخصا هنديا ويتعرف انها باعتبار كونها انسانا من اى مقولة ثم يطلب
جميع محمولاتها المقومة من تلك المقولة حتى يحصل انها جسم نام حساس
متحرك بالارادة ناطق وكان غير الناطق مشتركا فيحصل الجنس والفصل
وهذا اقوى الطرق التى يستعان بها فى اقتناص الحد لكنه موقوف
ايضا على تميز ذات الشئ عن اوصافه واما ذاتى الماهية الاعتبارية
وعرضيها فهو على ما اعتبر فان الناس قد حصلوا مفهوما واحد
الطائفة من الاشياء وحصصوه باسم او اسماء ومفهوما اخر لطائفة
اخرى وخصصوه بذلك الاسم مع القرينة اوباسم اخر ثم وثم فما حصل
ووضع له الاسم هى الماهية الاعتبارية فمتاز ذاتيها عن عرضيها بمجرد

(عدم)

شئ
واجب ممكن ممتنع
جوهر عرض ... وضع ، انفال ، فعل ، اضافة ، ملك ، متى ، اين
كيف ، انفعالات ، انفعاليات
كم ، منفصل ، متصل
غيرنامى جسم نامى
تراب حجر حيوان شجر
انسان فرس

عدم خروجه عن الموضوع له والموضوع له لكل لفظ معلوم ولذا سهل
التميز بينهمـا

(قال فصل فى الكليات الخمس آه) اقول

قد سبق ان الكلى اما ذاتى واما عرضى فالذاتى اما عين الحقيقة المختصة
بجزئياته الشخصية بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن
المتعدد من تلك الجزئيات عن الواحد اولا فان كان الاول فهو نوع
حقيق كالانسان والشمس ووجه التمثيـل بهما انور من الشمس وفيه
استدراك تدارك جوابه بقوله لايخفى ان التعرض بكونه عين الحقيقة او
جزئها انما لاحاجة اليه فى هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكنا
قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيق عين حقيقة ماتحته من الجزئيات
وكل جنس جزء اعم وكل فصل مساو اواعم فان قلت هلا يكفى كونه
عين الحقيقة اوجزئه قلت لالانه ان اراد بعض الجزئيات اومجموعها
فكل كلى عين وان اريد كل واحد منها فقد يكون جزء حقيقة الاحاد
عين حقيقة المجموع لايقال الجنس الفصل مقولان فى هذا الجواب
فيلزم ان يكونا نوعا لانا نقول المراد نفس الجواب فى مقابلة السؤال بما
هو لاما يدخل فى الجواب ولا مايقع فى طريقه ونفس الجواب فى مقابلة
السؤال بما هو لاما يدخل فى الجواب ولاما يقع فى طريقه ونفس الجواب
هى الماهية الحق ولذا لايدل عليه الا بالمطابقة واما الجزء والتفصيل فلا
ولذا يدل عليه بالتضمن ايضا ويعرف النوع بانه كلى مقول على كثيرين
مختلفين بالعراض المتشخصات لابالحقيقة فى جواب ماهو بحسب الشركة
والخصوصية وقوله لابالحقيقة يخرج الجنس ومابعد الثلثة الباقية واياه
بالتكرار والاى وان كان الثانى فان كان جزءا اعم من اجزاء حقيقة
من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بماهو عن المتعدد من
جزئياته لاعن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان للانسـان
والجوهر للحيوان وانما قال حقيقة من الحقايق مع ان الظ ان يقول ان
لم يكون الذاتى عين الحقيقة المختصـة بجزئياته بل كان جزءا اعم من
اجزائها لئلا يتوهم اختصاص الجنس والفصل بتلك الحقيقة التى هى

اى عين حقيقة ما تحته
من الجزئيات اوجزئه منه

النوع الحقيقى وهو بط اذكما للانواع الحقيقية اجناس وفصول كذلك
للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامى والحساس للحيوان
الاول جنس له والثانى فصل مع انه ليس بنوع حقيقى وهذا قول
بوجود جنس الفصل وسنبطله ويعرف الجنس بانه كلى
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ماهو بحسب
الشركة فقط وبيان فوائد القيود فى شروح ايساغوجى وان لم يكن
جزءا اعم كذلك اى بالحيثية المذكورة بل جزءا مميزا لها فى الجملة بحيث
لايكون مقولا فى جواب ماهو بل فى جواب اى شئ هو فى ذاته فهو
فصل لها مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان وقوله
مميزا لها فى الجملة اى سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات
الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل
عن زيد وحده او عمرو باى شئ هو فى ذاته كان الجواب الناطق
والحساس او القابل للابعاد كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا
الفرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة ولا يخفى ان النطق
والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان فلا يصح تمثيل
الفصل بهما لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان فى الانسان جزءا
جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفى الحيوان جزءا
جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين
وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين واراد وابهما الامرين
الجوهرين الذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين
وكذا الكلام فى النامى والقابل للابعاد وغيرهما من العوارض التى
وضعوها مقام الفصول ويعرف الفصل بانه كلى مقول على الشئ
فى جواب اى شئ فى ذاته

قال ﴿ والعرضى امان يختص آه ﴾ اقول

عرضى الشئ لا يباينه البتة فان عم منه فى الجملة فهو عرض عام له
والا فخاصة له اما خاصة لشخص واحد او لافراد نوع او جنس ولو جنسا
اعلى واذا لم يقل بنوع واحد بل قال ان اختص بحقيقة واحدة

من الحقائق مميز لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا فى جواب
اى شئ فى عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان وهى الخاصة الشاملة
اواخص وهى الغير كالضاحك بالقوة اوبالفعل للانسان والمتنفس
للحيوان وتعرف بانها كلية مختصة بالشئ تقال عليه فى جواب اى شئ
فى عرضه وان عم حقايق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو
عرض عام لها كالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان سواء كان مميز لها
فى الجملة اولا ولقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام
مقولا فى جواب اى شئ فى عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز
فى الجملة وقالوا انه غير مقول فى جواب ماهو ولا فى جواب اى شئ هو
لا يقال ليس مقولا فى جوابه الا من حيث كونه مميزا فى الجملة وهو بهذا
الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لانا نقول قدحقق فى محله ان
الخاصة قسمان خاصة مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة
مضافة هى المميزة عن بعضها وان الخاصة التى قسيمة للكليات
الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما اعتبر فى مفهوم الخاصة ههنا التميز
عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل فى العرض
العام او تبقى واسطة بين الكليات الخمس والثانى بط فتعين الاول
ولا مخلص الا بان يقال السؤال باى شئ فى عرضه سؤال عن المميز عن جميع
الاغيار وان كان السؤال باى شئ فى عرضه سؤال عن المميز فى الجملة
ولا يخفى مافيه من التحكم اقول ممنوع لان اى شئ فى ذاته معناه انه اى
شئ فى نفسه مع قطع النظر عن اوصافه فكان السائل يقول انى اعلم
الانسان فى نفسه شئ من الاشياء لكن لا اعين ذلك الشئ ذاته وجها
من الوجوه فاسئلك ان تعينه فى الجملة فقد ظهر صحة الجواب بالفصل
الاعم واما اى شئ فى عرضه فمعناه انه اى شئ باعتبار وصفه اى اى
وصف يختص به كان السائل يقول انى اعلم ان الانسان له وصف
من الاوصاف لكن لا اعين ذلك الوصف وجها من الوجوه فاسئلك
ان تعينه فى الجملة ان المطلوب الوصف المختص به لا اى وصف كان
والوصف الاعم لايطلب شئ بل يطلب بكيف هو والفصل الاعم

بخلافه او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا فى جواب اى شئ فى عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب القدماء المجوزين لذلك ولذا اى لعدم التخلص الا بما فيه فيه تركنا فى مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا فى جواب ماهو ولا فى جواب اى شئ هو لكون ذلك العدم مما لم يعلم فتأمل واسلم تسلم ويعرف العرض العام بانه كلى يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا وفيه دور فافهم وزيادة ماتحت لكون الكلية بالقياس الى الافراد لايقال هذا صادق على خاصة الجنس لانا نقول واعلم ان قيد الحيثية معتبر فى الجميع لانه قد تتصادق هذه الكليات فى مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة فى مفهوم الملون فانه نوع للكيف وجنس للابيض والاسود وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان وكالحساس فانه فصل للحيوان وجنس للسميع والبصير ونوع لحصصه وخاصة للجسم النامى وعرض عاما للناطق ثم انه كما لم يعلم ان العرض العام مقول فى الجواب ام غير مقول كذلك لم يعلم ان هذه المفهومات حدود ام رسوم والظا ان لها حقائق وتلك المفهومات لوازمها وهى ما افيد فى الحصر لكن المنقول عن الشيخ يخالفه

قال (فصل فى اقسام الذاتيات الخ) اقول

النوع على قسمين بسيط لاجزء له ومركب من الجنس والفصل كالانسان ووجود نوع لاجزء له مما لم يثبت وقد يقال انه كانواع المجردات كالروح مثلا لارواح الناس والعقل والجوهر عرض عام لها ولسائر الماهيات الجوهرية والا فاما ان يكون تمام حقيقتها هو الجوهر فله افراد اخر قد كان جزء الها فلا يكون نوعا حقيقيا والكلام فيه واما جنسا وكل ماله جنس فله فصل فيلزم التركيب نعم لو اريد بالنوع نفس حقيقة شئ ما لوجب وجود البسيط اذ كل كلى نفس حقيقة شئ ما وكذا الاجناس والفصول فالماهيات سواء كانت ذاتية لشئ او عرضية منها بسيطة ومنها مركبة ولا يحكم بتركيب ماهية شئ الا اذا شارك لغيره فى ذاتى وخالفه فى ذاتى اخر او فى لوازم الماهية اذ يعلم (ح) ان مابه الاشتراك غير مابه الامتياز

واختلاف ثم النوع قد يطلق على الكلى الذى يكون نفس ماهية ماتحته
من الجزئيات كالانسان فان له افراد هو عين حقيقة كل منها ولا يزيدون
عليه الا بعوارض مشخصة يمتاز بها شخص عن شخص ويسمى النوع
الحقيقى كما تقدم والكلى الاخص منه نوع اعتبارى ويسمى صنفا كالروم
والزنجى لطائفتين من افراد الانسان باعتبار نسبهما او بلدهما وقد يطلق
على ذاتى يحمل عليه وعلى غيره الجنس اى جنسهما فى جواب ماهما
هذا تصريح بما علم التزاما والذاتى جنس قريب يخرج به الصنف مع
دخول نوع الانواع ومن اكتفى بجنس بعيد وزاد قيد الاولية هرب
عن ورطة ولقى ورطة اخرى ويسمى هذا المعنى نوعا اضافيا منطقيا
وماصدق عليه طبيعيا كالحيوان والجسم فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر
بماهما يحمل عليهما فى الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامى
واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بماهما يحمل عليهما الجنس العالى
وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان وبين
المعنيين عموم من وجه لتصادقهما فى النوع الحقيقى المركب كالانسان
فانه نوع حقيقى ونوع اضافى وصدق الحقيقى بدون الاضافى فى النوع
الحقيقى البسيط كالنقطة فانه نوع حقيقى اذ تحتها نقاط هى عين حقيقة
كل منها وليس نوعا اضافيا اذ لاجزء لها وبالعكس فى الجنس المندرج
تحت جنس اخر كالحيوان فانه نوع اضافى وليس بنوع حقيقى وهو ظ
لا يقال النقطة وان كانت بسيطة فى الخارج لكنها فى العقل نهاية الخط ونهاية
من مقولة الكيف فهو جنس لها ولها فصل يمتاز به عن سائر الكيفيات
وان سلم فالعرض جنس لها ولسائر الاعراض فهى مركبة فى العقل لانا
نقول انه مع كونه مناقشة فى المثال يمكن الجواب عنه بانه لا يلزم من دخولها
تحت الكيف ان يكون الكيف جنسا لها لجواز ان يكون نفس حقيقتها
ويمتاز عن سائر الكيفيات بعارض والتمثيل بها مبنى على ان العرض
عرض عام لما تحته لا على انه جنس فانه لم يثبت

قال (وجنس الماهية ان كان مقولا عليها آه) اقول
يجوز ان يكون لماهية واحدة اجناس متداخلة فهو على
قسمين اما قريب لها او بعيد لانه ان كان مقولا عليها اى

على تلك الماهية مع كل واحد من مشاركاتها فى ذلك الجنس فى جواب ماهما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامى للحيوان فان الحيوان يقـال على نوعه الانسـان مع كل واحد من انواعه وكذلك الجسم النامى بالنسبة الى نوعه الحيوان وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان فانه يقـال على نوعه الانسـان وكذا على نوعـه الحيوان مع الحجر من انواعه لامع الشجر وكل مقول على نوع مع بعض من نوعه دون البعض فهو جنس بعيد لذلك النوع فالجسـم جنس بعيد للانسـان والحيوان

قال (وفصلها ايضا امافصل قريب لها آه) اقول ويجوز ان يكون لماهية فصول فهو اما فصل قريب لها او بعيد لانه ان ميزها عن جميع مايشاركها فى الجنس القريب ففصل قريب لهـا كالناطق للانسـان والحساس للحيوان والا ففصل بعيد لها كالنـامى للانسـان والحيوان ولاجد مافى المتن من التطويل فائدة ثم الفصل له نسبة الى النوع والى الجنس فكل فصل مقوم للماهية التى كان جزءامنها اى جاعل لها نوعا محصلا بدخوله فى قوامهـا ومقسم لمـا فوقهـا من الاجناس اذالجنس امر مبهم فى العقل يحتمل ان يكون اشيـاء كثيرة هو عين كل واحد منها فى الوجود وغير متحصلة لاينطبق على ماهية شئ مبهـا بكمالها حتى اذا انضم اليه الفصل من خارج افرزه وعينه وجعله مطابقا لماهية نوعية وبعد ذلك يلزمه مايلزمه ويعرضه مايعرضه وكذلك مبدأ الجنس والفصل فى الخـارج فان القوة المسمـاة بالنفس الناطقة لما اقترنت بالمادة الحيوانية فصار الحيوان ناطقـا استعد بقبول الاثار الانسانية وخواصهـا فالفصل يصير به الجنس حاصلا فى نوع ويتقوم به ذلك النوع كالحساس فانه مقوم للحيوان والانسان فلايكون الحيوان حيوانا الابه ومقسم للجسم النـامى والجسم والجوهر بمعنى انه محصل قسم له لامقسم له الى قسمين فان المقسم للحيوان الى الناطق والى غير الناطق امر ان كل واحد منهما محصل قسم واحد له وكل مقسم ليس

(بقصل)

بفصل والا لكان الحيوان الغير الناطق نوعا متحصلا من الحيوانات
وجنسا للعجم وان لم يروا فى الماهيات الاعتبارية بأسا فيه والتمثيل
بالحساس دون الناطق ليوضح به ايضا ان كل مفهوم للنوع العالى
مقوم للنوع السافل اذ العالى نفسه داخل فى قوام السافل بدون
العكس اى كليا كالناطق والا فالحساس مقوم للانسان ومقوم
للحيوان ايضا فبعض المقوم للنوع السافل مقوم للنوع العالى وكل
مقسم للجنس السافل مقسم للجنس العالى اذا قسم بدون العكس ايضا
اى ليس كل مقسم للجنس العالى مقسما للجنس السافل فان الحساس
مقسم للجسم النامى وليس بمقسم للحيوان بل مقوم له ولكنه مقسم للجسم
المطلق والجوهر ومقسم للجسم النامى فبعض المقسم للجنس العالى مقسم
للجنس السافل ايضا فان قلت ما العالى والسافل قلت سيجىء فى القول
الاتى فخفى هذا البحث ان يتأخر عنه

قال ❊ ثم الانواع تترتب نزولا آه ❊ اقول

الانواع الحقيقة نوعيتها بالنسبة الى كل واحد من افرادها فيستحيل
ان يترتب حتى يكون نوع فوقه نوع اخر حقيق والا لكان النوع الحقيق
جنسا وهو مح والانواع الاضافية نوعيتها بالقياس الى الجنس فقد
يكون الجنس واحد انواع متباينة ولكل نواع انواع متباينة ايضا
فيكون للجنس انواع متباينه وانواع متداخلة اى بعضها اعم من بعض
مثلا الحيوان والشجر نوعان متباينان للجسم النامى وللحيوان انواع متباينة
كالانسان والفرس وللشجر ايضا انواع متباينة كالنخل والزيتون فله
انواع متباينه هى تلك الاربع وانواع متداخلة هو الحيوان والانسان
او الفرس من جانب والشجر والنخل او الزيتون من جانب اخر اذ نوع
النوع نوع اما الانواع المتباينة فلا تترتب ايضا والا لم تكن متباينة هف
واما الانواع المتداخلة فيرتب نزولا من النوع العالى الذى ليس فوقه
الا الجنس وهو اعم الانواع كالجسم الى النوع الحقيق السافل وهو
اخص الانواع كالانسان والفرس ويسمى نوع الانواع لكونه تحت
الجميع وما بينهما يسمى انواعا متوسطة هى اعم بالنسبة الى ما تحتها

واخص بالنسبة الى مافوقهما من الانواع فيكون فوقه نوع وتحته نوع كالجسم النامى والحيوان والنوع العالى مالا نوع تحته ويكون فوقه نوع واما النوع الذى لانوع فوقه ولاتحته فهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس ولسائر الجواهر والعقول العشرة اشخاص متماثلة وهكذا يجب ان يرتسم فى العقل وهكذا الاجناس الا انها تترتب صعودا من الجنس القريب السافل واخص الاجناس كالحيوان الى الجنس العالى وهو اعم الاجناس كالجوهر ويسمى جنس الاجناس لكونه فوق الجميع وما بينهما يسمى اجناسا متوسطة هى اعم بالنسبة الى ماتحتها واخص بالنسبة الى مافوقها فيكون فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامى والجسم والجنس العالى مالا جنس فوقه ويكون تحته جنس والجنس السافل مالاجنس تحته ويكون فوقه جنس واما الجنس الذى لاجنس فوقه ولاتحته فهو الجنس المفرد كالعقل ايضا ان قلنا ان الجوهر عرض عام والعقل العشرة انواع حقيقة والاعتراض فى امثلة هذه الاصول وفى التعبير عن الاعم بالفوق والانتهاء اليه بالصعود وعن الاخص بالتحت والانتهاء اليه بالنزول مندفع بقوله اعلم انهم وضعوا للتمثيل والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق ثم الحيوان المحدود بالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اخذا وكلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما لترددهم فى ان فصله القريب هو الحساس او المتحرك ثم الجسم النامى وضعوه مركبا لعدم وجدانهم فى كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع الجسم النامى ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلثة اى الطول والعرض والعمق ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت فى الخارج كانت لافى موضوع ولم يحدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس اخر فلا يمكن تحديده تاما ولاناقصا وانما يمكن الرسم الناقص كما سيجىء الاشارة اليه وانما اعتبر النزول فى الانواع والصعود فى الاجناس لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص

ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه فالترتب فى الانواع
لا يكون الا بطريق النزول وفى الاجناس لايكون الا بطريق الصعود
وعبارة الصعود والنزول مبنية على ان ماتحت الشئ لايكون شاملا له
ولغيره فى الاغلب بخلاف مافوقه كما فى طبقات العناصر فان الهـواء
حاول الماء والارض فهو فوقهما والنار حاوله ايضا فهى اسطقس فوق
الاسطقسات والافلاك اشمل واحوى فهى فوق الجميع

قال (فبين الجنس والنوع الاضـافى عموم من وجه) اقول
ههنا ثلثة معان النوع الحقيق والنوع الاضافى والجنس فبينهما نسب
ثلث اما بين النوع الحقيق والجنس فباينة كلية اذلا شئ من النوع
الحقيق بجنس وبالعكس واما بين النوعين فعموم من وجه كما مر وكذلك
بين النوع الاضافى والجنس لان بعض النوع الاضافى جنس وبالعكس
وبعضه ليس بجنس وبالعكس كالانسان والجوهر ثم انك ترى اغلب
ظنونهم ان المعدود من الخمس هو النوع الحقيق لئلا يبطـل القسمة
المخمسة والاضافى مندرج فيه وفى الجنس اندراج الخاصة المضـافة
فى العرض العام ويقولون ان الخمسة احوال للكلى بالنظر الى افراد
نفسه ككونه نفس حقيقة افراده او جزء الها او خارجا عنهـا ولايخفى
انه غير حاصر لان الكلى الذى هو نفس حقيقة بعض من افراده وجزء
لبعض وخارج عن بعض اخر قسم اخر ومع الحيثيات وبدونها يتكثر
الاحتمالات بحيث لايحتمل المقام ايراد ها وما بالهم ان يلزموا تصادق
الكليات الخمس فى مثل الملون ويبطله قولهم هذا اذ على قولهم هذا
ما يكون نوعا لافراده لايكون جنسا لها ولاشيئا اخر من الكليات اصلا
وما يكون جنسا لافراده لايكون نوعا لها ولافصـلا وقد عرفت ان
الغرض من العلم باحوال الكلى تحصـيل التصـو به لشئ مجهول به
لافراده فالمط ليس حال الكلى بالنظر الى افراده بل بالنظر الى مطلوب
ما كلى او جزئى كما سبق انه هل يصدق على ذلك المط وعلى تقديرا

الصدق هل هو نفس حقيقته ام داخل فيها ام خارج عنها فالاحق
بالاتباع ان يقال نوع الشئ مايكون عين حقيقته من حيث انه عين
حقيقته ويكون المعدود من الخمس هو هذا المعنى الاعم من النوع
الحيقى والاضافى ثم ينسب الى الجنس فوقه فيكون قسما من اقسامه
كما ينسب اليه الفصل فيكون مقسما له وقد يكون لجنس واحد انواع
متداخلة والجنس نوع ايضا لانه حقيقة من الحقايق فيترتب الانواع
متنازلة فى الخصوص فما لا نوع فوقه ويكون تحته نوع فهو النوع
العالى كالجوهر والعرض وحكمه انه لايحد ويحد به وما بالعكس فهو
النوع الحقيق السافل كالانسان وحكمه بالعكس وما يكون فوقه نوع
وتحته نوع فهو النوع المتوسط كالحيوان وحكمه انه يحد ويحد به
وما لانوع فوقه ولا تحته فهو النوع المفرد كالعقل على قول وحكمه
انه لايحد ولايحد به والنوع السافل الاخص من الجميع يسمى نوع الا
نواع وكذلك حال الجنس وجنس الجنس ومراتب الاجناس المتداخلة
الا انها متصاعدة فى العموم حتى ان المسمى بجنس الاجناس هو العالى
منها الاعم من الجميع فعلى هذا النوع المطلق كما انه اعم مطلقا من
نوع الجنس اعم من الجنس ايضا اذ كل جنس نوع ولا عكس لان
النوع الحقيق ليس بجنس والنسب بين سائر المعانى على حالها تنبيهان
(ا) ان الجنس المطلق والنوع المطلق جنسان لانواعهما الاربعة وهى
انواع سافلة على قول ومتوسطة تحتها انواع اخر على قول وفوقهما
الكلى وفوقه المفهوم المضاف وهو جنس الاجناس هذا تصويره طالعة
وكن على بصيرة حتى لاتقول ان جنس الجنس اخص من مطلق الجنس
مطلقا (ب) ان تلك الانواع الاربعة اجناس وانواع منطقيات وما
صدقت عليه كمفهومات امثلتها اجناس وانواع طبيعيات وقد يطلق
الجيس على نفس مفهوم اللفظ سواء وجد فى ضمن فرد اوفراد وقطع
النظر عن وجوده وهو الجنس العربى المدلول عليه بلام الجنس او
الاضافة كقولهم المراد جنس الرجل فى قولهم الرجل خير من المرأة
قال ✻ ولايتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها اه ✻ اقول

كل جزء من الماهية يجب ان يكون خارجا عن الاخر عرضيا له والا فاما ان يكون عين الاخر او جزؤه وايا ما كان يلزم تكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها وهو بط وقوله بعينه اشارة الى ان اعتبار الجزء مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا فى ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا مثلا فيها وهو جوهر ايضا لكن اعتبار الجوهر جنسا عاليا فيهـا من حيث انه مفهوم عام وعارض لانواع الجوهر ولازم لماهياتها واعتباره فصلا لها ايضا من حيث انه فرد خاص ومعروض للجوهر فيكون الانسان مركبا من الجوهرين الجوهر العارض والجوهر المعروض توضيحه ان البسائط الجوهرية منها انواع متصادقة كمفهوم القابل والنامى والحسـاس والناطق وليكن حقايقها (اب ج د) مثلا بعضها خاصية لبعض يتكمل بها وهو عرض عام لها كالهيولى والصورة فى الخارج وليكن الاعم من الجميع مفهوم الجوهر وحقيقته (ه) مثلا فه عرض عام (لاب ج د) وهى خواص وكمالات له فاذا ركبنا وجعلنا ماهية واحدة وحدة حقيقية فقد اعتبر فيهـا الجوهر الخاص والجوهر العام والعام معتبر فى الخاص فقد اعتبر فيها الجزء الواحد وهو الجوهر العام مرتين لكن لا بعينه بل مرة من حيث انه مفهوم عام وعارض ومرة من حيث انه خاص ومعروض وهو جائز هكذا تصويره ومجموع الاجزاء صورة واحدة هى الماهية بعينها وصورة الماهية لا تختص بها بل قد تكون غيرها فى الذهن لما قدمناك ان لكل ماهية صور كثيرة بحسب اختلافات اعتباراتها فالماهية عرضية للمجموع فاولى ان تكون عرضية لكل جزء من اجزائه هذا بحث جليل ومحققه قليل

قال (ولا تتركب من امرين متساويين آه) اقول

اعلم ان الماهية المقولة لا تتركب من امرين متباينين لان كل جزء يجب حمله على الماهية فيجب حمل احدهما على الاخر ولا يكون الاخص من الماهية جزء الها والا لوجدت بدون الجزء وهو مح فكل جزء اما اعم منها مطلقا فبينهما غير التباين الكلى او يساويها فبينهما مساواة او يكون احدهمـا مساويا لها والاخر اعم منها مطلقا فيكون الجزء المساوى اخص مطلقا

مفهوم مضاف جنس الاجناس المنطقية

كلى جزئى متوسطة

اجناس متوسطة

اجناس سافلة على قول وانواع على قول

انواع على قول واصناف على قول

من الجزء الاعم ولم يعلم حقيقة مركبة من امرين متساويين لعدم الاطلاع
على جميع الحقايق ولاعدم ولاعدمها لعدم العلم بامتناعها واذا عرفت
هذا فاعلم ان الفصل قد فسره الشيخ فى الشفاء بما يميز الشئ عما يشاركه
فى الجنس ثم رأى انه لايتم البرهان على انحصار الجزء فى الجنس والفصل
بهذا المعنى لجواز تركب ماهية من امرين متساويين اوامور متساوية
فلايكون شئ منها فصل جنس اذلاجنس لها فعل عنه فى الاشارات
وتبعه المتأخرين وعرفوه بما يميز الشئ عما ريشاركه فى الجنس اوفى الوجود
وتحقيقه ان الفصل الشئ ان اختص بجنس الشئ كالحساس للحيوان
بالنسبة الى الجسم النامى كان مميزا له عما عداه من الموجودات وان لم يكن
مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات
ايضا كالملائكة مثلا فهو يميز الانسان عن جميع مايشاركه فى الجنس اعنى
الحيوانانية لاعن جميع مايشاركه فى الوجود اذلا يميزه عن الملائكة فلو
تركب ماهية كالجنس العالى او المفرد اوالفصل عن امرين متساويين
كان منهما فصلا لها على هذا المعنى اذكل منهما يميزها عما عداها من
الموجودات لاعلى المعنى الاول وهو ظ فان ثبت جواز هذا التركيب
بطل التعريف الاول وبطل القول و بطل ببساطة الاجناس العالية
والفصول وان ثبت امتناعه بطل الحصر على اعتبار الفصل بالمعنى
الاخص والجواب ان مجرد الجواز والاحتمال لايكفى فى الابطال
بل لابد من تحقق مادة النقض وقد استدل على امتناعه بانظار
اتمها لزوم الاستغناء عن احد الجزئيين اذا الماهية ممتازة فى نفسها
عن سائر الموجودات والجزأن ايضا ماهيتان ممتازتان بانفسهما
فاذا كانا متساويين فالتميز حاصل باحدهما فيستغنى عن الاخر والجزء
العقلى لايستغنى عنه فلايكون جزءا عقليان فلاتتركب ماهية من امرين
متساويين ولامن اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهى
الى جنس عال وفصل سافل بسيطين وقد قالوا ببساطة الجنس العالى
لان لان الاجناس بحذف الفصول المشخصة فكلما علا نقص فتنتهى
الى بسيط وسكتوا عن بساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان

(يكون)

وانما قلنا على الاقول لان
من انواع الجنس جنس
الاجناس وهو منطق
عارض للمقولات العشرة
المختلفة بالحقيقة فان قلنا
ان اختلاف المعرض يوجب
اختلاف العارض يكون
جنس الاجناس العارض
للجوهر نوعا تحته مباينا
لجنس الاجناس العارض
للعرض فلايكون نوعا
اخيرا والا فنوع اخير
وكذا سائر الانواع
منه

وكذا البسائط العرضية
اذا ركبت منها ماهية
حقيقية فلا تقصر
منه

جوهر

جسم	ها ــ ــ ز	
جسم نامى	هاب ــ ح	
حيوان	هابج ــ ج حساس ط	
انسان	هابجد ه ناطق	
	هابجد جوهر مباين	
	فرس	

اذ ينتهى الجزء الاعم من
الماهية الى ان حقيقة
بسيطة لشئ فلايكون فصل
جنس لها منه

يكون بسيطا ايضا لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو بط واما من جنس وفصل فذلك الجنس لايجوز ان يكون عرضا لئلا يلزم تقوم الانسان الجوهر بالعرض فانه بط فهو اما من الاجناس البعيدة للانسان اذ لو كان من جنسه القريب يلزم ان يكون الفصل عين النوع وهو ظ البطلان واما فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرر الجنس الواحد والفصل الواحد فى الماهية وهو ايضا بط مثلا للانسان المحدود بالحيوان الناطق مع الفرس المحدود بالحيوان الصاهل جنس هو الحيوان المحدود بالجسم النامى المدرك وللناطق المحدود بالمدرك العاقل مع الصاهل المحدود بالمدرك الغير العاقل جنس هو المدرك وهو فصل للحيوان فقد لزم اعتبار المدرك فى ماهية الانسان مرتين على تقدير كون جنس الفصل فصل الجنس هكذا . وهكذا اذا كان جنس الفصل جنسا من اجناسه المرتبة كالجسم مثلا وليس لسائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المدرك جنسا اخر بينهما خارجا عن سلسلة لانا نقول اذن لا يمكن ان يكون شئ منهما تمام المشترك بينهما لاشتراكهما فى جنس اخر ايضا وهو خلف وهذا الدليل جار فى الفصول البعيدة كالحساس للانسان اذ نقول لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين من الاجناس البعيدة او من الفصول البعدى والكل بط فلا وجه للتخصيص وفى شرح المطالع جنس الفصل غير معقول والا لكان اعم من الماهية ايضا فاما ان يكون جنسها ولا شئ منهما بداخل فى الفصل والا لزم التكرار فافهم فان قلت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لا من افراد العرض لئلا يلزم التقوم المذكور فيعود محذور التكرر لتحقق مطلق الجوهر فى ضمن فرده قلت العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخر هما جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فرد المطلق الجوهر ان يكون مركبا منه والا لم يكن الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل وفيه ان مدار التكرر هو الجزء الجوهر وهو متحقق على كلا التقديرين فالجواب بتخصيص العود المركب ليس

اى فى الماهية الجوهرية اذ فى الماهيات العرضية يجب ان يكون عرضا منه

	جسم نامى مدرك	حيوان
حيوان	جسم نامى مدرك	جسم نامى مدرك
ناطق	مدرك عاقل	مدرك غير عاقل صاهل

لان جنس الفصل لا يجوز ان يكون عرضيا للماهية لاستحالة دخول الكل مع خروج جزئه وان كان جنس الماهية عرضيا للفصل فتأمل منه

بجواب بل الجواب ان مايصدق عليه الجوهر مفهوم من المفهومات
الجوهرية والناطق مفهوم اخر منها فلا يتكرر هنا كما تكرر ههنا ماقدمنا
ان الجوهر انواع والالكان العقل العاشر انقص آثارا وكمالا من الحجر
والحمار على القول ببساطته اذليس ماهيته الا الجوهر وهما مشتركان
معه فيه مع امور جليلة زائدة تاملت وقد وجدت فى طبيعة الجنس
والفصل نقصانا لاتكمل لشئ منهما الابالاخر فلو تركب الفصل من جنس
وفصل لكان متكملا ولا يحتاج الى الجنس فلايلتئم منهما حقيقة واحدة
كالحجر الموضوع بجنب الانسان كما قالوا فتدبر

قال (فصل فى اقسام العرضيات آه) اقول

الخاصة والغرض العام هما محمولان على الشئ خارجان عن ماهيته
فلهما اقسام مشتركة بالنظر الى وجودهما مع وجود الماهية فنقول كل
من خاصة الماهية وعرضة العام امالازم لها اومفارق لانه ان امتنع
انفكاكه عن الماهية فى الوجود فعرض لازم لها ان الخارج فقط فلازم
الوجود الخارجى كالحار للنار وان فى الذهن فقط فلازم الوجود
الذهنى كالكلى للعنقاء وان فى كليهما فلازم الماهية كالزوج للاربعه والا
اى وان لم يمتنع انفكاكه عن الماهية بل امكن مفارقته فعرض مفارق
سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر اذيمكن
ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها يفارق عن مجموع البحر
اصلا فليتأمل من لادوام له بالوضوء وخير العمل والدائم لاينفك
عن ضرورة ماوانما قال كالكلى للعنقاء فى تمثيل لازم الوجود الذهنى
ولم يقل للانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها
قدترسم فى الاذهان جزئية عندالاحساس بها فتفارق عنها الكلية
فلايكون الكلية لازمة لها فى بعض اوقات وجودها فى الاذهان
بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات التى لم يوجد لها فرد فى شئ
من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلاترتسم فى ذهن من الاذهان
على وجه الجزئية فى شئ من الازمنة فلاينفارقها الكلية بالضرورة
مادامت موجودة فى الاذهان فتكون لازمة لها فى الذهن وفيه ان

(ذلك)

ذلك كله ممكن والاولى ان يقال كالكلى للمعقولات والجزئى للمحسوسات
واما التمثيل بلزوم البصر للعمى فغير صحيح ههنا العدم الجمل وهذا التقسيم
اولى من تقسيمهم بل فى غاية الحسن كما لايخفى ثم الخاصة على قسمين
اما شاملة لجميع افراده الماهية وهى المعتبرة فى الرسم التام لازمة كانت
اومفارقة كالضاحك بالقوة و بالفعل للانسان على التحقيق اوغير
شاملة لجميع افرادها بل يوجد لبعضها فقط سواء كانت لازمة له كالنار
للحار اومفارقة كالضاحك بالفعل على ماقالوا فانه لايوجد فى جميع
افراد الانسان بل من افراده مالايضحك اصلا ولقائل ان يقول
تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو
الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوى للانسان
مساوله وشامل لان الصبيان بل الاطفال فى المهد يدركون الامور
الغريبة وهو معنى التعجب فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه
اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراده اللهم الا ان يراد بالضاحك
بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل فانه شامل لجميع
افراد الانسان ايضا غاية مافى الباب يكون مفارقا ينفك عنها فى بعض
الاوقات والمفارقة لاينافى الشمول وهذا تقسيم للخاصة خاصة وهى
ايضا اما خاصة النوع كما تقدم من الامثلة وهى التى تقال على ماتحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا ومنهم من زعم انها هى المعدود من
الخمس واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والتحيز للجسم لايقال ههنا
اقسام هى خاصة الفصل القريب او البعيد لانا نقول الاول مندرج
فى خاصة النوع والثانى فى خاصة الجنس لان المراد اعم من ان يكون
خاصة لهما بالذات اوبواسطة جزئهما المساوى فلا نقض بهما كما يخفى
يشعر ان هذا تقسيم للخاصة بحال ذيها فلقائل ان يقول على هذا
للخاصة اقسام اخر هى خاصة الخاصة كالضاحك للمتعجب وخاصة
العرضة العام كالحيوان للماشى وكلاهما كالمتنفس للحيوان ايضا اذ الحيوان
خاصة للجسم وعرض عام للناطق ومانسيه عن خاصة الشخص وبعد
اللتيا والتى ليست الاقسام للخاصة خاصة بل مشتركة بينها وبين العرض

الا ان يقال اللازم بمعنى الدائم منه

ولزوم النار لبعض افراد النار يظهر من حرارة الشمس النافذة من القارورة منه

العام اذهو ايضا اماعرض عام للنوع واماعرض عام للجنس وماجوابهم
الا ان الكلى المنسوب الى كلى آخر لاينسب الى مفهومه ولا الى افراده
الاعتبارية بل الى افراده الحقيقة فما خرج عن حقيقتها واختص بها
فهو خاصة لها وحقيقتها نوع لها او جنس فيكون خاصة نوع او
خاصة جنس فتأمل ثم قوله خاصة الجنس عرض عام للذاتى الاخص
منه حكم منه من غير رؤيه وفكر اذ الناطق خاصة الحيوان وليس بعرض
عام للانسان بل فصل له داخل فيه الا ان يراد بالخاصة الخاصة الشاملة
وبعد ذلك لو تم لايخ عن الاضطراب فالا ولى ان يقتصر على الثانى ان
يقال بين الخاصتين عموم وخصوص مطلقا لان خاصة الذاتى الاخص
خاصة الذاتى الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
العرض العام وهو مايميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز للانسان
والحيوان وتسمى خاصة مضافة وماتقدم خاصة مطلقة وخاصة
حقيقة فالعرض العام قسمان مميز للماهيه فى الجملة وغير مميز اصلا كالشئ
والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والممتنع تنبيه ذاتى الشئ على
وفقه ان جوهرا فجوهر وان عرضا فعرض وان غيرهما فغيرهما وعرضيه
يخالفه وفرق بين العرض والعرضى

قال ﴿ تنبيه اللزوم الخارجى هو الخ ﴾ اقول

قد علم مما سبق انه قد يكون بين الشيئين لزوم يستتبع وجود احدهما
فى الخارج وجود الاخر فيه ولزوم يستتبع وجود احدهما فى الذهن
وجود فيه فاللزوم على نوعين اللزوم الخارجى وهو امتناع انفكاك
اللازم عن وجود الملزوم فى الخارج تحقيقا كلزوم الحرارة للنار او تقديرا
كلزوم التحيز للعنقاء فان الحرارة المحسوسة يمتنع سلبه وازالته عن النار
المحسوس والتحيز يمتنع سلبه عن العنقاء اذ فرض موجودا فى الخارج
واللزوم الذهنى هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم فى الذهن
تحقيقا كلزوم الكلية للعنقاء ولزوم البصر للعمى فان الكلية نفسها لا تنفك
عن العنقاء الموجود فى اذهاننا وتصور البصر لا ينفك عن تصور العمى
اذ لا يمكن العمى بدون تصور البصر او تقديرا كلزوم الجزئية لكنه الواجب

(تعالى)

تعالى على تقدير وجوده فى اذهاننا ون لم يكن وامتناع الانفكاك تعبير
عن واجب الوجود ليشمل ثبوت العدميات وحصول الوجوديات فى انفسها
اولشئ غير الملزوم كالابوة والنبوة اوالملزوم كالصفات اللازمة سوآء
فى الخارج اوفى الذهن كحصول صورة الشئ فى العقل عند وجود
لاحساس به اولتفات العقل اليه ومن هذا يعلم ان الملزوم الخارجى قديكون
لازمه ذهنيا ولايعكس والمراد بوجود الملزوم ايضا وجوده فى نفسه
اولشئ اى هليته البسيط اوالمركبة فى الخارج اوفى الذهن ولم يقل عن
الملزوم بل زاد الوجود لان ذات الملزوم ولايستلزم شيئا مالم يعتبر معه
الوجود اذا المعدوم المط لاعارض له فضلا عن اللازم وفيه ان عدم
الشرط موجب لعدم المشروط الاان يقال الموجب تحقق العدم لاعدم
التحقق تأمل فان قلت اليس يستلزم بطلان اللازم بطلان الملزوم قلت
لابل العلم العلم والعلم موجود فى الخارج كسائر الكيفيات النفسانيه مثل
الغضب والرأفة وان كان المعلوم معدوما فيه فمن هذا يكون لزوم المعرف
للتعريف والنتيجة للدليل بمعنى لزوم علميهما لزوما خارجيا وبمعنى لزوم
معلوميهما لمعلوميهما لزوما ذهنيا ولايشتبه الحال على من يعلم اتحاد العلم
والمعلوم بالذات واختلافهما بالاعتبار اذالمراد بالوجود الخارجى الموجود
الاصيل الذى هو مصدر الاثار ومظهر الاحكام سواء كان الذهن
نفسه او صفاته اوشئ آخر من الموجودات العينية وبالوجود الذهن
الوجود الظلى الذى لايكون كذلك كالطبايع وعوارضها وبين اللزومين
اى اللزوم الخارجى واللزوم الذهنى عموم من جه لتصادقهما فى لوازم
الماهية والخارجى فى الوازم الوجود الخارجى وافتراق الذهنى فى لوازم
الوجود الذهنى وكل مفهومين تحقق احدهما مع الاخر فى مادة وبدون
فى اخرى مع العكس يكون بينهما عموم من وجه فاللزومان بينهما عموم
من وجه ابحاث (ا) ان قلت الحرارة يفترق عن النار ويوجد بدونه فى ضمن
الحركة السريعة قلنا فرق بين الانفكاك عن الوجود والافتراق بالوجود
قال قدس سره لزوم شئ لشئ اما ان يكون بحسب الوجود الخارجى
على معنى انه يمتنع وجود الشئ الثانى فى الخارج منفكا عن الشى

الاول كالحدوث للجسم وحاصله ان اللزوم الخارجي هو امتناع وجود الملزوم منفكا عن اللازم (ب) علم مما سبق قسم ثالث وهو اللزوم الذي ليس لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه بل ايما وجدت الماهية كانت معه متصفة به وهذا اللزوم يقابل الاولين بحسب المفهوم فلا يكون مقسما ولا مجموع القسمين والا يلزم اعتبار الوجودين معا وهو بط (ج) تمثيل الوجود الذهني بكلية العنقاء غير صحيح لان الكلية لا تعرض له من حيث وجوده في الذهن اذ هو بهذه الحيثية علم وهو من الموجودات العينية بل تعرض لطبيعة العنقاء مع قطع النظر عن وجودها في الذهن فكما لا يكون لوجوده الخارجي مدخل في عروض الكلية له فكذلك لا يكون لوجوده الذهني مدخل فيه وانما الوجود الذهني ظرف للاتصاف ولذا من قال بوجود الطبايع في الخارج قال باتصافها بالكلية والذاتية فيه ايضا ويمكن ان يتخلص عن هذين الاعتراضين بان يقال التقسيم بالنسبة الى ظرف وجود الملزوم لا الى سبب اللزوم ولعل عندي احسن من هذا (د) التشكيك المش في امثاله بان يقال لا لزوم بين الشيئين والا لكان صفة اللزوم اما لازما لاحد التلازمين فبينهما لزوم آخر فيتسلسل وهو بط واما مفارقا فيفارق احدهما عن الاخر والجواب التس في الامور الاعتبارية جائزة فان قلت لو كان اللزوم امرا اعتباريا فلا لم يعتبره العقل لم يتحقق فلا لازم ولا ملزوم قلنا لا يلزم من انتفاء اللزوم انتفاء الشيء المتصف به الا يرى ان العمى معدوم في الخارج مع ان زيدا التصف به موجود فيه ولئن قلت الواقع في الخارج بين الشيئين كطلوع الشمس ووجود النهار اما امتناع الانفكاك او امكان الانفكاك قلنا لا هذ ولا ذاك وليس هذا ارتفاع النقيضين لان نقيض قولنا الموجود امتناع هو قولنا الموجود ليس بامتناع لا قولنا الموجود لا امتناع فكن على بصيرة

قال (وكل منهما قد يكون بين المفهومين الخ) اقول كل من اللزوم الخارجي والذهني قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المعتبر في العرضي اللازم خاصة او عرضا عاما وقد يكون بين غير

(متصادقين)

ولعل العدول عنه لان اللزوم صفة اللازم

منه

والتحقيق ان ثبوت العمى لزيد في الخارج انما يدل على كون الخارج ظرفا للاتصاف لا على كونه ظرفا لوجود زيد في نفسه او لا لوجود العمى في نفسه والموجود في الخارج ما يكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه فالحكم لا يدل على وجود الموضوع في الخارج ولا على وجود المحمول فيه نعم يقتضي صدق الحكم بالاتصاف في الخارج وجود الموضوع فيه لاستحالة اتصاف شيء بشيء في ظرف من غير ان يوجد فيه فان قيل قد جعل الخارج ظرفا للاتصاف فيلزم ان يكون موجودا فيه وهو بط قلنا ليس الموجود في الخارج ما يكون الخارج ظرفا لنفسه بل هو ما يكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه فلا تغفل فان

قيل طلوع الشمس ملزوم خارجي لوجود النهار مع ان وجود الطلوع للشمس لا في نفسه قلنا الملزوم هو الشمس وطلوعه شرط فتبصر منه

متصادقين مفردين كانا كلزوم الحرارة للنار اومركبين كلزوم احدى القضيتين للاخرى والنتيجة للدليل اومختلفين كلزوم المعرفات لتعريفاتها والتعميم بقوله مفردين كانا ليس تعميما لغير المتصادقين فقط كما يتوهم من القرب والالم يصح التمثيل بلزوم المعرف للتعريف اذهما متصادقان ولا للمتصادقين فقط والالما صح التمثيل بالقضيتين اذلاحمل بين القضيتين بل هو تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين والغير المتصادقين كما لايخفى اعلم ان اللزوم اياكان من هذه الاقسام اما ان يقتضيه ذات الملزوم فقط كالعالم والمفيض للواجب اوذات اللازم فقط كذى العرض للجوهر والمسطح للجسم الطبيعي اومجموعهما كالمتعجب والضاحك للانسان وكل منهما امابوسط كالثواني من الامثلة اوبغيره كالاول منها واما ان لاتقتضية شيء منها لابالذات ولابالوسط بل يكون لامر منفصل كالوجود للعقل والفلك وعلى التقادير فاللزوم اما بسيط اومركب ومن الحكماء من يجوز اللزوم لامر منفصل للزوم الترجيح بلامرجح بناء على ان نسبة الى المتلازمين والى غيرهما سواء وهوممنوع ومنهم من لم يجوز بساطة الملزوم ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزم لازمان بناء على قاعدتهم الباطلة من ان الواحد لايصدر عنه الا الوحد ثم لايلزم من كون اللزوم بغيروسط ان لايحتاج الى وسط في الجزم به فان تساوى الزوايا للقائمتين لازم للمثلث بغيروسط مع ان الجزم به يحتاج الى ترتيب مقدمات ضرورية واخذ نتايجها ثم الى ترتيبها لاستنتاجه

قال (وعلى التقادير فكل منهما الخ) اقول

على تقدير كون كل من اللزوم الخارجي والذهني بين مفردين اومركبين اومختلفين فكل من هذين اللزومين امابين اوغيربين بمعنى انه اما ان يحتاج الجزم به الى دليل اولايحتاج والالكان كله بينا فما احتجنا الى كسبه اوكله غيربين فما علمنا لزوما اصلا وتحقيقه ان اللزوم نسبة يتوقف الجزم به على تصرره وتصوره يتوقف على تصورطرفيه لامحالة فان حصل الجزم بهذا القدرولو باستعانة من الحس والتجربة ونحوهما فاللزوم بين وان كان له مراتب في الظهور بحسب الالف والعادة كلزوم الزوجية

للاربعة خارجا وذهنا فان من تصور الاربعة والزوجية جزم باللزوم وان لم يحصل بل احتاج الى برهان فغير بين كلزوم تساوى الزوايا الثلث للقائمتين فان المثلث المستقيم الاضلاع حادة اومنفرجه كيف ماكان لابد ان يكون زواياه الثلث مساوية للقائمتين لكن العقل لايجزم بهذا اللزوم بل يحتاج فى الجزم به الى براهين هندسية ذكرت فى محله وكلزوم النتيجة للادلة الغير البينة الانتاج كالشكل الثانى والثالث كما سيجيئ من انه اذا كان كل (ب ج) وكل (ب ج) فبعض (ج ا) لانه اذا كان كل (ب ج) فبعض ب وكل (ب ا) فبعض (ج ا) ومن تفطن كيفية الاندراج المشار اليه بالرقم تفطن اللزوم جف القلم قال قدس سره فى الحاشية الصغرى من اراد حصر اللزوم فى البين وغيره وجب ان لايعتبر فى مفهوم الغير البين الاحتياج الى الوسط بل يكتفى بالاعم منه وهو عدم كفاية تصورات الاطراف فى الجزم باللزوم والافتقار الى شئ غيرها وح يظهر الانحصار ويكون غير البين منقسما الى نظرى يفتقر الى الوسط والى بديهى يفتقر الى امر اخر سوى تصور الطرفين والوسط والبين مالايفتقر الى شئ غير تصورات الاطراف اقول لو اعتبر فى غير البين الافتقار الى الوسط ثم قسم باعتباره الى بديهى خفى يفتقر الى التنبيه ونظرى يحتاج الى البرهان لكان احق بل هو الحق لانهم اعتبروا فيه الوسط ثم فسروه بانه مايقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا ولا يخفى انه يشمل الدليل والتنبيه واما تعميم البين من البديهى الخفى والجلى كما اختاره فيابى عنه لفظ البين الدال على كمال الظهور اعلم ان اللازم الذهنى سواء كان بينا اوغير بين كلما تحقق ملزومه فى الذهن لابد ان يتحقق معه فى الذهن لكن لايجب ان يكون شئ منهما مشعورا به ملتفتا اليه اذا الطبايع فى الدرجة الاولى من التعقل لاتخ عن لازم وليست هى انفسها مشعورا بها فضلا عن لوازمها وعوارضها بل هى فى هذه الحالة كالمرايا لايبحث الاعما يرى فيها حتى اذا تعقلت فى الدرجة الثانيه ولوحظت من حيث انها صور ظلية وامور ذهنية فان تكون هى انفسها مشعورا بها ومبحوثا عنها لكن لايجب ان تكون لوازمها ايضا مشعور بها وملتفتا اليها الا اذا كان اخطارها ايضا

فبعض ج ا وهو غير الرابع

ج		كل ب
٤	٣	٢ ١
د		وكل ب

وبعض ا وهو غير الرابع ح ج ولاغراض الخ واما الالفاظ لانه لاتنقطع المحمول فى الحكم فانه ... لا

قس هذا الحال على حال الالفاظ فان زيد مثلا قد يتلفظ ويلاحظ به الشخص الانسانى فلا يمكن البحث عنه فى هذه الحالة الا بانه قائم اوقاعد اونائم وغير ذلك من احوال ذلك الشخص حتى اذا تلفظ مرة اخرى ويلتفت الى نفسه فاذن يكون له احكام اخر من انه اسم او مرفوع او مجرور وهذا التنظير مما لانظير له فى ايضاح المعقولات الاولى والثانية منه

مستلزما لاخطار لوازمها هذا وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى
الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا
فى الجزم باللزوم بينهما وهذا القيد اى قيد الكفاية لم يروا عن ارباب
الاصطلاح لكن لولاه لم يظهر اخصيته مما سبق لان اللزوم الذى يحصل
من تصور ملزومه تصور اللازم اذا لم يقيد بشئ يكون اعم من ان يكفيه
هذا التصور فى الجزم وان لا يكفيه فيكون اعم مما سبق واذا قيد به كان
اخصيته ظاهرا اذ كل لزوم يكون تصور ملزومه موجبا لتصور اللازم
وكافيا فى حصول الجزم به يكون تصورات الاطراف فيه كافية فى حصول
الجزم به ولا عكس لجواز تحقق لزوم يكون تصورات الاطراف فيه كافية
فى حصول الجزم به ولا يكون تصور ملزومه موجبا لتصور اللازم وبعبارة
سهلة كل ما يكفيه الواحد يكفيه الاثنين وكل ما يكفيه الاثنين قد لا يكفيه
الواحد فاحفظ والمراد بالعلم فى الموضعين الالتفات كما فى تعريف الدلالة
فاللزوم الذى يوجب الالتفات الى ملزومه الالتفات الى لازمه هو كلزوم
المعرفات لتعريفاتها والنتايج للادلة البينة الانتاج والطرفين للاعراض
النسبية مثل الضرب والملكات للاعدام المضافة اليها مثل الجهل
والعمى وهذا هو اللزوم الذهنى المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند اهل
المعقول دون الاول لان تصور الملزوم اذا لم يوجب تصور اللازم قد
لا يحصل من اللفظ الملزوم فلا دلالة واما عند اهل العربية فالمعتبر
فيها اى يكفى فى الدلالة الالتزامية اللزوم الذهنى فى الجملة لان
الحصول فى بعض الاحيان كاف فى تحقق الدلالة عندهم ولو بمعونة
القرائن ولذا درجوا جميع المعانى المجازية الخارجة عن الموضوع له
فى المدلولات الالتزامية هذا فرية بلا مرية بل لم يعدها من الدلالة
الوضعية كما مر بحثه وتصحيح الامثلة ان يقال مثلا صورة الحيوان
الناطق العقل اذا جعلت مرأتا لملاحظة الانسان المتصور بوجه اخر
يستلزم لتصوره بها ايضا وتلك الصورة ملزومة يوجب الالتفات
اليها الالتفات الى الانسان لكونها منسوبة اليه فيجزم العقل باللزوم
بينهما بمجرد ذلك الالتفات من غير احتياج الى الوسط وانما اعتبرنا

فى التعريف كونه مرآتا للمعرف اذلولاه قدلا يكون اللزوم معلوما فضلا
عن كونه بينا بالمعنى الاخص الايرى انه لو قال احدانى رأيت شيئا
نورانيا عظيم الجثة شديد القوة له ثلث مائة وستين اجنحة يطيربها
و ينزل من السماء و يعرج اليها لايلزم منه تصور جبريل مع الان يعلم
بتلك الوجوه من قبل واذن لايفيد له فائدة جديدة و ان يقال مثلا
التصديق بقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يستلزم التصديق بقولنا
العالم حادث والتصديق الاول ملزوم يوجب الالتفات اليه الالتفات
الى التصديق الثانى فيجزم العقل باللزوم بينهما بمجرد ذلك الالتفات
من غير احتياج الى الوسط وان يقال تصور العمى ملزوم يوجب
ملاحظة الالتفات الى تصور البصر فيجزم العقل باللزوم بين هذين
التصورين بمجرد تلك الملاحظة وقس عليه امثاله وقد يظن انه اراد
بالعلم فى الموضعين مطلق العلم الشامل للتصور والتصديق ولذا عدل
عن قولهم مايلزم من تصور الملزوم اللازم فالتعريف ملزوم يوجب
تصوره تصور المعرف و يكفى ذلك التصور فى الجزم باللزوم بينهما
والدليل ملزوم يوجب التصديق به التصديق بالنتيجة و يكفى ذلك
التصديق فى الجزم باللزوم وفيه ان التعريف والدليل اما ان يكونا
عبارتين عن المعلومات المرتبة كما هو التحقيق اوعن العلوم المتعلقة بها
وعلى التقديرين ليس ذاتهما وحقيقتهما الا الصورة التصورية
فى الاول والصورة التصديقية فى الثانى لوجوب اتحاد العلم مع المعلم
بالذات فلامعنى لتصديق المصدق وكفايته فى الجزم الموقوف على
تصورات الاطراف ولالتصور المتصور الا الاحضار والالتفات و بعد
اللتيا والتى لايمشى فى مثال الجهل والعمى الان يتجاهل او يتعمى
اعلم انه لابد فى مادة اللزوم البين بالمعنى الاخص من لزومين الاول
لزوم ذهنى هو مايكون بين المفهومين والثانى لزوم خارجى هو مايكون
بين المفهومين لان الالتفات فعل النفس كما ان بعض فعل من افعال
الجوارح يستلزم فعلا اخر كحركة اليد والمفتاح فكذلك فعل ههنا
كذا افتح الباب بعون الله الوهاب

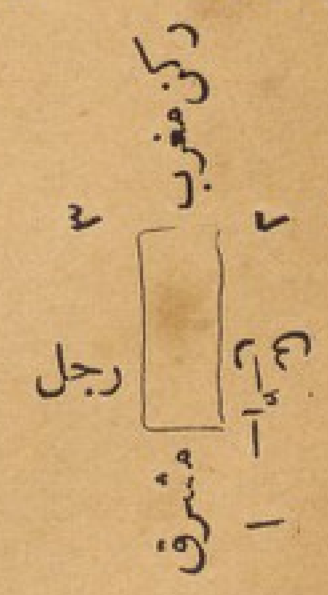
قال (الباب الثانى فى القول الشارح اه) اقول

كل محمول يفيد تصور اما لموضوعه غيرما تصور به عند الوضع واكل شئ كثيرة لكن لايفيد اى محمول كان اى مطلوب يراد لابد ان يكون لكل مطلوب معلومات مخصوصة لايتوصل اليه الابها فهذا الباب فى المطالب التصورية ومايفيدها وسم بالقول الشارح لكون موضوعاته محمولا على الشئ لافادة تصوره وشرحه وكان كتاب التصورات هوالباحث عن المعانى المفردة بمعنى مايقابل القضية فجعل بابين باب فى بيان مناسبتها العامة لكل شئ وباب فى مناسبتها الخاصة لمطاعلم اولا ان الشئ بمعنى مايصح ان يعلم منحصر فى قسمين قسم لم يتوجه اليه العقل قط وهو المجهول المطلق الذى يمتنع طلبه فضلا عن تحصيله وان جاز حصوله لايقال من المعلومات ماهو وجه لكل شئ كالشئ فيكون وجهاله فلايوجد لنا مجهول مطلق اصلا بل كل شئ فرض فهو معلوم لنا بوجه ماولو بالشيئية لانانقول وجهية الشئ له موقوف على توجه اليه العقل اليه والمفروض غيرذلك فتأمل وقسم قدتوجه اليه العقل وهو المعلوم مطلقا اما من جميع الوجوه او بوجه ما والتوجه بغيرطلب قديكون فجأة كمن يرى دينارا على سجادته وهو يصلى وقد يكون بافاضة صورة حاصلة اياه كمن قصد رؤية المرأة غافلا عمايرى فيها وهو فى اثناء ذلك اتفق بصره الى صوره مرئية فيها ومعنى كون الشئ معلوما من جميع الوجوه انه حاصل عند العقل بجميع اعتباراته الثابتة له الصادقه عليه وهذا هوالمعلوم الذى يمتنع طلبه لحصوله وانكشافه على الذهن انكشافا تاما ومعنى كون الشئ معلوما من وجه ومجهولا من وجه انه حاصل عندالعقل ببعض من اعتباراته دون بعض وهذا هوالمجهول الممكن التحصيل بطريق النظر فى المعلومات المعلوم المناسبة اياه بداهة او اكتسابا من القواعد الضرورية اوالمبرهنة فى باب ايساغوجى كما اذا سمعت لفظ الانسان تفهم منه شيئا ما للتصديق بانه كلمة ففى هذه الحالة تحصل فى ذهنك صورة بها تميز الانسان انه المسمى بهذا اللفظ ولكن لاتميز بوجه اخر فصح لك ان تقول اى مفهوم فان اجابوا لك انه

اى بعد العلم بانه محمول اذ الاخبار بعد العلم بها اوصاف منه

حجر شفاف كان تصويرا وتعريفا له تميز بذلك الوجه ايضا فعليك
ان تقبله ان قالوا نحن اهل اللسان وضعناه لهذا المعنى وان ادعوا ان
هذا معناه لغة اوشرعا فلك المنع وعليهم الاثبات بموارد الاستعمال
او بالنقل واما اذا اردت اكتسابه فى نفسك فلابد ان يوجد فيك معلومات
متفرقة غير ملحوظة لكن اذا لاحظتها وعلمت مناسبتها اياه توجب
تصوره فاذن وجهت بصيرتك الى معلوماتك المخزونة المحفوفة تنتقل
من احد الى اخر حتى تجد ما يناسب المط فى اعتقادك مثلا تلاحظ
معنى الشئ تجده عاما وتحكم بانه مناسب له فتأخذه ثم تلاحظ معنى
الحجر وتنظر هل يناسبه ام لا فان لم تعلم تتركه وتنتقل الى معلوم
اخر ثم وثم حتى اذا لاحظت معنى الكتابة علمت انه محمول على ذلك المطوب
بشهادة موارد الاستعمال فتعلم ان المسمى بماله هذه الخاصة فتكون
هذه الخاصة شارحة اسمية له حدا اورسما ثم يصح لك ان تطلب هليته
وان تطلب حقيقته التى هو بها هو فى نفس الامر بان تقول هل هو
موجود وما هو فان قالوا انا اعتبرنا هذا المعنى حقيقة فوضعنا اللفظ بازائه
فليس له حقيقة وراء ذلك المعنى فعليك ان تقبله وان يقولوا ان حقيقة
مع قطع النظر عن اعتبارنا فلك المنع وعليهم الاثبات بان احد جزئيه
جنس والاخر فصل ودونه خرط القتاد واما اذا اردت اكتسابه فى نفسك
فلابد ايضا من يوجد فيك معلومات متفرقة كما تقدم فاذن وجهت
بصيرتك الى تلك المعلومات تنتقل من احد الى آخر حتى تجد له جنسا وفصلا
مثلا اذا لاحظت الى مفهوم الجسم تعلم انه جنس له بشهادة صدق تعريف
الجنس عليه ثم الى لاحظت الحيوان علمت انه جنس له ايضا اقرب من
الاول فاخذته والقيت الاول للاستغناء عنه ثم لاحظت الى معنى الناطق
وعلمت انه فصل له اخذته ثم تبتهما وقيدت احدهما بالاخر يحصل انه
حيوان ناطق فح يعلم الانسان بصورة اخرى هى كنهه وحقيقته وهو
المط ثم تعلم انه هو المط لكونه بالنظر الصحيح وقد ظهر فى هذا التقرير
فوائد منها ان التصور قد يحصل بالاحساس وبمجرد توجه العقل وقد يحصل
من تصورات سابقة وهو على طرق الاول بالتدارك والتحصيل بان

ونظيرا لناظر بمثل هذا
النظر كمثل من قعد فى خارج
جدار مستطيل متوجها
الى ركنه المشرق فخاطبه
رجل متوجه الى ركنه المغرب
من وراء الجدار فتميز عنده
انه من خاطبه لكنه اراد ان
يراه وقد وضع فى خوارج
زوايا الثلث لذلك المستطيل
ثلث مرايا متقابلة فنظر
فى المرآة التى بين يديه فيرى
فيها مرآة ثانية وفيها ثالثة
وفيها ذلك الرجل المط
رؤيته فاذا وضع المرايا بذلك
الترتيب ويرى فيها رجلا
يعلم انه هو الرجل الذى
خاطبه بلاشك منه



يوضع المط المشعور به ويتحرك منه فى المعلومات السابقة طالبا لمناسب المط
من بينها فاما ان يوجد تصور واحد وتصورات مرتبة موقعة لتصور
المط اوتصورات متفرقة اذا رتبها فتحرك فيها ثانيا يوقع تصور المط
فرتبها اولم يوجد شئ منها اووجد ولم يرتب فعلى الحالتين يسمى ذلك
الفعل فكرا منقطعا وفى الحالة الثانية نظر وان وجد الاولان فالتحقق
انه فكر مجامع مع الحدس وان الثالث فهو فكر محض والثانى بالتحصيل
فقط بان يوضع المط فقبل ان يطلب مباديه سنح تصورواحد اوتصورات
مرتبة موقعة لتصور المط اوسنح تصوروا حد من غيرطلب ثم تحرك فى
المعقولات ليجد مبادى اخرى اوسنح المبـادى باسرها من غيرطلب
متفرقة فالاولان حدس محض والاخيرات فكرمحض ان رتبها ومنقطع
ان لم يرتب خلافا للقدماء فى الرابع لعدم الحركة الاولى فان قيل لما استحال
التفات النفس دفعة الى شيئين فالسانح واحد بعدواحد فلايكون الا فى انين
وبين كل انين زمان عند الحكماء فيثبت الحركة والتدريج هناك قلنا المراد
من السنوح مطلق الحضور الاعم من الاالتفات و بما يحصر الشئ عند
النفس بدون الالتفات اليه كما فى البصر والثالث بالحصول فقط بان يسنح
تصور وتصورات مرتبة موقعة لتصور شئ اتفاقا من غيرطلب ولا مط
وهذا هوحال اللازم والملزوم ومنها ان للنفس فى التحصيل افعالا ثلثة
الاول التحرك فى المعلومات المخزونة حركتين مبدأ الاولى منهمـا المط
المشعور به ومنتهاها ماقطع فيه تلك الحركة ومسافتها المعقولات
مطلقا والمق منها تدارك المبادى المناسبة للمط من بينها ومبدأ الثانية اول
ما يوضع من المبادى المناسبة حين الجمع والترتيب ومنتهاها المط ومسافتها
المعقولات المنـاسبة خاصة والمق منهـا الحصول المط والثانى الترتيب
المستلزم للحركة الثـانية والثـالث الملاحظة الواقعة فى ضمن الحركتين
اوفى ضمن الترتيب والاتفاق على ان الفعل المعد لحصول المط هوالفكر
ولكن اختلفوا فى انه اى من هذه الثلثة فالحكماء حكموا انه مجموع الحركتين
ولاشك انه متضمن للملاحظة والترتيب والمتـأخرون منهم عـلى انه هو
الترتيب المستلزم للحركة الثـانية المتضمن للملاحظة لدور ان المط عليه

وجودا وعدما ثم ان هذين الفريقين قد سميا مسافة الحركة الثانية
طريقا وهو تعريف اودليل لكن بعض المتأخرين لماجوز وانحصيل
مجهول بامر بسيط قالوا ان المسمى بالفكر عندنا هو الملاحظة بالقصد
سواء كانت فى ضمن الترتيب والحركة اولا ومايتعلق به تلك الملاحظة
هو الطريق والانسب لهذه الصناعة هو الاول واذا كنت على بصيرة
من هذا فنقول القول الش قول يكتسب من تصوره تصور شئ اخراما
بكنهه او بوجه يميزه عما عداه فالقول الكاسب يسمى معرفا اسم فاعل
وتعريفا بمعناه والقول المكتسب يسمى معرفا اسم مفعول والقول بمعنى
المقول مفردا كان اومركبا لابمعنى المركب لئلا يخرج التعريف بالمفرد
كما يجئ وجميع التصورات محمولات فى الجواب ومن قال لاحمل فى التعريف
لانه تصوير محض ولذا لايتوجه عليه المنع بانا لانم منافاة التصوير
للحمل بهذا المعنى لايقال لوكان التعريف محمولا على المعرف لتوجه
المنع على هذا التعريف بانا لانم انه محمول وعلى تعريف الانسان بانا لانم انه
حيوان ناطق لانانقول لاندعى انه هو فى نفس الامر بل انه هو عندنا وهل
يصح ان يقال للنقاش انا اطلب الدليل على نقشك هذا فافهم ولايخفى ان
التصديق خارج لانه لايقال على شئ اصلا ويخرج بقوله يكتسب من تصوره
آه مالايكتسب من تصوره كالدورى والمباين والاكتساب فى عرفهم هو
التحصيل بطريق لامطلق التحصيل والمراد بالاستلزام ههنا فى قولهم
مايستلزم تصوره تصور شئ اخر الاستلزام بطريق النظر والاكتساب
فلايصدق التعريف على الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة وفيه ان المط
بهذا التعريف هو طريق النظر فمن لايعلم طريق النظر كيف يعلم التحصيل
بطريق انظر وهو دور بلاشبهة وقوله من بصوره اى يكتسب من نفس
ذلك المقول من حيث انه متصور وملتفت اليه اذالمقول بمعنى التصور
ولا معنى لتصور المتصور ولقد ظن انه احتراز عن التصديقات
وانما صح الاحتراز به عنها مع ان التصور اعم من التصور الساذج
والتصور معه الحكم بناء على ان المراد بالتصور هو الصورة الحاصلة
الغير المقارنة للحكم المقارنة للتصديق كما هو المتبادر وفيه انه اراد بالقول

هذا يوافق قول الشيخ بان
عقد الوضع بحسب الاعتبار
وان موضعات المسائل
لابد ان يكون مسلم الثبوت

المقول على الشئ فالتصديقات خارجة عن تعريفه لمامر ثم يرد على ظ
هذا التعريف ان يكون الحيوان الناطق تعريفا ولو بالنسبة الى الحجر
الا ان يراد بشئ اخر ماهو مقول عليه ولك التعبير بان تقول تعريف
الشئ مقوله المستلزم لتصوره المط فقولنا مقوله المستلزم لتصوره جنس
يشمل جميع مقولاته من ذاتياته وعرضياته والملزوم البين اذا لم يكن مجمولا
فخروجه بين والا فاخراجه هين ان لم يكن تصور اللازم به مطلوبا
والا فدخوله لازم والقيد الاخير فصل يخرج من مجمولاته مايستلزم
تصوره مطلقا لكن لايستلزم تصوره المط ويخرج به مقوله الذى ليس
ذلك الشئ مطلوب التصور به بل مطلوب التصديق له به كالمتغير
المحمول على العالم وانما اعتبرنا اضافته الى الشئ المعرف لان التعريف
مما يختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات فان سئل عن الحيوان المتصور
بالماشى مثلا بانه ماهو فى نفسه فللسائل مطلوب ومقصود امامطلوبه
فنوعه اعنى احضار حقيقة مختصة به وتعيينها من بين الحقايق الحاصلة
فى العقل واما مقصوده فتصور الحيوان به ايضا فان قيل فى جوابه انه
جسم حساس فالمحضر مجموع هذه الامور لكن له اعتباران على حسب
الملاحظة فباعتبار كونه صورا متعددة مجتمعة واحدة بعد واحدة ليس
عين المط ولاهو عين المقصود بل مستلزم لهما فيكون تعريفا لهما
وباعتبا كونه صورة واحدة بسبب الاجتماع ملحوظة فى نفسه هو عين
المط لكن ليس هو عين المق اذ المق ليس تصور حقيقته بل تصوره
بحقيقته لكنه مستلزم له لكونه مقولا عليه فيكون نوعا له بالنظر الى المط
وتعريفا له بالنظر الى المق ولذا قيل حدست تصورات مجموع مجموع
تصورات محدود ويكون جنسا اوملزوم جنس بالنظر الى افراده
المختلفة بالحقايق كما انه نوع ايضا بالنسبة الى افراده المتماثلة فى تلك
الحقيقة واذا سئل عن الحيوان المتصور بالجسم الحساس بانه اى شئ
باعتبار عرضه فللسائل ايضا مط ومق امامطلوبه فخاصة اى احضار
صورة عرضية مختصة به وتعيينها من بين العوارض المعقولة واما
مقصوده فتصور الحيوان بها ايضا فان قيل فى جوابه انه ماش فالمشى

المعقول المقول عليه باعتبار كونه ملحوظا فى نفسه عين المط لكن ليس
هو المق اذ المق ليس عرضه بل تصوره بعرضه لكنه مستلزم له فالماشى
خاصة للحيوان بالنظر الى المط وتعريف له بالنظر الى المق
قال (فان كان يجمع ذاتياته المحضة آه) اقول
التصور المط للشى اما تصوره بكنهه كصورة ضرب بمادته وصورته
وهذا مطلب ما الشارحة الاسمية والحقيقية وهو اهم المطالب فى الموضوعات
العلوم الطالبة لعوارضها الذاتية واما تصوره بوجه يميزه عن ماعداه
مما قصد امتيازه عنه كصورته ايضا بالماضى لمصدر الضرب وهذا
المطلب اعم ولذا جاز بالاخص والاعم واهم فى تميز الشئ عما يماثله اويشابهه
بهه اذهو لايحصل بالاول والمعلوم المفيد لهذا التصور يكون ذاتيا
وعرضيا ومختلطا على وفق المط واما المعلوم المفيد لتصور الشئ بكنهه
فلا يكون الا كنهه اى جميع ذاتياته المحضة لا بعضها اذ المط نفس
الحقيقة لاجزؤها ولامع شئ من عرضياته لان المط غيره فتصور الشئ
بكنهه تصوره بجميع ذاتياته المحضة لكن لايجب ان يكون كل منها
محضرا ملتفتا اليه على حدة على حدة لان المق منها تحصيل صورة
واحدة اجمالية فاجمالها اجملها وهل يجب ان يكون كل منها متصورا
بالكنهه ام يصح ان يتصور بوجه عرضى والصحيح الصحيح اذ المعتبر
فى التعريف انفس المعلومات لا ما يعلم بها نعم يجب ان يكون كل منها
متصور الكنهه لكن لامتصورا بالكنه والفرق (ظ) فاذا كان ماهية
الحيوان معلومة ولو بعنوان الماشى يصح ان يحد بها الانسان ولايلزم
ان يكون المشى الذى جعل الة لحصولها معتبرا معها اذ الآلة مما يطرح
عند حصول المق غاية مايلزم منه ان لايكون اجزاؤها ملحوظة وهو غير
لازم اذا كانت حاصلة باجمالها بل هو اسرع وصولا الى المق لما قررناه
آنفا واما جواز التحديد بالنوع فلازم لاسيما على قاعدة القدماء وملتزم
اذ لادليل على نفيه الا الشهرة والشهرة افة وليس لقائل ان يقول اذا
كان الشئ حاصلا بالوجه دون الكنه فالصورة الحاضرة منه فى الذهن
صورة وجهه دون صورته التى هى عينه والاجاز ان يكتسب كنه

الشئ بعرضيه ولاقائل به لانا نقول صورة وجهه غير ملتفت اليها بل هي
مرأة لصورته التي هي عينه فالمحضر هي لا الوجه ومالا يحصل بالعرضي
هو تصور الشئ بكنهه لا تصور كنه الشئ واذا كان الحق من تعريف الشئ
اما تحصيله في العقل بذاته من حيث هو هو او تمييزه بشئ عن سائر الذوات
فالتعريف المفيد له اربعة اقسام حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص
لانه ان افاد حصوله في العقل بذاته وهو حقيقته حصولا تاما فحد تام له وهو
لا يكون الا بجميع ذاتياته المحضة كما مر وهو المركب من الجنس والفصل
القريبين كالحيوان الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد للجسم والا فحد
ناقص له وهو تعريف للشئ ببعض ذاتياته المحضة كالفصل القريب
وحده او مع الجنس البعيد وكلما كان الجنس ابعد كان الحد في النقصان ادخل
كالناطق للانسان والجوهر الحساس للحيوان وان افاد تميزه بشئ تميزا تاما
فرسم تام له وهو لا يكون الا بالخاصة الشاملة مع الجنس القريب كالحيوان
الضاحك للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيوان الناطق الضاحك
ويسمى رسما تاما اكمل من الحد التام والا فرسم ناقص له وهو تعريف
للشئ ببعض اثاره من غير اطلاع به على تمام حقيقته ولو بالخاصة
مطلقا وحدها او مع العرض العام وان منع المتأخرون العرض بناء
على زعمهم بان الغرض مما اخذ في التعريف اما التميز او الاطلاع على
الذاتي والحق الجواز اذا لغرض الاصلي هو التوضيح ولذا جاز الرسم
الاكمل وربما يفيد اجتماع العوارض زيادة ايضاح للماهية وسهولة
اطلاع على حقيقتها وايضا ربما يحصل به التميز كما في قولهم في تعريف
الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم
القامة ضحاك بالطبع ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال اي توضيح
امر كلي بامر جزئي من جزئياته كقولنا الانسان مثل زيد وعمرو
وبالمقايسة والمخالفة كقولنا البصيرة كالبصر الا انه مستضئ من الشمس
والبصيرة من العقل وبالتقسيم اي بتقسيم الكلي الى جزئياته كقولنا الحيوان
منه ناطق ومنه صاهل ولا يذهب على الخواص ان المماثلة والمشابهة
والمخالفة والانقسام من الخواص وتقسيم الكل الى الاجزاء حد خارج عن الحد

اى عن حد القول الش

وههنا ابحاث (ا) يرد على تعريف الحد الناقص بانه يستلزم ان يكون المركب من الفصل البعيد والقريب او البعيدين ان جوز التعريف بالاعم وان يكون مجرد الجنس ان جوز مع ذلك التعريف بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك والجواب ان ذلك مجرد احتمال عقلى غير متحقق فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس فى كونه حدا ناقصا عندهم وكذا الكلام فى تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب مع احدهما رسما ناقصا وتحقيق ذلك ان الاحتمالات فى التركيب متكثرة فبعضها غير معتبر لعدم الوفاء و بعضها للاستغناء فتأمل (ب) قد يقال المط لا يكون مستفادا من التعريف والا لكان علة موجبة له وليس كذلك لان التعريف فكر والفكر معد و يجاب بان الفكر عبارة عن الملاحظة او الترتيب وهو المعد للمط والتعريف هو الملحوظ او المرتب وهو ليس بمعد له والا لما يجامعه لا يقال لا شك ان العلم بالمط يتوقف على التعريف فهو اما علة لوجوده وهى العلة الموجبة وتمامه اربعة مشهورة فاعل الشئ وغايته ومادته وصورته او علة لحدوثه لا لوجوده وهى العلة المعدة والتعريف لا يكون شيئا من علل وجود المط والا لوجب انتفاء المطلوب بانتفائه وليس كذلك الا يرى انا نجزم بتساوى زوايا المثلث لقائمتين مع الذهول عن المقدمات التى اكتسبناه منها فهو علة لحدوث المط كالبناء الفانى مع بقاء البناء فيكون معدا له والمط ولا نم ان المعد للشئ يلزمه ان لا يجامعه بل لا يلزمه ان يجامعه لانا نقول العلة لحدوث الشئ علة لوجوده فالمعدات ايضا علل الوجود فالحق فى الترديد ان يقال التعريف ما يتوقف عليه حصول المط وما يتوقف عليه وجود الشئ ان توقف على وجوده فقط ففاعل له او غاية او شرط ان كان خارجا عن ذاته والا فمادة له او صورة وان توقف على عدمه فقط فمانع له او عليهما معا اى على عدمه الطارى على وجوده فمعد له كالخطوات لحصول الماشى فى المكان المق لكن التعريف لا يكون شيئا مما يتوقف المط على وجوده والا لانتفى بانتفائه ولا مما يتوقف على عدمه وهو ظ ولا مما يتوقف على

عدمه بعد وجوده لجواز المجامعة فانتفى التوقف رأسا او بطل التقسيم حصرا فنقول المط متوقف على وجود التعريف وهو باعتبار الحركات الفكرية الواقعة فيه معد وغير مجامع للمط اذ لابد من انتهائها وانقطاعها وباعتبار ذاته علة موجبة ومجامع حتى لوفرض انتفاؤه لزم انتفاء المط (ج) التشكيك المشهور بان التصور لايكتسب لانه اما حاصل او غير حاصل وايا ما كان يمتنع طلبه وبيانه ممكن التحصيل من شرح المواقف المطالع فليطلب

قال ﴿ ثم التعريف مطلقا اما حقيقى آه ﴾ اقول

مايطلق عليه تعريف الشئ اما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة لذلك الشئ لانه هو التعريف حقيقة او تنبيهى ان قصد به احضار صورته المخزونة سواء كان بحده او رسمه ونظيره التنبيه بالدليل على البديهى الخفى وكل من الامثلة المذكورة يصلح ان يكون حقيقيا وتنبيهيا لانه دائر على اعتقاد صاحب التعريف ان المخاطب جاهل او ذاهل ومنه التعريف اللفظى اى تعريف معنى لفظ لم يتصور الابعنوان معنى هذا اللفظ فوضع وطلب تصوره بوجه آخر وانما كان من التنبيهى لانه تعريف بقصد به تعيين معنى لفظ مبهم لاتحصيل صورة جديدة له وطريقه ان تحضر ذلك المعنى نفسه بلفظ مرادف اوغيره اوضح منه فى الدلالة على المق كقولك رأيت غضنفرا اى اسدا اوشجيعا وكتفسيرات معانى الافعال والحروف لايقال انها ليست بمحمولات لعدم استقلالها وتعريف الشئ لابد ان يكون مقولا عليه لانا نقول تعريف الشئ لابد ان يكون مقولا عليه ولذا لاتفسر معانى الافعال والحروف وحدها بل مع فواعلها ومتعلقاتها واما موافقتها للمعرف فى الاحوال التركيبيه فللاتحاد التام وسرعة الانتقال الى المرام اوتحضره بشئ آخر من ذاتياته وعرضياته المتصور بها ليتعين المق كقولهم سعد ان نبت والتفسيرات كلها على الطريقة المذكور كما يشهد به الخلقة السعيدة فلا ينبغى ان يخالف فى كونها من المطالب التصورية واما تأويلها الى التصديق بان يوضع الغضنفر مثلا لا ليلتفت المخاطب الى معنى ما مطلوب التعيين بل ليلتفت

الى نفس هـذا اللفظ طالبا للتصديق بانه دال على معنى الاسد ليتعين
معناه كما قال السيد فليس نجيد

قال (وايضا التعريف مطلقا اما حقيق آه) اقول
التعريف مطلقا حدا كان اورسما كما ينقسم الى الحقيق والتنبيهى فكذلك
هو على اطلاقه اما حقيق ان كان تعريفا لما علم وجوده فى الخارج ولو بعد
التعريف كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم لانه تعريف
قصد به تصور حقيقة موجودة فى الخارج من حيث انها موجودة فيه
واما اسمى ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير ان يعلم وجوده فى الخارج
سواء كان موجودا فى نفسه كتعريف شئ من الاعيان الثابتة قبل العلم
بوجوده اولم يكن موجودا فيه مع امكانه كتعريف العنقاء اومع امتناعه
كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور الاعتبارية فاعلم ان الماهية
المتصورة اما موجودة فى الخارج بان يكون الخارج ظرفا الوجودها اوعتبارية
غير موجودة فيه سواء كانت اعتبارية محضة وهو ما اخترعه العقل
ولم يكن له ربط بالخارج مطلقا كانسان ذى رأسين وانياب الاغوال اولم تكن
كذلك بل كان لها ربط بالخارج بان كان الخارج ظرفا لنفسها لا لوجودها
وهى الاعتبارية النفس الامرية كالاكوان والاعدام والانصافات
والسلوب والاضافات فتعريف الماهيات الاعتبارية مطلقا انما هو بحسب
الاسم واما الحقايق الثابتة فيمكن ان تعرف بكل من القسمين وليس بينهما
مباينة كلية بل عموم من وجه اذ يجوز ان يتحد الكنه والمسمى فاتحدا
كالحيوان الناطق فى الحدين والضاحك فى الرسمين للانسان الموجود
الملحوظ عند الوضع بعنوان الحيوان الناطق وان يفترقا فافترقا كالحيوان
الناطق ايضا للانسان الموجود الملحوظ عند الوضع بعنوان الضاحك
اوبعنوان زيد وامثاله فالنسب بين الاربعه ست وضعنالك فيهما سلما
لترتقى الى معرفتها بدلائلها المشار اليها

قال (وماهيات الاصناف اعتبارية آه) اقول
الاصناف انما تعرف بحدود ورسوم اسمية لا حقيقية لان ماهيات الاصناف
كلها اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون

تعريف الرومي بالانسان الابيض اسميا وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما
يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي باعتبارنا مع الانسان تارة عارض
البياض وتارة عارض السواد ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي
بازاء الثاني والا فهما ليسا ماهيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت
نوع واحد هو الانسان فلاعتبارنا انضما الابيض والاسود الى الانسان مدخل
في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد
انضم الى المادة الحيوانية الصورة الناطقية في احدهما والصاهلية في الاخر
في الواقع سواء اعتبرنا انضمامها اليه اولا فلذا كانا من الماهيات الحقيقية
الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه اذ فيه
ان الابيض منضمة الى المادة الانسانية في الرومي ايضا في الواقع
اعتبرناه اولم نعتبر والفرق دقيق يحتاج الى التأمل فان قلت ان اردت
بقولك الرومي ليس هو نفسه بموجود في الخارج مع كونه معروضا
للكلية فكذلك الانسان عند من لم يقل بوجود الكلي الطبيعي وان اردت
انه ليس بموجود الافراد فمم بل هو معلوم الوجود قبل التعريف
التعريف فيكون تعريفه بالانسان الابيض تعريفا حقيقيا قلت لما كان
من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند
القائلين بوجود الكلي الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان
وغيرهما من الماهيات الحقيقية وكل ماهية حقيقية لابد ان يوجد فرده
في الخارج ولا عكس لان وجود المفرد في الخارج في الجملة بان كان فرد
نوعه لا يقتضي كون الصادق عليه المرأة لملاحظته من الماهيات
الحقيقية كما لم يقتض ذلك في المفهوم الجزئي والواحد والكثير وغيرها
فانها امور اعتبارية قطعا ولك ان تقول افراد الابيض ليست هي هذا
البياض وذاك البياض ولا زيد وعمرو وبكر مطلقا بل اذا اعتبر بياضهم
وللعقل ان لا يعتبره لامكان تصورهم بدونه فافراد الماهيات الاعتبارية
لا وجود لها في الخارج بل في العقل والنوعي الحقيقي جنس اعتباري

فى الماهية الاعتبارية فهو جنس اعتبارى فى ماهيات الاصناف فلا اشكال
بحدودها اى بحدود الاصناف على حدود الحدود وجه الاشكال
ان الحدود المذكورة منقوضة بحدود الاصناف ورسومها التامة
اذليس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان فى الانسان الابيض والجواب
ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه
جنس اعتبارى بالنسبة الى الماهيات الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم
الواحد يجوز ان يكون جنسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال

قال (واعلم ان المعرف مط لابد ان يكون معلوما اه) اقول
قدحان آوان بيان شرائط التعريف فللمعرف شرط نبه عليه بقوله
واعلم ان المعرف مطلقا لابد ان يكون معلوما قبل التعريف بوجه
ماولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف
يفيد علما به بوجه آخر مطلوب ولا يذهب عليك ان هذ شرط لامكان طلبه
وكانى اوماتك ان له شرطان آخران الاول لامكان حصوله
بطريق التعريف وهو وجود المبادى المناسبة له وهو ظ
والثانى لامكان تحصيله وهو التصديق بمناسبتها له كيلا يكون تحريه
كمن يتحرى حبة حمراء فى الصبرة وهو اعمى ومن كان فى هذه اعمى فهو
فى الاخرة اعمى ومن هذا يتبين المط اذا لم يتميز عن جميع ماعداه بصورة
مالا يمكن ان يكتسب له صورة جديدة واما القول بان المعرف يكفى
فيه ان يكون مشعورا به قبل التعريف ولو باعم الوجوه او اخص حتى
اولم يتصور مكة الابانه قرية من القرى صح طلبه فمما لا اظنه بحق كيف
وانك اذا لم ترا بلا ولم تسمع اسمه ولم تتصوره الابان فى الدنيا واحدا من
انواع الاشياء لاتجد ذاتياله ولا عرضيا هب وجدته على العميا لكن
كيف تعلم انه هولان من لم يعلم معنى السرير الابانه مصنوع من المصنوعات
فله ان يصنع معلقا من المدر ويقول انه سرير فعنى ذلك القول انه لابد
ان يكون المعرف متميزا عن جميع ماعداه بوجه ماقبل التعريف ولو باعم

الوجوه كالشيئية اذلا يوجب اعمية الوجه اعمية المعلوم به ولاكلية كليته كخاصة الشخص فاحفظ هـذا فانه كوجه المحبوب فى المرأة السوداء

قال (فصل ويشترط فى الكل آه) اقول

تبين لك مماسبق ان اقسام التعريف ستة عشر حد تام اوناقص اورسم تام اوناقص حقيق اوتنبيهى وحقيق اواسمى ولكن اكثر الظنون على ان اطلاق التعريف على التنبيهى مجاز ولذاقوبل بالحقيق بمعنى الحقيقة اللغوية فلايجرى فيه الحديه والرسمية وهوهم ويشرط فى الكل العراء عن الاغلاط المعنوية واللفظية لئلا يفوت العرض على السامع لخفاء اوتنفر طبع فلصحة كل تعريف بحسب المعنى شرطان متفق عليهما الاول كونه اجلى من المعرف اذهو موضح فلابد ان يكون اوضح والثانى كونه معلوما قبله اذالكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب يعنى ان تصور التعريف فى نفسه يجب ان يكون اجلى واعرف من تصور المعرف به فانتفاء كل شرط يورث فى التعريف غلطاوالاغلاط المعنوية اربعة احدها كون التعريف نفس المعرف جزءا اوكلا فلايصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة يعنى لايجوز تعريف لشى بماهية التى كان بها مشعورابه مطلوب التصور قيل حد الشئ تعريف له بنفس ماهية المطلوبة واجيب بان الحد مفصل فلايكون عين المحدود المجمل وفيه ان اشتراط التفصيل فيه امر اخرلم يثبت والاولى ان يقال لايجوز تعريف الشئ بنفسه كتعريف بمايتلفظ به الانسان وثانيها كونه اخفى من المعرف فلايصح تعريف الشئ بما هو اخفى من ماهية المشعور بها كتعريف النار بما يشبه النفس فى اللطافة وثالثها كونه مساويا للمعرف فى المعرفة والجهالة فلا يصح تعريف الشئ بما يساوى ماهية المشعور بها فى الجلاء والخفاء كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة اذالروح المتصور بمايوجب الحيوة فى البدن مطلوب التصور فتصوره بما يوجب الحس والحركة لايفيد المط اذمن يعلم الاول يعلم الثانى وبالعكس ورابعها كونه غيرمعلوم قبل المعروف سواء علم معه اوبعده اولم يعلم اصلا فلايتصور التعريف بمالايتصور فى نفسه الامع الماهية المط او بعدها فيتوقف حصوله فى

لطيفة وتنظير اذلايوجب سواد المرأة سواد الوجه فافهم

العقل على حصولها فيه وهى غير حاصلة ولانما لايتصور فى نفسه اصلا
لا قبل الماهية المط ولامعها و لابعدها للدورا و الدوران او التسلسل
اولبطلان آخر اعلم ان الدوران هو ترتب الشئ على ماله صلوح العلية
والمترتب يسمى دائرا ومايترتب عليه يسمى مدارا والدائر على الشئ اما
دائر عليه وجودا وعدما كارجم زنا المحصن اووجودا فقط كالاسهال
الشرب السقمونيا اوعدما فقط كالعلم للحيوة والدور توقف الشئ على
مايتوقف عليه ويلزمه توقف الشئ على نفسه وللتوقف معنى عام هو
كون الشئ لايمكن بدون شئ اخر وخاص هو كونه بحيث لايمكن الابعد
شئ اخر فالدور بمعنى الاعم قسمان دورمعى ككون (١) مع (ب) (وب)
مع (١) ولايلزمه الاكون الشئ مع نفسه وهو ليس ببط و دور تقدمى
اما بمرتبة ويسمى دورامصرحا ككون (١) بعد (ب) من جهة وب
بعد (١) من جهة او بمراتب ويسمى دورامضمرا ككون (١) بعد (ب)
وب بعد ج وج بعد (١) ويلزمهما تقدم الشئ على نفسه وهو بط ان
اتحد الجهتان وجاز ان تغايرا فنقول التعريف الذى لايكون معلوما
قبل الماهية المط ثلث صور ذكرت اما ما يعلم الامعها فكالتعريف بما
يدور عليها دورا معيا وقدظننت انه كذا اذادار عليها علما وجهلا من
الدوران فلايصح تعريف احد المتضائفين بالاخر كتعريف الاب بما
يشمل على الابن او بالعكس مثل ان يقال الابن ماله اب فان الاب والابن
متضائفان مشهوران وانما يعقل احدهما مع الاخر والتعريف الصحيح
لايكون متعقلا مع المعرف فلايكون تعريف احدهما بالاخر تعريفا صحيحا
وانما لايتعقل احدهما بدون الاخر لان ماهية الاب من له الابن من له
النبوة فماهيتهما معتبرة مع عارض الابوة والنبوة والابوة والنبوة متضائفان
حقيقيان متكافئان ذهنا وخارجا فلايعقل احديهما بدون الاخر اما
انهما متضائفان حقيقيان فلان الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه
حيوان اخر والنبو كون الحيوان الاخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول
وكل من الكونين نسبة متكررة اى معقولة بالقياس الى الاخرى تعرض الاولى
الاول والثانية للثانى لشئ يقتضيه وهو التولد ولايمكن تعقل احد الكنين

لم يقل لصفة تقتضيه ليعلم
مافصله فى حاشية التهذيب
المص سلمه

بدون الاخر لان مفهوم كل منهما متضمن للاخر فاما ان يتعقل احدهما
ثم الاخر او يتعقلا معا وقد بطل الاول فتعين الثانى وهو المط و اما ما
لا يتعقل الا بعدها فكتعريف العلم بعدم الجهل وهذا مخالف للاول
فى معنى التوقف فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شانه
ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه وفى عدم استلزام
الدور لان هذا التوقف من جانب اذ ليس تعقل العلم متوقفا على تعقل
الجهل ومن تعقل انه اذا كان بين الحركة والسكون تقابل العدم
والملكة كما هو بحسب التحقيق فتعريف المتحرك بما ليس بساكن دورى
بمرتبة لا تعريف بالمساوى فى التعقل كما هو على فرض كونهما متضادين
لم يتعقل شيأ نعم التعريف فاسد على ذلك التقدير ايضا لكن لتقدم
المعرف على التعريف لا للدور واستلزام تقدم المعرف على نفسه وفيه
ان التعريف متوقف على المعرف على ذلك التقدير وكل معرف متوقف
على التعريف بالضرورة مادام معرفا فالتعريف متوقف على نفسه
بالضروة وهل هذا الا دور باطل فليتأمل واما ما لا يتعقل اصلا
لا قبل الماهية المط ولا معها ولا بعدها فكما فى التعريفات التى تدور
عليها دورا تقدميا فى نفس الامر كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب والصدق هو الخبر عن الشئ على ما هو به فانه يقال
عليه ان التعريفين باطلان اذ يتوقف احدهما على الاخر توقفا موجبا
للتقدم والتأخر من جهة التصور فيلزم ان يتعقل شئ منهما والتعريف
لابد ان يتعقل فلا يكون شئ منهما تعريفا صحيحا اما توقف احدهما
اذ غاية ما يستلزمه ان يكون مع نفسه وهو ليس بباطل فى نفسه وانما
يبطل به وبما اذا كان التوقف من جانب التعريف فقط لوجوب
التقدم وهكذا ينبغى ان يقرر هذا المقام وقوله فى نفس الامر اى لا فى مجرد
الزعم اذ لا يبطل التعريف بمجرد توهم الدور فانه لا يقتضى ان لا يعلما
على الاخر كذلك فلان الخبر لم يتصور الا باحتمال الصدق فتصوره
باحتمال الصدق يتوقف على تصور الصدق فى نفسه والصدق

وجهه انه وان كان دورا
بطل لكن بطلان التعريف
لا لاجل كونه دورا اذ لو
فرض عدم الذور فالتعريف
بط ايضا فلا تأثير للدور
فى البطلان

لم يتصور فى نفسه الا بالخبر فتصوره بالخبر متوقف على تصور الخبر المتوقف على تصوره لا توقفا معيا اذ يمكن تصور احدهما فى نفسه بدون الاخر وان لم يكن تصور احدهما بالاخر بدون الاخر وبعبارة سهلة الخبر متوقف على الصدق من جهة التصور والصدق متوقف على الخبر من تلك الجهة فاذا كان التوقف الموجب للتقدم والتأخر من الجانبين من جهة واحدة يلزم الدور الباطل لاستلزام تقدم الشئ على نفسه فلا يكون شئ منهما متصورا اصلا بخلاف الدور المعى اذ غاية ما يستلزمه ان يكون مع نفسه وهو ليس بباطل فى نفسه وانما يبطل به وبما اذا كان التوقف من جانب التعريف فقط لوجوب التقدم وهكذا ينبغى ان يقرر هذا المقام وقوله فى نفس الامر اى لا فى مجرد الزعم اذ لا يبطل التعريف بمجرد توهم الدور فانه لا يقتضى ان لا يعلما فى الواقع بل فى الزعم والمراد هو الاول كما فى نظائره فاعلم

قال (وشرط المتأخرون فى الكل مساواته آه) اقول

التزم المتأخرون فى كل تعريف شرطا ثالثا هو مساواته للمعرف صدقا فيلزمه المنع والجمع وبعبارة اخرى الطرد والعكس لانه اذا صدق الحكم الكلى من جانب التعريف كقولنا كل لفظ موضوع لمفرد فهو كلمة يصير التعريف مطردا لا يختلف عنه الحكم ومانعا لا يدخل فيه شئ من اغيار المحدود واذا صدق الحكم الكلى من جانب المعرف ايضا كقولنا كل كلمة لفظ موضوع لمفرد يصير حكم التعريف منعكسا بذلك العكس الكلى وقيل بالمفهوم المخالف كقولنا كل ما ليس بلفظ موضوع ليس بكلمة فيكون جامعا لجميع افراد المحدود تنبيه الملتزم المساواة بحسب الصدق لا بحسب التحقق فلا يكون تعريف التعريف اخص من مطلق التعريف واذا كان التعريف اعم يشمل على المعرف وعلى غيره فلا يكون مانعا واذا كان اخص يكون انقص فلا يكون جامعا قالوا التعريف الصحيح مساو واجلى لا مساو فى المعرفة او اخفى اذ المقصود منه اما تصور حقيقة المعرف واما امتيازه عن جميع ما عداه ولا يفيد شيئا منهما الا المساوى فلا يصح بالمباين وهو ظ ولا بالاعم ولا بالاخص اما

الاعم فلعدم التميز واما الاخص فلكونه اخفى وتمامه فى شرح الشمسية
للتفتازانى مع مافيه والحق جواز الاعم فى الحد الناقص والاعم والاخص
فى الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف لانا لانم ان الغرض
منحصر فيما ذكروه بل قد يكون الغرض منه بيانا للافراد المبحوث عنها
اوتميزا لها عما يشتبه به عند المخاطب الا يرى ان المثلث اذا اشتبه بالدوٓرة
مثلا واريد تميزه عنها فقيل انه شكل مضلع افادلنا تصوره بوجه
مايمتاز به عنها فلولم يكن فى المنطق طريقا موصلا الى ذلك لما كان
كافيا فى الايصال وان الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما
حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلى بخلاف ماعده فاذا تصورنا كنه الانسان
لكن بكنهه بل بالماشى مثلا واردنا تحديده حدا تاما وقلنا انه الجسم الناطق
يردعليه ان الانسان الذى تصورناه بالماشى لايكون الانام باوحساسا والجسم
الناطق يحتمل ان يكون حساسا وغير حساس فيكون اعم منه و التحديد
بالاعم بط ولا يندفع هذا بانه مجرد احتمال عقلى بل محال ولا يختل التعريف
الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى لا يقال ان الانسان
الذى تصورناه بالماشى لايكون غير الماشى فاذا حددناه بالحيوان الناطق
يرد عليه ايضا انه يحتمل ان يكون ماشيا وغير ماش اذلم يقيد بشى منهما
فيكون اعم منه لانا نقول الماشى الة فهو خارج عن الانسان وعن
الحيوان الناطق فلا اعتبار لهذه النسبة بالنسبة بحسب التجويز انما تعتبر بالنظر
الى ذات المفهومين مع قطع النظر عن الخارج عنهما كما مر فى بحثها
والحاصل ان كل حد تام يجب ان يكون مساويا للمحدود فى الصدق
والمفهوم وشرطوا فيه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند
البعض شرط الاولوية لا الصحة اذ الاعم اظهر عند العقل فتقديمه اولى
والاخص قيد له مخصص اياه فتأخيره انسب واما القول بالوجوب
فلان اقتران حصة من شئ الى شئ يتوقف على تعقل ذلك الشئ
وتأخيره يوجب نقصا فى التعريف ولهذا عد قولنا الناطق الحيوان
حدا ناقصا للانسان والانسب الانسب اذ اللغات مختلفة فى ترتيبات
التراكيب ولكل وجهة هوموليها

قال (ويجب فى الكل الاحتراز عن استعمال المجاز آه) اقول
انا نعلم بالضرورة ان كل علم حاصل بسبب صحيح كالحس السليم والخبر
الصادق ونظر العقل فهو علم ومابفاسد لاوثوق به وهذا دستور
ومعيار نعرف به صحة كل علم وفساده بضم صغريات سهلة الحصول
لكن قديكون تلك الصغريات نظرية فى نظر العقل فاحتجنا الى قانون
كلى بديهى اومبرهن لاستنباطها عنه وهو المنطق كان تقول كل تصور
حاصل بتعريف اجلى واقدم تصور بتعريف صحيح لاخلل فيه كتصور
زيد حاصل ببصر لاخلل فيه والخلل فى التعريف امامن المعنى اواللفظ
اومنهما اماالخلل من جهة المعنى فبرفض شرط من الشرائط المذكورة
كالتعريف بغير المساوى اوبالمساوى فى المعرفة اوبالاخفى او بالنفس
او بالمعرف به بمرتبة او بمراتب وكل اردى مماقبله واما من جهة اللفظ
فبعدم الرعاية فى التكلم بقانون الدلالة فى التعليم والتعلم فالواجب على
المتعلم فى كل تعريف حمل لفظه على المتبادر وعلى المعلم الاحتراز
عن استعمال المجاز اوالمشترك من غير قرينة ظاهرة الاان جاز ارادة كل
مايحتمله كالعلم فى تعارف الفنون وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية والتضمنية
على مايجب اخذه فى الحدود كتعريف الكلمة بانه لفظ مفردا ولفظ وان
اردت الاطمئنان فعليك بالامتحان لان مايجب اخذه فيها واجب
الالتفات والمدلول الالتزامى والتضمنى قدلايلتفت اليهما وقوله فى الحدود
يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور فى الرسوم والى ان المحذور
فى الحدود هو الدلالة الالتزامية على مايجب اخذه فيها لاكل دلالة الالتزامية
وكذلك يجب الاحتراز فى كل تعريف عن الفاظ غريبة وحشية
مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات وعن التكرار الامن
ضرورة كقيد الحيثية التى هى تكرار ماتقدم عليها اوالحاجة
كما يقال الانف الافطس انف فيه تقعير والجنس كلى مقول
وعن التطويل الالفائدة كتعريف الليل بانه زمان ظلمة الجو بسبب
غروب الشمس فان اسم الليل موضوع بازاء زمان الظلمة مع اعتبار
غروب الشمس فان زمان ظلمة الجوار بسبب اخر لايسمى ليلا الامجازا

(بخلاف)

بخلاف ماقيل فى تعريف الخسوف انه خلوجرم عن شعاع الشمس بتوسط
الارض بينهما فان مفهوم الخسوف ليس الاذلك الخلو فى وقت من شانه
ان مثله لايخلو عنه واما انه كان مستنيرا بشاع الشمس وانقطع بتوسط
الارض فامر خارج عن مفهومه ومع ذلك اخفى منه وهو القيد المستدرك
فى عبارة القوم وما اشتهر من ان كل قيد فى الحد لابد ان يحترز به عن شئ
والاكان مستدركا بط قطعا لانهم يوردون فى التعريفات فصولا متساوية
وخواص كذلك بل المستدرك مايكون بلا فائدة

قال (ولايمكن تعريف البسائط الخ) اقول

مايراد تعريفه اما بسيط كالجوهر او مركب من عدة امور متمازة فى العقل
فقط وتسمى اجزاء ذهنية ومحمولة او الخارج ايضا وتسمى اجزاء
خارجية وغير محمولة اما من الحقيقيات الصناعية كالسرير اولا كانسان او من
الاعتباريات اما مضافة كالاب اولا كالابيض وكل بسيط لايمكن تعريفه
الا برسوم ناقصة ان وجدله خاصة والافلا يعرف اصلا الاعند المتقدمين
اذ الحد تعريف بالجزء والجزء ممتنع فى البسيط فالحد ممتنع فيه وفيه ان
الحد تعريف بالكنه فليتدبر وكل مركب حقيقى يحد بملاحظة اجزائها
محمولة كانت اوغير محمولة لكن الثانى خارج عن القانون الان يؤخذ
محمولات عرضية بالقياس الى تلك الاجزاء فيرسم بهما رسما مشتملا على
العلل الاربع كتعريف السرير بانه مصنوع من قطع الخشب لجلوس
السلطان وكل مركب اعتبارى يحد بما اعتبر فى مفهومه ويرسم بالخارج
عنه فى تعريف الجسم المأخوذ مع البياض تعرف الجسم والبياض للجسم
ويجب فى تحديد كل من المتضائفين ذكر ذاتيهما معراة عن الاضافة ثم
ايراد معنى حصل به التضائف بينهما على وجه تختص بالمعرف كما يقال
الاب انسان ذكر تولد من نطفة انسان اخر من حيث هو كذلك اما
ذكر ذاتيهما وهو الانسان الاول والاخر فى مثالنا فلان تعقل كل منهما
مع تعقل الاخر فذات كل منهما وذات الاخر معتبران فى مفهومه وكل
مايعتبر فى مفهوم الشئ يجب ان يذكر فى حده كالبصر فى حد العمى واما
تجريدهما عن وصف الاضافة فلئلا يلزم الدور واما ذكر السبب الذى

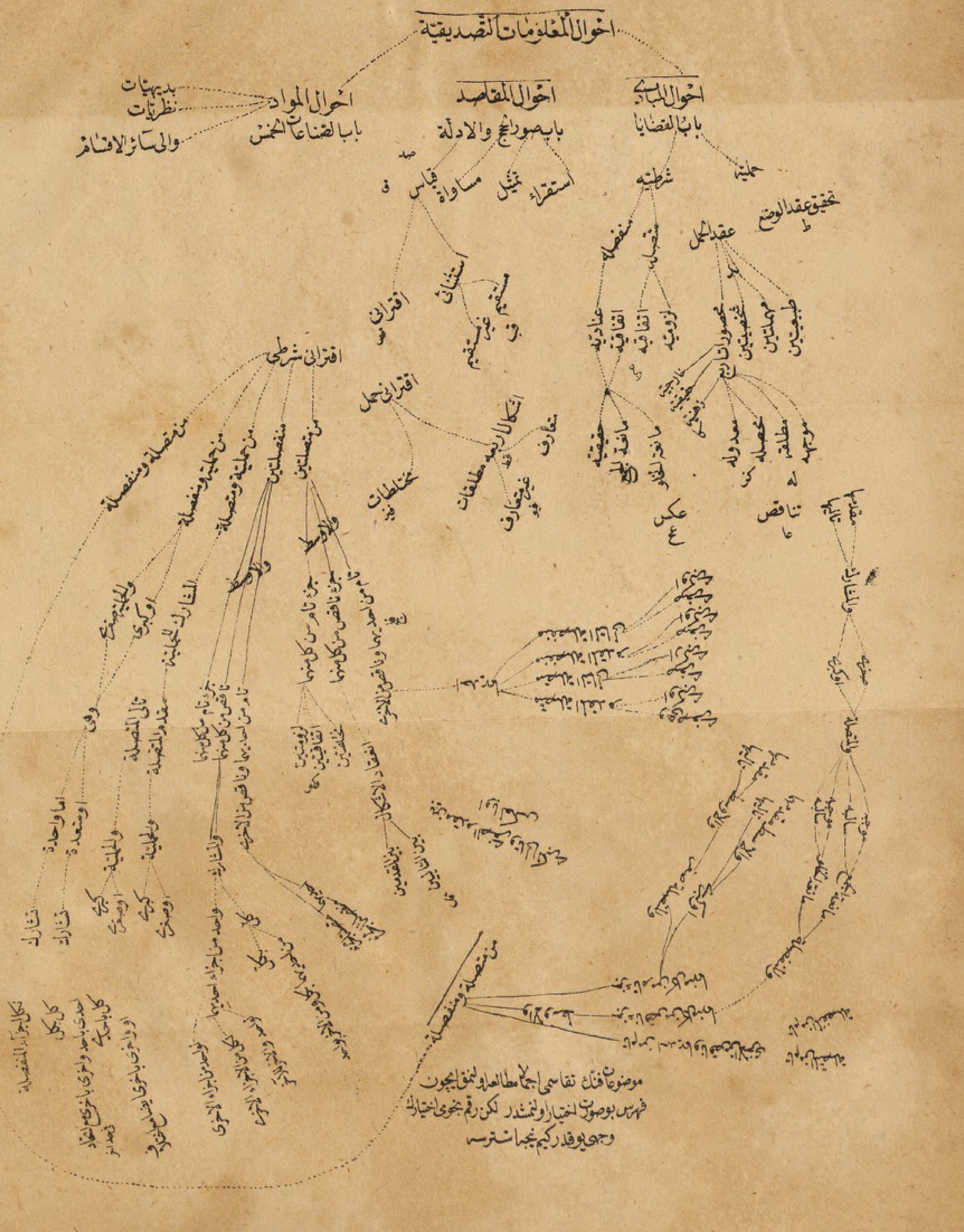
يقتضي تضايفهما كالتولد في مثالنا فليحصلا به معاني العقل واما كونه على وجه يختص بالمعرف كتوصيف الاول بتولد الاخر منه فلان التعريف له فلو وصف بتولده عن الاخر لاختص بمضايفه وهو الابن ثم قيد الحيثية تكرار ضروري يخص البيان بالاب من حيث هو اب ولو لا لصدق الحد عليه من جهات اخر ويقال في تحديد الابوة صفة انسان يتولد من نطفة انسان اخر من حيث هو كذلك ولو لا القيد الاخير لصدق التعريف على بياض الاب وسائر صفاته واجزاء الاعتبارية اما معان وجودية ذات اضافة كالمعية والبصر اولشيء ذوها كالمع والبصير او لا هذا ولا ذاك كالحلاوة وموضوعها في ماهية الحلو والاول يحد مع الاضافة فيقال المعية كون الشيء متحققا عند تحقق الاخر والبصر ادراك المبصرات والثاني يحد مع الحدث المشتق منه فيقال المع شي له المعية والبصير شيء له البصر وكون تلك الاشياء اجساما اوغيرها احياء او غيرها خارج عن ماهية هذه المعاني واما معان عدمية والاعدام انما تدرك بملكاتها فامالن تختص بملكاتها كالغنى والغني او تعتبر مع ذلك موضوع قابل للملكة كالعجز والعاجز والاول يحد مع الاضافة الى الملكة فيقال الغنى عدم الاحتياج والغني مالا يحتاج الى الغير والثاني مع تعلقهما بالقابل ايضا فيقال العجز عدم القدرة عما من شانه ان يكون قادرا والعاجز ماليس له القدرة ومن شانه ان يكون قادرا ومنه العمى والاعمى اذ لا يكفي في مفهومه عدم البصر والالجاز اطلاقه على الحجر والشجر تنبيه قد يكون بين بسائط المركبات معنى اخر يجب ان يلحظ اليه في التعريف كالهيئة الاجتماعية وكالترتيب كما في السرير فانه لايتم تركيب اجزاء الخشب مالم يكن معها ترتيب في الوضع وكما في المركب الاسطقسي فانه لايتم تركيب الاسطقسيات بدون الاستحالة والامتزاج فالهيئة والترتيب والاستحالة احد اجزاء المركب في المفهوم وان لم يكن جزأ قائما بنفسه كذا في المعتقدات صاحب القسطاس

قال (ولا يعدد الحد التام لشيء واحد اه) اقول لايمكن ان يكون لشيء واحد حدان تامان كلاهما حقيقيان او اسميان

والا لم يكن شئ منهما جميع الذاتيات هف وجاز المختلفان ولا يمكن
تعريف الجزئى على وجه جزئى عادة اذ ليس لنا طريق فى الادرا
كات الجزئية سوى الاحساس وان جاز ذلك عقلا كما جاز ادراك
المسموعات بالباصرة لان الجزئى لايعرف بجزئى اخر للمباينة بل بالكلى
وهو لايفيد صورة جزئية له ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكلى الى
الكلى لايفيد الجزئية وفيه اذا جاز حصول التخصيص فى الكلى
بانضمام كلى اليه بحيث ينحصر فى فرد فلم لايجوز حصول المعنى به
بحيث يمتنع فرض الشركة ولذا حملنا الامكان على الامكان العادى
فعلى هذا يثبت به ان الجزئى لايمكن تعريفه على وجه جزئى وان امكن
تعريفه على وجه كلى ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف
الله تعالى بواجب الوجود وعلى وجه جزئى تعريفا تنبيهيا
كتعريف زيد بانه الذى جاءك امس ويتضح به ماقالوا من ان
التعريف انما يكون للماهية ولذا يحلى بلام الجنس لا للفرد ولذا لا يسور
وانما يتضح به ذلك لان انضمام الكلى الى الكلى اذا لم يفد الجزئية للفرد
لايكون مفهوم التعريف مساويا لذلك الفرد والتعريف الصحيح لابد ان
يكون مساويا للمعرف عند المتأخرين فلا يصح تعريف الفرد عندهم
فيتضح به قولهم ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد لكن يرد عليه ان
مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا لامفهوما فلم لايجوز ان
يكون الكلى المنحصر فى فرد فى الخارج تعريفا لذلك الفرد فالحق ان الجزئى
الحقيقى لايقبل التحديد التام لوجوب المساواة فيه مفهوما ويقبل غيره
لاسيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن
تعريفه آه اشارة الى انه لايمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين
للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك وفى المعتقدات
اذا سئل عن المتشخصات بما فانما يطلب به الماهية النوعية فيجاب بها
واذا سئل بمن فى ذوى العقول وباى فى الغير فانما يطلب به مايميزه عن مثله
فلا يجاب بنوعه بل انه فلان اوابن فلان اوالذى يصنع كذا اوهو الذى
للمصلحة الفلانية اوالكذا وكذا بما هو اعرف عند السائل انتهى وقد

تقرر ان كل مايقال على الشئ لافادة تصوره فهو تعريف له فاعرف
واعلم ان من افراد التعريف التعريف بالافراد كالامثلة والتقسيمات وتذكر
لها شروط تظن انها غير ماذكر فاسمع ما اقول ان المعانى المحمولة على
الشئ مرددة اوغير مرددة قد لايعلم ثبوتها له فى الواقع فتكون من الطالب
التصديقيه وقد يعلم ذلك لكن لايكون ذلك الشئ متصورا بها محضرا
بذكرها فيكون من المطالب التصورية والترديد صرف الشئ تارة الى
شئ وتارة الى شئ اخر بطريق الاحتمال وهو اما انفصال ان كان تريد
اللواقع بين مضمونى القضيتين اوحملى ان كان تريد الموضوع بين محمولية
ان لافراده فتصديق ايضا كقولنا هـذا العدد اوكل عدد اما زوج
اوفرد وان لمفهومه فان قصد اثبات احدهما له اواثبات انقسامه اليهما
فتصديق ايضا وحملية طبيعية كقولك الانسان اما كلى اوجزئى لكنه
ليس بجزئى فهو كلى والعلم اماتصور اوتصديق اى منقسم اليهما وان
علم ذلك وقصد تصوره بضمه الى كل واحد من ذينـك المحمولين بانه
المعنى المشترك بينهما فتقسيم وذلك الموضوع مقسم لهما والمعنى الحاصل
بتركبه مع كل منهما قسم منه وقسيم لاخر كقولك الحيوان اما حيوان
ناطق اوحيوان صاهل لمن يعرف الشئ الناطق والشئ الصاهل لكن
لايعرف الحيوان بهما ومن ضرورته ان يكون كل قسم اخص من المقسم
بحسب المفهوم ومباين لقسيمه اذلو تصادقا حقيقة فى الحقيقيات اواعتبارا
فى الاعتباريات لما تمايزا وما به الاشتراك بينهما انما يتصور بعد
امتيازهما فلا يكون تعريف المقسم بهما اقدم واجلى ويشترط
فيه الجمع والمنع فكل تقسيم لم يكن حاصرا لجميع الاقسام المحتملة
للمقسم ان كان عقليا اولمحققة ان كان استقرائيا باطل وكل
تقسيم يذكر فيه قسم لايحتمله المقسم ان كان عقليا
او ليس من اقسام المقسم ان كان استقرائيا باطل
فالشروط فى التقسيم هى الثلثة المشروطة فى كل
تعريف يلزم من انتفائها عنه مفاسد تذكر فى
كتب الاداب وهذا آخر قسم من الكتاب
والحمد لله ملهم الصواب

والحاصل ان المقسم بمنزلة
الماهية المعرفة واقسامه
المحتملة اوالمحققة كافرادها
واقسامه المذكورة بمنزلة
التعريف فاذا كان ماصدق
عليه الاقسام المذكورة
ازيد من المقسم كانت
الاقسام المذكورة تقسيما
وتعريفا له بالاعم فلا يكون
التقسيم مانعا لاغيار المقسم
ويلزم منه ان يكون قسيم
الشئ قسما منه فيبطل
واذا كان انقص يكون
اخص فلا يكون التقسيم
حاصر جامعا لجميع اقسام
المقسم منه


احوال المعلومات التصديقية
احوال المبادي
باب القضايا
احوال المقاصد
باب صور النتائج والادلة
احوال المواد
باب الصناعات الخمس
بديهيات
نظريات
والى سائر الاقسام
حملية
شرطية
تحقيق عقد الوضع
عقد الحمل
استقراء
تمثيل
مساواة
قياس
اقتراني
استثنائي
اقتراني حملي
اقتراني شرطي
عكس
تناقض
موضوعات فنك تقاسيم اجمالا مطالعه اولنمق ايجون
فهرس بوصورتله اختيار اولنمشدر لكن رقم بنجوى اختيارك
وجهيله قدر كيم نجما استرسه

قال (الباب الثالث فى القضايا واحكامها الخ) اقول
المقصود مسائل الاقيسة مثل ان يقال كل ضرب اول من الشكل الثانى
ينتج سالبة كلية لان كبراه سالبة كلية منعكسة كنفسها فيلزمه النتيجة
بالبداهة ولما توقف ذلك على تصورات التصديقاتها جعل لبيانها بابا
محتويا لفصول تسعة حسبما يحتاج اليه فيه (ا) فى حقيقة القضية
وانقسامها الى الحملية والشرطية وتحقيق الموضوع (ب) فى انقسام
الحملية الى الاقسام الستة والمحصورات الاربعة باعتبار الموضوع (ج)
فى انقسامها الى الخارجية والحقيقة والذهنية باعتبار وجود الموضوع
(د) فى العدول والتحصيل (ه) فى الموجهات (و) فى الشرطيات
(ز) فى التناقض (ح) فى العكس المستوى (ط) فى عكس النقيض
هذا فصل فى حقيقة القضية وانقسامها الى الحملية والشرطية لفظ القضية
كالتعريف والدليل يطلق على معنيين ملفوظة وهى الجملة الخبرية
الحاكية عن الواقع (و) قد سبقت فى بحث الالفاظ ومعقولة وهى
معناها اى معنى تلك الجملة وهو المعنى المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة التامة الخبرية التى هى وقوع النسبة اولا وقوعها (و)
سيقول ان ذات النسبة ليست من اجزائها فالقضية معقولة كانت
او مسموعة ترسم بانها قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب
اى مخبر عن الشئ على ما هو به اولا على ما هو به والمراد بالقول المركب
الملفوظ فى القضية والمعقول فى المعقولة وانما صح ذلك لانها قد اعتبرت
على طبق الواقع ثبوتا وانتفاء فاللازم المطابقة فى نفسها ولم تعلم فاحتمل
ان يكون شانها فى نفس الامر على ما اعتبر وان لا يكون بخلاف التقييدات
والانشائيات وسائر التصورات من المركبات والمفردات اذ لم يعتبر فيها شئ
من المطابقة واللامطابقة فان حكم فيها بوقوع ثبوت شئ لشئ
اولا وقوعه بان يلاحظ مفهوم ومفهوم اخر ثم يلاحظ ثبوت احدهما
للاخر واتحاده معه فى الذات ثم يعلم وقوع ذلك الثبوت اولا وقوعه
فى نفس الامر سميت حملية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا
والوقوع واللاوقوع حكما كقولنا زيد قائم اوليس بقائم وسنقول

ان الحملية مايحكم فيها على شئ بوقوع شئ له اوبانتفاء شئ عنه فى نفس
الامر بان تطلع على نسبة من الوجود اوالعدم فتحكم بها والا اى وان
لم يحكم فيها كذلك بل كان الحكم فيها على قضية مطلقا بموافقة قضية
اخرى اومخالفتها اياهـا فى الوقوع والتحقيق بالاطلاق او بالاتفـاق
اوبالضرورة او بسلب هذه الجهات سميت شرطية والمحكوم عليه وهى
القضية الاولى مقدما والمحكوم به وهى القضية الثانية تاليا والشرطية
ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضموم قضية اخرى اولا
وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وليس كلما
كانت طالعة فالليل موجودا و بوقوع انفصال احدهما عن الاخرا ولاوقوعه
سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا
اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا الاتصال
واللااتصال نفس الحكم لاالمحكوم به وكذا الانفصـال واللاانفصـال
فلايصدق تعريف الشرطيتين على مثل قولنا طلوع الشمس متصل
بوجود النهار اومنفصل عن وجود الليل وكل من الحملية والشرطية
المتصلة والمنفصلة باعتبار الحكم اماموجبة ان حكم فيها بتحقق الوقوع
واما سالبة ان حكم فيها بتحقق اللاوقوع وعلى ماهو عليه فالموجبة مايحكم
فيها بوقوع النسبة ان واقعة فى نفسها فصادقة والا فكاذبة والسالبة
مايحكم فيها بلاوقوعها فان طابق الواقع بان كانت غير واقعة فى نفسها
فسالبة صادقة والا فكاذبة تأمل فقد ظهر ان اجزاء كل قضية موجبة
كانت اوسالبة ثالثة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية
التى هى الوقوع فى الموجبات واللاوقوع فى السالب واما نفس الثبوت
والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء خروج
البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء والمشهور انهم انكروا
النسبـة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتين فى الحملية
عن اتحاد المحمول بالموضـوع وعدم اتحـاده معه وفى المتصـلة عن
الاتصال واللااتصال وفى المنفصلة عن الانفصال واللاانفصال لاعن
وقوع الاتحاد ولاوقوعه وعن وقوع الاتصال ولاوقوعه وعن وقوع

الانفصال ولاوقوعه وانما اثبتها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاوقوع
عبارتين عن ذلك فمعنى زيد قائم اوليس بقائم عند القدماء ان القائم متحد مع
زيد او ليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحاده معه واقع اوليس بواقع
ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك ان النسبة واقعة
اوليست بواقعة ولاشك ان النسبة التى حكم عليها بالوقوع او اللاوقوع
هى النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم انه تعبير باللازم فنقول
الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور الاتحاد اذ الاعدام انما
تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا بين الموجبة والسالبة
فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا فكيف ينكروها بل انهم
لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء القضية كما زعمه المتأخرون
نعم يتوقف على تصورها الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك
التوقف لايستلزم كونها من الاجزاء والا لكان البصر من اجزاء القضية
فى قولنا قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه خارج
عن اجزاء القضية وفاقا بين الفريقين واذا كان البصر اللازم لتصور
الموضوع خارجا فلا يجوز ان يكون الثبوت والاتصال والانفصال
اللازم لتصور الحكم خارجا وعلى هذا انما سميت بالنسبة بين بين لكونها
مشتركة بين الموجبة والنسبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا كما عند
القدماء فافهم هذا المقام اذ قد زل فيه اقدام اعلام والحمد لله على
الانعام هذا تحقيقه ولقائل ان يقول الوقوع واللاوقوع اما بمعنى
وجود الشئ وانتفائه فى نفسه او وجود شئ لشئ وانتفائه عنه كما
نجده فى انفسنا او بمعنى مطابقة ما فى الذهن لما فى نفس الامر ولا مطابقته
واياما كان فتصورهما اعم من النسبة الثبوتية وغيرها فهى غير لازمة
لتصور الحكم قال الخيالى رحمه للحكم معان ثلثة نسبة امر الى اخر
ايجابا اوسلبا وادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وخطاب الله المتعلق
بافعال المكلفين وقال المحقق السيلكوتى فيه ان المراد بالنسبة فى كلا
الموضعين النسبة التامة الخبرية التى هى الوقوع اوالانتفاء لا النسبة
التقييدية التى يزعمون انها تتصور بين بين لايقال لو كانت النسبة

ح. زيد قائم او الشئ وارد
ف. زيد قائم او المعنى وارد
او الشئ
لو قدر

(بمعنى)

بمعنى الوقوع اوالانتفاء لكان قوله ايجابا اوسلبا فى قوله نسبة امر الى اخر ايجابا اوسلبا لغوا لانا نقول الايجاب والسلب يطلق على نفس الوجود والانتفاء وعلى ادركهما اما على الاول فالمعنى انه اى الحكم تعلق امر باخر سواء كان ذلك التعلق وقوعا اوانتفاء واما على الثانى فالمعنى ايجابيا كان ذلك التعلق اوسلبيا بطريق كونه موردا للادراكين فتكون عبارة عن نفس الوقوع والانتفاء ايضا ومن قبيل المعلوم فالسؤال لغو ثم اعترض انه على هذا يلزم ان يكون معنى ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها ادراك وقوع الوجود اوالانتفاء اوادراك عدم وقوع الوجود اوالانتفاء وهو فاسد لان الحكم بمعنى الايقاع هو ادراك نفس الوجود والانتفاء على وجه اذعان لا ادراك وقوعهما ولا وقوعهما واجاب عنه بانا لانم الفساد لان ادراك وقوع الوجود والانتفاء اولا وقوعهما ليس شيئا مغايرا لادراك نفس الوجود اوالانتفاء على وجه الاذعان بل عينه وانت خبير بان النسبة التامة الخبرية هو الوقوع فى الموجبة والانتفاء فى السالبة وقد اضيف اليها الوقوع بمعنى المطابقة فى الحكم الموجب واللاوقوع بمعنى عدم المطابقة فى حكم السالب فلزم ان يكون معنى الحكم بمعنى الايقاع ادراك مطابقة وجود شئ لشئ لما فى نفس الامر ومعنى الحكم بمعنى الانتزاع ادراك عدم مطابقة انتفاء شئ عن شئ لما فى نفس الامر وهو فاسد بالضرورة ومن المعلوم ان ادراك النسبة على انحاء ادراكها نفسها بنفسها وادراكها نفسها بمطابقتها للواقع وادراك مطابقتها وليس شئ منها عين الاخر اذ الاول والثالث تصور والتصديق هو الثانى ولامخلص الابان يقال الوقوع واللاوقوع فى اصل معناهما والاضافة من قبيل حصول الصورة فالمعنى ان الحكم ادراك النسبة الواقعة من حيث انها واقعة وادراك النسبة المنتفية من حيث انها منتفية فى نفس الامر اعنى ان ما اعتبر واقعا لشئ فهو واقع له فى نفس الامر وليس معنى المطابقة الا هذا وان ما اعتبر منتفيا عن شئ فهو منتف عنه فى نفس الامر وليس هذا الا معنى المطابقة ايضا فلا يكون عدم المطابقة معتبرا فى قضية اصلا

لانى الموجبة ولانى السالبة وليس معنى زيد قائم اوليس بقائم عندهم
الا ان وجود القيام له اوانتفاء القيام عنه واقع متحقق بان تطلع على
امر فى الخارج من الوجود اوالعدم فتحصل على طبقه صورة فى ذهنك
فالحاصل هى النسبة التامة الخبرية واما عند المتأخرين فمعناه ان وجود
القيام له واقع اوليس بواقع بان تحصل فى ذهنك وجوده من غير نظر الى
الخارج فالحاصل هى النسبة الثبوتية ثم اذعنت مطابقته اوغير مطابقته
فالحاصل هى النسبة التامة الخبرية فقد ظهر ان كل قضية معلوم
واحد مركب من صور ثلث هى اجزاؤه المحكوم عليه وبه والنسبة
التامة الخبرية التى هى الكون اواللّيس واما نفس الثبوت والاتصال
والانفصال فمما لايجب ان يعتبر بين الاجزاء ولا لازما ولا تنعقد القضية
مالم يتعلق بهذا الاجزاء الثلثة ادراكات اربعة تصور المحكوم عليه
بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح الحكم عليه لامتناع الحكم على
مالم يلتفت اليه وان كان حاصلا وتصور المحكوم به كذلك وتصور
النسبة التامة الخبرية كذلك ليشاهد بها حال المحكوم به مع المحكوم
عليه وجودا اوانتفاء ثم الاذعان بها اى قرار النفس وسكونه على شئ
من طرفى النسبة جازما اوغير جازم ثابتا اوغير ثابت مطابقا للواقع اوغير
مطابق وهذا الاذعان ادراك واحد بسيط لاجزء له مشروط بهذه التصورات
الثلثة وهو باطلاقه يسمى تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع
يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا وانتزاعا
وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والانتزاع على اللا
وقوع اطلاقا لاسم العلم على معلومه كما يطلق الحكم على كل منهما
اعتراضات (ا) قوله ثم الاذعان بها اى الادراك الاذعانى وكلمة ثم ههنا
للتراخى الرتبى بناء على ان رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا
للتراخى الزمانى والالم يطرد الكلام فى الاوليات لان تأخر الاذعان عن
التصورات الثلثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان كان تأخرها عنها فى
النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك (ب) لقائل ان يقول
ان قوله لاتنعقد القضية بدون الادراكات الاربعة دعوى باطلة لان

اشارة الى ان التصور ههنا
بمعنى الالتفات منه

(خلافها)

خلافها ثابتة اذ المجهولات التصديقية كقولنا العالم حادث قبل اقامة الدليل عليه قضايا ولا اذعان فيها نعم التصديق لا ينعقد او لا يتحقق مالم يتحقق ادراكات ثلثة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور الحكم بمعنى الوقوع او اللا وقوع ثم نفس الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وفرق بين القضية والتصديق (ج) التعميم بقوله او بوجه صادق تنبيه على ان قولهم التصديق يستدعى على تصور المحكوم عليه وبه ليس معناه انه يتوقف على تصورهما بكنههما والا لما حكمنا على الواجب الوجود بانه عالم قادر ولا على شبح نراه من بعيد بانه شاغل لحيز مع الجهل بانه انسان او حمار (د) لو استدعى التصديق تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا لاشئ من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه لحكم بالضرورة وقد كان محكوما عليه لهذا الحكم فليطالع فى اوائل شرح المطالع

(ج) صورة الاعتراض ان تقسيم التصور الى التصور بالكنه والى التصور بالوجه لغو لا طائل تحته

﴿ واللفظ الدال على الوقوع الخ ﴾

قد سبق منى فى بحث الالفاظ ان المعنى المركب مفهوم واحد يتعقل معه اجزاؤه ملحوظة فى ذواتها والقضية مركبة من اجزاء ثلثة ومايدل عليه بالمفرد لايكون اجزاؤه ملحوظة فى ذواتها فالقضية لايدل عليها بالمفرد بل لابد للدلالة عليها من لفظ موضوع لها مشتمل على اجزا موضوعة بازاء كل منها وهو لفظ مركب فلا يقولن قائل لم لايجوز ان يوضع لها لفظ مفرد يدل عليها بالمطابقة وعلى اجزائها بالتضمن او بالالتزام لانا نقول المعانى التضمنية والالتزامية قد لاتكونان ملحوظتين واجزاء القضية لابدان تكون ملحوظة لكن النسبة فيها اى الوقوع او اللاوقوع لما كانت معنى غير صالح لان يخبر به وحده بل غير مستقل فى المفهومية فاللفظ الدال عليه لايكون الا اداة ويسمى رابطة لدلالته على مابه يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه كاست ونيست فى الفارسية وهيئات التراكيب الوجودية فى لغة العرب وكادوات النفى فى نحو لم يقم زيد وقد تكون فى قالب الكلمة مثل كان وليس ويجب ويمتنع وتسمى رابطة زمانية وقد تكون فى قالب الاسم كهو فى قولنا زيد هو ابوه

عالم فانه يدل على الاتحاد فى الهوية وهو الحكم بمعنى الوقوع وتسمى رابطة غير زمانية وفيه بحث لان ضمير الفصل فى المثال المذكور راجع الى الموضوع ومطابق له افراد او تثنية وجمعا كما فى الزيد ان هما القائمان والزيدون هم القائمون دالا على الموضوع لا على النسبة فيكون اسما لا اداة وكل رابطة اداة فلا يكون رابطة وما ذهب اليه العلامة التفتازانى فى التهذيب من انه وان كان حقيقة احال كذلك الا انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة فمما لا يخفى ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما فى الكلام العرب العرباء رابطة غير زمانية مع انهم فى صدد الابحاث الشاملة للكل وقد اشار الى دفعه بتعميم الدلالة فقال واللفظ الدال على الوقوع او اللا وقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وحاصل الدفع انه انما يتجه لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسميه رابطة سواء كان اداة كما فى ادوات النفى او كلمة قام فى قام زيد فانه يدل على النسبة بالتضمن او اسما كما فى ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند النحاة مع كونها اسماء ولا منافاة بين كونها دالا بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل ولو سلم فلا نسلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلثة اعنى الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن ضمير الفصل اسما باعتبار دلالته المطابقية واداة باعتبار دلالته الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية بل المطابقية على معنى مستقل وادوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعنى النسبة الى فاعل معين فالرابطة فى الحمليات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه فى قام زيد وارتباط نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ فى الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد ان يحمل تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلثة على الاعتبارى وان قلنا ان الاداة بعضها فلا حاجة اليه او جروه كما فى زيد قائم ابوه

بل المطابقية هو مجموع معنى الفعل المركب من المستقبل والغير المستقبل اذ هو مستقل كما حققناه فى بحث الالفاظ منه

فان المحمول مجموع قائم ابوه لامجرد قائم والضمير الرابطة جزء من ذلك المجموع
وكذا الضمير فى قولك زيد ابواه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط
الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة اوخارج عنه كما فى زيد هو الجسم
وكادوات النفى فى نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما وكذا كان زيد قائما
وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية وفى الشرطيات ادوات الاتصال
والانفصال وسلبهما ومنهم من ظن ان الرابطة فى كلام
العرب هى الحركات الاعربية وهو بعيد لانها انما تدل على
المعانى المذكورة كالموضوعية والاسناد اليه والمحمولية والاسناد
وليس شئ منها عين الحكم بل صفة عارضة للطرفين بسبب الحكم ثم
لايخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال الناقصة الدالة على معنى
مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فبينهما تناف واجيب عنه بانه من باب
تخالف اصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل على معنى مستقل
فلايكون رابطة ان قلنا ان كل رابطة اداة فيبطل ماذهب اليه
النحاة ولايخلص الا ماذكرنا من ان ليس كل رابطة اداة عندهم او التقسيم
الذى اورده اهل المعقول اعتبارى فتأمل لتقول انه دال على معنى
مستقل ومعنى غير مستقل فيكون كلمة واداة بهذين الاعتبارين كسائر
الافعال ولااقول لك ان الاداة مايصلح ان يخبر به وحده فى اصطلاحهم
لاما لايدل على معنى مستقل كما فى اصطلاح النحاة وهل هذا الاالتخالف
فى اصطلاح فالقضية الملفوظة مطلقا حملية اوشرطية لايخلوعن رابطة
لكنها ان اشتملت على الرابطة الخارجية اى الخارجة عن المحمول
تسمى ثلاثية كما تقدم من الامثلة المشتملة على ثلثة الفاظ والا فثنائية نحو
زيد جسم وامثاله اعلم ان المعنى المستقل فى المفهومية فى الافعال هو
الحدث وهو المحمول بالاشتقاق فناسب ان يؤدى باصل اللفظ وجوهره
واما حصول ذلك الحدث لموضوع فى احد الازمنة فى الموجبة وعدم
حصوله فيه فى السالبة فهناك معنيان الاول حصوله لموضوع وعدم
حصوله له وهو النسبة والثانى كون ذلك الحصول اوعدمه فى الزمان
وهو الذى يعبر عنه بالزمان مع ان نفس الزمان خارج عن مفهوم الفعل

كما ان نفس الموضوع خارج عنه وهذان المعنيان ليسا بمستقلين
في المفهوم اذ النسبة صفة لمفهوم المحمول والزمان صفة النسبة كما يشهد به
فطنتك فناسب ان يؤديا بوصف في اللفظ واداة وقد شهد الدوران
ان الحدث مدلول المادة والزمان مدلول الهيئة افلا تشهد ان النسبة
اداة وجودها للعدم وعدمها للوجود وهكذا حكم زيد قائم

قال ﴿ والموضوع اما ذكرى الخ ﴾ اقول

تحقيقات معاني القضايا يتوقف على تحقيق معنى الموضوع وتلخيص
مفهوم المحمول واهم المهمات تحقيق المحصورات فاعلم ان لفظ
الموضوع يطلق على موضوع ذكرى هو ما يفهم من لفظ الموضوع
كليا كان اوجزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلي والافراد
المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع وعلى موضوع حقيقي هو ما يقصد
بالحكم عليه اصالة وبين الموضوعين عموم وخصوص من وجه لانهما
ربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان
العنوان آلة ومرآة لملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان فالانسان
موضوع ذكرى لان الحاضر من لفظ الانسان صورة لم يلتفت الى
نفسها وليست هي نفسها بموضوع حقيقي اذ لم يقصد الحكم عليها
اصالة بل جعلت آلة لملاحظة الافراد وذات الانسان مثل زيد وعمر
وموضوع حقيقي لانه قصد عليه الحكم اصالة وليس بموضوع ذكرى
لانه ليس بمدلول لفظ الانسان بل هو مدلول معناه وربما يتحدان في
القضية فيما عداه فيما يفهم من لفظ الموضوع شيئا وقصد الحكم عليه
كما اذا كان الموضوع جزئيا حقيقيا وكليا قصد الحكم عليه لا على افراده
نحو زيد عالم والانسان كلي فان المفهوم من لفظ زيد ذات زيد ومن لفظ
الانسان مفهوم الانسان فهما موضوعان ذكريان وقد قصد الحكم
عليهما فهما موضوعان حقيقيان وفي المثال الاول نظر لان الحاضر
في الذهن من لفظ زيد صورة لم يلتفت الى نفسها في هذه الدرجة فالصواب
ان يمثل بنحو زيد جزئي وقد فسر ذات الموضوع ههنا بالافراد المندرجة
تحت الكلي وفي قوله الآتي بما يصدق عليه العنوان لان ذات

الموضوع مايصدق عليه العنوان لكن لاكل ما يصدق عليه بل يجب
ان يكون من الافراد المندرجة تحته فانهم قالوا لانعنى بج حقيقة (ج)
ومفهومه الا فى القضايا الطبيعية ولاما حقيقته اوصفته (ج) والا
لم ينطبق على جميع المواد بل نعنى بج مايصدق عليه انه (ج) اى ماثبت
له (ج) من جزئيات ذات (ج) سواء كان (ج) نفس حقيقتها اوجزئها
او خارجا عنها فيخرج مفهوم الحيوان ومسماه عن كل حيوان لانه
نفس الحيوان الثابت لاماثبت له الحيوان ولوسلم فليس من الجزئيات ويخرج
عنه ايضا مفهوم الماشى والحساس والجسم لان المساوى والاعم وان
كانا مماثبت له الحيوان الا انهما ليسا من جزئياته المندرجة تحته وحيث
اردنا بالجزئيات جزئيات ذات (ج) خرج جزئيات مفهومه اعنى حقيقة
العارضه للافراد حتى لايدخل فى لكل ضاحك مفهوم الضاحك العارض
لزيد والضاحك العارض لعمر والى غير ذلك مماهو من جزئيات العارض
دون المعروض اعنى الانسان واذا عممنا تلك الجزئيات من الحقيقية
والاضافية دخل فى كل (ج) كل ماهواخص منه من الافراد الشخصية
والنوعية لذات (ج) فاذا قلنا كل انسان اوكل ناطق اوكل ضاحك كذا
فالحكم ليس الا زيد وعمرو وبكر وغيرها من احاد الانسان واذا قلنا كل
حيوان اوكل ماش كذا فالحكم على زيد وعمرو وغيرهما من اشخاص
الحيوان وعلى الطبايع النوعية من الانسان والفرس وغيرهما والالم يكن
قولنا الانسان ماش والفرس ماش وغيرهما من فروعاته ومن ههنا تسمعهم
يقولون حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن
الافاضل من قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب الى
التحقيق لان الطبيعة النوعية لاتتصف بالمحمول الا من حيث وجودها
فى ضمن شخص ابحاث (١) تعريف ذات الموضوع لايصدق على
الحجر والشجر والجماد المراد من قولنا كل ماليس بحيوان ليس
بانسان لانها ماينتفى عنها العنوان لاماصدق هو عليها وتعميم الصدق
من الثبوت والانتفاء تفحيش للفساد قلنا العنوان فيه ليس بحيوان بل
ليس بحيوان ولوسلم فليكن بيانا لاحد نوعيه ليعلم الاخر بالقياس اليه لكن

الموضـوع قد يحضر بالنسـبة الشرطية كقولك كل مالو طلع وجد
النهار فى مقام ان تقول كل شمس فتأمل (ب) قيل مثل قولنا كل كلى
كذا وكل جزئى كذا ممايكون الموضوع بحيث لايصدق على الاشخاص
يكون خارجا عن ذلك وفيه ان ماثبت له الكلية والجزئية طبيعيات لها
فى الاذهان تعينات نوعية وشخصية يشار اليهابهذا المفهوم وذاك المفهوم
(ج) اذا كان الموضوع جنساطبيعيافلوكان الحكم على انواعه الطبيعية
لصدق قولك بعض الحيوان نوع لان الانسان نوع وكذب نقيضه و
هو قولنا لاشئ من الحيوان بنوع والامر بالعكس قلنا الانسان المفهوم
من بعض الحيوان هو الانسان الذى يثبت له الحيوان وهو ليس بنوع
بل النوع هو الانسان من حيث هوهو والانسـان من حيث هو هو
ليس مما ثبت له الحيوان وقد نص عليه الشيخ فى الشفاء حيث قال ان
الجنس لاحمل على طبيعة الحيوان حمل المواطئة فان طبيعة الحيوان
ليست بجنس بل ان الذى يحمل عليه الجنسية هوطبيعة الحيوان عندايقاع
اعتبار فيها بالفعـل وذلك الاعتبار تجريد ها فى الذهن بحيث يصلح
لايقاع الشركة فيها فالموضوع للجنسـية هو حيوان بشرط لاخلط
و بشرط التجريد لا الحيوان لابشرط الخلط والتجريد (د) انه لوخرج
المسمى عن الموضوع وانحصر الحكم على الافراد لبطل ثلث قواعد
من المنطق بل اربع قواعد منه الاول انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية
فانه يصدق بعض النوع انسان ولايصدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان
نوع اذلاشئ من افراد الانسان بنوع والجواب انه مقيس على قولك بعض
الانسان زيد فان عكسه زيد انسان لابعض زيد انسان والثانى انعكاس
السالبة الكلية كنفسـها فانه يصدق (ح) لاشئ من الانسان بنوع
وعكسه اى قولنا لاشئ من النوع بانسـان كاذب لان المحمـول فيه
نفس الانسان وهو نوع وانسان فى الذهن فبعض النوع انسان فى
الذهن قلنا ان اردتم بالانسان مفهومه المشار اليه فى العقل سلمنا الكذب
ومنعنا العكس وان اردتم مطلق مفهومه عكسنا او نقول النقض جار
فى قولكم لاشئ من المرئى بلفظ فان عكسه لاشئ من اللفظ بمرئى مع

ان بعض اللفظ لفظ مرئى فما هو جوابكم فهو جوابنا والثالث انتاج
الضرب الرابع من الشكل الاول لان من الجائز ان يكون بعض الاصغر
فيه هو نفس الاوسط والاكبر فيه مسلوب عن افراد الاوسط لا
عن نفسه فلا يكون الاكبر فيه مسلوبا عنه فانه يصدق بعض النوع
انسان ولاشئ من الانسان بنوع مع كذب النتيجة قلنا الصغرى
على ما فرضتم عكس طبيعية فالقياس على ما فرضتم لايكون
من الاقيسة المتعارفة اونقول هذا كما قلت بعض اللفظ مرئى ولاشئ
من المرئى بلفظ والجواب كالجواب ومثله بعض الانسان زيد وزيد
جزئى مع ان بعض الانسان ليس بجزئى ولاكلى لما مر مرارا والرابع
انتاج الكلية للضرب الاول ايضا لان من الجائز ان يكون بعض فرد
من كل الاصغر نفس الاوسط والحكم بالاكبر انما يكون على افراد الاوسط
لا على نفس الاوسط فلا يكون جميع افراد الاصغر متصفا بالاكبر كما تقول
كل جنس كلى وكل كلى معروض لشئ من الكليات المنطقية فانه لاينتج
الا ان بعضا من افراد الجنس معروض هو غير نفس الكلى ومسماه قلت
فح يكون نفس الاوسط من افراد الاوسط ولا استحالة فيه كتعريف
التعريف فان الكلى من حيث هو هذا المفهوم كلى طبيعى ومعروض
وهو من افراد نفسه فتدبر فان قلت الجواز لايدفع الجواز وتصحيح
المثال لايقطع الاحتمال اقول المحمول على كل الاصغر هو نفس الاوسط
وقد فرضتم انه من جزئيات الاصغر فلا يكون محمولا على كل الاصغر هف
قال ❊ وذات الموضوع ماصدق عليه آه ❊ اقول
الموضوع فى المحصورات والمهملات اذا اطلق عن الجهات فبعد رعاية
الامور المذكورة يراد به ما من شانه ان يثبت له العنوان سواء كان ثابتا له
بالفعل اويكون مسلوبا عنه دائما هذا عند الفارابى واما عند الشيخ
فليس يراد به الا ما يثبت له العنوان بالفعل خارجا اوذهنا كيف اتفق
الوصف دائما اولا دائما حين ثبوت وصف المحمول او قبله او بعده
اذ يصدق كل نائم مستيقظ حتى لايدخل فى الموضوع مالا يتصف
بالعنوان اصلا وان امكن اتصافه فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم

كل جنس كلى
كلى جنس وكل كلى معروض

كل ما امكن ان يكون اسود حتى الروميين مثلا على مذهب الفارابى لامكان اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لايتناول هم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد فى وقت ما وهو الحق لما يوافقه العرف واللغة وقد يرد على مذهب الفارابى انه مخالف للتحقيق ايضا من وجوه (ا) انا اذا قلنا كل مؤمن فى الجنة يتناول الحكم كل ما امكن ان يتصف بالايمان حتى ابا جهل مثلا فيلزم كذب اكثر الاحكام قلنا له ان يعتبر تلك القضايا مشروطة اوعرفية فلا يلزم الكذب (ب) لايصدق على مذهبه المشروطة والعرفية لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا بالامكان قلنا الحكم فيها بشرط الاتصاف بالفعل فالحكم صادق ايضا اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان (ج) النطفة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل فى كل انسان لكذب كل انسان حيوان قلنا فرق بين الامكان الذاتى المراد ههنا وبين الامكان الاستعدادى الثابت للنطفة فتفكر وعلى مذهب الشيخ انه لايشمل الموضوع اذا كان وصفا خارجيا الا الافراد التى خرجت الى الخارج والحكم فى القضية لاينحصر عليها كما سيجئ قيل فعلية الوصف عنده اعم من المحقق ومن المفروض بعد الامكان فيشمل الموجود والمعدوم و يدخل الرومى ايضا فى كل اسود لكن بالفرض لابقيد الامكان كما عند الفارابى ونقول يتصور الرومى الاسود بالفعل فى الخارج ولايلزم ان يكون ذلك الرومى موجود فى الخارج نعم لو وجد فى الخارج يلزم ان يكون اسود بالفعل فى الخارج او زيد الموصوف بالفعل على تقدير الوجود وسنحققه انشاء الله

وجهه ان الاستعداد يستلزم الامكان كما حققه المص فى رسالة الامكان منه

﴿ وصدق العنوان على ذاته تسمى عقد الوضع آه ﴾

قد عرفت ان فى جانب الموضوع شيئين مفهوم ثابت وذات ملحوظ بثبوته له بالفعل وكذا فى جانب المحمول الا انه منسوب الى ماحضر بالموضوع موصوف بالثبوت له او بالنفى عنه بامكان او فعل فهو غير متاصل فى الوجود والموضوع هو الذى ثبت له اونفى عنه الشئ وهو المتاصل فى الوجود فلا يكون مفهوما الا اذا تاصل بان يفهم مرة ثانية اما بنفسه فتكون طبيعية كما فى امثلة هذا الفن ونحوه قولك فى النحو

ضرب كلة او بوصفه كما فى مسائله فتكون محصورة او مهملة كمسائل
سائر العلوم ونظيره قولك كل فعل رافع فقد وجد نافى الجملية شيئا
واحدا ووصفين فهو مع احد هما تركيب ومع الاخر تركيب اخر فمحصل
مفهومها يرجع الى عقدين صدق العنوان على ذاته ويسمى عقد الوضع
وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الاتية ويسمى عقد الحمل ويصح
تفسير العقدين بالثبوت وبالاتصاف لان العقد هو التركيب الحاصل
والاول تركيب تقييدى لانه معلوم الثبوت من قبل والاخبار بعد العلم بها
اوصاف والثانى تركيب خبرى لانه لاعلام الثبوت او النفى واخباره فقد
ثبت بالثبوت انه لا يراد بالمحمول الافراد فى القضايا المتعارفة بل فى المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق وقوله لا يراد بالمحمول الافراد يشير الى ان المتعارفة
المستعملة فى العلوم هى القضايا التى يراد من جانب الموضوع الافراد
ومن جانب المحمول المفهوم اى مطلق المفهوم وماسواها منحرفة عن
الجادة غير متعارفة سوآء اريد العكس كالمثال المذكور فى المتن وهو قولنا
الانسان كل ناطق او اريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور
الكلى نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئى نحو بعض الانسان
بعض الجسم او احد هما بسور الكلى والاخر بسور الجزئى نحو كل انسان
بعض الحيوان وعكسه او غير مسورين واذا اعتبر السلب كان المنحرفات
مرتقية الى عدد كثير وقد فصله بعضهم ولا فائدة تفيد بها ولذا
تركوها فى المتون بل فى الشروح وانت خبير بان ما يراد من كل من الجانبين
المفهوم مما سواها وليست منحرفة بل هى طبيعية كقولنا الانسان نوع
او حيوان ناطق والغضنفر الاسد ومايراد من موضوعه الافراد ومن
محموله المفهوم لكن لا مطلق المفهوم كما فسرنا بل المفهوم المشار الى
نفسه فى العقل كعكوس الطبيعيات

﴿ فصل الحملية مطلقا موجبة كانت الخ ﴾

فصل ثان من التسعة فى المحصورات الاربع الحملية مطلقا باعتبار
الموضوع منحصرة فى الشخصيتين والطبيعيتين والمحصورات الاربع
والمهملتين لان موضوعها اما ان يكون جزئيا حقيقيا او كليا فان كان

جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة موجبتها نحو زيد وهذا عالم
وسالبتها نحو زيد ليس بعالم وان كان كليا والحكم على العنوان فى التحقيق
بناء على ان ما عليه الحكم جزء من القضية وكل جزء منها صورة ذهنية
فان كان الحكم على العنوان من غير ان يقصد سرايته الى ذات الموضوع
امكن سرايته فى نفسه اولم يمكن سميت طبعية لكون المق طبيعة مطلقة
اوعامة موجبتها نحو الانسان حيوان ناطق اوكلى وسالبتها نحو
الانسان ليس بجنس وكذلك قولنا الجزئى كلى اوليس بجزئى والا
فمحصورات اربع اومهملة ولقائل ان يقول كما ان اللفظ قد يذكر ويراد به
نفس ذلك اللفظ كذلك المفهوم سواء كان كليا اوجزئيا قد يذكر ويراد به
نفسه فعلى هذا اذا قلنا زيد جزئى اوليس بكلى كانت القضية طبعية
ايضا فالاحق ان يقال الحكم على مفهوم ان كان على نفس ذلك المفهوم
من غير ان يقصد سرايته الى ذاته وافراده وان امكن سرايته فى نفسه
فطبيعية كليا كان ذلك المفهوم اوجزئيا والافشخصية ان كان جزئيا
ومحصورة اومهملة ان كان كليا لان الحكم ليس على ذلك الكلى فى القصد
بل على ما تحته من الافراد الشخصية والنوعية كالحكم فى قولنا الحيوان
كذا فانه ليس على نفس الحيوان فى القصد ولا على مساويه بل على انواعه
الاخص منه كالانسان والفرس او اشخاصه كزيد وهذا الفرس وكذلك
الحكم فى قولنا الجنس يحد به فانه ايضا على انواع عنوانه كالجنس القريب
او اشخاصه كمفهوم الحيوان ومفهوم الجسم مثلا وكذلك حكم قولك
الجزئى يرسم بالكلى تنبيها ومن لم يتنبه قال قوله من الافراد الشخصية
ناظر الى مثل قولنا كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم
كل نوع كلى فان كلا من القولين محصورة كلية والحكم فى الثانى
على انفس الانواع لا يتجاوزها الى اشخاصها لكن يشكل بنحو كل جنس
كلى وان اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى
ولانوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان
وان كان جنسا اوخاصة اوغيرهما فان كان الحكم على الافراد مطلقا اى
من غير تعرض وبيان لكميتها لا كلا ولا بعضا سميت مهملة موجبتها

نحو الانسان فى خسر والاسميت محصورة ومسورة والاداة الدالة على
الكمية سور اتشبيها لها بسور البلد فى الاحاطة فح ان كان الحكم على
كل واحد واحد منها سميت كلية موجبتها نحو كل نار حارة وسالبتها
نحو لاشئ اولا واحد من الناس بحجر وان كان على بعضها سميت جزئية
موجبتها نحو بعض الانسان او واحد من الانسان كاتب او حيوان
اوزيد وسالبتها نحو ليس كل انسان كاتبا وحجرا فالمحصورات
اربع اشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ومايؤدى مؤداها فى
السنة العرب اوفى سائر الالسنة لاالكل المجموع كما فى قولك كل انسان
لايحويه بيت والاالكانت القضية مهملة وقيل شخصية قلت وقد حق
القول من ذلك الشخص ان قولنا بعض الزنجى اسود مهملة ولاالكل
بمعنى الكلى كما لوقلنا كل انسان نوع والاالكانت طبيعية بل هو الكل
الافرادى بمعنى كل واحد واحد ثم ان هذا الحكم يقتضى ان يكون كل
فرد معتبر فى الموضوع فرد اضروريا اولا ضروريا دائما اولا دائما
للمحمول فلايصدق الافيما اذا كان المحمول مساويا للموضوع الذكرى
اواعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق اوحيوان وفيه ان قولنا كل
انسان كاتب وكل فلك ساكن بالامكان صادق مع اخصية المحمول
فى الاول ومباينته فى الثانى فتدبر ثم الاشرف بين المحصورات السالبة
الكلية وسورها نحو لاشئ ولا واحد وتصدق فيما كانامتباينين كليا
نحو لاشئ من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض
وواحد وتصدق فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان
وبالعكس ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض مع ليس اولا يكون
لان ليس رابطة تدل على الحكم السلبى وهو اما نفى المحمول عن
الموضوع اونفى ثبوت المحمول للموضوع فاذا كان المراد من الموضوع
بعض الافراد يكون حاصل المعنى اما انتفاء المحمول عن البعض وهو
السلب الجزئى او انتفاء ثبوت المحمول للبعض وهو رفع الايجاب الجزئى
المساوى للسلب الكلى لكن لايفهم منه السلب الكلى تركا للمتحمل
المشكوك بل الاعم منه اخذ اللمتحمل المقطوع وهو السلب الجزئى

لم يقل ان بين فيها كمية
الافراد كما فى المتن لانها
يشعران التقسيم المسدس
انما هو بحسب اللفظ وليس
كذلك بل هو مسدس
بحسب المعنى ايضا

ولان لفظ البعض مستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلى فلا يقال
بعض الانسان حيوان ويراد به كل بعض منه ولا ليس بعض الانسان
بحجر ويراد لاشئ منه وان احتمله لاسيما اذا اخر عن النفى اذ النكرة
الوقعة فى سياق النفى قد يفيد العموم اذا قصد منه نفى الجنس دون
الوحدة كانه يقال ليس من الانسان من هو حجر واما اذا قدم عليه
ثم اضمر فى ليس بعد عن الاحتمال المذكور لكن قرب الى احتمال
الايجاب الجزئى بالعدول كان يقال بعض الانسان الذى تعلمه فذلك البعض
ليس بحجر واذا كان المراد من الموضوع كل واحد واحد من الافراد
يكون حاصل المعنى اما انتفاء ثبوت المحمول لكل واحد واحد وهو رفع
الايجاب الكلى المساوى للسلب الجزئى فيقصد به فح يكون كل مع ليس
سورا للسلب الجزئى وفيه بحث بان كل نكرة وقع فى سياق النفى ودفع
محتاج الى مزيد سعيك فتوجه او انتفاء المحمول عنها وح يكون مداوله
سلبا كليا لاجزئيا الا بالالتزام قلت لانم اللزوم الذهنى المشروط فى
دلالة الالتزام ولو سلم لانم الكبرى المطوية القائلة بان كل مايدل على
السلب الجزئى ولو بالالتزام فهو سوره والالزم ان يكون ليس وحده
بل كل رابطة سورا جزئيا بان يقال انه لرفع النسبة او المحمول عن
الافراد اما عن كل واحد واحد او عن واحد دون واحد وايا ما تحقق
تحقق السلب الجزئى جزما فيكون كل مهملة مسورة وهو بط قطعا
ولا يقولن قائل ان نحو ليس كل اذا كان لرفع الايجاب الكلى فليس دلالته
على السلب الجزئى الالتزام لانه اجيب عنه بان السلب ليس معناه الا رفع
الايجاب والاختلاف فى التعبر فقط وفيه انه لو كان السلب عبارة عن
رفع الايجاب لما كان التقابل بالسلب والايجاب غير التقابل بالعدم والملكة
بل الجواب ان القضية التى يحكم فيها برفع الايجاب الكلى وان كانت
قضية اخرى الا انهم لم يعدوه قضية اخرى بل ادرجوه فى السلب الجزئى
لما ان بينهما تلازم تعاكس ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلى هو السلب
الجزئى مع نقيضه الحقيقى هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف ثم انها اى

(السالبة)

السالبة الجزئية لاتصدق فى مادة المساواة ولافيما كان المحمول اعم مطلقا لان الاعم مطلقا ثابت لكل افراد الاخص بالفعل فى الواقع فالحكم برفعه رفعا دائما لايطابق الواقع و فيه ما اشير اليه و تصدق فيما كان المحمول اخص ولو من وجه لان الاخص مسلوب عن بعض افراد الاعم فى الواقع نحو بعض الحيوان ليس بانسان وفى مادة المباينة الكلية نحو بعض الحيوان ليس بحجر لان مفهوم الحجر مسلوب عن كل الحيوان فيكون مسلوبا عن بعضه

قال (فكل من الكليتين اخص مطلقا آه) اقول

اراد بيان النسب بين المحصورات لابين مفهوماتها لانها متباينة اذ لاشئ من الموجبة الكلية بموجبة جزئية بل بين القضايا التى صدقت مفهومات المحصورات عليها والنسب بينهما بحسب الصدق بمعنى تحقق مضمونها ازمانا واوضاعا فى مادة واحدة ولو فى مادة الكاذبة لامطلقا اى سواء كانتا فى مادة واحدة او كانت احديهما فى مادة و اخرى كما فى تركيب الشرطيات لما بيناه فى بحث النسب فكل موجبة كليه اخص مطلقا بحسب التحقق من جزئيته الموجبة لانه متى كان كل (ج ب) كان بعضه (ب) لكن قد يكون بعض (ج ب) ولايكون كله (ب) لجواز ان يكون البعض الاخر المسكوت عنه ليس (ب) فقد علم ان النسبة بين الموجبتين عموم وخصوص مطلقا وكل سالبة كلية اخص ايضا من جزئيته السالبة لانه متى تحقق ان لاشئ من (ج ب) تحقق ان ليس بعضه (ب) وقد يصدق انه ليس بعض (ج ب) ولايصدق ان لاشئ منه (ب) لجواز ان يكون البعض الاخر منه المسكوت عنه هو (ب) فقد علم ايضا ان النسبة بين السالبتين عموم وخصوص مطلقا ومن المعلوم ان ايجاب الشئ للكل ينافى سلبه عنه وعن بعضه وكذا سلب الشئ عن الكل فانه ينافى ايجابه له ولبعضه فبين الكليتين مباينة كلية وكذا بين كلية وجزئية تخالفها و بين الجزئيتين مباينة جزئية لان كلا منهما يتحقق بدون الاخر فى مادة كلية و يتحققان معا فى الموضوع الاعم

قال (والمهملة فى قوة الجزئية آه) اقول

المهملة فى قوة الجزئية عند اهل المعقول اخذ للمدلول المقطوع وتركا
للمحتمل المشكوك الا فى مسائل العلوم فانها كليات قطعا وان اهمل كهذه
المسئلة لايقال كل مهملة لا يكون فى قوة كل جزئية لانا نقول يعنى ان
المهملة الموجبة فى قوة الجزئية الموجبة وان المهملة السالبة فى قوة الجزئية
السالبة ومعنى كونها فى قوتها انهما متلازمتان فتى صدقت المهملة
صدق هناك الجزئية وبالعكس والشخصية فى حكم الكلية فى وقوعها
كبرى للشكل الاول نحو هذا او بعض الانسان زيد وزيد كاتب فهذا
او بعض الانسان كاتب بخلاف هذا او بعض الانسان زيد وزيد جزئى
وبعض الجزئى زيد وزيد كاتب وفى انعكاسها عكسا مستويا الى
الموجبة الجزئية اذا كان محمولها كليا وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغيرهما وانها مندرجة تحت الحكم الكلى الحكمى واذا اعتبرها المتقدمون
ايضا وادرجوها فى القسمة بخلاف الطبيعيات فانها وان كانت كالشخصيات
فى بعض ماذكر الا انها لا استعمال لها ولا لعكوسها فى العلوم يعنى فى
مسائل العلوم الحكمية الباحثة عن احوال اعيان الموجودات وفيه
اى فى توصيف الحكمية بالباحثة اشارة الى ان المراد من عدم استعمالها
فيها عدم وقوعها مسائلها لاعدم وقوعها مطلقا ولو مبادى لمسائلها
فانه محل نظر

قال (فائدتان احديهما آه) اقول

وليذكر ههنا فائدتان من مسائل فن اخر احديهما ان لام التعريف
يدل على تعين الحقيقة اما من حيث وجودها فى ضمن شخص اونوع
معين بحضوره او بتقدم ذكره ويسمى لام العهد الخارجى نحو جاءنى رجل
فاكرمت الرجل او فى ضمن شخص اونوع ما مما يعلمه المخاطب من غير تعيين
ويسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم او فى ضمن الكل
حيث لاعهد ويسمى لام الاستغراق نحو قوله تعالى ان الانسان لفى خسر
او من حيث هى هى ويسمى لام الجنس ولام الطبيعة ولام الحقيقة ومن
اقسامه مايشير الى نفسها من حيث هو امر حاصل فى العقل كاللام
فى قولنا الانسان نوع ومنها مايشير الى نفسها من حيث وجودها فى ضمن

الافراد مطلقا اى من غير تعارض لبيان كميتها كلا او بعضا كاللام فى
قولهم الرجل خير من المرأة فاللام فى مثل قولك الانسان كذا ان حملت على
العهد الخارجى الشخص كما اذا اريد به زيد كانت قضية شخصية واما
النوعى كما اذا اريد الروى فهو كضمير الغايب الراجع الى الكلى فليضم
اذلا يلتفت الى قوله فالقضية ح اما طبيعية ان اريد جنس ذلك
النوع من حيث هو هو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه فى
ضمن الافراد كيف وان الحكم فى الطبيعية على نفس العنوان وفى المهملة
على افراده وانواعه مطلقا لا على نفس نوع واحد او افراده
من انواعه وان حملت على الجنس فان اشير به الى نفس المفهوم من حيث
هو هو كانت طبيعية وان اشير به اليه من حيث تحققة فى ضمن الافراد
مطلقا كانت مهملة او فى ضمن كل فرد كما هو استغراق كانت كلية او فى
ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهنى كانت جزئية فهى على
الاخير سور وعلى الثلثة الاول لا فان قلت المنقول من الادباء ان فى اللام
ثلثة مذاهب الاول مذهب الجمهور وهو انه لفظ مشترك موضوع
لمعان اربعة والثانى مختار المحقق البركوى وهو انه لفظ خاص موضوع
لمعنى واحد وهو الجنس لكنه يتنوع بالاشتراك المعنوى لاربعة
كما قدمناه والثالث مذهب المحققين كالسعد التفتازانى وهو انه لفظ مشترك
موضوع للعهد الخارجى والجنس ثم الجنس منقسم باعتبار قصد الحقيقة الى
الجنس والاستغراق والعهد الذهنى وكانه مختار المص رحه لكن لا ذاهب
الى ان اللام معنى خامسا او لمعنى اللام قسما خامسا هو الاشارة الى نفس
الحقيقة من حيث تحققها فى ضمن الافراد مطلقا من غير تعرض لبيان كميتها
قلنا وهذا القسم من اقسام لام الحقيقة فى الحقيقة كالاستغراق والعهد ا
الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعرضوا له ولم يتركوه نسيا منسيا بل ادرجوه
فى لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المراة
مع ان الخبرية لام تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث
تحققه فى ضمن الافراد وليس المراد ان كل رجل خير من كل مرأة
لانه ظ الفساد ولا ان بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير

المعين من النساء اذلا فائدة يعتد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد خير من جنس المرأة من حيث تحققها فى ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة هى انه ما من هى خير من النساء الاوفى جنس الرجل يوجد من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لامن الاستغراق ولامن العهد الذهنى وثانيهما ان كلمة كل قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة فى الخارجيات اوالمقدرة فى الحقيقيات اومن الافراد الذهنية فى الذهنيات كما اذا اضيفت الى النكرة فح تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته والحاصل ان كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد واذا اضيفت الى المعرفة تكون لاحاطة الاجزاء فقولنا كل رمان اكلته كاذب وكل الرمان اكلته صادق فح لاتكون سورا بل عنوان الموضوع كما فى قولك مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص بان يحمل على الاستغراق او بعضه بان يحمل على العهد الذهنى كانت كلية اوجزئية على حسب الارادة ولو اريد مفهوم المجموع من حيث هو هو كانت طبيعية لان هذه المعانى الاربعة كما يفيدها اللام يفيدها الاضافة والموصول ايضا بحسب الاستعمال وان كان اصل وضعها للعهد قلت وكذلك البعض اذا اريد به بعض الاجزاء نحو بعض الزنجى اسود فتامل قيل اذا جمع افراد الانسان بحيث لايشذ منها فرد فهذا المجموع لايتعدد لاذهنا ولاخارجا فلا يحسن دخول السور عليه واجيب بانا لانم امتناع التعدد بالنظر الى نفس مفهومه غاية مافيه انه مفهوم كلى منحصر فى فرد كالواجب والشمس والسماء الاولى

قال (فصل الحملية مطلقا الخ) اقول

فصل الثالث التسعة فى تحقيق المحصورات الحملية مطلقا باعتبار عقد الحمل اما ان يعتبر خارجية او حقيقية اوذهنية لانه ان حكم على الموضوع بثبوت المحمول له فى الخارج او بنفى ذلك الثبوت عنه باعتبار وجوده

شيخ تعبير خارجية بالفعل نا رماهيتك هپ افرادموجودهسى حاردر يا لا مكان فارابى

فى الخارج تحقيقا ولو فى احد الازمنة سميت خارجية له فى كل نار حارة
لا باردة وكل مركوب السلطان فرس لا حمار بمعنى ان كل فرد موجود
فى الخارج مما كان مركوبا له بالفعل فثبوت الفرسية له فى الخارج واقع
وثبوت الحمارية له فى الخارج غير واقع فى نفس الامر ولا يصدق هذا
الاعتبار ايجابا الا فيما كان للموضوع وجود فى الخارج والمحمول
من عوارضه ولو عدميا كزيد اعمى لا من العوارض المختصة بالوجود
الذهنى ويصدق سلبا بانتفاء المحمول عنه وهو موجود كما عتبر او معدوم
مسلوب عنه كل شئ وقد اوردت ههنا شبهات منها اقتضاء صدق
السالبة وجود الموضوع وقد اشرنا الى جوابه ومنها اقتضاء الموجبة
وجود المحمول ايضا اذ الخارج كان ظرفا لثبوته قلت المحمول كان
ثابتا واجد الا موجود قيل يمكن ان يتوهم زمان لا حيوان فيه الا
الانسان ففى هذا الزمان يصدق كل حيوان ناطق بالضرورة وقبله
بالامكان على ان يكون الجهة بحسب السور قلنا م لان حمار عزير مما هو
موجود فى وقت من افراد الحيوان وهو ليس بناطق نعم لو فرضنا ان
لا حيوان فى وقت ما اصلا الا الانسان لصدق وما صدق فهو صادق ازلا
وابدا فقوله ولو فى احد الازمنة لاطلاق الوجود كاطلاق
كاطلاق العنوان وان حكم بهذا الثبوت او النفى على الموضوع باعتبار امكانه
فى ذاته و بتقدير وجوده فى الخارج سميت حقيقية اذ لم يؤخذ مع موضوعها
الوجود الخارج عن حقيقته بل جعل شرطا للحكم (فح) ان لم يوجد فرد منه
كما فى كل عطائر يكون الحكم بالثبوت الخارجى على افراده الممكنة لكن
على تقدير الوجود لاستحالة هذا التصديق بدون فرض الوجود
وان وجد كما فى كل نار حارة فلا تقتصر على الموجود كما فى الخارجية بل نحكم
بذلك الحكم على المعدوم الممكن ايضا بتقدير الوجود وهذا المعنى
قد يعتبر فى عقد الوضع ايضا فالمثالان المذكوران بمعنى ان كل ممكن
مما لو وجد كان نارا او عنقاء بالفعل ولو فى بعض اوقات وجده هو على تقدير
وجوده فى الخارج يكون حارا او طائرا بالفعل ولو فى بعض اوقات وجوده
لا ارد او لا حمار او بهذا التفسير و التيسير بالتعبير

لايشكل تطبيق القضية على مادة الاطلاق ولا على ماة الامكان الخاص
ومن جعل ذات (ج) ملزوما لج (وب) فقد لزمه انحصار الحقيقات فى
الضرورية المطلقة او المنتشرة بل فى اخص منهما وهو الضرورة التى
يكون وصف لموضوع ضروريا للذات وفى بعض النسخ كل مالووجد
وكان (ج) بالوا وهو خطأ لان الغرض فرض الوجود المحتاج اليه
فى الوصف الخارجى المعتبر ثبوته بالفعل ليشمل الموجود والمعدوم لافرض
الاتصاف والا لدخل الحجر والشجر فى كل انسان حيوان لان كل شئ
من الممكنات لو كان انسانا لكان حيوانا الا فى وصفيات كما فى قولهم كل
مجهول مطلق دائما يمتنع الحكم عليه اذهى فى المعنى شرطية وانما خص
الفرض بالممكن من افراد (ج) لانه لوعم الممتنع ايضا لم تصدق كلية
فى مادة لان الانسان اللاحيوان مثلا فرد مما لووجد كان انسانا وهو لووجد
فى الخارج كان لاحيوانا فيكذب كل انسان حيوان والانسان الحجر مثلا
لووجد كان انسانا وهو لووجد فى الخارج كان حجرا فيكذب لاشئ
من الانسان بحجر واذ قيدنا الفرد بالامكان لم يلزم ذلك لانا لانم امكان
الفرد الموصوف بنقيض المحمول فى كل موجبة والامكان الموصوف بعين
المحمول فى كل سالبة ولايصدق هذا الاعتبار ايجابا الافيما كان للموضوع
امكان ذاتى كما اعتبروا المحمول من اوصافه الخارجية ويصدق سلبا بانتفاء
المحمول عنه امكن نفسه اوامتنع نحو شريك البارى ليس بعالم فى الخارج
لايقال شريكه الممكن فى ذاته لووجد فى الخارج لكان عالما بالضرورة والا
لم يكن شريكه لانا نقول لما كان عدمه واجبا فبفرض الوجود لايرتفع
عنه العدم ويقع بدله الوجود كما فى الممكن بل يلزمه الوجود والعدم معا
فاللازم العلم وعدم العلم معا لكن وجوده مح مستلزم لمح اخر وان حكم
بثبوت المحمول فى الذهن لموضوع اعتبر وجوده فى الذهن تحقيقا ولو
فى احد الازمنة اوتقديرا اوبنى ذلك الثبوت عنه سميت ذهنية فالحكم
على الاول مقصور على الموجود فى الذهن حقيقة كما فى الخارجية وعلى
الثانى عليه ايضا وعلى الموجود فيه بمعونة الفرض على قياس الحقيقية
لكن لايحصل فى الخارج شئ بسبب الفرض ويحصل فى الخارج شئ بسبب

تعبير حقيقيه فى عقد الحمل فقط

شيخ
بالفعل .. عنقا .. ماهيتك .. ممكن الوجود اولان افرادندن هر قنقسى خارجده بولنورسه . طائر
بالامكان

تعبير حقيقيه فى عقد الحمل والوضع

بولنسه
بالفعل . عنقاء . اولور ماهيتك ممكن الافرادندن هر قنقسى خارجده موجود اولور طائر دن
بالامكان

صرف الامكان ههنا
للفرد وفيما سيأتى للماهية
تناقص ظاهر فعلية بدفعه

الفرض و يحصل فى الذهن يعنى يكون الحكم على الموجود فى الذهن
مطلقا سواء كان ممكنا فى الخارج يوجد فى الاذهان بلا فرض كقولنا
زيد ممكن بمعنى زيد الموجود فى اذهان ولوفى بعض الازمان هوممكن
الوجود فى الخارج دائما اوهو موجود فيه بالفعل فى وقت ونحو اربعة
من الكليات زوج بمعنى ماكان اربعة بالفعل من المفهومات الكلية فهو
زوج فى الذهن وتسمى ذهنية حقيقية اوكان ممتنعالا يوجد فيه الابالفرض
كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة شئ ومتصورة بمعنى ان زوجية
الحاصلة فى الذهن تحقيقا بسبب الفرض بان يقال مثلا لوكانت الخمسة
زوجاهوفى الذهن شئ ومتصورونحواجتماع النقيضين محال بالمعنى المذكور
لايقال ههنا قسم اخر هو ماكان واجبا لانانقول هذا الامكان امكان
عام مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته لممتنع فيشمل الواجب تعالى
ثم لايقـال لانم امكان وجود ذات الواجب تعـالى فى الاذهان فضلا
عن حصوله فيهـا بلا فرض لانانقول المراد بقوله يوجد فى الذهن
بلافرض انه على تقدير وجوده فى الذهن يحصل فيـه بلاواسطـة
فرض بنـاء على ان ماهيات الممكنات حقيقية تحصـل فى الاذهان
بلااحتياج الى فرض وجودها الخارجى وانما المحتـاج الى فرضه هو
الحكم الايجابى عليه خارجا وماهيات المحالات فرضية للقطع بان زوجية
الخمسة اذاخليت وطبعها لاتكون زوجيـة لافى الخـارج ولا فى شئ
من الاذهان فليس لها ماهية الابان يقال لوكانت الخمسة زوجامثلا
فيحتاج فى حصول ماهيتها فى الذهن الى فرض وجودها الخـارجى
فمادام ذلك الفرض باقياتوجد فى الذهن تحقيقا و يصدق عليهاالعنوان
بالامكان بل بالفعل و يحكم عليها باحكام صادقة و كاذبة واذا انقطع
الفرض المذكور تعدم بطبعها فاعلم ذلك وان شئت الاطمئنان فعليـك
رسالة الامكان ولايصدق هذا الاعتبار ايجـابا الااذا اعتبرالموضوع
فى الذهن والمحمول من عوارضـه الذهنية ويصدق سلبا بانتفائهما
او بانتفاء احدهما وقد يتوهم القـاصرون ان موضوع الخـارجية
والحقيقية يجب ان يكون ممكنا فى ذاته وموجودامحققا فى الاول ومقدارا

فى الثانى ولذا لم يقل فى تعريفهما للموضوع الممكن الموجود بل زاد
الاعتبار لدفع هذا التوهم ثم اللفظ مشترك بين الثلثه فقولك اجتماع
النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق فى الخارج
بصير فى الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى
كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان
بمعنى ان الاجتماع الممكن فى ذاته هو على تقدير وجوده فى الخارج
يكون بصيرا فى الخارج كان موجبه حقيقيه كاذبه لعدم الامكان واذا
سلبته بذلك المعنى كان سالبه حقيقيه صادقه لما مر وان كان بمعنى
ان الاجتماع الموجود فى الذهن تحقيقا اوفرضا بصير فى الذهن كان
موجبه ذهنيه كاذبه لان البصر من عوارض الوجود الخارجى
فالحكم بعروضه لشئ فى الذهن لايطابق الواقع هذا اذا كان الحكم
ايجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا
الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود فى الذهن حقيقة بلا فرض فتأمل
لانه دقيق واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود
المعتبر فى موجبة كل نوع منها معتبر فى سالبته ايضا ولذا وقع التناقض
بينهما وكذا الامكان المعتبر مع موضوع الحقيقية معتبر فى سالبتها
ايضا والا لم يكن بينهما تناقض كما سيجئ وهذا اشارة الى دفع ما اوردوا
على قولهم صدق السلب لايتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق
الايجاب وحاصل الايراد انه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن
بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد
المعدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود المعتبر فى موجبة كل نوع
معتبر فى سالبة ايضا فيمتنع انصراف السلب الى فرد المعدوم ويتحقق
التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع لان
الوجود الذى اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع فى حيز النفى وصدق
النفى لايتوقف على تحقق القيود الواقعة فى حيزه بخلاف صدق الا
يجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور
الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت

ماضربته بالسوط يصدق وان لم يكن ثلث سوط اصلا كما لا يخفى والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو فى احد الازمنة ومع موضوع الحقيقية هو الوجود الخارجي المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهنى المحقق ولو فى احد الازمنة او المفروض الغير المحقق فيه ابدا فان قيل يصح ان يقدر وجود كل شئ فيلزم ان يكون الحكم فى الحقيقية والذهنية على كل شئ قلنا المراد من الفرد المفروض مافرض وجوده حال كونه فرد اللعنوان فيدخل الحمار فى مركوب السلطان فى الحقيقية فلا يصدق كل مركوب السلطان فرس لان الحمار مركوب له بالفعل وان لم يوجد فى الخارج ابدا لكنه ممكن لو وجود فى الخارج كان مركوباله بالفعل وهو لو وجد فى الخارج لايكون فرسا بل حمارا وكذا فى الذهنية لانه من كل مايفرض فى الذهن انه مركوب السلطان فى الخارج وعلى هذا يدخل النمل والذباب ايضا فى الباب اذا الفعل الذى اعتبره الشيخ فى عقد الوضع فعل محقق فى الواقع فى الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضى فى الحقيقية ثم قوله لم نقل فعل محقق فى الخارج فى الخارجية لان عقد الوضع فى الخارجية لايجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان اوجسم اوجوهر اوحار اوبارد وكذا الكلام فى الحقيقية كما ان عقد الوضع فى الذهنية لايجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختير الواقع الاعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر امر دقيق وبالقبول حقيق وقد قال فى رسالة الامكان ان الفرض فى الحقيقيات انما يتعلق بوجود الافراد لا باتصافها بالعنوان والا لكانت شرطية فى المعنى فح ان اراد بالفعل الفرضى هنا فرض فعلية الاتصاف فقد خالف تحقيقه وان اراد فعلية الاتصاف على تقرير الوجود فلانم دخول حمار خواجه نصر الدين رحمة فى كل مركوب السلطان ولا دخول غلامه الحبشى فى كل ابيض كما عند الفارابى بل الداخل هو الماهية المأخوذة فى العقل مع كونها موصوفة فى الخارج بالفعل تحقيقا وهى

بالفعل .. مركوب .. اولان .. ماهياتك

بالامكان .. مركوب اولان ملين

بالفعل .. مركوب سلطان .. ماهياتك ممكن الوجود اولان افرادلن هرقو فردى خارجده بولنوزسه فرسدر كاذب عند الذهنين

بالامكان .. مركوب سلطان ماهياتك ...

تعبير حجر فرس مركوب — حمار مركوب

تعبير ديكر

لان الفرس والحمار والبغل مثلا من الافراد الممكنة الوجود للمركوب بالفعل الذى اعتبر ماهية فى الذهن

التى تكون فى العقل بحيث لو وجدت فى الخارج كانت موصوفة بالفعل والالم يكن الموجود تلك الماهية بعينها ولعلك تقول ان الحكم (ح) على الوجود فى الذهن فيكون ذهنيا فنقول الحكم فى كل قضية على الحاضر فى الذهن لكن قد يكون باعتبار وجوده فى الذهن وقد يكون باعتبار وجوده فى الخارج واقد بدا الحق و حقيقة النزاع بينهما وظهر الفرق بين امكانيهما و حقيقيتهما كما هو ظاهر فى خارجيتهما ولو لامخافة الاطناب

قال (فالموجبات الكليات الخ) اقول

النسب بين الثلثه اما بين موجباتها الكلية فعموم وخصوص من وجه لصدق الكل فيما كان الموضوع موجودا فى الخارج والذهن والمحمول ثابتا له فى كلا الوجودين نحو كل انسان حيوان وكل اربع زوج سواء اعتبر فى الخارج اوفى الذهن تحقيقا اوتقديرا لما قدمنا ان ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر العنوان فى الخارج فى بعض افراده الممكنة وانحصر الحكم ايضا فيها لايتجاوزها الى سائر افرادها نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصرا فى الفرس فان ذلك المركوب اعم من الفرس المركوب والحمار المركوب وقد انحصر فى الفرس فى الخارج والحكم بثبوت الفرسية ايضا منحصر فى الفرس لايتجاوز الى الحمار وصدق الحقيقية بدونهما فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجى نحو كل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من المعقولات الثانية التى لايحاذى بها امر فى الخارج نحو كل انسان ممكن اذا الامكان صفة للمعقول كالكلية والجزئية فكذا النسب بين نقائضها اى سالباتها الجزئية لصدق الكل فى سلب النوع عن اخر وفى سلب العارض مطلقا عن غير موضوعه نحو بعض الفرس ليس بانسان اوضاحك لافى الخاج ولافى ذهن من الاذهان سواء كان العارض من العوارض الخارجية كالحرارة والبرودة اوالذهنية كالكلية و الجزئية اوالمشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلثة

كما لايخفى وصدق الذهنية فقط بدونهما فى سلب العارض الخارجى عن
موضوعه نحو بعض النار ليس بحارة فى الذهن ومع الحقيقية بدون الخارجية
فى سلب مادة الانحصار نحو بعض المركوب ليس بفرس ومع الخارجية
الخارجية بدون الحقيقية فى سلب الوصف الخارجى عن المقدر المحض
نحو بعض العنقاء ليس ببصير وهما دون الذهنية فى سلب العارض الذهنى
عن موضوعه نحو بعض العنقاء ليس بممكن فى الخارج وفى بيان المص
تكرار لايخفى واما بين موجباتها الجزئيـة فالخارجية اخص مطلقا من
الحقيقة وهو ظ لانه كلما تحقق الايجاب على البعض المحقق تحقق الايجاب
على البعض المقدر من غير عكس فيكون نقيضاهما بالعكس لماسبق فى بحث
النسب فكلما تحقق السلب عن الكل المقدر تحقق السلب عن الكل المحقق
بلا عكس وكل منهما اعم من الذهنية من وجه لصدق الكل فى نحو بعض
الانسان حيوان وصدقهمـا بدون الذهنية فى نحو بعض النار حارة
وصدق الذهنية بدونهما فى نحو بعض الانسان ممكن فكذا بين نقيضيهما
ونقيضها فالسلب الكلى الخارجى والحقيقى اعم من وجه من السلب
الكلى الذهنى لصدق الكل فى نحو لاشئ من الفرس بانسان وصدق الذهنية
بدونهما فى نحو لاشئ من النار بحارة وصدقهما بدونها فى نحو لاشئ من
العنقاء بممكن فى الخارج واما السلب الكلى فى مثال المركوب فغير صادق
قال فصل فى العدول والتحصيل اه اقول
هذا فصل رابع التسعة فى العدول والتحصيل كل من طرفى الحملية
ان كان وجوديا لفظا ومعنى بان لايكون السلب جزءا منه تسمى موجبتها
محصلة نحو الانسان حيوان وسالبتها بسيطة ومحصلة ايضا نحو الانسان
ليس بفرس والا فمعدولة الموضوع موجبتها نحو اللاحى جماد وسالبتها
نحو اللاحى ليس بعالم اومعدولة المحمول موجبتها نحو الجماد لا عالم
ونحو العقرب اعمى فانه ايضا معدولة المحمول ولئن لم تقبـل فلا جابر
على القبول وسالبتها نحو العقرب ليس بلا حيوان اومعدولة الطرفين
موجبتها نحو اللاحى لاعالم وسالبتها نحو الاعمى ليس بلاحيوان فههنا
اربع قضايا باعتبار المحمول فبين الموجبتين منع الجمع نحو زيد كاتب زيد

لا كاتب فلا يصدقان معا والا يلزم اجتماع الامرين المتناقضين فى ذات واحدة وهو مح وقد يكذبان معا بانعدام الوجود المعتبر مع الموضوع وبين السالبين منع الخلو نحو زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب فانهما لو كذبا معا لصدق الموجبتان معا وهو مح لما مر لكنهما قد يصدقان معا فى مادة الموضوع المعدوم المسلوب عنه كل شئ حتى المتناقضين لايقال كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى وصدق الخاص مستحيل على تقدير كذب العام لانا نقول من الجائز استلزام المح المح اونقول لو كذب السالبتان فاما ان يكذب احدى الموجبتين اولا فيلزم ارتفاع النقضين او اجتماع الموجبتين على الصدق اونقول لو كذبتا يلزم صدق الموجبتين و كذبهما معا بالبيان الذى ذكرناه وذكرتموه وهو مح فكذبهما معا مح واما بين المختلفتين فبين الموجبتين المعدولة المحمول و بين السالبة البسيطة اشتباه لايكاد يفرق لفظى و فرق معنوى اما اللفظى فبان الغالب فى العدول مثل لاوغير وفى السلب مثل ليس ولكل قوم ان يصطلح و بتقديم رابطة الايجاب على اداة السلب فى الموجبة ليفيد ربط السلب نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها فى السالبة البسيطة ليفيد سلب الربط نحو زيد ليس هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها فانه اذا قيل ان كانت الشمس طالعة يلزم ان لايكون الليل موجودا تكون موجبة واذا قيل لايلزم ان يكون الليل موجودا تكون سالبة واما المعنوى فبان المعدولة بحسب المفهوم حاكمة بثبوت المحمول العدمى للموضوع وربط السلب والبسيطة حاكمة بانتفاء المحمول الوجودى عنه وهو سلب الربط قيل الايجاب المعدول عدم شئ عما من شانه ان يكون والسلب المحصل عدم شئ عما ليس من شانه ان يكون فعدم اللحية عن الرجل ايجاب وعن المرأة سلب وابطله الشيخ بانه اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ماليس بعرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع للاندراج البين فالصغرى موجبة والالما انتج وليس من شان الجوهر ولا من شان جنسه ان يكون عرضا وايضا

بسيطة كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية بحسب الصدق
اعم مطلقا من موجبته المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع
يتوقف على تحقق الوجود المعتبر مع موضوعه فى الواقع والالم يكن
المعتبر على طبق الواقع بخلاف سالبته البسيطة اذا لوجود المعتبر مع
موضوعها اذا لم يتحقق فالسلب عن المعدوم اولى بالصدق وانما لم يقل
الايجاب يتوقف على وجود الموضوع دون السلب كما قالوا للاشارة الى
تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان ههنا وجودين احدهما الوجود
المعتبر الذى يعتبره الحاكم مع الموضوع وثانيهما الوجود بمعنى التحقق
فى نفس الامر وبينهما عموم من وجه اذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود
الموضوع وجوده فى الواقع ولا من وجوده فى الواقع ان يعتبر الحاكم
ذلك الوجود معه وقد يجتمعان فالوجود الاول مشترك بين الموجبة
والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما عرفت وليمتاز السالبة الخارجية
عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس والوجود الذى يتوقف
عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثانى دون الاول فلا تدافع
بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين
قولهم الحكم فى السالبة على الموضوع الموجود اى المقدر معه الوجود
وان لم يتحقق فى الواقع فاعلم ذلك اذ قد تزل فيه اقدام كثير من الاعلام
فبسيطة الخارجية يصدق مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع
فى الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول نحو الانسان ليس بفرس او لا
فرس فى الخارج وبدونها فيما عداه سواء امكن الموضوع ولم يوجد
فى الخارج تحقيقا او لم يمكن فيصدق ليس العنقاء او ليس شريك البارى
بصير فى الخارج ولا يصدق العنقاء او شريك البارى غير بصير فى الخارج
لان معنى الاول سلب البصر عن العنقاء او شريك البارى غير بصير
فى الخارج لان معنى الاول سلب البصر عن العنقاء الموجود او الشريك
الموجود فى الخارج ولما لم يكونا موجودين فيه صدق سلب كل مفهوم
عنهما ومعنى الثانى ان عدم البصر ثابت لهما فى الخارج فلا بد
ان يكون نفسهما موجودين حتى يمكن ثبوت شئ لهما وبسيطة

الحقيقية يصدق ايضا مع موجبتها المعد ولة فيما امكن
الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده فى الخارج
نحو العنقاء اوالفرس ليس بكاتب اولاكاتب فى الخارج و بدونها فيما
لم يكن كما فى سلبا لعوارض الخارجية عن المحالات فيصدق شريك البارى
ليس ببصير فى الخارج لووجد فيه ولا يصدق انه لابصير لامتناع الوجود
فليتدبر وبسيطة الذهنية الحقيقية ايضا تصدق مع موجبتها المعدولة
المحمول فيما وجد الموضوع بذاته وحقيقته فى الذهن على طبق مااعتبره
الحاكم اما تحقيقا كما فى الاربعة الموجودة فى الذهن فى احد الازمنة واما
تقديرا كما فى كنه الواجب تعالى على تقدير القول بامكان حصوله فى الذهن
وان لم يقع ابدا فيصدق الاربعة ليست بفرد ولا فرد فى الذهن لتحقق
الوجود المعتبر فيه مع قطع النظر عن اعتبار الحاكم وبدونها فيما لم يوجد
فى الذهن بذاته لاتحقيقا ولاتقديرا الابواسطة الفرض فيصدق لاشئ
من المحالات ببصير فى الذهن او بموجود فى نفسه ولا يصدق انها لابصيرا
ولا موجودة بانفسها لان معنى الاول سلب البصر او سلب الوجود
النفس الامرى عن المحالات الموجودة فى الذهن بانفسها ولما لم يكن شئ
منها بموجودة فى الذهن بانفسها صدق ذلك السلب بالطريق الاولى
ومعنى الثانى ثبوت عدم البصر وثبوت عدم الوجود النفس الامرى
للمحالات الموجودة فى الذهن بانفسها فالواقع انها غير موجودة فى الذهن
بانفسها فلا يمكن ان يوجد لها شئ فى الذهن فلا يكون الحكم بالثبوت
مطابقا للواقع نعم يصدق ذلك الايجاب على تلك المحالات اذا اعتبر
وجودها فى الذهن بالفرض اواطلق لتحقق ذلك الوجود فى الذهن لكن
تكون القضية (ح) ذهنية تقديرية والكلام فى الذهنية الحقيقية لا يقال
ان مواد الاجتماع قولنا النار ليست بحارة او لاحارة فى الذهن وليست
النار موجودة بذاته فى الذهن والالاحترق الذهن كعباء الطلاب
لانا نقول المراد من الذات الماهية الحقيقية التى على تقدير حصولها فى الاذهان
تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجى بخلاف ماهيات المحالات
كما تقدم وان قيل الموجود فى الذهن تقدير مادة الاجتماع والموجود فيه

بواسطة الفرض كان مادة الافتراق فادة الاجتماع كان مادة الافتراق
قلنا المراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن
وبالفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولذا كانا متقابلين
ههنا وبسيطة الذهنية الفرضية تصدق مع موجبتها المعدولة فيما
وجد الموضوع فى الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه عنه المحمول
فيه كما فى مثال المحالات سلبا وعدولا وبدونها فيما لم يوجد فى الذهن
اصلا فيصدق ليس المعدوم المطلق بمعلوم فى الذهن ولايصدق انه
لامعلوم فيه المعدوم المطلق بحسب التحقق اخص من المحالات
اذ هو مالاوجود له قط فلا تحقق فى نفس الامر لوجود الذهنى الفرض
الذى اعتبر معه حين الحكم وهو مناط اتحاد المفهومين المتغايرين
فلايصدق الايجاب ويصدق السلب على قياس ماتقدم ولذا اى لما لم
يفترق صدق عدم الثبوت عن ثبوت العدم الافى المعدوم قالوا السالبة
البسيطة والموجبة المعدولة المحمول متلازمتان فيما وجد الموضوع
وليس لقائل ان يقول قدصدق الايجاب على المعدوم المطلق ايضا
بانه اخص من المحالات وبانه مباين للموجود فى الجملة لانا نقول تلك
الاحكام على مفهومه الكلى المتأصل بالملاحظة الثانية وهو موجود
فى الذهن تحقيقا كسائر المفهومات وليس الكلام فيه بل فيما صدق
عليه فقسه على قول النحوى الضارب كلمة وقولك لابل رجل لكن له
ان يقول المعدوم المطلق ليس بمعلوم فكيف كان محكوما عليه فى هذه
القضية فنقول صحة الحكم عليه باعتبار كونه متصورا فى هذه القضية
بعنوان المعدوم المطلق وصدقه باعتبار كونه غائبا عن الذهن ولايلزم
من حصول الوجه حصول ذى الوجه فى الذهن وان يقول ذات
المعدوم قد ثبت له العدم المطلق فلم قلتم انه لاثبت له عدم المعلومية
فنقول لان الاول تصور ماثبت له العدم بالفعل ان فى الخارج اوفى الذهن
شئ بهذه المثابة فذلك والافغيره فلا يلزم كذب العنوان على الذات
والثانى حكم بثبوت اللامعلومية فى الذهن لما تصور بالعدم المطلق فيكون
كاذبا ولغموضة هذا التزموا انحصار هذه الذهنية فى المشروطة العامة

بل فى اخص منهاوهو المشروطة التى تكون حمليه فى الصورة وشرطية
فى الحقيقة بنـاء على ان كل شئ يكون معلوما لنا بوجه ماولو بعنوان
الشيئية علما ضروريا وانما صدق الحكم بان المعـدوم المطلق ليس
بمعلوم مع كونه معلوما فى ذاته لان المراد انه ليس بمعلوم بالضرورة
مادام معدوما مطلقا فهى مشروطة وصفية حملية فى الظاهر شرطية
فى المعنى ولا شك فى صدق الشرطية ههنـا بان يقال كلما كان الشئ
معـدوما وان امتنع طرفا هذه الشرطيـة فى الواقع كما لايخفى واما
النسبة بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة المحمول فهكذا ايضـا
لانه كلمـا صدق زيد كاتب صدق ليس زيد بلا كاتب وقد يصدق
الثانى بدون الاول فى زيد المعدوم فهما ايضا متلازمتان فيما وجد الموضوع
قال (تنبيه قد يحكم بثبوت حكم السـالبة آه) اقول
اذا قلنا الخلاء ليس بموجود وكل ماليس بموجود ليس بمحسوس ينتج
بالضرورة ان الخلاء ليس بمحسوس والصغرى ان كانت سـالبة بطل
اشـتراط ايجابها فى الشـكل الاول وان كانت معدولة المحمول بطل
اشتراط وجود الموضوع فى الايجاب ومن اختار الاول قال الصغرى
السالبة منتجة فيما تكررت النسـبة السلبية فى الكبرى كما فى هذا المثـال
وزد بان معنى الصغرى السـالبة ان (ج) يسلب عنه (ب) ولا يلزم
منـه ان يتصف ذات (ج) باللاب ومعنى الكبرى المعدولة الموضوع
ان كل مايتصف باللاب فهو (ا) فلا انتاج لعدم الاندراج واختار المتأخرون
انها موجبة سـالبة المحمول وهى لاتقتضى وجود الموضوع فيكون
كبرى القياس سالبة الموضوع و يتكرر الاوسـط واراد المص بيـانها
واشـار بعنوان التنبيه الى انها ليست غيرما ذكر فكمـا يحكم بثبوت
المحمول العدمى للموضوع وتكون القضية معدولة المحمول فكذلك
قد يحكم بثبوت حكم السـالبة لموضوعها بان يوضع شئ و يسلب عنه
وصف ثم يحكم بثبوت ذلك لسلب للموضوع كان يقال اجتماع النقيضين
هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر او بانتفاء عنه وسماها
المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة

وليس لقائل ان يقول اذا كانتا متساويتين فانتاج احدهما فى الصغرى
دون الاخر تحكم لانانقول الصغرى متى كانت سالبة لم يتكرر النسبة
السلبية ومتى تكررت النسبة السلبية لم تكن الصغرى سالبة بل موجبة
سالبة المحمول وهى كالسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول
حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون المعدولة المحمول وفيه
ان معناها اثبات حكم السالبة ومطلق الاثبات لايصدق بدون وجود
المثبت له لكنها على ماحققه الدوانى وتبعه المص موجبة ذهنية
معدولة المحمول لان محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل
نسبة معقول ثان وكل قضية محمولها معقول ثان فهى ذهنية فيقتضى
صدقها وجود الموضوع فى الذهن حال اعتبار الحكم والخلاء الذى
وقع موضوعا لصغرى القياس السالف من المحالات الموجودة فى الذهن
بالفرض فتكون موجبة معدولة المحمول ولقائل ان يقول نبدله بالمعدوم
المطلق وباقى اجزاء القياس بحالها ينتج بالبداهة ان المعدوم المطلق
ليس بمحسوس ويرد الاعتراض عليه بالترديد المذكور الا ان يقال
ولتكن الصغرى معدولة كاذبة ومنتجة كيف وان انتاج القياس لايتوقف
على صدق المقدمات وان يقول لانم ان مطلق الاثبات يقتضى وجود
الموضوع حال اعتبار الحكم اذلايخفى لذى عقل مميز انه لافرق بين
انتفاء (ب) عن (ج) وبين ثبوت انتفاء عنه له الابمجرد اعتبار
العقل ولايلزم منه ان يكون (ج) متصفا فى الخارج اوفى الذهن
بسلب (ب) عنه حتى يقتضى وجود (ج) على ماحققه السيلكوتى
رحمه ثم قوله حال اعتبار الحكم الى اشارة الى جواب اعتراض حاصله
ان المحكوم عليه لابد ان يكون متصورا فى الذهن وان كان الحكم
بالسلب ولا فرق بين الموجبة والسالبة فى ذلك فكيف حكمتم
بان موجبة الذهنية تستدعى وجود الموضوع فى الذهن دون
سالبتها وحاصل الجواب ان الموجبة الذهنية يقتضى صدقها
وجود الموضوع فى الذهن حال اعتبار الحكم اى على طبق حال اعتبار
ثبوت المحمول للموضوع ان آنا فآن وان ساعة فساعة وان دائما فدائم

وهكذا ان فى الغد مثلا لا حال الحكم الايرى انا اذا قلنا الله تعالى موجود ازلا
وابدا فوجوده فى الذهن لاجل الحكم انما هو فى حال الايقاع ووجوده
لاجل ثبوت المحمول له ازلى وابدى بخلاف السالبة الذهنية فان صدقها
لايستدعى هذا الوجود نعم يتوقف انعقادها بل انعقاد الكل على
وجود الموضوع وحضوره فى الذهن حال الحكم لان انعقد جميع القضايا ذهنية
كانت او خارجية او حقيقية موجبة كانت او سالبة صادقة كانت او كاذبة يتوقف
على تصور الموضوع فى ذكر الانعقاد اشارة الا ان المتوقف على تصور الموضوع
هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام فى الثانى لا فى الاول ولما كان لسائل ان يقول
السالبة المحمول اثبات حكم السالبة وهو عبارة عن انتفاء شى وكذا المعدولة
فيلزم ان يكون كلها ذهنية بالدليل المذكور فقال حكم السالبة ليس انتفاء
شئ فى نفسه بل هو انتفاء شئ عن شئ وهو النسب بخلاف المعدولة فى نحو
العقرب اعمى اولا كاتب خارجية او حقيقية فان محمولها المفهوم العدمى
المركب من المفهوم الوجودى ومفهوم اداة النفى من غير اعتبار النسبة
فيه فيكون من المعقولات الاولى الثابتة للعقرب فى الخارج ولاجل ان
الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة للعدول عن
حقيقة اداة النفى الموضوعة لسلب النسبة فان قلت كيف يثبت المفهوم
لغيره فى الخارج مع كون نفسه معدوما فى الخارج والثابت فى الخارج
يجب ان يكون موجود فيه قلت قد تقرر فى موضعه ان ثبوت الشئ
للشئ فى الخارج بمعنى الثبوت الرابطى المدلول عليه بالحمل انما يتوقف
على وجود المثبت له فيه لا على وجود الثابت فيه ولا يندفع ذلك الاعتراض
بان يقال قولنا فى الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفا
لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده
لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود فى الخارج كون وجود زيد
موجودا فى الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجود فيه كما حققه
الشريف فى حاشية المطول لانا نقول الكلام فى القضية الخارجية الحاكمة
بالثبوت الخارجى فلا محالة يكون قيد الثبوت لا للمحمول فان قلت غاية
ذلك اى نهاية ما تقرر فى ذلك الموضع جواز ثبوت العدمى فيه وما الدليل

على انه قديكون ثابتافى الخارج فى نحو زيد لاكاتب خارجية او حقيقية
قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار وجوده
الخارجى ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لاكاتبا والا لارتفع النقيضان
عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعنى الفرس موجود فالسالبة البسيطة
الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية فان قلت هذا
جار فى ثبوت مفهوم الامكان فى الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد
باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكنا والالم يكن ممكنا بل واجبا او ممتنعا
وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن امر موجود
وايضا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد
الموضوع قلت لانم انه باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكنا اذ غايه
مايستلزم ان لايكون ممكنا فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان
فى الخارج لا ان لايكون ممكنا بمعنى ان لايتصف به فى الواقع ولو
فى الذهن حتى يستلزم كونه واجبا اوممتنعا كيف والامكان لما كان
معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشئ بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن
باعتبار الخارج فقد ثبت مفهوم اللاممكن بهذا الاعتبار والالارتفع
النقيضان فالمفهومات العدمية قسمان قسم معقول اول مختص بالوجود
الخارجى كالاعمى اومشترك بين الوجودين كاللابصير واللاممكن وغيرهما
من نقائض المفهومات المختصة باحدالوجودين اوالمشتركة وقسم معقول
ثان مختص بالوجود الذهنى كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام

قال (فصل الحملية مطلقا لا بد لنسبتها الخ) اقول

هذا فصل خامس التسعة فى الموجهات نسبة المحمول الى الموضوع
سواء كان بالوجود او بالانتفاء لها خارج تطابقه او تخالفه وتلك
النسبة التى فى الواقع لابدلها من كيفية اقلها امكان ما من الامكانات
العامة الستة الحاصلة لها بسلب ضرورة عن خلافها فاذ ..
لاضرورة ازلية فى خلافها .. فالحاصل لنفس النسبة .. امكان ذاتى ١
واذلاضرورة فى جميع اوقات الذات فى خلافها .. فامكان عامى ٢
واذلاضرورة فى جمع اوقات الوصف فى خلافها .. فامكان حنى ٣

واذلاضرورة في الوقت المعين في خلافها .. فامكان وقتي ٤
واذ لاضرورة في وقت اصلا في خلافها .. فامكان دوامي ٥
واذلاشئ من الضرورات اصلا في خلافها .. فامكان قوعي ٦

ويلزم للنسبة النفس الامرية بهذا الامكان كونها من شانها ان يتحقق فاما ان لايتحقق وهو القوة اويتحقق وهو الفعل ثم تحققها بحسب الازمان والاوضاع

اما دائم ... من الازل الى الابد ... فدوام ازلي ١
او في جميع اوقات الذات ... فدوام ذاتي ٢
او في جميع اوقات الوصف ... فدوام وصفي ٣
او في وقت معين من اوقات ... فوقتية مطلقة ٤
او في وقت ما من اوقات الذات ... فطلقة منتشرة ٥
او في وقت معين من اوقات الوصف ... فطلقة حينية ٦
او في وقت ما من اوقات الوصف ... فحينية منتشرة ٧
او في بعض الاوقات مطلقا ... فنتشرة مطلقة ٨

اولادائم فيكون خلافها واقعا ايضا فيستدعي تركيب القضية فالدائم لاجل الذات وحده

اما ضروري ازلا وابدا .... فضرورة ازلية ١ اوللذات مع امر اخر
او في جميع اوقات الذات .. فضرورة ذاتية ٢ .. اولامر اخر
او في جميع اوقات الاتصاف فضرورة وصفية ٣ بشرط الوصف اومطلقا.
او في وقت معين من اوقات الذات ... فوقتية ٤
في وقت غير معين منها ... فنتشرة ٥

ويسمى مادة الوجوب في الايجاب ومادة الامتناع في السلب اولاضروري فيكون خلافها ممكنا ايضا ويسمى مادة الامكان الخاص واذا تمهد هذا فنقول الحملية مطلقا ان لم يبين فيها كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والافوجهة والكيفية التي يعتبر الحاكم في المعقولة او اللفظ

(الذي)

قوله في خلافها
ثم اطلعت على انه يقال الامكان العام على معنى آخر وهو سلب ضرورة النسبة عن احد طرفيها لا على التعيين كان يقال كل انسان فرس بمعنى ان فرسيته او عدم فرسيته احدهما ليس بواجب وهو مبنى اعتراض الخيالي على قوله العرض مايمكن تصور الانسان بدونه
منه

مشروطة عامة بالمعنى الاخص
وصوف مطلقا وحده اومع امر اخر
للوصف الضروري كذلك
ولامر آخر
مشروطة عامة بالمعنى الاعم

الذي يدل به عليها في الملفوظة كانا مطابقين للمادة او غير مطابقين تسمى جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة كما اذا تعقلنا ان نسبة الحيوان الى الانسان بالامكان الخاص اوقلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة يكذب لكون الجهة مخالفة للمادة ومن قال ان الممكنة ليست بقضية والمطلقة العامة ليست بموجهة فقاله ليست بموجهة وحق الجهة الملفوظة ان تقارن الرابطة كيجب اويمتنع اويمكن ان يكون اوان لايكون

قال (الموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة آه) اقول الموجهة غير محصورة في عدد والتي يجب ضبطها خمس عشرة قضية منها بسائط وهي التي حقيقتها اما ايجاب فقط اوسلب فقط ومنها مركبات وهي التي تكون حقيقتها ملتئمة من ايجاب شيء لشيء وسلبه عنه معا نحو كل انسان ضاحك لادائما اوكاتب بالامكان الخاص اما البسائط فثمانية الاولى الضروريه المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة التامة الخبريه مادام ذات الموضوع موجودا في الخارج تحقيقا في الخارجية وتقديرا في الحقيقية اوفي الذهن في الذهنية موجبتها نحو كل انسان حيوان بالضرورة بمعنى ان كل فرد موجود منه يثبت له الحيوانية ثبوتا ضروريا لايمكن انفكاكه عنه مادام ذاته موجودا سالبتها نحو لاشيء من الانسان بفرس بالضرورة بمعنى انه لن يكون في الخارج فرد موجود منه موصوفا بالفرسية بالضرورة في وقت اصلا من اوقات وجوده ولايخفى ان قولهم مادام ذات الموجودا لاخراج الضروريات الوقتية والوصفية وانما لم تسم ضرورية ذاتية بل سميت مطلقة لان الضرورة فيها لم تقيد بعلية الذات بل اطلقت كانت لاجل الذات وحده اومع امر آخر اولامر اخر فتصدق الوجوب لذاته كثبوت العلم للواجب عن اسمه وكسلب الفرسيه عن الانسان وكثبوت اللوازم للماهيات المأخوذة بشرط الوجود اوبشرط ما يوجبه نحو الكاتب بشرط كونه كاتبا اومتحرك الاصابع بالضرورة وفي مادة الوجوب بالغير كثبوت الزوجيه للاربعه في وقت الوجود وفي مادة الضرورة الازليه المستمرة الى الابد

نعم ان كانت الممكنة بمعنى سلب الوجوب عن احد الجانبين فتوجيهه ظ

سعد

بالفعل .. انسان .. موجود اولد فيه .. هر برفردي .. حيوان اولما البدر البتة تمح برفردي حجر اوله مز

كثبوت العلم للواجب تعالى فقط نحو الاجسام لم تكن متحيزة فى الازل
بالضرورة مادامت موجودة فى الخارج والابدية فقط نحو النفوس
الناطقة متحيزة بالضرورة ابدا مادامت موجودة فى الخارج على القول
بانها حادثة ابدية اجسام لطيفة بقدر الهيكل المحسوس وفى غير هذه
المواد نحو اجسام متحيزة فى الخارج بالضرورة مادامت موجودة فيه
فان قلت مادام ذات الموضوع ان كان ظرفا للضرورة يلزم كذبها
فى الموضع الممكن اذا الوجود ليس بواجب له وقت وجوده فكيف
يجب له المحمول وان كان شرطا لها يلزم صدقها مع الممكنة الخاصة
نحو زيد موجود بالضرورة مادام موجودا وزيد ليس بموجود بالامكان
الخاص قلت الدوانى اختار الثانى ونحن نختار الاول لان ضرورة
الحكم انما يتوقف على تحقق الوجود لا على وجوبه كيف وان ثبوت
الذاتيات للذات ضرورى فى زمانى وجوده لا بشرط الوجود اذا
لذاتى مقدم على الذات وجودا وعدما والصادقة فى مادة الممكنة
الخاصة هى الضروية بشرط المحمول المساوية للفعلية لا الضرورية
المطلقة ولئن قلتم اما ان يكون وقت الوجود قيد النسبة اولضرورتها
واياما كان لا يصدق ضرورة السلب عن الموضوع المعدوم نحو لاشئ
من المحال بيصير بالضرورة خارجية اوحقيقية بمعنى الانتفاء المتحقق
فى جميع اوقات وجوده فى الخارج واجب اوالانتفاء الواجب
فى جميع اوقات وجوده متحقق فان الوجود المعتبر مع الموضوع انما
لا يستدعيه صدق السالبة اذا كان داخلا فى خير النفى بان كان
منفيا بالنفى اوقيد المنفى به ووقت الوجود ههنا لم يكن كذلك بل كان
قيد النفى اولقيد النفى على الاحتمالين والنفى الموقت بوقت الوجود
لا يتحقق بدون الوجود فالوجود لازم فلو التزمناه لم يبق تناقض بينها
و بين الموجبة لكذبهما معا فى الموضوع المحال قلنا اختار السلكوتى
انه ظرف للثبوت بين بين فح لا يقتضى ضرورة السلب تحققه لوقوعه
فى حيز النفى (ح) كنفس الثبوت والعجب ان المص ابطل ذلك القول
لتشكيك اورده الميرباته على هذا لا يبقى تناقض بين السالبة الضرورية

والموجبة الممكنة العامة لجواز صدقهما فى حمل العرض المفارق
نحو كل انسان ضاحك بالامكان العام وبعض الانسان ليس بضاحك
بالضرورة لان ثبوت الضحك لزيد فى جميع اوقات وجوده غير ممكن
فهو مسلوب عنه بالضرورة وثبوته له فى وقت فى الجملة الممكن
فلو اعتبر الامكان فى جميع الاوقات ايضا لزم محذورات اخر مع ان الامر
هين بعد القول بالنسبة بين بين اذ ليس معنى الكلية بحسب الازمان
فى قولنا بعض الانسان ليس بضاحك بالضرورة بمعنى الكل المجموعى
كما فسره بل معناه ان بعض الانسان ليس يثبت له الضحك فى وقت اصلا
من اوقات وجوده بالضرورة ولاشك انه بهذا المعنى كاذب ومناقض
لقولنا كل انسان يمكن ان يثبت له الضحك فى بعض اوقات وجوده فلا
اشكال كما استشكله وزاد فى التعريف قوله او معدوما ولعمرى ان اعتبار
العدم مع الموضوع موضوع وزيادة نوع اخر فى انواع القضايا فعليه
بيان عكسها ونقيضها وانتاجها والاقرب ان يعتبر العدم حين السلب
عن المحال والوجود او العدم ايضا حين الايجاب عليها وركاكته لايخفى
ونحن نختار انه ظرف للنسبة اولضرورتها اوعلى التنازع قوله النفى
المقيد بوقت الوجود لايتحقق بدون الوجود قلنا ممنوع لم لايجوز الا
يتحقق فى ضمن الاخص منه وهو النفى الازلى الابدى واما حديث عدم
الوقوع فى حيز النفى ح فهو حيز المنع ايضا لان نفس الموضوع فى حيز
النفى فى كل سالبة فكيف وجوده فتفطن واعلم ان الضرورة قد يكون
قيد اللعلم فيقال الاجسام باقية بالضرورة مع انها ليست باقية بالامكان
قال (او بضرورتها مادام الوصف آه) اقول
الثانية من البسائط الثمانية المشروطة العامة وهى التى يحكم فيها على
ذات الموضوع بضرورة النسبة فى الخارج اوفى الذهن مادام الوصف
العنوانى ثابتا له فيه موجبتها نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا بمعنى ان كل موجود من الكاتب بالفعل يكون متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبا بمعنى فردا موجودا منه اصلا لايمكن ان يكون
ساكن الاصابع فى حين والحال انه يكتب فى ذلك الحين فيا عليك

بالدقة والتدبر فى تفسيرها وتعبيرها وقد اورد ايضا ان قوله مادام اما
ظرف محض للنسبة اولضرورتها فيكذب المثال المذكور المش وامثالها
لان الكتابة ليست ضرية للانسان فى وقت الكتابة وهو وقت الظهر مثلا
فيمكن تركه وكذا تحرك الاصابع بالارادة واما شرط لهـا فيصدق مع
الممكنة الحينية التى هى نقيضهـا بالاتفـاق نحو كل كاتب متحرك
الاصـابع بالضرورة متى كان كاتبـا بشرط الكتابة وبعض الكاتب
يمكن ان لايكون متحرك الاصابع حين هو كاتب بترك الكتابة ومن ذلك
تريهم تارة يأخذونها بمعنى ضرورة النسبة فى جميع اوقات الوصـف
العنوانى وان لم يكن للوصف مدخل فى الضرورة نحو كل كاتب انسان
بالضرورة واخرى فى جميع اوقاته ايضا لكن بشرط الوصف بمعنى ان للوصف
مدخل فى الضرورة وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذالك
وزعموا انها حملية صورة ومعنى او وان لم يكن فهى شرطية فى المعنى وليت
شقيه سواء سواء كان الوصف مستقلا فى اقتضاء الضرورة كما فى مثال تحرك
الاصابع وكما فى الضرررة لاجل الوصف نحو كل متعجب ضاحك او غير
مستقل كما فى قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا فان ذات
الموضوع الذهن مثلا ووصفه الحراراة والمقتضـى لضرورة الذوبان
مجموع الحرارة والذهنية لامجرد الحرارة والالكان الحجر الحـار ذائبا
ايضا فللوصف مدخل فى الضرورة وان لم يكن مستقلا فيها وقيد الوقت
مع الشرط مما اهملوه ولا بد منه لان الضرورة بشرط الوصف فى غير
وقت الوصف او فى وقت وصف غير العنوان لاتسمى مشروطة عندهم
كما لو قلنا كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتبا فانها وقتية وكما اذا
كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حى مائت بالضرورة بعد كونه
حيالا مادام حيا فانها مشروطة غير معتبرة وهو ظ كالمسامحة فى قولهم
بشرط الوصـف وفسره باتصاف الذات به ولو فسره بثبوته للذات
لكان اوفق ويسمون المعنى الاول مشروطة بالمعنى الاعم لزعمهم ان الضرورى
بشرط الوصف ضرورى فى جميع اوقاته من غـير عكس لجواز ان لا
يكون للواصف مدخل فى الضرورة كما فى كل كاتب حيوان بالضرورة

بالفعل كاتب :: كاتب اولد فيه :: هو بروزى :: تحرك الاصابع :: او بالبدر البنة
ثم هو بروزى :: ثم الاصابع ساكن :: او الدم

فانه يصدق مادام كاتبا ولا يصدق بشرط كونه كاتبا اذلا دخل
للكتابة فى ضرورة الحيوانية واعتراض بانه قد تحقق الضرورة بشرط
الوصف الاختيارى ولايصدق فى وقته كما فى كل كاتب متحرك الاصابع
فبينهما عموم من وجه اذ يتفار فان فى هذين المثالين ويصدقان معا
فيما كان العنوان الذى له مدخل فى الضرورة ضروريا للذات فى وقته
نحو كل انسان حيوان وكل منخسف مظلم بشرط كونه منخسفا ومادام
منخسفا عند الحكماء لان الانخساف ضرورى للقمر فى وقته وهو وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس اذلا يمكن ان يستفيد النور منها
والا لاضرورة فى خلق الانخساف والاظلام عند المتكلمين كما لاضرورة
للكتابة فى وقتها ولقائل ان يقول وكذلك يمكن سكون الاصابع ايضا
ولو بشرط الكتابة اما بحركة القرطاس او بنحو لم نعلمه ولعل هذا وجه
الامر بالتأمل والاخوان الذى جعل له التوفيق نعم الرفيق وهذى الى
سواء الطريق لايخفى عليه ان امر العموم بينهما على عكس مازعموا
لان الضرورة بشرط الوصف تحقق مع الاتصاف وبدونه ولايحقق
وقت الاتصاف بدون الاتصاف لايقال المراد بالشرط مدخلية الوصف
لاتعليق النسبة الضرورية وتوقيفها عليه لانا نقول امر المدخلية ايضا
على عكس مازعموا فى الامثلة المذكورة لانا لانم ان الكتابة مثلا لها
دخل فى حصول التحرك فضلا عن وجوب حصوله بل الحركة
مماله دخل فى حصول الكتابة وان المشروطة التى من الموجهات
المبحوثة عنها وعن احكامها هى الضروره فى كل وقت من اوقات
ثبوت الوصف للذات على نسق الضرورية المطلقة قوله فيكذب المثال
المشهور وانما يكذب لو توقفت ضرورة النسبة على ضرورة العنوان
فى وقته او كانت بمعنى الوجوب الذاتى وح لكذب بشرط الكتابة ايضا
كما قرعناه سمعك لكن ضرورة النسبة انما تتوقف على فعلية العنوان وهى
واقعة فى وقته والا لم يكن وقته وليت شعرى مايزيد اعتبار الشرط فيها
ومجرد امكان خلافه الغير الواقع لايضر الضرورة اذ العقل يدرك ان التحرك
لايمكن تركه الا بترك الكتابة لابمجرد امكان الترك نعم يصدق الضرورة

بمعنى الوجوب الذاتى على افراده الاعتبارية المأخوذة بشرط الكتابة مادامت موجودة كما اوردناه فى الضرورية المطلقة وحققه فى رسالة الامكان وقوله فجميع الذاتيات الى اخره مصباح قد اصبح فاطفئناه

قال (او بضرورتها فى وقت معين آه) اقول

الثالثة والرابعة من البسائط الثمانية الوقتيتان وهما اللتان يحكم فيهما على على ذات الموضوع بضرورة النسبة له اما فى وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات وجود الذات وتسمى وقتية مطلقة او فى وقت مالم يعينه وان كان متعينا فى نفسه وتسمى منتشرة مطلقة موجبتاهما نحو كل قمر منخسف بالضرورة فى وقت الحيلولة او فى وقت ما من اوقات وجوده وسالبتاهما نحو لاشئ من المنخسف بمظلم بالضرورة وقت التربيع او فى بعض الوقت من اوقات وجوده فلئن قلت التعريف صادق على الضرورة فى الوقت المعين بالوصف العنوانى وهى المشروطة العامة فلا يكون مانعا الان يعين التعين بغير العنوان قلت الوقت فى الوقتين منسوب الى الذات بالبعضية والوصف وضع معين ومعين لذلك البعض فهما شخصية جزئية بحسب الازمان والاوضاع وفى المشروطة منسوب الى الوصف بالكلية فهى كلية بحسبهما فقولنا المنخسف مظلم بالضرورة وقت الانخساف ان كان بمعنى انه مظلم بالضرورة فى كل وقت من اوقات الانخساف وعلى كل وضع ممكن الاجتماع مع الانخساف تكون مشروطة واذا كان بمعنى انه مظلم بالضرورة ووقت الانخساف من بين اوقات الذات وعلى وضع الانخساف من بين الاوضاع الممكنة الاجتماع مع الذات تكون وقتية

قال (او بدوامها مادام الذات آه) اقول

الخامسة والسادسة من البسائط الثمانية الدائمة الذاتية والوصفية وهما اللتان يحكم فيهما على ذات الموضوع بدوام النسبة له فى الخارج او فى الذهن اما مادام الذات وتسمى دائمة مطلقة كالضرورية المطلقة ومثالها كمثالها وكقولنا كل فلك يدور دائما ولما يسكن قط مادام موجودا او مادام الوصف وتسمى عرفية عامة كمثال المشروطة العامة لان معناها هو المفهوم المتبادر عرفا من مثل قولنا لاشئ من النائم بمستيقظ قيل الدائمة المطلقة بهذا المعنى تصدق مع المطلقة العامة

بالفعل كالفلك موجود دائما اولا فقط .. هر برقر دى .. تحرك الاصابع اوله كما شدر
كاتب اولا فقط .. تحقق .. ساكن الاصابع اولا ما شدر
مرقومه

التی هی نقیضها بالاتفاق نحو زید متحیز دائما مادام موجودا وزید
لیس بمتحیز بالفعل فی الازل قلت لعدم اتحاد الوقت وهو شرط التناقض
فی الکل والمجیب نحوض الافکار فیه اعجب حالا ممن یتفحص علیکه
وهو فی فیه وحذف خبر مادام للتعمیم ولقد عرفت ان اعتبار العدم حقیق
بعدم الاعتبار فوجب طی حاشیة علی غیرها اعلم ان هاتین القضیتین
کلیتان بحسب الازمان والاوضاع المحققة لانا اذا قلنا بعض الفلك او فلك
الشمس متحرك دائما کان معناه انه متحرك فی کل وقت من اوقات
وجوده وعلی کل وضع من الاوضاع المحققة المجتمعة مع وجوده واذا
قلنا انه لیس بساکن دائما کان معناه انه لم یسکن فی وقت اصلا من اوقات
وجوده وعلی وضع قط من الاوضاع المحققة لا بحسب الازمان والاوضاع
المفروضة کما فی الضروریتین لان حال السکون وزمانه وان کان غیر واقع
لکنه ممکن الاجتماع مع ذات الفلك فعلی تقدیر کونه ساکنا فی وقت
لا یکون متحرکا فی ذلك الوقت ولو اعتبر الدائمة الوقتیة والدائمة المنتشرة
نحو کل قمر منخسف دائما وقت الحیلولة اوفی وقت ما ولیس بمنخسف
دائما وقت التربیع اوفی وقت ما من اوقات وجوده لکانت شخصیة
اوجزئیة بحسب الازمان والاوضاع لان المعنی انه کذلك دائما فی بعض
وقت من اوقات وجوده وعلی ذلك الوضع من بین اوضاعه لکنهم
ادرجوهما فی المطلقة العامة احترازا عن تکثیر الاقسام وتکلیل الافهام
قال فی رسالة الامکان واما الدوام فی وقت ما فلا معنی له لان وقتا ما شامل
للآن الواحد ولا دوام فیه فلزمه استلزام کل دوام ضرورة ما بدون
العکس والتزمه مع انه عکس ما صرح حوایه قلت یتصور فیه دوام
بعموم المرام فافهم

قال (او بفعلیتها بمعنی خروجها الی الفعل اه) اقول
السابعة من البسائط الثمانیة المطلقة العامه وهی التی یحکم فیها علی
الموضوع بفعلیة النسبة له ای بالثبوت او انتفاء الذی قد تحقق ان لا
وابدا او فی احد الازمنة اعنی حال وجود الذات او الوصف او بعده
ولو مرة موجبها نحو کل انسان متنفس بالفعل وسالبتها نحو لا شیء

والمراد بالمرة الزمان المتجدد
المنعدم ککتابة الانسان
فانها یتجدد فی زمان وینقرض
فی اخر فیقال کل مرة یکون
الانسان کاتبا یکون متحرك
الید من شرح المطالع

حتی یصدق زید الموجود
الان لیس بموجود
فی الازل منه

من الانسان بمتنفس بالفعل فان تنفس المتحقق وانتفائه المتحقق فى اوقات وجوده كلاهما واقعان لا بالثبوت او الانتفاء الذى فى القوة قبل التحقق او بعد الزوال فانهم لم يعتبروها بل ادرجوها فى الاعم وهو الامكان العام المجامع مع الفعل فلا يقال الماء المنقلب من هواء يستعد ويمكن ان يكون هواء ايضا وهو وقد كان هواء بالفعل فى وقت فيلزم ان يدخل فى كل هواء عند الشيخ كما عند الفارابى اذ نقول ذلك الماء بصورته المائية لا يستعد بل يستحيل ان يكون هواء والمستعد الممكن هو عنصره المشترك وهو لا يدخل ايضا فى كل هواء عند الفارابى لانه اما جزء خارجى مباين او جزء عقلى اعم والحكم على الجزئيات وكذا الجواب فى النطفة ولا عند الشيخ لان ما كان هواء بالفعل هو الهواء مع الصورة الهوائية والماء المنقلب عنه ليس كذلك تنبيه هذه الفعلية مهملة بحسب الازمان والاوضاع مطلقا ولو اعتبرت فى بعض اوقات الذات من غير تعين وتسمى مطلقة منتشرة او اوصف وتسمى حينية مطلقة نحو كل مجنوب يسعل بالفعل فى بعض اوقاته او فى بعض اوقات مجنوبيته جزئية او تبعيين وتسمى مطلقة وقتية فشخصية ثم قوله ازلا وابدا اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حى او عالم بالفعل كما ان قوله او فى احد الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة فى الزمان نحو زيد قائم بالفعل او قاعد فلا يرد ان فى احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدا تأمل فان غير الزمانيات مقارن بجميع الازمنة وان لم يكن حادثا فى شئ منها

قال (او بامكانه بمعنى سلب الضرورة) اقول

آخر البسائط الممكنة العامة وهى التى يحكم فيها على ذات الموضوع بامكان النسبة له بان لا يكون خلافها واجبا مادام الذات موجود او ان وجب مادام الوصف او فى بعض اوقات الذات فتكون ممكنة مهملة بحسب الازمان والاوضاع مطلقا نحو كل انسان كاتب ولا شى من الانسان بكاتب بالامكان العام مقيدا بجانب الوجود فى الايجاب وبجانب العدم فى السلب فلا يمكن سلب الزوجية عن الاربعة فى اوقات وجودها وان امكن فى ذاتها بان لا يكون موجودة اصلا فالامكان الذاتى

اى لم يعتبروا ازاء تلك المادة مو جهة ***
وهو لا يكون فعلا فى الزمانيات الا فى زمان الخروج الى الفعل لا قبله ولا بعده
رسالة امكا

هم يرون ذى كان اوقات الانسان بالفعل بالفعل
نخ يرون ذى كان بالفعل او اوقات الانسان

اى واذا لم تكن خلافها الخ تكون نفس النسبة ممكنة مهملة م
واذا كان الموجبة معدولة فالامكان مقيد بجانب العدم ايضا
رسالة امكان

المعتبر فى عقد الوضع اعم من الامكان المنطقى ولذا دخل كل شئ فى عنوان قولنا كل ماهو مجهول مطلق لى يمتنع عليه الحكم منى عند الفارابى وهذه الثمانية هى البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة ومافى جميع اوقات الذات منها اخص مطلقا مما فى بعضها كان المخصوص اخص مطلقا الوقت ولماكان اوقات الوصف بعضا من اوقات الذات كان كل من الوصفتين اعم من ذاتيتهما الان يعتبر الوصف شرطا وقد عرفت مافيه ومنهما الدوام اعم و بين وصفية الضرورة وذاتية الدوام عموم من وجه وكذا بينهما وبين الوقتيتين بل بين الوصفيتين والوقتيتين و للارتقاء الى درجة الاستدلا وضعت منبرا فاصعد

القضية	المعنى	مشروطة عامة	وقتية	منتشرة	دائمة مطلقة	عرفية عامة	مطلقة عامة
ضرورية مطلقة	ضرورة فى جميع اوقات الذات	ص م	ض م	ص م	ص م	ص م	ص م
مشروطة عامة	ضرورة فى جميع اوقات الوصف		و	و	و	ص م	ص م
وقتية	ضرورة فى وقت معين من اوقات الذات			ص م	و	و	ص م
منتشرة	ضرورة فى وقت ما من اوقات الذات				و	و	ص م
دائمة مطلقة	دوام فى جميع اوقات الذات					ص م	ص م
عرفية عامة	دوام فى جميع اوقات الوصف						ص م
مطلقة عامة	تحقق النسبة مطلقا						

قال (وقد تقيد باللادوام الذاتى المشروطة آه) اقول واما المركبات فبان تقيد الوصفيتان والوقتيتان باللادوام الذاتى والمطلقة العامة باللاضرورة الذاتية ايضا كالممكنة العامة فالوصفيتان مع اللادوام تسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصه موجبتهما من موجبة وصفية وسالبة فعلية نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتبا لادائما اى لانه متحرك دائما مادام الذات وسالبتهما من سالبة وصفية وموجبة فعلية نحو بالضرورة اودائما لايكون احد من الكاتب

بساكن الاصابع فى وقت اصلا من اوقات كتابته لادائما اعنى لانه لايكون
ساكن الاصابع اصلا وقتا من اوقات وجوده ووحدة الحكمين باعتبار انهما
كلاهما واقعان ولذا كان نقيضه منع الخلو بين نقيضى جزئيها ويجب
لصدقه ان يكون الوصف مفارقا والاكان دائما مادام الذات وغيردائم
وهو كذب قال السيلكوتى قوله لادائما عطف على مادام وهو توقيت
للنسبة لالضرورتها حتى يكون العطف رفعا لدوام ضرورتها وفيه ان
الكبرى مم لتنوع الضرورة بالتوقيت مع ان رفع النسبة المقيد بالضرورة
وعلى دائما ليكون اصل النسبة ضرورية اودائمة فى جميع اوقات الوصف
وغيردائمة فى جميع اوقات الذات وغيرواجبة اذا قيدناها باللاضرورة
الذاتية فليتأمل واذا كانت النسبة غيردائمة فى جميع اوقات الذات يقع
خلافها فى الجملة اما فى جميع الاوقات او بعضها وهو مفهوم الاطلاق
العام وان لم يتحقق ههنا الا فى ضمن الخاص لاقتضاء الجزء الاول
فاندفع ماقيل ان اللازم تحقق خلافها فى وقت وهو الاطلاق المنتشرة
والفعلية اعم منها فالتحقيق يقتضى جعل اللادوام مطلقة منتشرة عامة
والوقتيتان مع اللادوام تسميان وقتية ومنتشرة موجبتهما من موجبة
وقتية وسالبة فعلية نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة اوفى
وقت مالادائما اى لانه منخسف فى جميع الاوقات وسالبتهما من سالبة
وقتية وموجبة فعلية نحو لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
اوفى بعض الاوقات لادائما اى لانه لايكون منخسفا اصلا والمطلقة العامة
مع اللادوام الذاتى تسمى وجودية لادائمة وهى سواء كانت وجودية اوعدمية
يكون تركيبها من فعليتين احدهما موجبة واخرى سالبة ومع اللاضرورة
الذاتية تسمى وجودية لاضرورية موجبتها من موجبة فعلية وسالبة ممكنة
نحو كل انسان متنفس بالفعل لابالضرورة فالسلب ممكن وسالبتها
من سالبة فعلية وموجبة ممكنة نحو لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل
لابالضرورة فالايجاب ممكن والممكنة العامة مع اللاضرورة الذاتية
فى الجانب الموافق تسمى ممكنة خاصة وهى سواء كانت موجبة اوسالبة
يكون تركيبها من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة نحو

وان لم يحسن العطف فى السالبة بحسب القواعد العربية مد

مثال كل قمر صادق خارجية لاحقيقة اذ يجوز ان يكون قمرا نورة منه لامن الشمس مد

كل انسان كاتب اوليس واحد منه بكاتب بالامكان العام لابالضرورة
وكثيرا مايكتفى فيها بعبارة بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص
لان الامكان الخاص فى اصطلاحهم هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفى
النسبة معاوفى كل لغة لها تعبير فليعبر

قال (وهذه السبع مركبات آه) اقول

وهذه السبع مركبات من حكمين بسيطين ليس بينهما نسبة
كالشرطيات بل بينهما اتحاد فى الموضوع الحقيق والمحمول والكم والا
لم يكونا حكما واحدا فلاجرم ان بينهما اختلاف فى الكيف والالم يكونا
حكمين فلايعد مثل قولنا على المأموم التكبير فالقيام مركبا مع اشتماله على
حكمين على ثلثة احكام لعدم الاختلاف ولاقولنا عليه التكبير لا القرائة
لعدم الاتحاد وفيه ان قولنا زيد معط درهما لا دينارا وكل طويل احمق
قائما لاقاعد الم يعد مركبا مع وجود الشرطين وقد عرفوا المركبات بانها
جمليه حقيقتها ايجاب وسلب اى ايجاب شئ لشئ وسلبه عنه فالاتحاد
فى الموضوع الحقيق والمحمول لازم ظن انهم تركوهما فقيد بهما للاشارة
الى ان مجرد اشتمال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب لايكفى
فى كونها مركبة فى عرفهم والالكانت جميع الاحكام الحصرية قضايا
مركبات عندهم لعدم الاتحاد فى الموضوع اذما اثبت له المجئ هو زيد
وماسلب عنه ذلك هو غيره فالقضية المشتملة على ذلك الايجاب والسلب
بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما
فان معنى لادائما لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل لادائما وحيث
اتحدا الحكمان فى الموضوع والمحمول والكمية كان مركبة قضية
فى عرفهم وفيه مافيه وقيد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع
الذكرى فان اتحادهما فى الموضوع الذكرى غير كاف فى المركبة بل لابد
من اتحادهما فى الموضوع الحقيق والا لصدقت الدائمة الجزئية مع قيد
اللادوام نحو بعض الجسم حيوان دائما لادائما بان يكون الايجاب الدائم
للبعض والسلب بالفعل عن البعض الاخر مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة
عندهم اذا الحكم فى الجزئين فيها على شئ واحد فلو صدقت تلك المركبة

فيه النقض بمثل زيد معط الخ

لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية فى وقت ولا يتصف بها فى وقت آخر
وهو بط كما سيتضح وانما كان تركيب الموجهات كذلك لان تركيبها
باللادوام او اللاضرورة واللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
اشارة الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما فى الموضوع
المحمول والكمية ومخالفتين لها فى الكيفية قيل لاضرورة النسبة عين
امكان خلافها فهى صريحة قلت قد صرحوا ان الامكان كيفية حاصلة
للنسبة اما بعدم امتناعها او بعدم ضرورة خلافها فهى ايضا اشارة
اعلم ان النسبة بين المفهومين واحد و بين الثلثة جملة الواحد والاثنين
و بين الاربعة جملة الواحد الى الثلثة فبين خمسة عشر جملة الوحد الى
اربعة عشر فيكون بينها مائة وخمس نسب كل اكليل مداده عن تحلية
الكتاب بها وقد يوضع خمسة عشر سلما فيها اسماء الموجهات ومسماها
فوقها كانها قضايا قياساتها معها رامزا الى النتايج عند تقاطع البيوت
تصحيحها بان تقول مثلا كلما تحقق الضرورة فى جميع اوقات الذات تحقق
الضرورة فى بعضها ولا عكس فالضرورية المطلقة اخص مطلقا
من الوقتية المطلقة واذا تحقق ضرورة النسبة فلا يتحقق البتة امكانها
مع اللاضرورة فالوجوب مباين للامكان الخاص وعلى هذا فقس ﴿❋﴾
واعلم ان ههنا موجهات اخر ربما يحتاج اليها فى ابواب التناقض والعكس
والاختلاطات فان الجلية ان حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين
فطلقة وقتية او فى وقت ما فمطلقة منتشرة نحو كل قمر منخسف بالفعل
وقت الحيلولة او فى وقت ما ضروريا كان او غير ضرورى او فى بعض
اوقات وصف الموضوع فحينية مطلقة نحو كل مجنوب يسعل بالفعل
فى بعض اوقات كونه مجنوبا اذ الفعليات مما يتنوع بالتوقيت وان حكم
فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فحينية ممكنة
نحو كل منخسف يمكن ان يظلم وقت الانخساف او بسلب الضرورة فى
معين عنه اى عن الجانب المخالف فممكنة وقتية او فى وقت ما فممكنة
دائمة نحو كل قمر يمكن ان ينخسف فى جميع الاوقات وهذه الست بسائط
غير مشهورة وقد تقيد الحينية المطلقة باللادوام الذاتى فتسمى حينية

تنبيه

الدائمتان هما الضرورية والدائمة الذاتيتان
العامتان هما المشروطة والعرفية العامتان
الخاصتان هما المشروطة والعرفية الخاصتان
الممكنتان هما الممكنة العامة والخاصة
الوقتيتان هما الوقتيتان البسيطتان
الوقتيات الاربع هي الوقتيتان البسيطتان والوقتيتان المركبتان

الوجوديات الثلث
هي المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية
الدائمات الستة المنعكسة السوالب
هي الدائمتان والعامتان والخاصتان

الوصفيات الاربع
هي العامتان والخاصتان

الاشارات

م	اعم
ص	اخص
و	وجه
ى	مباينة
س	مساوية

	ممكنة خاصة (امكان النسبة [illegible])	وجودية لادائمة (تحقق مع اللادوام [illegible])	وجودية لاضرورية (تحقق مع اللاضرورة الذاتية)	منتشرة (ضرورة في وقت ما مع اللادوام الذاتي)	وقتية (ضرورة في وقت معين مع اللادوام الذاتي)	عرفية خاصة (دوام في جميع اوقات الوصف مع اللادوام الذاتي)	مشروطة خاصة (ضرورة في جميع اوقات الوصف مع اللادوام الذاتي)	ممكنة عامة (امكان النسبة)	مطلقة عامة (تحقق النسبة بالفعل)	عرفية عامة (دوام في جميع اوقات الوصف)	دائمة مطلقة (دوام النسبة في جميع اوقات الذات)	منتشرة مطلقة (ضرورة في وقت ما من اوقات الذات)	وقتية مطلقة (ضرورة في وقت معين من اوقات الذات)	مشروطة عامة (ضرورة في جميع اوقات الوصف)	ضرورية مطلقة (ضرورة النسبة في جميع اوقات الذات)
ممكنة خاصة	ممكنة خاصة														
وجودية لادائمة	ص م	وجودية لادائمة													
وجودية لاضرورية	ص م	ص م	وجودية لاضرورية												
منتشرة	ص م	ص م	ص م	منتشرة											
وقتية	ص م	ص م	ص م	ص م	وقتية										
عرفية خاصة	ص م	ص م	ص م	و	و	عرفية خاصة									
مشروطة خاصة	ص م	ص م	ص م	و	و	ص م	مشروطة خاصة								
ممكنة عامة	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	ممكنة عامة							
مطلقة عامة	و	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	ص م	مطلقة عامة						
عرفية عامة	و	و	و	و	و	م ص	م ص	ص م	ص م	عرفية عامة					
دائمة مطلقة	و	ى	و	ى	ى	ى	ى	ص م	ص م	ص م	دائمة مطلقة				
منتشرة مطلقة	و	و	و	م ص	م ص	و	م ص	ص م	ص م	و	و	منتشرة مطلقة			
وقتية مطلقة	و	و	و	م ص	م ص	و	و	ص م	ص م	و	و	ص م	وقتية مطلقة		
مشروطة عامة	و	و	و	و	و	و	و	ص م	ص م	ص م	و	و	و	مشروطة عامة	
ضرورية مطلقة	ى	ى	ى	ى	ى	ى	ى	ص م	ص م	ص م	ص م	ص م	ص م	ص م	ضرورية مطلقة

مركبات سبعه — بسائط ثمانيه

واعلم

لادائمة نحو كل مجنوب يسعل فى بعض اوقات كونه مجنونا لادائما وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخر اذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائمتين باللادوام الذاتى كما امكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامتين والدائمتين باللادوام الوصفى وماعدا الوقتية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة او الغير المعينة وان لم يعتبروا جميعها تجنبا عن لاكثار وتحرزا عن الانتشار

قال (تنبيه الضرورة تطلق عندهم آه) اقول

يعلم مما سبق ان الحكم الضرورى هو الوجود او الانتفاء الذى لا بدان يتحقق فى حق المحكوم عليه والايلزم بطلان ما هو الواجب مطلقا او عند تحقق المحكوم عليه وهو الضرورى اللازم قال العصام امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع كونها بحيث متى تحقق تحققت فانتقض بان شريك البارئ الموجود فى الخارج ليس ببصير بالضرورة لامتناعه فى الواقع مع انه لو وجد كان بصيرا والالم يكن شريكه واجاب بان الموضوع اذا امتنع يلزمه على تقدير وجوده عدمه فيلزم السلب والمص رده بان قولنا العنقاء الموجود ليس بطائر بالضرورة والا لكان موجودا وهو بط مع انه ممكن لو وجد كان طائرا بالامكان فلا ينحسم الاشكال الا ان يقال المذكور معنى اللزوم والضرورة اعم منه فامثال هذه السلوب ضرورية غير لازمة ولايشتبه عليك ان الضرورة الذاتية كما تطلق على الضرورة المطلقة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهى الوجوب الذاتى الذى هو ان يكون ذات الوضوع وماهيته المطلقة آبية عن انفكاك النسبة عنها على جميع التقادير الممكنة الاجتماع معها بحيث لو فرض الانفكاك لم يكن الماهية تلك الماهية بل انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة بهذا المعنى والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية مالزم ان لا تكون موجودة فى شئ من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود الخارجى ولا الوجود

الذهنى مقتضى ماهيتها فالوجوب بهذا المعنى لا يتحقق فى الايجاب المتوقف
على وجود الموضوع الاحيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله
تعالى عالم اوحى بالضرورة فان العلم والحيوة وسائر الصفات الذاتية
لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء
الوجود الملزوم ولو انتفى الوجود بل لو امكن انتفاؤه يلزم انقلاب ماهية
الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود
عنها بوجه من الوجوه فهى ممكنة فماهية الواجب تعالى ابية عن انفكاك
كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت
لوازم الماهيات الممكنة لها كما عرفت فى المتن ويتحقق فى السلب الغير
المتوقف على الوجود ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان
مثلا وجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء وجد فى الخارج او فى
الذهن اولم يوجد فى شئ منهما والا يلزم الانقلاب ولم يكن ضرورة
ثبوت ذاتياته وجميع لوازمه وجوبا ذاتيا وفى الاول نظر لان اجزاء
الماهية يجب ثبوتها لها لذاتها وجدت الماهية اولم توجد اذ لو انفك
عنها لم تكن الماهية تلك الماهية وتطلق على الضرورة بشرط المحمول
اى بشرط ثبوت المحمول او نتفائه الواقع فى وقته نحو زيد قائم بالضرورة
مادام قائما بالفعل او ليس بقاعد بالضرورة مالم يكن قاعدا بالفعل
اذ لا يمكن الانتفاء مع بقاء الثبوت ولا الثبوت مع بقاء الانتفاء وكانه قيل
القيام فى وقت تحققه وهو وقت الظهر مثلا فعل اختيارى لا يجب ايقاعه
على الفاعل فى ذلك الوقت فيمكن عدمه واللازم اجتماع فعلية الوجود
مع امكان العدم او عكسه وهو ممكن فاجاب ان الثبوت او الانتفاء فى
وقت تحققه ضرورى بعلته اذا لممكن بعد تحققه بعلته الموجبة فى وقت
لا يمكن ان لا يقع فى ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه ضرورى فى ذلك
الوقت لا بدون الشرط فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل ولا يلزم
ان يكون عدم القيام قبل القيام ضروريا لان المراد من الوجود والعدم
ما هو الواقع فى وقته اذ لا ضرورة اليوم فى قيام زيد غدا الا فى وجوده لعدم
وقوعه بعد ولا فى عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملة

لاضرورة فى شئ من طرفى القيام الغير الواقع بعد وان شرط احد
هما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا
قيد بالواقع ولعلك تهدى بالهداية المشروطة بها العامة فلهم ست
ضرورات الضروراة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
الذاتية اعنى الضرورة فى جميع اوقات وجود الذات والضررة
الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغيرا لمعينة
والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل
للكل والوجوب الذاتى يوجد فى الكل لكنه مختص بالاولى اذالاولى
لاتوجد فى غيره وماعدا الاولى يوجد فيه وفى غيراعنى الوجوب بالغير
مختص بماعدا الاولى فلا يوجد فى الاولى البتة فاضبط الصاد بالصاد
والعين بالعين يعنى المقصور اخص والمقصور عليه اعم

قال (فان سلب عن طرفها المخالف الضرورة الخ) اقول
بمقابلة كل ضرورة امكان عام لان معنى امكان النسبة كونها بحيث
لاتمتنع نفسها اولايجب خلافها فان سلب عن خلافها الضرورة
بمعنى الوجوب الذاتى فالامكان الذاتى نحو يمكن لذاته ان لايكون شئ
معلوما لاحد اذلايقتضى ذات شئ كونه معلوماله تعالى بل الذى
يقتضى ذلك هوالعلم الخارج عن الذات وان سلب عن خلافها الضرورة
الذاتية فالامكان عامى اذهو امكان العوام اوالضرورية الوصفية
فالامكان حينى اوالضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى اوالضرورة
فى وقت ما فالامكان دوامى كلى بحسب الازمان نحو يمكن ان يكون القمر
منيرا دائما مادام ذاته موجودا ويمكن ان لايكون منخسفا فى وقت اصلا
من اوقات وجوده وان سلب عن خلافها مطلق الضرورة فالامكان
وقوعى اذلامانع عن وقوع النسبة ويسمى امكانا بحسب نفس الامر
نحو كل من علم الله كتابته فى وقت كان كاتبا فى ذلك الوقت اولم يكن
الاصابع فيه بالامكان الوقوعى فانه لاضرورة فى عدم كتابته اوسكون
اصابعه بحسب الذات وهو ظ ولابحسب الوصف لان علم الله كتابته
ان اقتضى فانما يقتضى كتابته لاعدم كتابته ولابشرط

لايقال ضرورة اخرى
وهى الوجوب لذاتى المحمول
لانانقول ذات المحمول
ذات الموضوع بعينه مه

كلما وتقسيم الحد لاللمحدود

عدم كتابته ولابشرط عدم كتابته اوسكون اصابعه لانه غيرمتحقق
فى ذلك الوقت فكان كتابته وعدم سكون اصابعه بالاختيار بمعنى صحة
الفعل والترك قيل انما سمى امكانا وقوعيا لكونه مخصوصا بالنسبة الواقعة
بالفعل اقول فيه نظر لان الامكان اعم من الفعل باى معنى كان بل لانه
لايصدق الافى النسبة التى لايكون خلافهـا واقعـا ابدا والالكانت
فى خلافهـا ضـرورة ماولو بشرط المحمول وقداعتبرانه لاضـرورة
فى خلافها فيكذب ويصدق فى النسبة الغيرالواقعة هى ولاخلافهـا
كمااذاقلنا كتابة زيد غداممكنة فانه يصدق هذا القول وان لم يقع كتابته
غدافالامكان ستة اخصها مابسلب الاعم والاتسلم

	سلب الضرورة عن خلافها بالذات الموضوع	سلب الضرورة عن خلافها فى جميع اوقات الذات	سلب الضرورة عن خلافها فى اوقات الوصف	سلب الضرورة عن خلافها فى وقت معين	سلب الضرورة عن خلافها فى وقت ما	نسبة لاتحتمل من الضرورة زمان وقوعها
امكان ذاتى	م ص	م ص	م ص	م ص	م ص	
امكان عامى		م ص	م ص	م ص	ص م	
امكان حينى			و	م ص	م ص	
امكان وقتى				م ص	م ص	
امكان دوامى					م ص	
امكان وقوعى						

قال (وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص آه) اقول
واما الامكان الخاص فهو ايضاستة وسابعة الامكان الاخص اماالستة
فبسلب الضرورة التى فى مفهوم كل امكان عن الطرفين والاسماءعلى
حالها الا ان الخاص من العامى يسمى امكانا خاصيااذهو امكان الخواص
ومن الوقوعى امكانااستقباليا لانه سلب لمطلق الضرورة الشاملة للضرورة
بشرط المحمول عن الطرفين وهو لايصدق فى نسبة الا بالنسبة الى زمان
الاستقبال كقيام زيدوعدم قيام غدافان قيام زيد فى الغد مثلالاضرورة
اليوم فى جانبه الايجاب وهوظ والالكان واقعا بعلته فى اليوم او فى

(الماضى)

الماضى ولا فى جانبه السلب لانه لم يتحقق اليوم عدم قيام الغدوان
تحقق عدم قيامه الان لا يقال قيامه فى الغد اذا لم يكن واقعا فى اليوم
فعدم الوقوع متحقق وجانبه السلب هو ذلك العدم لانا نقول بل هو
العدم المضاف الى المحمول اذ النسبة صفة للمحمول على ما حققناه وانما
يتحقق شئ من القيام وعدمه فى الغد اذا جاء الغد فقيامه المستقبل ممكن
صرف لا ضرورة فى شئ من طرفيه لا بالنسبة الى النسبة الواقعة فى
الحال او فى الماضى فانها متحققة فى وقتها بعللها الموجبة لها فيوجد فيها
ضرورة لا محالة وهذا الامكان هو الامكان الصرف الخالى عن جميع
الضرورات فلا يصدق هذا الامكان فيها بخلاف البواقى فان احد
طرفيها قد يشمل على ضرورة ما واقلها الضرورة بشرط المحمول
وهكذا حققه الشيخ الرئيس فى الشفاء ونقله شرح المطالع وبهذا يظهر
بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه فى
الامور الحالية والماضوية لا مطلقا وانما كان الضرورة بشرط المحمول
اقل الضرورات لانها لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر
الضرورات ووجد ان فرد الاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فرد
الاخص لان فرد الاعم اكثر وفرد الاخص اقل وليس لقائل ان يقول
انها ضرورة فى وقت المحمول فلا يكون اعم من الضرورة فى وقت
ما لان مجيبا يقول انها كما تحقق فى فعل الفاعل الموجب يتحقق فى فعل
الفاعل المختار بخلاف المنتشرة المطلقة التى هى الضرورة فى وقت ما
فانها لا تحقق فى فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من
افعال الاختيارية ضروية واجبة الوقوع فى وقتها كما لا يخفى وانت تعلم
ان هذا الوجه ان تم دل مع وجه السائل على ان بينهما عموم من وجه
ونحن نقول الضرورة فى وقت ما مطلق الضرورة المقسم الاعم لا المنتشرة
اذ المعتبر فى الوقتية وقت وجود الذات فحتى وجبت النسبة فى وقت وجود
الذات فذلك الوقت يجب ان يكون وقت تحقق النسبة لكن وقت تحقق
النسبة لا يلزم ان يكون وقت وجود الذات فهو اعم وذلك ظاهر بين المفهومين
فلا يقال الوقتية السالبة يصدق وقت عدم الموضوع ايضا اذ لا يجب لصدق

سالبة ان يكون موضوعه فى نفس الامر كما اعتبر كما اذا قلت ليس العنقاء الموجود فى الخارج بنائم بالضرورة فى بعض اوقات وجوده يصدق هذا القول مع انه لا عنقاء ولا وقت الوجود لانا نقول صدق القضية لا يستلزم تحقق مضمونها والنسب بين القضايا بحسب التحقق كما حققناه فى بحث النسب بما لا مزيد عليه فوقت وجود العنقاء غير متحقق لكن وقت عدم النوم متحقق فتدبر وقد يطلق الامكان فى اصطلاحهم على الصلاحية الحاصلة للنسبة بسلب الضرورة الذاتية والوصفية الوقتية عن الطرفين وان وجدت الضرورة بشرط المحمول وهو اعم من الامكان الاستقبالى اذ يتحقق فى الامور الحالية والماضوية ايضا ويسمى امكانا اخص اذ هو امكان اخص الخواص اعلم ان الضرورة والامكان باقسامهما اما عقليان ان اعتبرا بحسب نفس الامر وتجويز العقل واما عاديان ان اعتبرا بحسب العادة ومن المعلوم ان العلم بكل من القضايا اما ضرورى او كسبى ولله در المميزين

تدبر فى الجواب كيلا تقول بغتة ان هذا الشئ عجاب منه

قال ﴿ فصل الشرطية ان حكم فيها آه ﴾ اقول سادس الفصول التسعة فى الشرطيات اعلم انه قد يعطف قضية موجبة او سالبة على قضية اخرى موجبة او سالبة بجامع مثلا فيتضمنان حكما ثالثا اذ هما كلاهما واقعان اى مجتمعان فى الوقوع فاذا قلت مثلا الشمس طالعة والليل موجود يكذب فقد لا ينظر فى صدق شئ منهما وكذبه بل موافقته لاخرى وعدم موافقته لها فى التحقيق ان تحقق او ينظر فى مخالفته لاخرى وعدم مخالفته لها ان تحقق اولم يتحقق فيحكم بينهما بشئ من هاتين النسبتين ويسمى ذلك الحكم شرطية متصلة ان حكم بالموافقة او عدمها ومنفصلة ان حكم بالمخالفة او عدمها والمنسوب تاليا والمنسوب اليه مقدما وان لم يجب تقديمه عندنا كما عند النحاة وليس لقائل ان يقول الموافقة والمخالفة نسبة بين بين فكيف تنكرونها لانا نريد بهما ماصدقتا عليه مثلا اذا فرض المقدم واقعا ووقع التالى فهناك امر يتصور بالاتصال وبالملازمة وبالموافقة وبالمصاحبة وبعد المخالفة وكذا ان لم يقع فلم يقع واذا اطلعت على تحقق قضية وعدم

تحقق اخرى وتصورت هذا الامر ان بعدم الموافقة وصدقت به يكون سلبا اتصاليا وان بالمخالفة وصدقت به يكون ايجابا انفصاليا واعلك تقول يقتضى ان يعتبر فى المتصلة موافقة الجمع والخلو معا وموافقة الجمع فقط وموافقة الخلو فقط كما اعتبر الاقسام الثالثة والمنفصلات فنقول الطرفان عبارتان عن الوجود او العدم خارجيا او ذهنيا موجها وغير موجه غير انهما منسلخان عن الحكم بمعنى الاذعان والنسبة الخبرية الشرطية هى التحقق او الكذب المضاف اليهما فى طرف المقدم اربع صور وفى طرف التالى اربع صور ايضا فالحاصل بالضرب ستة عشر ضربا ثمانية موافقة وثمانية مخالفة هكذا * لكن اللاوقوع لا يعتبر فى شئ من صور الموافقة بل يؤل الى الوقوع بتبديل ما يضاف اليه ومعتبر فى صور المخالفة بالضرورة ثم كان القياس يقتضى التوجيه لكنهم انما وجهوا موجبتهما بالفعلية مطلقا او مع الضرورة او مع اللاضرورة وجعلوا سالبتهما بسلب هذه الجهات فالمطلقة ما يحكم على قضية بموافقة اخرى او مخالفتها اياها بالفعل وجوبا او اتفاقا وسالبتها بعدم الفعلية اصلا لا لزوما اتفاقا والضرورية ما بالضرورة وسالبتها بعدم اللزوم والاتفاقية ما بالفعل لا بالضرورة وسالبتها بسلب ذلك الاتفاق وهو المردد بين سلب الفعلية واثبات اللزوم فقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جماد ان كان بمعنى جماديته موافقة بالفعل الحجريته فى الوقوع وجبت او لم تجب يكون متصلة مطلقة صادقة وان كان بمعنى انها موافقة لها فى التحقيق بالضرورة بحيث يجب وقوعها بوقوعها يكون متصلة لزومية صادقة ايضا وان كان بمعنى انها موافقة لها بالفعل لا بالضرورة تكون متصلة اتفاقية كاذبة فان قلت نبدل الجماد بالمدور فيلزم ان يصدق مطلقة والاتفاقية لان كونه مدورا موافق وغير لازم لكونه حجرا والتالى كاذب قلت المقدم متحقق بالفرض والتالى ليس بمتحقق لا تحقيقا وهو ظ ولا فرضا لان الفرض انما هو فى جانب المقدم فاختلفا وليس لك ان تقول وكذلك جاديته لانا نقول انها متحققة فرضا بفرض ملزومها نعم بينهما موافقة فى عدم التحقق ويؤدى بتحقق العدم بجعل طرفيها

لا تحقق العدم   غير معتبر

لا تحقق الوجود   انفصال   اتصال

جانب التالى

تحقق العدم   معتبر

تحقق الوجود   اتصال   انفصال

تحقق الوجود   تحقق العدم   لا تحقق الوجود   لا تحقق العدم

جانب مقدم

والاتفاقية لا يصدق عن تال كاذب بالاتفاق
منه

سالبة فليتأمل وقولنا ليس يكون ان كان الانسان حجرا فهو جماد ان
كان بمعنى ان جماديته لايوافق الحجريته لايوافق لحجريته اصلا
فى التحقق لالزوما ولا اتفاقا يكون متصلة مطلقة سالبة كاذبة وان كان بمعنى
انها لايلزمها يكون لزومية كاذبة وان كان بمعنى انه لايتفقها بلا وجوب
فى التحقيق بل يتفقها بالوجوب يكون اتفاقية سالبة صادقة وكذلك
قولنا اما ان يكون الانسان موجودا اوالعنقاء فانه ان كان بمعنى ان بينهما
مخالفة بالفعل فى التحقق وجبت المخالفة اولم تجب يكون منفصلة موجبة مطلقة
صادقة وان كان بمعنى ان بينهما مخالفة وجوبا يكون منفصلة عنادية
كاذبة وان كان بمعنى ان بينهما مخالفة اتفاقا لا وجوبا يكون منفصلة
اتفاقية صادقة والسلب صادق فيما لم يصدق الايجاب وهذا الوجوب
كالضرورة الوصفية كان فى جميع اوقات ههنا بمنزلة الافراد فى الحملية
والى هذا التحقيق يشير قوله الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال
الثالى للمقدم او بوجوب انفصاله عنه لعلاقة معلومة توجبه اوبسلب
ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية لان المراد
باتصال التالى للمقدم موافقته له فى التحقق ان تحقق وانفصاله
عنه مخالفته اياه ان يتحقق اولم يتحقق بل ماصدق عليه المتوافقة
والمخالفة كما قدمناه وصورناه واضافة الوجوب اليهما اضافة الصفة
الى الموصوف والعلاقة مايطلب المصاحبة والمفارقة كعلية احدى النسبتين
لاخرى فى موجبة اللزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم ان يكون
النهار موجودا وعكسه اولنقيض اخرى فى موجبة العنادية نحو اما ان يكون
الشمس طالعة اولا يكون النهار موجودا اومعلوليتهما اى كون العينين
اوالعين والنقيض كلاهما معلولين لعلة واحدة كقولنا ان كان النهار
موجودا يلزم ان يكون الارض مضيئا اوغير ذلك ككون احديهما
نقيض اخرى نحو لامحالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فردا وكالتضايف نحو ان كان زيدا باعمر وفعمر وابنه ودائما اما ان يكون
ابنه اوابوة تركه مع انه مذكور فى كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر
لان المتضائفين معلولا علة واحدة فى الحقيقة كانجساد الولد من نطفة
معينه فى الابوة والنبوت وانما قيدت العلاقة بكونها موجبة لان كون

وجه التأمل هل يصدق مخالفة الجميع قلنا يصدق تعمق وتحمق منه

(الحكمين)

الحكمين معلولين لعلة واحدة قد لا توجب الارتباط بينهما ولا الافتراق لجواز صدورهما عنها بجهتين مختلفتين وبهذا يندفع الاعتراض بلزوم كذب جميع الاتفاقيات لتلازم الموجودات باسرها و لا يجب ان يكون العلاقة مشعورا بها ليجاب عنه ان فى الاتفاقيات علاقة ايضا لكنها غير مشعور بها واذا لم يوافق اولم يخالف ايجاب للمقدم يجعل سلبا فيوافقه او يخالفه فلم يخرج شئ من الشرطيتين الى السالبة الا لاخذ النقيض من نوعه فاقيم الجهة مقام النسبة وكان سالبة اللزومية بسلب اللزوم لا بلزوم السلب نحو ليس ان طلع الشمس يجب الليل وقتا من الاوقات نقيضا لقولك قد يكون ان طلع الشمس يجب الليل ونحو قد لا يجب الليل اذا طلع الشمس نقيضا لقولنا كلما طلع الشمس يجب الليل وسالبة العنادية بسلب وجوب المنافاة لا بوجوب سلبها نحو ليس يجب ان يكون هذا العدد اما زوجا اوفردا وقتا من الاوقات نقيضا لقولنا قد يجب ان يكون هذا العدد اما زوجا اوفردا ونحو قد لا يجب ان يكون هذا العدد اما زوجا اوفردا نقيضا لقولنا دائما يجب ان يكون هذا العدد اما زوجا واما فردا وكثيرا ما يحذف ادوات الجهات و الامكان كالامكان الحينى

قال (وان حكم فيها باتفاق الاتصال آه) اقول وان حكم فى الشرطية بالاتصال او الانفصال اتفاقا من غير علاقة توجبه اى بقيد اللاوجوب ليكذب فى مادة اللزومية لا بد قيد اذهى مقسم لاقسيم او بسلب ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين اما المتصلة الاتفاقية فوجبتها نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل اتفاقا وسالبتها نحو ليس ان طلع الشمس يوجد النهار اتفاقا لا لزوما وقتا من الاوقات واما المنفصلة الاتفاقية فوجبتها نحو دائما اما ان يكون الانسان موجودا او العنقاء اتفاقا وسالبتها نحو ليس ان يكون هذا العدد اما زوجا واما فردا اتفاقا لا وجوبا وقتا من الاوقات بمعنى اتفاق احدهما بالاخر وتسمى اتفاقية خاصة او بغرض الاخر وتسمى اتفاقية عامة على الموافقة او المخالفة وما ينبغى اتفاق عامتهم على المخالفة فى هذا التقسيم فقوله فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصية وقد يطلق

اى الامكان الحاصل من سلب اللزوم منه

اتفاقا بالتركى راست كلمه منه

على المعنى الاعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم يصدق فى نفسه او بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان الفرس كاتبا فالانسان ناطق مما فيه فيه

قال (ثم المنفصلة مطلقا آه) اقول

المنفصلة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حاكمة بالانفصال فى الصدق والكذب معا او بعدم ذلك الانفصال وان وجد انفصال ما سميت حقيقية اما العنادية الحقيقية فموجبتها كما سبق من مثال العدد ان كان بمعنى ان الواقع واللاواقع اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا الا كلاهما ردا لمن يزعم انه زوج وفرد لا دائما وسالبتها نحو ليس البتة اما ان يكون الشئ انسانا او حيوانا واما الاتفاقية الحقيقية فموجبتها نحو اما ان يكون له الغداء او العشاء وسالبتها نحو ليس اما ان يكون له زيت او مصباح وان كانت حاكمة بالانفصال فى الصدق فقط اى من غير تعرض فى جانب الكذب او بسلب ذلك الانفصال سميت مانعة الجمع بالمعنى الاعم المعتبر فى الاقيسة او مع الحكم بعدمه فى الكذب وهو المعنى الاخص فح سلب هذا الانفصال بان لا ينفصل اصلا او انفصل فى الكذب ايضا اما المانعة الجمع الوجوبية فموجبتها نحو الواقع هو فقط اما ان يكون هذا الانسان حجرا او شجرا لا الغير الواقع فانه يجوز ان يكون كلاهما ردا لمن يزعم انه حجر وشجر ونحو اما الحبيب واما الرقيب لكنه انشائى وسالبتها نحو ليس الواقع هو فقط اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما المانعة الجمع الاتفاقية فموجبتها زيد اما مصل او كافر وسالبتها ليس اما مصل او مسلم وان كانت حاكمة الانفصال فى الكذب فقط اى من غير تعرض فى جانب الكذب او بسلب ذلك الانفصال سميت مانعة الخلو بالمعنى الاعم او مع الحكم بعدمه فى الصدق وهو المعنى الاخص فح سلب هذا الانفصال بان لا ينفصل اصلا او انفصل فى الصدق ايضا اما المانعة الخلو الوجوبية فموجبتها الكاذب فقط ان كذب اما ان يكون هذا الانسان لا حجرا او شجرا لا الصادق فانه يجوز ان يكون كلاهما لمن يزعم انه ليس غير حجر ولا غير شجر ونحو اما الاصل واما الوكيل لكنه انشائى

(وسالبتها)

ولا يخفى على اهل البصيره ان هذا الزعم متضمن لاربعة احكام رالرد انه ليس كذلك لكن فيه غموضة

وسينكشف منه

من غير تعرض اى بان لا يحكم بشئ فى جانب الكذب او بعدم الاتفاقات فى جانب الكذب حكم فيه ايضا بشئ او لم يحكم وهذا هو المعتبر فى الاقيسة

وهذا الزعم متضمن لحكمين فالرد كان يقال لا نم وقوع شئ منهما او سلم فاحدهما منه

سالبة منع الجمع يصدق فى زيادة الموجبة الحقيقة منه

وهذا الزعم سالبة متضمنة لحكمين بسبب تعدد المحمول والرد انه لا نم عدم وقوع شئ منهما او ان سلم فاحدهما منه

وسالبتها نحو ليس الكاذب فقط اما ان يكون زيد بحرا او مدورا واما المانعة الخلو الاتفاقية فوجبتها كقولنا للرومى المسلم اما ان يكون هذا روميا او مسلما وسالبتها نحو ليس اما ان يكون له خادم او خادمة فهذه منفصلات ثلث وقد يطلق اسم مانعة الخلو على منفصلة فيها حكم بالتنافى فى جانب سواء كان فى جانب الاخر حكما ايضا بشئ من التنافى وعدمه اولم يكن وهو المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية والمعتبر فى الاقيسة هو هذه المنفصلة ولا يتحصل مفهومها الا بحذف قيد فقط لانه اذا ذكر كان معناه كما ذكر قلت لم لا يجوز ان يكون ما معنى مانعة الجمع ما يحكم فيها بالتنافى فى الصدق فيكفى ذلك الحكم فان وجد فى جانب الكذب حكم ايضا بشئ من التنافى وعدمه صادق او كاذب فزائد عن قدر الكفاية فكيف لا يخفى قوله ان قيد فقط فى قوله فى الصدق فقط قيد الانفصال فى الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال فى الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف ما اذا كان قيد اللانفصال فى الصدق اذ معنى الانفصال فى الصدق فقط عدم الانفصال فى الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال فى الصدق وعدم الانفصال فى الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام فى الانفصال فى الكذب فقط كما لا يخفى ولا ينتظم در من قال ان كل مادة يصدق فيها موجبة احدى الاخريين يصدق فيها سالبة الاخرى فانه غير ناج عن الاعتراض

قال (ويجرى جميع الاقسام الخ) اقول

علم ان من المستشكلات عبارة المفصلات اذ ليس المعطوف ولا المعطوف عليه بكلام فلا بد ان نقدر طرفا فان قدرنا الوقوع يختص بمانعة الجمع وان عدم الوقوع يختص بمانعة الخلو ومع هذا يفيد الحكم بان احد الامرين واقع او غير واقع لان اما واو وام لاحد الامرين عند الادباء والشرطيه لا يحكم فى شئ من طرفيها وكيف صح تخيير البركى بقوله اعمل اما واجبا واما مستحبا والاشبه بما نشكه من امازكيبها من ان وما وقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ليكون معنى مانعة الخلو ان لم تقع زوجية العدد

على قاعدة النحو اذ الوقوع اداة النسبة فى المنطق لا الطرف منه

ولا يبعد ان يجعل من قبيل ان حقا وان كذبا منه

وان لم يقع يقع فرديته فتدبر ومعنى مانعة الجمع انه ان شئ وقع لايقع زوجية العدد وان وقع لايقع فرديته وليتدبر ومفهوم الحقيقية انه ان وقع زوجية العدد والايخالفه فرديته مجملة من اربع انفصالات هى قولك ان وقع زوجية العدد لايقع فرديته والايقع وان وقع فرديته لايقع زوجيته والايقع اقيم مقام اداتى المخالفة اعنى مقام التحقق واللاتحقق مالكونه اعم منهما ويؤيده اطلاق الترديد عليها كاطلاقه على قول المعترض ان اردت ولاشك انه متصلتين عطفت احديهما على اخرى هذا فاما رجم ابعد بالغيب واما قبولا ولو بالشك والريب ثم ان موضوع المقدم اقدم على اداة الشرط واتحد التالى فيه فالقضية اما حملية شبيهة بالشرطيت الحملية فتصدق بالاعتبارين فى مثل قولنا الكاتب كلما كاتبا فهو متحرك الاصابع والعدد اما زوج اوفرد وباعتبار الشرطية فقط فى مثل قولنا زيد الحجر كلما كان حجرا فهو جماد وزيد اما حجرا وشجر وباعتبار الحملية فقط فى مثل قولنا الكاتب كلما كان ماشيا فهو انسان بالضرورة وكل عدد اما زوج اوفرد مانعة الخلو اما انها حملية اذيقع صغرى فى الاقترانى الحملى نحو الشمس ان طلعت فالنهار موجود وكل شئ شانه كذا فهو منير ينتج الشمس منيرة واما انها شرطية اذيجوز ان يقع فى الاستثنائى ايضا نحو الشمس ان طلعت فالنهار موجود لكنها طالعة ينتج ان النهار موجود والمشابهة اشتراكهما فى التعبير على رأى شارح المطالع اقول هذه الحملية حكم على موضوع لابنسبة مطلقا بل بنسبة توافق اوتخالف لنسبة له اخرى فشابه الشرطية فى صفة الموافقة اوالمخالفة وهذه الشرطية حكم لابالموافقة او المخالفة مطلقا بل بالموافقة اوالمخالفة الثابتة لموضوع فشابه الحملية فى صفة الثبوت ومن هذا يعلم فائدة قيد الاتحاد فى الموضوع والحملية الشبيهة بالمنفصلة تسمى حملية مرددة المحول اذ تفيد ثبوت احد الاشياء للموضوع وقت انتفاء الاخر عنه وثبوت الاخر وقت انتفاء الاول حتى اذا علم ذلك يتصور به الموضوع فيكون تقسيما له فكان الموضوع فيها يردد بين احواله كما يرد دالفاعل بين افعاله او يقسم بينها قطعة

وجه التدبر انه ح لا ينتج القياس المقسم حملية نحو اما ان يكون العالم جوهرا اوعرضا اوالكل حادث بل ينتج انه ان شئ مالم يقع يقع حدوث العالم قلت الحملية الموجبة لازمة منه

لا تقل انها انصالات وجه التدبر انه لا ينتج فى القياس الاستثنائى نحو اما ان يكون هذا حجرا اوشجرا لكنه حجر الا انه ن شئ وقع لايقع كونه شجرا قلت والحملية السالبة لازمة منه

وقد وجدت هذا تحقيقا موافقا لموارد الاستعمال فى الاقيسة والحمد لله

لم يقل ان قدم موضوع المقدم ليوافق ما به البيان للبيان فافهم اذ هو الحملية حكم بثبوت الحجرية اوالشجرية لزيد وهو كاذب بخلاف المنفصلة فانها حكم بالمخالفة على تقدير التحقق فتصدق منه

اذ لا زيد الحجر ولا وضع حجريته والحملية الموجبة لا يصدق عند عدم الموضوع بخلاف المتصلة منه

اومنا وبة كما يقسم الملك المشترك و يجرى جميع الاقسام فى الحملية المرددة المحمول اما الحقيقية فكقولنا العدد اما زوج اوفرد واما مانعة الجمع فكقولنا زيد اما قائم اوقاعد واما مانعة الخلو فكقولهم زيد امافى البحر اولم يغرق بل فى مطلق الترديد اذالترديد كما يكون بين القضايا بان يردد الايقاع اوالانتزاع بينها كما فى المنفصلات او بينها وبين نقائضها كما فى الشكيات يكون بين المفردات المحمولة على شئ كما فى الحمليات المرددة المحمول اوالجهة اوالزمان اوالمكان و فى التقسيمات وغير المحمولة كما فى سائر القيود وكل قيد فى جانب المحمول تصديق معنى وفى الانشاآت والتعريفات تصور والكل لايخلو عن احدها فى الاغلب وقد يخلو كما فى قول اهل المعانى تقديم المسند لكذا اولكذا اذليس بين النكتتين منع جمع لما قالو الازدحام بين النكات فيجوز ان يكون التقديم لكليهما اولثلثة ولامنع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكروه بطريق الترديد

قال (وقد يكون كل من هذه الخ) اقول

كل من هذه المنفصلات قد يكون ثلثة اجزاء فصاعدا كقولنا العدد اما زائد على المخرج اوناقص اومساو بخلاف المتصلات فانها لاتتركب من اكثر من جزئين وليت شعرى ماالمانع عنه وقد يقولون ان نقيض (ا) يستلزم (ب) (وب) نقيض (ج) فلا يكون بين (اوج) مانعة الخلو فالحقيقية لاتتركب من جزئين وفى تصريح كل اشارة الى درهم بانالانم وجوب الانفصال الحقيقى بين كل جزئين بل يكفى بين المجموع فالعدد الواحد لايخ عن مجموع الاقسام وان جلاعن اثنين منها قال شارح المطالع هذا ظن سوء اذلابد من تعيين طرفيها حتى نحكم بالانفصال فى الجمع فاذا فرضنا ان احد طرفيها (ا) فالطرف الاخر ان كان (ب) على التعيين تمت المنفصلة وكان (ج) حشوا وان احدهما لاعلى التعيين لان تركيبها من حملية ومنفصلة والحق انها من قبيل اكثار الحكم بالعطف والتمثيل مبنى على اصطلاح اهل الحساب كما فى منهوات الكاتب

قال (ثم الحكم فى الشرطية مطلقا آه) اقول

الشرطية ايضا تكون محصورة ومخصوصة ومهملة لانه بين فيها ان

لان كون الكاتب ماشيا لايستلزم كونه انسانا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع كونه ماشيا لان كونه حمارا الممكنة جمتاع مع كونه ماشيا فعلى وضع كونه حمارا لايكون حمارا لايكون انسانا فيكذب كلية الشرطية بخلاف الحملية فانها حكم على الكاتب بكونه انسانا على كونه ماشيا وهو صادق وضع منه

اذليس كل واحد من الاعداد زوجا ولا كل واحد منها فرد ابل بعضها زوج وبعضها فرد بخلاف الحملية القائلة ان كل واحد منها يثبت احد الامرين منه

المقدم اى وقت تحقق وعلى اى حالة من الفروض الجائزة الاجتماع معه
وقع يقع التالى ايضا فى جميع ذلك كما فى موجبة المتصلة اولايقع فى شئ
منها كما فى سالبتها اوبين ان احدهما اى وقت تحقق اولم يتحقق وعلى
اى حالة منها وقع اولم يقع يخالفه الاخر فى الجميع كما فى موجبة المنفصلة
اولايخالفه فى شئ منها كما فى سالبتها فالشرطية كلية اما موجبة وسورها
فى المتصلات كلما ومهما ومتى ونحوها ممايفيد عموم الاوقات وفى المنفصلات
نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة ودائما ليس
فاذا قلنا كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا اردنابه اى وقت تحقق واى
حالة وقع انسانية الشئ مثل ان يقع حال كونه قائما اوقاعدا اوحال
كون الشمس طالعة وغيرها يقع حيوانيته الا ان يفرض انسانيه حال
كونه منفكا عن الحيوان فح لايلزمه الحيوانية واذا قلنا دائما ليس ان
كان الشئ حيوانا يكون جمادا يراد به انه ليس وقت ولاحالة ان وقع
حيوانية الشئ فيه يقع جماديته فيه الا ان يفرض حيوانيته حال كونه
مثلا فح يلزم ان يكون جمادا واذا قلنا دائما اما ان يكون العدد زوجا
اوفردا نريد به ان اى وقت واى حالة تحقق اولم يتحقق احدى الشقين
مثل ان يتحقق حال كونه زائدا اوناقصا او غيرهما ممالايتناهى يخالفه
الاخر الا على تقدير كونه زوجا وفردا معا ومن ذلك تخصص اوضاع
المقدم بالفروض الممكنه الاجتماع معه وان لم يصدق شرطية كلية لان
من الاوضاع مطلقا ان يفرض مع المقدم انفكاك التالى فى كل موجبة
وح لايلزمه التالى فالحكم يلزمه على جميع اوضاع كذب وان يفرض
معه مايستلزم التالى فى كل سالبة وح يلزمه التالى فالحكم بعدم لزومه
الاوضع من الاوضاع يستحيل معيته المقدم وان كان ممكنا فى نفسه فلا
يشمل الحكم عليه حتى يكذب وانما لم نشترط امكان تلك الاوضاع فى انفسها
لان المقدم قد لايكون ممكنا فى نفسه فكيف حاله كقولنا كلما كان الفرس انسانا
كان شاعرا اى بالقوة فان معناه لزوم شاعريته لانسانيته على تقدير كونه ناطقا
و زاز اوقرازا الى غيرذلك ممايمكن معيته الانسانيته وان كان محالا فى نفسه
لاتقدير كونه صاهلا وان كان ممكنا لانه ينافى اللزوم ثم لم يعتبروا عموم المراد اذا المقدم

تعبير منفصلة محصوره
احوال غير متناهيه دن، هرنه حالده ونه زمانده، شمس طلوع ايدرسه
وجود نهار واجب، اولور
احسنت
وان احسنت

تعبير منفصلة محصوره
احوال غير متناهيه دن، هر حالده وهر زمانده، واقع وار ايسه
عددك يا زوجيتى يا فرد يتى

قد لا يتكرر ولم يكتفوا بعموم الاوقات وقتها ولا بعموم الاوضاع
وحدها اذ قد لا يكون لخصوص الوقت دخل فى النسبة اى فى اللزوم
وعدمه وفى العناد اوعدمه ويكون لخصوص الوضوع دخل فيهــا
وبالعكس نحو لما كانت الشمس جارية كان فلكها متحركا فانه فى اى
زمان قدر لكن على وضع كون العالم كربا اوكان الشجر مورقا فانه
على اى وضع فرض لكن فى وقت الربيع فتدبر والمعتبر فى الاتفاقيات
الخاصة من المحالات خاصة اعنى الاوضاع المحققة فى نفس الامر لان
المقدم فيها معلوم التحقق على اى حالة كان لموضوع المعلوم الصدق
على الافراد والحكم يفيد ان التالى على تلك الحالة ايضا فلو اعتبر مع
المقدم كل من الحالات الجائزة الاجتماع معه لكان منها حالات لاتحقق
للتالى فيها فى الواقع ولا لزوم فالحكم بتحققهــا فيها كذب وفى العامة
عامتها لان المقدم فيها تقدير محض فاذا صدق التالى على كل تقدير
حتى على تقدير كذبه كان صادقا فى نفس الامر لامحالة وان بين ان
التالى يتحقق فى بعض وقت من اوقات تحقق المقدم على اى وضع كان
اوعلى بعض وضع من تلك الفروض ليتحقق التناقض والوقت كيف
كان اولا يتحقق او بين ان احدهما يخالف الاخر فى بعض وقت من
اوقات تحققه اولا تحققا على اى وضع كان اوعلى بعض وضع منها فى
اى وقت كان فان لم يعين ذلك البعض بل اطلق فالشرطية جزئية اما
موجبة وسورها فيهما قد يكون واما سالبة وسورها فيهما قد لايكون
كقولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فلا يجاب حق على
وضع كونه ناطقا والسلب على وضع كونه صاهلا كقولنا قد يكون وقد
لايكون اما ان يكون الشئ ناميا اوجمادا فلا يجاب حتى على وضــع
كونه من العنصريات والسلب على وضع كونه من الكليات وان عين
ولو محال الاجتماع مع المقدم فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل
فى السنة الاتية كان كذا وكذا والا اى وان لم يبين فمهملة كالمصدره
بلفظ ان ولو واذا بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فالشرطية
يجرى فيهــا المحصــورات الاربع وما فى حكمها ايضا لا باعتبار كون

طرفيها محصورة اومهملة بل باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه وفى الحمليات باعتبار افراده فعلى هذا يكون مآل الشرط اجتماع التالى مع المقدم فى زمان واحد كما ان مآل الحمل اجتماع المحمول مع الموضوع فى فرد واحد فلئن قيل لا اتحاد فى قولنا كلما طلع الفجر تطلع الشمس بعد ساعة اوساعتين قلنا ليس التالى فيه طلوع الشمس مطلقا ففى اى وقت فرض طلوع الفجر يتحقق ويتبين فى ذلك الوقت طلوع الشمس بعد ساعتين لكنه فى نحو ان جئتنى اليوم فقد اكرمتك امس مفوض الى حاتم طى عقلك ولئن قلت يصدق كل نائم مستيقظ فهل يتفق كلما كان زيد نائما كان مستيقظا قلت نعم لكذب قولك قد لايكون زيد نائما فى وقت ومستيقظا فى وقت اخر فتدبر الكلية لايصدق فى المتصلة ايجابا الافيما كان التالى مساويا للمقدم اواعم منه مطلقا ولاسلبا ولافى مانعة الجمع ايجابا الا اذا كان تباين كلى بينهما وفى موجبة مانعة الخلو بين نقيضهما وهما لاتسلبان كليا الا اذا كان مساواة بين العينين فى مانعة الجمع والنقيضين فى مانعة الخلو والجزئية كاذبة فيما صدق فيه نقيضها فاحفظ

قال (وطرفا الشرطية فى الاصل الخ) اقول

لما كان طرفا الشرطية قضيتان فى الاصل فهما اما حمليتان كالامثلة المتقدمة اومتصلتان اومنفصلتان اومختلفتان اعنى حملية ومتصلة وحملية ومنفصلة ومتصلة ومنفصلة فهذه ستة اقسام الاان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل ولو اعتبر الاولية والثانوية لكان الاقسام تسعة واما المتصلة من المتصلتين فنحو كلما ثبت انه كانت الشمس طالعه فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة ومن المنفصلتين فنحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا يلزم انه دائما اماان ينقسم بمتساويين اولاينقسم ومن المختلفتين فنحو كلما ثبت ان الشمس علة فمتى كانت طالعة كان النهار موجودا او بالعكس اعنى كلما ثبت انه متى كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس علة ونحو كلما ثبت ان العالم حادث

اى فرض تحقق طلوع
م

اشارة الى ان فى امثاله طى قضية

تصحح الاتحاذ فى الزمان
م

كانى لحصتها للحفظ
م

لايحمل الواو على السهو بغتة
م

فهو اما جوهر او عرض او بالعكس ونحو كلما ثبت ان الشمس متى كانت
طالعة كان النهار موجودا فاما عدم النهار او طلوع الشمس او بالعكس
اعنى متى ثبت انه دائما اما عدم النهار او طلوع الشمس فمتى كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا واما المنفصله فامثلتها هذه الامثلة
ايضا باى يتركب من عين احد الجزئين ونقيض الاخر لما ثبت ان كل
متصلة يستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالى ومانعة
الخلو من نقيض المقدم وعين التالى فافهم

قال (وماهما ايضا اما صادقتان الخ) اقول

الاتصال او الانفصال بين الشيئين ان تحقق فى حد ذاته كان صادقا
وان لم يتحقق طرفاه ثم اذا نسب طرفاه الى نفس الامر فالاحتمال اربعة
صادقتان او كاذبتان او مختلفتان فالمتصلة اللزومية الموجبة كانت اوجزئية
تصدق عن صادقين كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وعن كاذبين
نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا وعن كاذب يتلوه صادق نحو كلما كان
زيد فرسا كان حيوانا لا عن عكسه الا جزئية لان الكاذب لا يلزم
على كل تقدير بل على وضع لم يتحقق للزوم معه كعكس المثال
الاخير مستويا يعنى قولنا قد يكون ان كان زيد حيوانا كان فرسا ثم انه
قال هذا كلام ظاهرى والتحقيق انها اى اللزومية كلية كانت اوجزئية
لا تصدق عن مختلفين مطلقا لما ستطلع عليه من ان التالى فى المثال المذكور
مقيد بكونه حيوانا فى ضمن الفرسية والمقدم فى عكسه هو هذا المقيد
وكون زيد حيوانا فى ضمن الفرسية كاذب فالكاذب لم يستلزم فى المثالين
الا كاذبا ولا دليل له على وجوب التقيد الا انه لو لم يقيد به الاصل لكان
مقدم العكس حيوانية زيد مطلقا وهو لا يستلزم فرسيته على وضع اصلا
مما يمكن معيته الا حال كون المقدم اعنى حيوانية زيد فى ضمن الفرسية
لا فى ضمن الانسانية وحيوانية زيد مع كونه فى ضمن الفرسية غير ممكن
الاجتماع واذا قيد به كان القيد فى العكس من ذات المقدم المحال المستلزم
لمحال اخر لا وضعا ممتنعا لمقدم ممكن ولقائل ان يقول هذا مناقشة لم ير
عن مثله لان اجتماع حيوانية زيد مع فرسيته ممكن وان لم يمكن فرسيته

مناقشة لا يثبت ولا يبطل
شيئا من القواعد العقلية
البينة او المبرهنة م

والمتصلة الاتفاقية الموجبة مطلقا لاتصدق عن تال كاذب والموجبة مطلقا من المنفصلة الحقيقية انما تصدق عن المختلفين ومن مانعة الجمع عن غير الصادقين ومن مانعة الخلو عن غير الكاذبين وذلك اجلى مما استدلوا عليه

قال (وايضا طرفاها كطرفي المحصلة آه) اقول

كما ان الحملية تكون محصلة ومعدولة فكذلك الشرطية فان طرفيها قضيتان فاما موجبتان اوسالبتان اومختلفتان فالموجبة من الموجبين مثل ماسبق وكذا السالبة منهما والموجبة من السالبتين نحو ان لم يكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا واماعدم الطلوع اوعدم الليل والموجبة من المختلفتين نحو ان طلعت الشمس لم يكن الليل والا يكون واما ان لاتطلع الشمس او يوجد الليل ولاعبرة بايجاب الاطراف ولابسلبها في كون الشرطية موجبة اوسالبة وانما العبرة فيه بالحكم الشرطي فالحكم بوقوع الاتصال اوالانفصال ايجاب وان كان بين العدمين وبانتفائه سلب وان كان بين الوجودين توضيحه

وان قولك اذا طلعت الشمس ..

• فانه يكون الليل موجودا • تعقيب الاثبات • وكلاهما موجبتان
• فانه لايكون النهار موجودا • تعقب النفي •
• فليس انه يكون الليل موجودا • نفي تعقب الاثبات • وكلاهما سالبتان
• فليس انه لايكون النهار موجودا • نفي تعقيب النفي

فالحكم بلزوم السلب ايجاب وسلب اللزوم سلب ولا اشتباه في شيء من الصور الاربعة الابين الموجبة المعدولة التالي وبين السالبة البسيطة كما في الحملية وقد اشير الى الفرق اللفظي بانه اذا قدم اداة السلب على حرف الشرط يكون سالبة نحو ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود لكن تأخيرها عن حرف الشرط لايدل على الايجاب لوقوع كونها سالبة مع الباهرة كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لايلزم ان يكون الليل موجودا وليس فيه انه لزوم عدم اللزوم فيكون ايجابا لان اللزوم من ادوات الجهات لامن اصل التالي واذا لم يدل التأخير على ايجاب فقولنا

اذا جاء زيد لم يجئ عمرو ويحتمل ان يكون موجبة ان كان بمعنى يلزم ان
لايجئ عمرو وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لايلزم ان يجئ عمرو فتأمل
مافيه والفرق المعنوى ان الموجبة المعدولة التالى اخص مطلقا من السالبة
البسيطة لانه متى لزم نفى الشئ فثبوته غير لازم من غير عكس فليتدبر
قال (تنبيه كل حكمين آه) اقول
قد علم ان السالبة الكلية اللزومية لاتصدق فيما لم يكن بين المقدم والتالى
تباين كلى بحسب اللزوم وان كان بينهما تباين كلى بحسب الواقع فكل
حكمين يمكن اجتماعهما بان لايلزم من فرض اجتماعهما فى الواقع محال
لايصدق سلب اللزوم من بينهما كليا فبينهما لزوم جزئى اذ لابد لكل
منهما من وضع ممكن الاجتماع معه مستلزم للآخر اقله ان يفرض متحققا
حال تحقق الاخر فيلزمه لطبيعته وطبيعة الاخر ان يكونا متحققين فى الواقع
فكلما تحققا تحقق احدهما وكلما تحققا تحقق الاخر فقد يكون اذا تحقق
احدهما تحقق الآخر فلاجرم انه على بعض اوضاعه الممكنة يستلزم
الآخر وان لم يجتمعا فى الواقع اصلا لعدم تحقق المقدم على ذلك الوضع
فى الوقع كوجود الانسان و وجود العنقاء فلايصدق هناك السالبة
الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية لان معنى تلك السالبة ان
لايوجد لزوم على شئ من الاوضاع الممكنة وقد وجد على بعضها
قيل فرض المقدم على وضع لايوجب كونه ملزوما لذلك الوضع بل
كونه مجامعا معه فغاية هذا الوضع المقارنة لااللزوم بناء على ان مطلق
اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك واجاب ان المراد فرض وجوده
مع الاخر مع فرض ان يستلزمه اما بان يقتضيهما علة واحدة او بان
يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما لايأبى عن مثل هذا
الوضع وقد اسقطناه فتفطن وكل حكمين لايلزم من فرض انفكاك احدهما
عن الاخر محال فليس بينهما لزوم كلى وان لم ينفك احدهما عن الاخر
ابدا كناطقية الانسان وناهقية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع
الممكنة هو وضع وجوده بدون الاخر مع فرض الا لايستلزمه بان
لايكون بينهما ولابين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لايأبى

وجد التدبر ودود
الاعتراض بجواز ان يفرض
محال مستلزم للنقيضين
م

عنه ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد عليه ايضا ان
غاية هذا الوضع المقارنة لاسلب اللزوم قلت لاحاجة اليه لانا اذا
فرضنا الانسان ناطقا فى سنة ولم يكن الحمار ناهقا فى تلك السنة فرضا
لايلزمه ناهقية الحمار فى تلك السنة البتة لانه خلاف المفروض وكذا
الكلام فى العنادية الكلية والجزئية يعنى كل حكمين يمكن
انفصال احدهما عن الاخر فى الصدق بينهما عناد جزئى على
بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون الاخر وان دام
عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلايصدق
هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت الاتفاقية وكل
حكمين يمكن عدم انفصال احدهما عن الاخر فى الصدق فليس بينهما
عناد كلى فى الصدق وان دام الانفصال بينهما كوجود الانسان
ووجود العنقاء فلايصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع
وان صدقت الاتفاقية وكذا الكلام فى الانفصال فى الكذب فى مانعة
الخلو ويتضح من المجمول حال المنفصلة الحقيقية وكل وضع يمكن
اجتماعه مع الملزوم لايكون منافيا للازم البتة فى اللزوم الكلى وان جاز
فى اللزوم الجزئى لجواز كون الملزوم فيه اعم والاعم قابل للاوضاع المتقابلة
المستلزم بعضها للشئ وبعضها لنقيضه ولابد لنا ان نثبت هذه القاعدة
والايورث شبهة ويقع اغلوطة فى انتاج المتصلتين الكليتين كلية
من الشكل الاول بتجويز ان يمكن مع مقدم الصغرى اجتماع ثلثة اوضاع
مثلا ولامع مقدم الكبرى الا اثنان منها فلايلزمه الاكبر على كل تقدير
فرض مثلا يصدق قولنا كلما كان الحجر انسا وفرسا فعلى وضع موافق
قدر من الصاهلية والناطقية وطلوع الشمس فهو انسان اذ الكل
مستلزم لجزئه بالبداهة وكلما كان انسانا فعلى اى وضع موافق فرض
من الناطقية وطلوع الشمس فهو ليس بفرس لاعلى وضع كونه صاهلا
اذ هو غير موافق فلاينتج هذا القياس لعدم الاندراج فليتفطن هكذا
• وماقال شارح المطالع من ان طبيعة المقدم فى الكلية مستقلة بالاقتضاء
ولادخل للاوضاع فيه وفى الجزئية غير مستقلة فيه فيكون هناك امر

كلما كان هذا فهو انسان
انسانا وفرسا
طلو ناطقيه صاهليه
وكلما كان هذا فهو لافرس
انسانا

زائد على طبيعة المقدم اذا انضم اليها يكفى المجموع بالاقتضاء فيكون
الملازمة بالقيـاس الى المجموع كلية و بالقيـاس الى طبيعة المقدم جزئية
فمما لا اظنه بحق وما قال الكاتبى فى الشمسية من ان بين كل شيئين حتى
النقيضين لزوما جزئيا ببرهان من الشكل الثالث ان يقال كلما تحقق النقيضان
تحقق احدهما وكلما تحقق النقيضان تحقق الاخر فقد يكون اذا تحقق
احد النقيضين تحقق النقيض الاخر فسفسطة يقال ان نتيجة هذا الدليل
اما لازمة له اولا فان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو
يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية فى مادة اصلا وهو بط وان كان
الثانى فعدم اللزوم اما لفساد هيئة الشكل الثالث اولفسادة المـادة اى
لكذب استلزام الكل للجزء كليا و كلاهما باطلان فلابد من القدح فيه بان
الكل لا يستلزم الا الجزء الذى فى ضمنه كما ان الجزئى لا يستلزم الا الكلى الذى
فى ضمنه فتاليا المقدمتين ان قيدا بقيد واحده و يقال كلما تحقق النقيضان
تحقق احدهما وحده وكلما تحقق النقيضان تحقق الاخر وحده فسدت
المقدمتـان وفسدت النتيجـة اذ لا يستلزم الكل جزئه منفردا وان قيدا
بقيد مع الاخر اوضمن المجموع صحتا وصحت لكن النتيجـة ح قد يكون
اذا تحقق احد النقيضين مع الاخر تحقق الاخر معه وهو غير المط اذ الما ل
انه على هذا الوضع المحال مستلزم للاخر فيصدق والمط انه على بعض
تقدير من التقادير الموافقة يستلزم الاخر فلا يقال النتيجة شخصية بحسب
الوضع فيستلزم جزئية بحسبه ويثبت المط وكذا اذا لم يقيد بقيد فيقال
كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما مطلقا وكلما تحقق النقيضان تحقق
الاخر مطلقـا فان الشرطيتين تكذبان لعدم استلزام الكل لجزئه المطلق
والنتيجة ايضا كاذبة اذ لا يستلزم احدهما الاخر على وضع موافق اصلا
نعم يستلزمه على فرض تحققه مع الاخر لكن ذلك الوضع ليس من اوضاع
الموافقة الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية
بخلاف ما اذا قيدا بالقيد الثانى اى بقيد مع الاخر فان تحققه مع الاخر ح
لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك فى استلزامه
للاخر جزئيا بل كليا هذا فان قلت لعل مراد الكاتبى من مدعاه ما ذكر

فلا ينتج الا قد يكون ان كان
هذا انسانا و فرسا فهو
لا فرس مع انه شكل اول
من كليتين منه

ولقـائل ان يقـول نحن
نقيد به المقدم فنقول كلما
تحقق النقيضان منفردين
يلزم ان يتحقق الاخر ايضا
منفردا فاذا تحقـق احد
النقيضـين منفردا تحقق
الاخر ايضا منفردا فيـضل
البحث عن سبيـله كل
الضلالة منه

ذكرتم من ان النقيض المقيد مع كونه مع الاخر قد يستلزم الاخر قلت مدعاه اللزوم الجزئي المعتبرين كل شيئين فالنقيض بكل من الاعتبارين شي فلا يتم التقريب من وجه اخر كما لا يخفى ولا يسترعما وضحناه عن ابله فضلا عن ازكى ولعمرك ان الانطباق على المعقولات الاولى واجب والنقيضان كزيد انسان وليس بانسان بمعنى انهما متى تحققا تحقق احدهما انه متى كان زيد انسانا وليس بانسان يلزم ان يكون انسانا اوليس هذه الصغرى اللزومية شخصية وكذا الكبرى فاينتج انه لو كان زيد انسانا فعلى ذلك الوضع المحال يلزم ان لا يكون انسانا ولا شك في صدقه لكن لا يثبت به ان احد النقيضين على بعض فرض موافق له قد يستلزم الاخر فلا حاجة الى رفض قواعد استلزام المقيد للمطلق اذ كم بني من الاحكام العلمية عليها ولا الى التزام تقييد اكثر القضايا فائدة عطف الكلام المنفي بالواو في قوة منع الجمع نحو لا يكونون الشمس طالعة والليل موجود والملازمة بين المنفي ونقيض الموجب وهو باومنع الخلو نحو لم يعرق زيد اوكان في البحر ويستلزم عين المنفي عين الموجب وبحتى اوالا في قوة استلزام المنفي للموجب لكون ما بعدهما موقوفا عليه لما قبلهما نحو لم يكن الشمس طالعة حتى يكون او الا اذا كان النهار موجودا ويعاند نقيض المنفي عين الموجب واذا قيل يكون الليل موجودا ولا يكون الشمس طالعة يراد به الاتصال الجزئي كذا في شرح المطالع

قال ﴿ فصل في التناقض الخ ﴾ اقول

هذا فصل سابع التسعة وقد تصورت القضايا من قبل فليصدق احكامها بعد من التناقض والعكوس فالتناقض اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فاختلافهما بهما جنس المعرف اذ قد يمكن به صدقهما معا او كذبهما معا كقولك زيد ساكن زيد ليس بمتحرك وقد لا يمكن لكن لا لذات الاختلاف بل لاجل واسطة نحو زيد انسان زيد ليس بناطق او لخصوص مادة نحو كل انسان حيوان ولا شي من الانسان بحيوان فان امتناع كذبهما ليس بمجرد الاختلاف اذ يصح ان يقال لا بل

انه لاثابت للكل ولامسلوب عن الكل اذاقطع النظر عن المادة ونحو
قولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان فان امتناع
صدقهما معا لالذات الاختلاف ايضا اذيجوز ان يقال نعم انه ثابت
للبعض ومسلوب عن البعض الاخر اذاقطع النظر عن المادة بخلاف
قولك كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما
على هذه الهيئة اختلاف يقتضى هونفسه ان يكون احديهما واخرى
كاذبة كيف كانت المادة اذلايمكن ان يقال لابل انه لاثابت للكل
ولامسلوب عن البعض ولاان يقال نعم انه ثابت للكل ومسلوب
عن البعض فالتناقض هوهكذا الاختلاف وشرط تحققه فى الكل اى
فى جميع القضايا ثلثة هواتحاد القضيتين فى المحكوم عليه الذكرى والمحكوم
به وفى قيودهما الملحوظة باسرها واثنان هما اختلافهما فى الكيف والجهة
وفى المحصورات شرط سادس هواختلافهما فى كمية المحكوم عليه
اما اشتراط اتحادهما فى مفهوم الموضوع فلانه اذا اختلفا فيه لم يتناقضا
لجواز صدقهما معا او كذبهما نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم ونحو
بعض الناطق ليس بحيوان وكل انسان حيوان لافى ذات الموضوع
لانه فى الكلية جميع الافراد وفى الجزئية بعضها فاختلفا و بينهما تناقض
واما اشتراط اتحادهما فى المحمول ايضا فلانه اذا اختلفا فيه لم يتناقضا
كزيد شاعر وزيد ليس بعاشق واما اشتراط الوحدة فى القيود فلان
الرمان مأكول بعضه وليس بمأكول كله والجسم مغرق للبصر بشرط
كونه ابيض وليس بمغرق بشرط كونه اسود وزيد نائم ليلا لانهارا
ساكن بلد الاقرية اب لعمرو لالبكر والخمر فى الدن مسكر بالقوة لابالفعل
فلاتناقض الا اذا اعتبر فى احديهما ما اعتبر فى اخرى ان قلت ذكر
فى جميع الكتب ان الاختلاف فى كمية القيود شرط كما فى كمية
الموضوع كذبت ثم ان قلت انه لم يذكر فى شئ من الكتب كذبت
ايضا اذقد ذكر فى هذا الشرح فلاتغفل واما اشتراط اختلافهما
فى الكيف فلانه لواتحدا فيه لكان احديهما عين اخرى واما اشتراط
اختلافهما فى الجهة فلكذبهما معا ضروريتين وصدقهما ممكنتين فى

قولك زيد نائم من المساء الى الصباح وقولك زيد ليس بنائم من المساء الى الصباح اصلا يجوز ان يكذبا فلا تناقض مع وجود الشروط م

مادة الامكان الخاص مثلا واما اشتراط اختلافهما فى الكم ايضا فلكذب
الكليتين فيما كان الموضوع اولمقدم اعم نحو كل حيوان اوكلما كان
الشئ حيوانا فهو انسان ولاشئ من الحيوان اوليس البتة ان كان
الشئ حيوانا يكون انسانا وصدق الجزئيتين فيه نحو بعض بعض الحيوان
يكون او ان كان الشئ حيوانا فقد يكون انسانا وبعض الحيوان لايكون
اوان كان الشئ حيوانا فقد لايكون انسانا

قال (فالمناقض للموجبة المخصوصة آه) اقول

اذا حصل التناقض بين الشيئين يكون كل منهما نقيضا للاخر فيقال
لهما النقيضان بمعنى المتمانعين لذاتيهما كما فى هذا الباب او بمعنى المتنافيين
لذاتيهما كما فى باب التصورات وعكس النقيض فلكل شئ نقيض هو
رفعه وههنا اعتراض عريض لان الايجاب نقيض للسلب وليس برفع
له وان لزمه فالاولى ان يقال رفع الشئ نقيضه ليعم النقيض من الرفع
وغيره ورد بانه ليس السلب ورفعه مختلفين فينتقض تعريف التناقض
ويلزم ان يكون له نقيضان ولا يخفى انه مشترك الورود بين العبارتين
ولقد سلموا ان السلب رفع الايجاب فلا كلام لهم فيه مع اتفاقهم على
ان تقابلهما غير التقابل بالعدم والملكة ثم تكلفوا فى الجواب بل تعسفوا
ومنشاؤه خطأ فى تصور معنى الرفع اذ هو تنقيص شئ من الجملة لاضم
معنى النفى عليها فعلى هذا السلب رفع الايجاب كما ان الايجاب رفع السلب
حتى ان كل قضية يكون نقيضها انه ليس كذلك وهذا القدر كاف فى
اخذ النقيض لكن الباقى من الجملة بعد رفع النسبة عنها قضية اما ان
يكون النفسها نوع من باب القضايا فتأخذ عينها اوللازمها المساوى
فتأخذ تلك اللازم فظاق اسم النقيض عليه تجوز اليسهل استعمالها
فى الاحكام فالمراد بالنقيض فى هذا الفصل احد الامرين اما نفس
النقيض اولازمه المساوى واذا عرفت ذلك فنقول كل موجبة مخصوصة
تناقضها سالبتها المخصوصة وبالعكس وهو ظ وكل موجبة كلية تناقضها
سالبتها الجزئية وبالعكس اذ يناقضها رفع الايجاب الكلى وهو مفهوم
مندرج فى السلب الجزئى عند هم كما اشار اليه بمثال ليس كل فى فصل

اى فى كمية الازمان
والاوضاع اذا اعتبر الحكم
عليها وفى كمية الافراد
اذا اعتبر الحكم عليها
منه

اشار الى ان يكون الايجاب
رفع السلب اظهر
من عكسه بهذا المعنى
منه

الثبوت الذى تخيله
من اول الكتاب الى الا
ان بالخطوط النازلة
من مفهوم المحمول الى
الافراد اذا رفع لم يبق
بينهما الا الخلاء والبعد
فيقتضى فان يقع بدله النفى
بطبعه واذا رفع النفى يمتد
الخطوط ويعود الثبوت
بطبعه منه هكذا
انسان حيوان
ليس
ب ج د

ولايما فهم الامر ظاهرا
اذ يقولون لارفع شئ
من مفهوم الانسان
ونقيضه اللا انسان فقل
انه مر فوع كله فوقع
بدله غيره من المفهومات
لامتناع الخلاء ورفعه
مفهوم آخر من التصورات
فى غاية البعد عنه منه

المحصورات اونقول يناقضها مفهوم ان لاثبوت للكل وهو لايتصور الابشئ من الانتفاء ورفعه بان لايبقى من الانتفا شئ لايتصور الابالثبوت للكل وكل سالبة كلية تناقضها موجبتها الجزئية وبالعكس اذا رفع بان لاانتفاء عن الكل لايتصور الابشئ من الثبوت ورفعه بان لايبقى شئ من الثبوت لايتصور الا بالانتفاء عن الكل

قال (واما بحسب الجهة فالمناقض الخ) اقول اذا اعتبر الجهة فالضرورة تناقض الامكان والدوام يناقض الاطلاق لان ضرورة جانب تناقض رفعها عن ذلك الجانب وهو بعينه امكان خلافه وكذا دوام جانب ينقض رفعه عن ذلك الجانب فيلزم اطلاق خلافه واذا لااطلاق فى جانب يلزم دوام خلافه ان قلت يكذب قولك القمر يجب ان يكون منخسفا اوهو منخسف فى جميع الاوقات ويكذب انه يمكن ان لايكون اولم يكن منخسفا قط فلانم ان الضرورة تناقض الامكان ولا ان الدوام يناقض الاطلاق قلت المراد انه يناقضه بعد تحقق الشروط السائرة وههنا لم يوجد الاختلاف فى كمية الازمان فالمناقض للضرورية الذاتية هو ممكنتها العامة المخالفة لها فى الكيف لان وجوب جانب فى كل وقت من اوقات الذات وامكان خلافه فى بعضها مما يتناقضان وقيد المخالفة فى الكيف لئلا يتوهم انه كل ماصدق فيه الضرورة صدق فيه الامكان فكيف يتناقضان وحاصل الدفع الصادق بين الموافقين والتناقض بين المخالفين وكذا الكلام فى تناقض الدائمة والمطلقة العامة ومتصادقهما وللضرورة الوصفية هو حينيتها الممكنة لان وجوب جانب فى كل وقت من اوقات الاتصاف والامكان خلافه فى بعض حين منها مما يتناقضان وللضرورة الوقتية هو ممكنتها الوقتية لان وجوب جانب فى وقت معين وامكان خلافه فى ذلك الوقت تناقضان وللمشروطة المطلقة هو ممكنتها الدائمة لان وجوب جانب فى وقت ما ورفعه بان لاوجوب لذلك الجانب فى وقت اصلا بان يكون خلافها ممكنا دائما مما يتناقضان والمناقض للدائمة المطلقة هو مطلقتها العامة لان دوام جانب فى كل وقت من اوقات الذات ووقوع خلافه فى بعضها مما يتمانعان

منع مجازى

وللعرفية العامة هو حينيتهما المطلقة لان دوام جانب فى كل وقت
من اوقات الاتصاف ووقوع خلافه بالفعل فى بعض حين منها مما يتمانعان
اعلم انه قد يجمع الاحكام كما يقال ذهبى كثير وبابى مفتوح والبيت خال
فنقائضها رفعها ورفع الجمع من بينها المستلزم لمنع الخلو بين نقائضها
قال (واما نقايض المركبات الخ) اقول
المركبة التى يحكم فيها على موضوع واحد بايجاب شئ له وسلبه عنه
معا فنقيضها ان لا يتحقق مجموع الحكمين فى حق ذلك الموضوع قلت
ليس هذا حكم مانعة الجمع بل حكم بالكذب ولما لم يكن قضية اخذنا
لازمه المساوى وهو ان يقع شئ من نقيضى الحكمين لا اقل ومحصله
ترديد لموضوع بين نقيضى حكميه على سبيل منع الخلو بالمعنى الاعم
فعلى هذا التقرير كل موجهة مركبة من حكمين مختلفين سواء كانت
موجبه اوسالبة اذ فرق وسواء كانت كلية اوجزئية لوفاء الدليل
يكون نقيضها حملية واحدة مردد الموضوع نقيضا حكميه فتكون
مشتملة لايجاب هو خلاف سلب الاصل وسلب هو خلاف موجبه شبيهة
بالمنفصلة المانعة الخلو فنقيض قولك

ولاشئ من القضايا ما يحكم فيها بالكذب كما مر فى بحث النسب

هو متحرك الاصابع بالضرورة فى اى وقت يكتب لادائما اى
كل فرد من افراد الكاتب
وليس هو بمتحرك الاصابع بالفعل فى بعض وقت من اوقات ذاته
ما يمكن ان لا يتحرك اصابعه حين يكتب . حينية ممكنة هى نقيض الجزء الاول
واما انه متحرك الاصابع دائما فانه كاذب . دائمة مطلقة هى نقض الجزء الثانى
ونقيض قولك لادائما اى

هو ان تقول ليس كذلك بل منه فردا

. بمتحرك الاصابع فى وقت قط من اوقات كتابه
لايكون بالضرورة شئ منه اصلا .
. وكل فرد منه متحرك الاصابع بالفعل فى بعض اوقات ذاته
هو ان تقول ان منه فردا ما يمكن التحرك فى بعض حين الكتابة .
. فانه صادق
اوهو غير متحرك دائما لم يتحرك قط .

وطريق اخذ نقيض المركبة ان تحللها الى بسيطين منهما تركيبها ثم تأخذ نقيضها وتردد هما للموضوع ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائض البسائط على ماسبق

اذ تقول • من مشروطة عامة •• نقيضها •• حينية ممكنة • — • بينهما نقيضها

المشروطة الخاصة • ومطلقة عامة •• نقيضها •• دائمة مطلقة •• — • فالحملية المرددة المحمول

والعرفية الخاصة • من عرفية عامة •• نقيضها •• حينية مطلقة •• — بينهما نقيضها

• ومطلقة عامة •• نقيضها •• دائمة مطلقة •• — • فالمرددة بينهما

والوقتية • من وقتية مطلقة •• نقيضها •• ممكنة وقتية •• — بينهما نقيضها

• ومطلقة عامة •• نقيضها •• دائمة مطلقه •• — • فالمرددة ايضا

والمنتشرة • من منتشرة مطلقة •• نقيضها •• ممكنة دائمة •• — بينهما نقيضها

• ومطلقة عامة •• نقيضها •• دائمة مطلقة •• — • فالمرددة بينهما نقيضها

والوجودية اللادائمة • من مطلقتين عامتين • نقيضهما • دائمتين مطلقتين • — • فالمرددة بينهما نقيضها

• من مطلقة عامة •• نقيضها •• دائمة مطلقة •• — • فالمرددة

والوجودية اللاضرورية • وممكنة عامة •• نقيضها • ضرورية مطلقة • — بينهما نقيضها

والممكنة الخاصة • من ممكنتين عامتين • نقيضها • ضروريتين مطلقتين • — فالحملية المرددة بينهما

هذا ولقد طولوا عليهم المسافة اذ اعتبروا نقيض المركبة الكلية منفصلة مانعه الخلو ونقيض المركبة الجزئية حملية مرددة المحمول او منفصلة ذات اجزاء ثلثة لامانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذبها بكذب احد الجزئين او كليهما واذا كان بكذب احدهما كان احد جزئى النقيض اعنى المنفصلة صادقا والاخر كاذبالامحالة واذا كان بكذبهمامعا كان كلا جزئى النقيض صادقين معا فلا بدان يكون الحكم فى النقيض على وجه يحتمل صدق احد الجزئين وصدق كليهما ليوجد التمانع الذاتى بين المركبة ونقيضها او الحكم

على ذلك لايكون الابان يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل ولم يعتبر وانقيض المركبة الجزئية منفصلة كذلك لانها لاتناقضها لكذبهما معا فيما كان المحمول ثابتا البعض الافراد دائما مسلوبا عن البعض الاخر دائما

حيوان.

كما فى قولك بعض الجسم .. بالفعل لادائما فانه كاذب مع كذب قولنا وليس بحيوان

اما لاشئ من الجسم بحيوان دائما واما كل جسم حيوان دائما اما كذب المركبة فلانها حكم على بعض الجسم بانه حيوان فى وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه اذ الواقع ان بعضه حيوان دائما والبعض الاخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانيه تارة وبعدمها اخرى وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا مفارقا كالقيام والقعود وغيرهما نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض الجسم حيوان بالفعل و بعضه ليس بحيوان بالفعل بل دائما لكنهما ليسا بجزئى المركبة الجزئية والا فكيف تكذب وجزاها صادقان بل جزأهاهما الجزئيتان المتحدتان فى الموضوع الحقيقى كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه باللادوام كما لايخفى على المتامل فتأمل واما كذب المنفصلة اعنى قولنا اما لاشئ من الجسم بحيوان دائما واما كل جسم حيوان دائما فلان الواقع خال عنهما لاثبوت للكل ولاانتفاء عن الكل بل الواقع هو احتمال ان يكون الثبوت للبعض والانتفاء عن البعض الاخر فلاتصدق الابضم هذا الشق وجعلها معهما منفصلة ذات اجزاء ثلثة وهو طريق اخرلهم فى اخذ نقائض المركباب الجزئية بخلاف تلك الحملية الكلية المرددة اذهى ليست بمعنى ان لايخلو الواقع عن الايجاب للكل والسلب عن الكل حتى يبقى احتمال آخر بل بمعنى ان يخلوا لكل عن الا يجاب له والسلب عنه فاذا لم يشذ فرد بل كان كل واحد باحد النقيضين لاوقل لم يوجد بعض بمجموع العينين البتة فنقيض المركبة الجزئية هو الحملية الكلية المرددة قلت وكذلك اذا وجد البعض باحد

سواء وجد البعض الاخر به اوبالاخر اثبات التناقض بمعنى اللازم المساوى هكذا اذا تحقق احد النقيضين لااقل فى حق كل فرد صدقت الحملية الكلية المرددة المحمول وح لايتحقق مجموع العينين فى حق البعض البتة فكذبت المركبة الجزئية ومتى وتحقق مجموع العينين فى حق البعض صدقت المركبة الجزئية وح لايتحقق شئ من النقيضين فى حق كل فرد فيتناقضان قلت هكذا اذا تحقق احد النقيضين لااقل فى حق البعض صدقت الحملية الجزئية المرددة وح لايتحقق مجموع العينين فى حق كل فرد البتة فكذبت الكلية المركبة كل فرد صدقت المركبة ومتى تحقق مجموع العينين حق الكلية وح لايتحقق شئ من النقيضين فى حق البعض البتة فيتناقضان منه

النقيضين لاقل لايكون الكل بمجموع العينين البتة فنقيض المركبة الكلية هو الحملية الجزئية المرددة فالتفريق بانتساق هذا العلم لايليق فالمفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لايخلو عن احدهما كما هو مدلول تلك الحملية كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما ولا حيوانا دائما اوكان بعضه حيوانا دائما والبعض الاخر لاحيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتمالات الثلثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيد باللادوام فيما كان المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وح يكذب النقيض بهذا المعنى لاخذ الدوام في جزئيه وهو مفارق اذ لوصدق لوقع احد لاحتمالات الثلثة اما كون كل انسان كاتبا دائما اولاشىء من الانسان بكاتب دائما او كون بعضه كاتبا دائما والبعض الاخر ليس بكاتب دائما والكل بط واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقا اخر هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلثة بان يقال في المثال المذكور اما لاشىء من الجسم بحيوان دائما وكل جسم حيوان دائما او بعضه حيوان دائما والبعض الاخر ليس بحيوان دائما وظهر ايضا ان المراد من الحكمين الذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية نقيضى الجزئين من الاصل لامطلق الحكمين

قال (ونقيض كل نوع الخ آه) اقول

نقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع لوجوب الاتحاد في الوجود المعتبر مع الموضوع ومخالف له في الكيف والكم لم يقل وفي الجنس قلت وفيه كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شىء في الحقيقة رفعه فنقيض النسبة بين الشيئين رفعها من بينهما وان اطلقوه مجازا على مايساوى النقيض الحقيقى ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضا للدوام الذاتى مع ان نقيضه الحقيقى رفع الدوام

قال (وقد يطلق التناقض الخ) اقول
التناقض فى هذا الفن كما يطلق على اختلاف القضيتين كذلك يطلق
على اختلاف المفهومين المفردين عدولا ولا تحصيلا بحيث لا يصدقان
معا على شئ واحد بل يمتنع لذات الاختلاف ثبوتهما معا لشئ مطلقا
ولا يرتفعان معا عن شئ موجود فى طرف الثبوت من حيث انه موجود
فيه وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان واللاانسان فيسمى
كل منهما نقيضا الاخر كما سبق فى باب الكليات بخلاف النقيضان بالمعنى
الاول اذهما لا يجتمعان ولا يرتفعان لا عن موضوع موجود ولا عن
موضوع معدوم وهذا الاختلاف انما يتحقق بعد اتحادهما فى اصل
الصورة اذلا تناقض بين النور واللاظلمة ولا بين الانسان واللاناطق وان
لزم وذلك بان يعتبر مفهوم مع حصل لشئ ماوهو الطريق الطبيعى
اومع انتفائه عن شئ ماوهو العدول عنه ثم يرفع مااعتبر معه ليبقى اصل
الصورة مع بدله اذلا يتصور رفع اصل التصور واذن تجد الماهية
المتصورة بالرفع فى غاية البعد عن الماهية المتصورة بالاصل بحيث لا يجوز
العقل اتحادهما فى الهوية واما الرفع بضم معنى حرف النفى من غيران
ينقص عن الاصل شئ فتصور متسلسل لا نتصوره وقد علمت ان اداة
النفى لا تدل على تصور مستقل بل علمت ان وجودها العدم وعدمها
للوجود

فائدة قيد الحيثية ان لزيد مثلا وجود فى الخارج ووجود فى الذهن فيصدق انه ليس جزئيا ولا لاجزئيا من حيث وجوده فى الخارج لا من حيث وجوده فى الذهن فتفطن منه

قال (فصل فى العكس المستوى الخ) اقول
هذا فصل ثامن التسعة فى العكس المستوى عكس القضية تحصيل
اخص القضايا اللازمة لها بتبديل احد جزئيها بالاخر وقد يطلق على
الحاصل بحذف التحصيل وطريقة المبرهن عليه ثلثة العكس المستقيم
وعكس النقيض للقدماء وعكس النقيض للمتأخرين والمبرهن به ثلثة
ايضا الخلف والافتراض والعكس كما ستطلع عليه فالعكس المستوى بالمعنى
المصدرى تبديل عين احد جزئى القضية بعين الاخر مع بقاء كيف
الاصل وصدقه فى جميع المواد كما اذا قلت كل حيوان ثم عكسته الى
قولك بعض الحيوان انسان وهذا اولى من قولهم جعل الجزء الاول

ثانيا لان القضية لا يصير عكسا بتقديم المحكوم به والمراد الجزأن فى الذكر
لا فى الحقيقة اذ لا بد ذات الموضوع بل يجعل وصفه محكوما به ويجعل
وصف المحمول بدله مرأتا للذات واستواؤه موافقته فى الكيف اذ لو
خالفه فيه لخالفه فى الصدق الا قليلا كما لو عكست الموجبة المذكورة
قولك بعض الحيوان ليس بانسان والعكس لازم لا يخالف ملزومه فى
الصدق وان خالفه فى الكذب ولذا لم يعتبر بقاء الكذب وليس المراد
ببقاء الصدق ان الاصل والعكس يكونان صادقين لان قولنا كل حجر
انسان يلزمه بعض الانسان حجر وهو عكسه مع انهما كاذبان بل المراد
ان الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وبالمعنى الحاصل
بالمصدر هو اخص القضايا اللازمة للاصل الحاصلة بالتبديل يقال عكس
الموجبة الكلية موجبة جزئية لا كل قضية اذ يلزم الاصل قضايا عديدة
بالتبديل وعكسه ليس الا اخصه كقولنا لا شئ من الحجر بانسان فانه
يلزمه بالتبديل قولك لا شئ من الانسان بحجر وقولك بعض الانسان
ليس بحجر والعكس هو الاول الاول الاخص وكذا قولنا كل انسان
حيوان بالضرورة اذ يلزمه بالتبديل بعض الحيوان انسان حين هو
حيوان وبالاطلاق وبالامكان والعكس هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة
ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما اعم مطلقا من الحينية المطلقة وقس
عليه البواقى ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز احد جزئيها
عن الاخر بالطبع ولا فائدة فى عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس
الا عكس الحمليات المحصورة والمتصلات اللزومية

قال (فالموجبة كلية كانت الخ) اقول

قدم الموجبات جريا على الاصل وهم على العكس والاحكام اقسام
(ا) انها منعكسة الى كذا (ب) لا الى اخص منها (ج) لا عكس لها فالسلب
يثبت بالتخلف والاثبات بالبرهان فالموجبة سواء كانت كلية او جزئية
لا يلزمها العكس كلية لكذبه مع صدق الاصل فيما كان المحمول
او التالى عم نحو كل انسان او كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فانه صادق

وعكسه الكلى كاذب بل تنعكسان بحسب الكم الى موجبة جزئية لان
فيهما ذات موصوف بالمحمول فيكون بعضه وهو موصوف بالعنوان
فبعض المحمول موصوف بالعنوان وهو المط وفى الشرطية بعض وضع
هو فرض المقدم وحده او مع شئ فالتـالى عليه و ذلك الوضع يستلزم
المقدم وهو المط و بحسب الجهة فالدائميات الست لا تنعكس الا دائمة
حينية ولا الى دائمة ذاتية لجواز ان تكون اوقات العنوان اقل كالكتابة
واوقات المحمول اكثر كالانسانيه فلا يكون العنوان دائما للذات مادام
المحمول فضلا عن ان يكون دائماله مادام الذات بل تنعكس الى حينية
لانه متى تحقق كل انسان او بعضه حيوان بالضرورة اودائما
مادام الذات او مادام انسانا يوجد فرد هو حيوان حين كونه
انسانا فيكون انسانا حين كونه حيوانا فبعض الحيوان
انسان بالفعل حين كونه حيوانا او نقول لو لم يصدق عين
العكس لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان مادام حيوانا
نعكسه سالبة بالبداهة فيلزم ماينافى الاصل وهو طريق العكس او نجعله
كبرى والاصل صغرى ينتج ان لاشئ من الانسان بانسان بالضرورة
اودائما وسلب الشئ عن نفسه محال وهذا طريق الخلف المعتمد عليه
فى الانتاجات لكن اعترض عليه بانا لانسلم انه لو لم يستلزم عين العكس
نقيضه الا ان ثبت ان كل شئ مستلزم لاحد النقيضين ومن البين ان
قيام زيد لا يستلزم قعود عمرو ولا عدم قعوده قلت نعم قد يستلزمه وهو
من المبين واجابوا بان المعنى الاصل يجب ان يجتمع مع عين العكس فى
الصدق والتحقق وان كان فى انفسهما محالين والا لا امكان ان يجتمع
مع نقيضه فى الصدق وهو مح منتج للمح ينتج من غير المتعارف انه لو
لم يجب العكس لامكن المح ثم نقول وامكان المح مح فيتم الدليل وفيه
نظر لان الامكان ليس من اصل التالى بل جهة له كما لا يخفى على من
له جهة علية من الموجهات فاللازم اجتماعهما فى الصدق بالامكان
والمستلزم للمح صدقهما بالفعل فلا يتكرر الحد الاوسط كما لو قلت كل
حمار يمكن ان يكون مركوبا للسلطان وكل مركوب السلطان فرس

(فانه)

لم يقل فى جميع اوقات كونه
انسانا ليشمل الحينية فان
عكسها حينية ايضا منه
فان قيل جاز ان يكون المح
لازما لمجموع الاصل
ونقيض العكس لا للهيئة
التركيب ولا لخصوصية
شئ منهما فلا يلزم استحالة
النقيض الا يرى اجتماع
ان اجتماع قيام زيد مع
عدم قيامه مستلزم اجتماع
النقيضين وليس وليس شئ
منهما مح قلنا المراد استحالة
اجتماع نقيض العكس مع
الاصل و ذلك حاصل
لاستلزام المح وجاز مع ذلك
ان يكون نقيض العكس
امرا ممكنا فى نفسه لكنه
مستحيل الاجتماع مع
الاصل و هو المط
سيد قدس سره

فانه ينتج كل حمار يمكن ان يكون فرسا فاعلم انا اذا اردنا ان نعلم استحالة شيء بالقياس الخلق لانفرض وقوعه بالامكان اذهو لايستلزم شيئا مالم يخرج الى الفعل بل نفرض وقوعه بالفعل ثم نبطل امكان لازمه ليبطل امكان المفروض وبهذا يتم البرهان قاطعا لايقال هذا البرهان يجرى الى اخص من ذلك العكس كالدائمة الحينية اذ نقول متى كان كل (ج ب) بالضرورة مادام الذات يجب ان يكون بعض (ب ج) بالفعل مادام (ب) والالكان بعض (ج ب) دائما بحكم العكس ولاشىء من (ب ج) حين هو (ب) بحكم نقيض العكس وانتج بعض (ج) ليس (ج) حين هو (ب) لانا نقول النتيجة لاتناقض عقد الوضع هنا كما هو هنا فلا استحالة فلا تنعكس هذه القضايا الا الى حينية مطلقة لكن الخاصتان منها اعنى الوصفيتان المقيدتان بلا دوام المحمول فعكسهما الحينية يكون مركبة ايضا بلا دوام العنوان لانه متى كان

.متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا

كل كاتب او بعضه.

لاد ائما اى وليس بكاتب فى بعض وقت.. فقد لزم

.كاتبا حين التحرك

ان يكون بعض المتحرك.

لاد ائما اى وهو ليس بكاتب فى بعض وقت اذ هو البعض الذى حكمنا عليه فى الاصل انه كلما كان كاتبا يكون متحركا وانه ليس بمتحرك فى بعض وقت فيلزم منه ان لايكون كاتبا فى بعض وقت اونقول والا فلو اجتمع نقيضه مع الاصل فى الصدق لانتج مع الجزء الاول كل متحرك متحرك دائما ومع الجزء الثانى لاشىء من المتحرك بمتحرك بالفعل واجتماعهما مح لكن هذا انما يتم فى الكلية واتى لادوام فيهما من الوقتيات الاربع والوجوديات الثلث تنعكس الى الاعم من بينها وهى المطلقة العامة لانه اذا وجب المحمول للذات بالتوقيت اوثبت له بالاطلاق مع السلب بالفعل او بالانكان اوبدونه يكون الذات بعض المحمول وقد ثبت له العنوان بالفعل على مذهب الشيخ فبعض المحمول يثبت له العنوان بالفعل وهو المط ولا

لان العنوان يجوز ان يكون قبل المحمول او بعده كما فى كل نائم مستيقظ اعنى الوصفيتان بالرفع لحكمه فافهم

يلزم من قيت المحمول توقيت العنوان ولا من لادوامه لادوامه فليحفظ
هذا فى ابيات الخواطر

قال (ولاعكس للممكنتين على مذهب الشيخ آه) اقول
ذهب القدماء الى ان موجبتى الممكنتين تنعكسان الى ممكنته عامة والالكان
كل (ج ب) بالامكان ولاشئ من (ب ج) بالضرورة فينعكس الى
لاشئ من (ج ب) بالضرورة او ينتج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة
هف او يفرض الذات (د) فدب بالامكان (ودج) فبعض (ب ج)
بالامكان وهو المط لكن هذه الدلائل انما يتم لو ثبت انعكاس السالبة
الضرورة كنفسها ولم يثبت انعكاسها الادائمة او ثبت انتاج الممكنة
الصغرى فى الشكل الاول والثالث والكاتبى توقف فى جميع ذلك
والتحقيق الجزم بعدم انعكاسهما على (ظ) مذهب الشيخ فى عقد
الوضع لجواز ان يكون العنوان ثابتا بالفعل لبعض فرد امكانى للمحمول
ومسلوبا بالضرورة عن كل فرد فعلى ل اذ يصدق كل حمار مركوب
السلطان بالامكان ولا يصدق بعض مركوبه حمار بالامكان لان
كل مركوبه فرس بالضرورة وفى قوله على مذهب الشيخ اشارة
الى ان الممكنة العامة بل الخاصة ايضا باعتبار جزئها الايجابى تنعكس
الى ممكنة عامة على مذهب الفارابى فى عقد الوضع وان انعكاسها
الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان
الممكنة منتجة فى صغرى الشكل الاول والثالث للاندراج البين على
اعتباره فلا وجه لتوقف الكاتبى فى هذه الامور كما لا يخفى وانما قلنا
على (ظ) مذهب الشيخ اذ على تحقيق مذهبه لا يقتصر العنوان على
الفرد الذى وجد فوصف به بالفعل بل يشمل على الماهيات التى
تعتبر فى العقل موصوفة به بالفعل امكن وجودها او لم يمكن حتى
لا يحتاج بعد الوجود الى الوصف والا فالحاجة الى التقييد بالامكان
وشرط الوجود فالمركوب اذا جعل موضوعا نريد به الماهية التى هى
المركوب بالفعل فى العقل والاعتبار فلا يطابقها شئ من الاحمر
الموجودة خلافا للفارابى لكن الحمار المعدوم الذى هو فى العقل مركوب

(بالفعل)

بيت للحفظ
موجباتك كل و بعضن
بعضه عكس ايت همكين
ايله دائم شش دوامك عكسنى
اطلاق حين ليك دوتر
كيبلرينه لادوام قيد يني
قات اى من يدى شيخه
كوره عكس اولنماز ممكنات
اوج وجوديات ودورت
وقتيه نك عكسى مدام
ايچلرندن الك عمدر اودر
اطلاق عام منه

قوله موجبتى الممكنتين
لم يقل الممكنتين الموجبتين
لان عكس الامكان
الخاص باعتبار الجزئى
الايجابى فافهم منه
ولهم فى هذه المطالب
برهان قوى وهو ان صدق
الممكنة مع امكان الصدق
المطلق متلازمان وبه يتم
المط مثلا اذا صدق كل
ج ب بالامكان امكن
ان يصدق كل ج ب بالفعل
فيمكن ان يصدق بعض ب ج

بالفعل يطابقها كالفرس الموجود فهو بعض المركوب بالفعل وهو وان لم يكن حمارا مالم يوجد لكنه حمار بالامكان فبعض المركوب بالفعل حمار بالامكان وهو ايضا حمار بالفعل فى اعتبار العقل فهو بعض الحمار بالفعل وهو وان لم يكن مركوب بالامكان فبعض الحمار ايضا مركوب بالامكان فالتعاكس بين الممكنتين ثابت على المذهبين مع الفرق بينهما فالتوفق للتوقف على هذا التحقيق واعلم ان خارجية العكس وحقيقية وهنيته على حسب عقد الوضع فى الاصل لا على حسب عقد الحمل فيه اذ يصدق كل حار ممكن فى الذهن لا بعض الممكن حار فى الذهن بل فى الخارج ولم ار من نبه عليه

قال (والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها آه) اقول والسالبة الكلية لا تنعكس مالم تدم ومادامت تنعكس الى سالبة كلية كنفسها لكن ما باللادوام فتركيبها باللادوام فى البعض اما من الدائمين فلان الضرورية المطلقة منهما لا تنعكس الى ضرورية كنفسها على ظ مذهب الشيخ لجواز ان يكون المحمول مسلوبا بالضرورة عن جميع الافراد الفعلية للعنوان وثابتا بالفعل لبعض افراده الامكانية وليكن ذلك البعض (دفدب) بالفعل (ودج) بالامكان فبعض (ب ج) بالامكان فيصدق لا شئ من مركوب (ج) السلطان بب بحمار بالضرورة ولا يصدق لا شئ من الحمار (ب) بمركوب ج السلطان بالضرورة لصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحمار (ب) مركوبه (ج) لامكان فالسالبة الكلية من الضرورية المطلقة والدائمة الذاتية انما تنعكس الى دائمة ذاتية سالبة كلية ويتفطن بان يفرض للعنوان افرادا فعلية معتبرة الوجود يثبتها ولو مرة فى مدة وجودها وليكن جميعها ابجد وافرادا امكانية او متناعية لا يثبتها فى وقت اصلا وليكن هوز فالمحمول اذا لم يثبت بل لم يكن وقت فالمحول اذا لم يثبت بل لم يكن ثبوته لشئ من ابجد فى وقت اصلا فالافراد التى لها يثبت المحمول بالفعل هى غير ابجد وليكن هوز والعنوان لا يثبت لشئ منها فى وقت اصلا من اوقات وجوها وان امكن فالمحمول اذا لم يكن او امكن ولم يثبت لشئ من افراد العنوان فى وقت اصلا فاللازم

بالفعل فيصدق بعض ب ج بالامكان وعلى هذا القياس واجب بمنع التلازم فان صدق الامكان يقتضى وجود الموضوع وامكان الصدق يقتضى وجود الموضوع وامكان الصدق لا يقتضيه فيمكن ان يصدق كل عنقاء طائر بالفعل ولا يصدق بالامكان وفيه نظر سعد الدين منه

كل موضوع شيخ
حمار بالفعل مركوب بالفعل

كل اعتبارا اعتبارا
حمار بالامكان مركوب بالامكان
موضوع
فارابد

فرد معدوم
موجود هذا الفرس
موجود ذلك الفرس
موجود ذلك الحمار
موجود هذا الحمار

و بالفعل اعتبار
فبعض المركوب بالامكان حمار بالامكـ

انه يثبت العنوان لشئ من المحمول فى وقت اصلا ولوامكن وهو العكس
المط وقد يبرهن عليه بانه متى تحقق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
اودائما فان لم يتحقق معه لاشئ من (ب ج د) دائما لجواز ان يصدق
معه بعض (ب ج) بالفعل وعكسه يناقض الاصل فان صدق بعض
(ب ج) بالفعل ولاشئ من (ج ب) بالضرورة اودائما لانتج بعض (ب)
ليس (ب) دائما وهو مح اذ لايكون مايثبت لشئ بالفعل مسلوبا عنه
دائما وليتدبر واما من العامتين فلان المشروطة العامة منهما لاتنعكس
الى ضرورية وصفية كنفسها على ظ مذهب الشيخ ايضا لجواز ان
يكون بعض افراد الفعلى للمحمول فردا امكانيا للعنوان كما سبق فلايلزم
من امتناع المحمول عند فعلية العنوان الاعدم العنوان عند فعلية المحمول
مع امكانه لاامتناعه اذ يصدق قولنا لاشئ من مركوب السلطان بحمار
بالضرورة مادام مركوباله ولايصدق لاشئ من الحمار بركوب السلطان
بالضرورة مادام حمارا وقد يقال لايجب الاتحاد فى الذات فى السالبة فامتناع
سكون زيد مثلا وقت كتابته انما يستلزم امتناع كتابة زيد وقت سكونه
لاامتناع كتابة عمرو وقت سكونه وفيه نظر لانه لوتم لدل على ان لايلزم
العرفية ايضا فالسالبة الكلية من المشروطة والعرفية العامتين انما
تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية فقولنا بالضرورة اودائما لاشئ
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا ينعكس الى قولنا دائما لاشئ
من لساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لان السكون اذا امتنع
وقت الكتابة بالفعل لكون حصولها دائما بوضع محقق يقتضى المنافات
فانما يلزم منه ان لايوجد الكتابة بالفعل وقت السكون لاان لايمكن
لامكان حصولها بوضع ممكن لاينافى السكون ككونها بالفم او بتحريك
القرطاس وان لم يوجد بذلك الطريق ابدا ويبرهن عليه بانه متى تحقق
لاشئ من (ج ب) بالضرورة اودائما مادام ج فان لم يتحقق معه لاشئ
من (ب ج) دائما مادام ج فان لم يتحقق معه لاشئ من (ب ج) دائما مادام
ب لجازان يصدق معه بعض (ب ج) دائما مادام ب لجازان يصدق معه
بعض (ب ج) حين هو ب وعكسه ينافى الاصل فان صدق بعض (ب ج)

بيت للحفظ سلب كلى عكس
كلى پس دوام وصفى .
اوليان هفت لاعكسدر
منعكسدر ايكى ذاتى ذاتا
دوام وصفى دروصفله
يك دو تركيب مركب لادوام
انى البعضله سلب جزئى
خاصتين اولمازسه اولماز
منعكس خاصتيندن كل
واحد عرف خاصه منعكس

موضوع افراد فعلية افراد
امكانيه ابجدهوز افراد فعليه
محمول
موضوع محمول مسلوب
كاتب ساكن اليد
افراد فعلية و
افراد امكانية
افراد فعلية ب ج
فهذان ساكن اليد بالفعل
وكاتب بالامكان حين هو
ساكن اليد
كاتب تحريك اليد
كاتب تحريك الفم

حين هو (ب) ولاشئ (من جب) بالضرورة اودائما مادام (ج) لانتج
بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال ناش من نقيض العكس
فالعكس حق واما من الخاصتين فلان المشروطة الخاصة منهما لاتنعكس
ايضا كنفسها لعدم انعكاس الضرورية الى الدائمة فالسالبة الكلية
من كل واحد منهما انما تنعكس الى عرفية خاصة سالبة كلية لكن تركيبها
باللادوام فى البعض اعنى من عرفية سالبة كلية ومطلقة موجبة جزئية
لامن الكليتين كاصلها اذالموجبة لاتنعكس كلية فان (ب) اذاكان مسلوبا
بالضرورة اودائما عن كل (ج) مادام (ج) وثابتا لكله فى وقت آخر
فح يكون مسلوبا عن كل (ب) اذا كان (ب) وثابتا لبعضه لاقل اذا
لم يكن وليتفطن وقديبرهن عليه بان يقال اذا صدق بالضرورة
اودائما لاشئ (من جب) مادام (ج) لادائما صدق معه دائما لاشئ
(من بج) مادام (ب) لادائما فى البعض اى مع كون بعض (بج)
باطلاق اما العرفية العامة فلانها لازمة للعامتين ولازم العام لازم الخاص
واما اللادوام فى البعض فلانه لوصدق نقيضه اى لاشئ (من بج) دائما
لانعكس الى لاشئ (من جب) دائما وقدكان لادوام الاصل كل (جب)
بالاطلاق وهو ولايلزم اللادوام فى الكل اذيصدق بالضرورة لاشئ
من الكاتب بساكن مادام كاتبا لادائما ولايصدق لاشئ من الساكن
بكاتب مادام ساكن لادائما فى الكل اى وكله كاتب بالاطلاق لان الكاتب
فى بعض وقت هو بعض الساكن لاكله وهذه هى القضايا الست المنعكسة
السوالب ولاعكس للبواقى من الفعليات والممكنات اذقد يثبت محمولها
لمانفى عنه ويدوم له العنوان ولان الاخص من بينها وهى الوقتية
لاتنعكس لصدق قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان الذى هو اعم
الجهات اذكل منخسف قمر بالضرورة واذا لم ينعكس قضية فلا عكس
للاعم منها والالكان اللازم للعام غيرلازم الخاص وهو مح ولا عكس
للسالبة الجزئية لجواز ان يكون كل فرد فعلى للمحمول فردا ضروريا
للعنوان والعنوان ثابت لشئ آخر لا يثبته المحمول وان تنافيا فيه

الظاهر ان يقال لان بعض الساكن كالحجر مثلا لايكون كاتبا اصلا ولعل العدول عنه لملاحظة دقيقة حين العوض فى الفكر منه

الا اذا كانت احدى الخاصتين فانها ح مثل كليتها منعكسة الى عرفية
خاصة لانا اذا قلنا بعض الكاتب لا يكون ساكن الاصابع بالضرورة اودائما
مادام كاتبا لا دائما فقد حكمنا على زيد مثلا انه كاتب احيانا بحكم عقد الوضع
وانه ساكن اليد احيانا بحكم اللادوام فيكون بعض ساكن اليد ايضا واذلم
يمكن ان يكون ساكن اليد وهو يكتب فالوصفان كلاهما وجدا فيه وتنافيا
فلا يكون كاتبا وهو يسكن معا انه كاتب احيانا و هو المط تنبيه احتج
الامام فى الملخص ان لا عكس للسوالب بانه يمكن ان لا يكون فرد من الانسان
كاتبا بالدوام فلو صدق وانعكاس لزمه صدق قولنا بعض الكاتب
ليس بانسان بالامكان وهو مح لان كل كاتب انسان بالضرورة والج
لان كل كاتب انسان بالضرورة والمح لا يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من
فرض الانعكاس فيكون مح نقله شارح المطالع و شرف عليه فتفطن
البحث ولم يتفطن ان افراد الكاتب بالفعل (ح) يكون غير الانسان فتفطن
قال (وانعكاس القضايا الى عكوسها ه) اقول
مسائل انعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا اوعكس نقيض
لزوميات فى المعنى مقدمها الاصل وتاليها العكس لاصدقهما او كينونتهما
اونحوها مما يتوهم من التعبيرات فانها ادوات الاتصال وكلها نظريات
ثابتة بالخلف وعدم انعكاسها رأسا اوالى ماهو اخص من عكوسها
ثابت بالتخلف اما الخلف فهو هنا ان يضم نقيض العكس الى الاصل
لينتظم قياس منتج بالبداهة لما ينافى الاصل بان يفرض الاصل مقدما
مشخصا بوضع نقيض العكس واحدهما صغرى ليتلوه النتيجة المنافية
للاصل ولوان نقيض العكس من الممكن المعية لما انتجه تقول او تحقق
الاصل مع نقيض العكس يلزم ما ينافيه وليس البتة اذا صدق الشئ
مع الممكن المعية يلزم ماينافيه فليس البتة اذا تحقق مع نقيض العكس
تحقق مع الممكن المعية فعلى هذا يكون القياس بسيطا من متصلة شخصية
ومن استحالة التالى لمخالفته لاقتضا الى مقدمها وللك ان تركبه بصغرى مطوية
هى الاصل لولم يتحقق نقيضه وسيجئ بيانه فى باب القياس وانما قلناه هنا
لان الخلف اثبات المط بابطال نقيضه بان يفرض نقيض المسئلة

لاشئ
من الانسان بكاتب
زيد عمرو حمار فرس
ا ب ح د ه و ر

(ليتلوه)

ليتلوه لازم مع كان تقول كلما تحقق الاصل تحقق معه العكس لانه
كلما تحقق انه قد لا يكون ان تحقق الاصل تحقق معه العكس لامكن ان يتحقق
الاصل مع نقيض العكس وكبراه متصلة موجبة كلية مقدمها تلك التالى
وتاليهــا تحقق الاصل مع ماينافيه واستثنائى مقدمته الشرطية متصلة
موجبة كلية هى نتيجة الاقترانى ومقدمته الاستثنائية بطلان تلك اللازم
ينتج لا يتحقق نقيض المسئلة فتدبر واما التخلف فبان توجد مادة لا يلزم
فيها العكس وان لزم فى مواد كثيرة فعلى هذا اتجه ان يقال فلا عكس
للموجبة المتصلة ايضا اذ يصدق انه كلما تحقق النقضان تحقق احدهما
ولا يصدق انه قد يكون اذا تحقق احد النقيضين تحققا معا نعم يصدق
عكسه الجزئى بل الكلى بان تقول لو تحقق احدهما مع الاخر لتحققا
معا لكن تقدير كونه مع الاخر ليس من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
ذلك المقدم واجاب بانا لانم ان قيد مع الاخر وضع خارج عن ذلك
المقدم الذى هو تالى الاصل فان اكثر المتصلات لمقيدات التوالى كقولك
كلما كان زيد فرسا كان حيوانا اى فى ضمن الفرسية ولما جعل ذلك التالى
بتمامه مقدما فى العكس كان ذلك القيد من اجزاء المقدم المحال لا من
الاوضاع الخارجة الممتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن هذا والصواب
ان قضية النقيضان شخصية ولا بيان لعكوس الشخصيات فائدة قد
يستدل على الانعكاس بانعكاس الاعم وعلى عدمه بعدم انعكاس الاخص
لانه لما كان مطلق العكس مستويا كان اوعكس نقيض لازما للاصل
ففى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص منها ايضا ومهما
لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم وقد يبرهن على انعكاس الاصل
بانعكاس نقيض العكس الى ماينافى الاصل وقد يستنتج بالافتراض وهو
ان يفرض فرد معين هو مع المحمول قضية على الاصل ومع العنوان
قضية اخرى اوقضيتان على هيئة شكل ثالث فتفطن

قال (فصل فى عكس النقيض الخ) اقول

عكس النقيض هو الحكم المخالف اللازم من الحكم على الشئ على مالم
يحكم عليه وهو عند القدماء ان يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض

من قبل دعنى من ثمرتان ❊
اذ يجب ان يكون انتاجه
بتفطن الاندراج لا بالعكس
والا يلزم الدور ❊
بيت للحفظ
مستوى سلبى كبى عكس
نقيضك موجبى سالبى عدلا
حكمده انك ايجابى كبى ليك
سنالبا ممكت كيبى بسائط
لاعكس هم فقط شرطيه
دن ايجاب كلدر منعكس ❊

المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم موجباته حكم
السوالب فى العكس المستوى وبالعكس اى وحكم سوالبه حكم الموجبات
ثمه حملية كانت اومتصلة حتى ان الموجبة الكلية لم تنعكس مالم تدم
ومادامت تنعكس الى موجبة كلية دائمة كنفسها فا باللادوام فباللا
دوام فى البعض ولاعكس للبواقى وان الموجبة الجزئية لا تنعكس الافى
الخاصتين وتنعكس فيهما الى موجبة جزئية عرفية عامة والسوالب
مطلقا تنعكس الى سالبة جزئية من الدائميات الست الى حينية مطلقة
اولا دائمة ومن الفعليات السبع الى مطلقة عامة اما انعكاس الموجبة
الكلية من الحمليات الدائمة فلانه متى كان كل انسان لاحجرا فى الخارج
بالضرورة او دائما يجب ان يكون كل حجر موجود فى الخارج لاانسانا
دائما والا فبعض الحجر الموجود فيه ليس بلا انسان بل انسان فبعض
الانسان حجر بالفعل وقد كان لاحجرا دائما هف واعتراض بانا لانم لزوم
المحصلة قلت لعل اللزوم الجزئى كاف اذ لو فرضنا انه قد يصدق مع
نقيض العكس فقد يمكن معه ماينافيه والصادق لايمكن ان يتحقق معه
ماينافيه اونقول لو تحقق قولنا كل انسان شئ فى الخارج دائما وتحقق
معه قولنا بعض اللاشئ الموجود فى الخارج ليس بلاانسان لم يجب معه
عدم انسانية اللاشئ فامكن معه انسانيته ولو سلم نأخذ نقيضى الطرفين
بمعنى السلب لابمعنى العدول واما انعكاسها من المتصلة فلانه متى تحقق
انه كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا يتحقق معه انه كلما لم يكن الشئ
حيوانا يلزم ان لا يكون انسانا والا لامكن ان يتحقق معه انه اذا لم يكن
حيوانا قد لايلزم ان لايكون انسانا بل يلزم ان يكون انسانا فانتج انه
قد يكون اذا لم يكن الشئ حيوانا يلزم ان يكون حيوانا وهف وفيه
ايضا ان عدم لزوم العدم اعم من لزوم الوجود فلا يستلزمه فلئن قلنا
كلما انتفى اللازم يجب ان ينتفى الملزوم اذ لو انتفى اللازم وبقى الملزوم لما
كان اللازم لازما وهف يقال اللازم نفى اللازمية على تقدير انتفاء اللازم
مع تحقق الملزوم فلا خلف اذ الاصل اثبات اللازمية على كل تقدير
ممكن الاجتماع مع تحقق الملزوم والخلف انما يلزم لو كان تقدير انتفاء

اللازم وضعا يمكن الاجتماع مع تحقق الملزوم ولقد اجاد المحقق الرازى
حيثية الابحاث ههنا فى رسالة تحقق المحصورات ثم اجاب بان اللازم
فى الاصل لازم فى نفس الامر فيصدق انه لازم على كل تقدير اتفاقية
عامة ومعلوم انه لامعنى لموافقة الصادق للتقدير الاثبوته على ذلك
التقدير ونقل عن الشيخ انه لولا هذا الكلام لايمكننا ان نقيس قياس
الخلف مع انفسنا اذلا نقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق لم يصدق
معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر
على هذا لكان اى حق رفعته رفعاى حق يتفق و بطلت المناسبات بين
ماهو لازم للشئ و بين مالا علاقة بينه و بينه واما عدم انعكاس الموجبة
الكلية فيما لم يدم فلانه يصدق قولنا كل قمر فهو لامنخسف لاقمر بالامكان
اذ كله قمر بالضرورة ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم واما عدم
انعكاس الموجبة الجزئية رأسا فلانه يصدق بعض الحيوان لا انسان
بالضرورة ولايصدق بعض الانسان لاحيوان بالامكان وكذلك يصدق
قد يكون اذا كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا ولايصدق قد يكون اذا
كان الشئ انسانا لم يكن حيوانا واما انعكاس السالبتين جزئية لاكلية
من الحمليات الدائميات الى حينية ومن الفعليات الى مطلقة عامة فلما
سيذكروا واما انعكاسهما من المتصلات الى سالبة جزئية فلانه متى صدق
انه ليس البتة اوقد لايكون اذا كان الشئ انسانا كان حجرا يجب ان
يصدق معه انه قد لايكون اذا لم يكن الشئ حجرا لم يكن انسانا والا
فكلما لم يكن حجرا لم يكن انسانا و ينعكس انه كلما كان انسانا كان حجرا
وهو خلف وفيه ان الانعكاس لم يثبت

قال (وعند المتأخرين الخ) اقول

ماذكره القدماء هى الطريقة المستعملة فى العلوم لكن المتأخرون عدلوا عنها وقالوا عكس النقيض ان يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وآلة لملاحظة اغيار ماحكم عليه فى الاصل وعين المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى يكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيوان بانسان وعكسه بعض اللاانسان

اذا اللازم على جميع التقادير الممكنة هو اللازم فى نفس الامر منه

لاحيوان وحكم موجباته حكم السوالب فى العكس المستوى لكن حكم
سوالبه ليس لحكم الموجبات ثمه اذلا عكس للسوالب مطلقا الا فى المركبات
الفعلية فلنبين كلتا الطريقتين على التوفيق والزبدة فى التحقيق اما
الموجبات الكليات فانها لاتنعكس الا فى الدائميات الست ففى الدائمتين
منها تنعكس الى دائمة موجبة كلية عند القدماء وسالبة كلية عند
المتأخرين لانه متى كان كل انسان حيوانا بالضرورة اودائما فكل لا
حيوان لايكون انسانا اصلا بل يكون لا انسانا دائما والا فبعض ما
ليس بحيوان انسان بالفعل ينتج مع الاصل بعض اللاحيوان انسان
بالضرورة او دائما ويلزم الخلف ولاتنعكس الضرورية ضرورية
كنفسها على ظ مذهب الشيخ اذ يصدق بالضرورة كل مركوب
السلطان فرس ولايصدق بعض اللافرس ليس بمركوب له بالضرورة
لان الحمار مركوب له بالامكان وفى الوصفيات الاربع منها تنعكس الى
دائمة وصفية موجبة كلية كنفسها عند القدماء وسالبة كلية عند المتأخرين
لكن ما باللادوام فتركيبها باللادوام فى البعض لانه متى صدق كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا لادائما وجب ان
يصدق معه كل ماليس بمتحرك بالفعل لايكون كاتبا اصلا بل يكون لا
كاتبا دائما مادام لامتحركا لادائما فى البعض اى معان بعض اللامتحرك
ليس بلاكاتب بل كاتب بالاطلاق والا فاما بعض اللامتحرك ليس بلاكاتب
بل كاتب حين هو لامتحرك وكل كاتب متحرك بالضرورة مادام كاتبا ينتج
بعض اللامتحرك متحرك حين هو لامتحرك وانه ينافى اصل الاصل واما لاشئ
من اللامتحرك بكاتب بل كله لاكاتب دائما فلا يكون شئ من الكاتب
لامتحركا فى وقت اصلا وقد كان لادوام الاصل لاشئ من الكاتب
بمتحرك بالاطلاق المستلزم لقولنا كل كاتب لامتحرك بالفعل هف واما
الموجبات الجزئيات فانها لاتنعكس لما مر الا من الخاصتين الى عرفية
خاصة موجبة جزئية عند الحكما وسالبة جزئية عند المتأخرين لانه
متى صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام
كاتبا لادائما وجب ان يصدق معه قولنا بعض اللامتحرك ليس بكاتب

(بل)

بل لاكاتب دائما مادام لامتحركا لادائما والا فكل واحد من اللامتحرك
اما كاتب حين هو لامتحرك فيكون لامتحركا حين هو كاتب وهو ينافى
اصل الاصل واما انه لاكاتب دائما وهو خلف ايضا اذ قد كان لامتحركا
بحكم لادوام الاصل وكاتبا بحكم عقد الوضع فليتدبر

قال (واما السوالب الخ) اقول

واما السوالب فكلية كانت اوجزئية لايلزمها العكس كلية لجواز ان
يكون نقيض المحمول اعم كقولنا لاشئ من الانسان بحجر فانه يمتنع ان
ينعكس الى شئ من اللاحجر بلا انسان بل كله انسان ولاجزئية الا
فى الخاصتين من الدائميان الست وتنعكسان فيهما الى حينية لادائمة سالبة
جزئية عند القدماء وموجبة جزئية عند المتأخرين لانه متى صدق لاشئ
من الكاتب اوبعض الكاتب ليس بساكن مادام كاتبا لادائما وجب ان
يصدق بعض اللاساكن ليس بلاكاتب بل كاتب بالفعل حين هو لاساكن
لادائما والا فكل واحد من اللاساكن اما ان لايكون كاتبا بل يكون
لاكاتبا دائما مادام لاساكنا فلايكون ذلك الواحد لاساكنا اصلا بل يكون
ساكنا دائما مادام كاتبا وهو مناف لاصل الاصل واما انه ليس بكاتب
بل هو لاكاتب دائما مادام الذات وهو خلف ايضا اذ قد كان ساكنا
بحكم لادوام الاصل وكاتبا بالفعل بحكم عقد وفى الوجوديتين لادوام
والوقتيتين من الفعليات السبع تنعكسان فيها الى مطلقة عامة سالبة
جزئية عند القدماء وموجبة جزئية عند المتأخرين لانه اذا صدق
لاشئ من الانسان ليس بمتنفس مطلقا اوفى وقت لادائما اولا بالضرورة
يجب ان يصدق بعض اللامتنفس ليس بلاانسان بل انسان بالفعل
والا فلاشئ من اللامتنفس بانسان بل كله لاانسان دائما نعكس الموجبة
عكس النقيض الى قولنا كل انسان متنفس اونعكس السالبة
عكس الاستواء الى لاشئ من الانسان بلا متنفس والانسان موجود
لصدق الايجاب عليه فى الاصل فيلزمه قولنا كل انسان متنفس دائما
وقد كان ليس بمتنفس بالفعل هف ولايتعدى قيد اللادوام والضرورة
الى العكس لصدق قولنا ليس بعض الانسان بلاكاتب بالفعل

لا بالضرورة مع كذب بعض الكاتب ليس بلا انسان بل انسان بالفعل
لا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة ولا عكس كالممكنات لشئ
من السوالب المحضة كسوالب البسائط على طريقة المتأخرين لاحتمال عدم
نقيض المحمول وايجاب عين العنوان على المعدوم كاذب واما سلب نقيضه كما
هو طريقة القدماء فغير معلوم اللزوم عندهم لكن الحكماء حكموا ان السالبتين
تنعكسان فى البسائط ايضا فن الدائميات الاربع الى حينية مطلقة سالبة
جزئية لانه متى اذا قلنا لاشئ من (ج) اوليس بعض (جب) بالضرورة
اودائما مادام الذات اوما دام الوصف يجب ان يصدق ماليس (ب)
ليس بلاج حين هو ليس (ب) والافكل (لاج) مادام (لاب) نعكسه
عكس النقيض الى قولنا كل (جب) مادام (ج) وهف وفى جميع
الفعليات السبع الى مطلقة عامة سالبة جزئية لانه متى تحقق انه لاشئ
من (ج) اوليس بعض (ج ب) فى وقت يجب ان يصدق بعض
ماليس (ب) ليس بلا (ج) بالاطلاق والافكل لاب لاج دائما فكل
(جب) دائما هف ومن الناس من ذهب الى انعكاسهما من الفعليات
كلها على طريق المتأخرين ايضا الى مطلقة عامة موجبة جزئية وبرهن
عليه بانه اذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعض (جب) بالاطلاق
وجب ان يصدق بعض ماليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق والافلاشئ
من لاب يج وقتا من الاوقات فلاشئ من (ج) بلا (ب) اصلا ويلزمه
كل (جب) دائما فيخالف الاصل ورد اللزوم ومن الممكنة عامة
موجبة جزئية على طريقتهم بل الى سالبة جزئية ايضا على طريقة
القدماء لانا اذا قلنا لاشئ من (ج) اوليس بعض (جب) بالامكان
يجب ان يصدق بعض (لاب) ليس بلا (ج) بل هو (ج) بالامكان
والافلاشئ من (لاب) يج بل كله (لاج) بالضرورة فلاشئ من
(ج) بلا (ب) بل كله بالضرورة وهو الخلف ورد الانعكاس

قال (والشرطية الموجبة الكلية تنعكس آه) اقول
تحتج على انعكاس الموجبة الكلية عكس النقيض من اللزومية الى لزومية
موجبة كلية اوسالبة كلية على كلتا الطريقتين ببرهان الخلف والعكس

(بانه)

بانه متى صدق كلما كان (اب) فجد يجب ان يصدق معه اذا لم يكن جد ليس يلزم البتة ان يكون (اب) بل كلما لم يكن جد يلزم ان لا يكون (اب) والا فاذا لم يكن جد قد لا يلزم ان لا يكون (اب) بل يلزم ان يكون (اب) فعكسه عكس الاستواء الى قولنا اذا كان (اب) فقد يلزم ان لا يكون جد وهو نقيض تالى الاصل فيكون (اب) مستلزما للنقيضين او نضمه مع الاصل هكذا اذا لم يكن جد يلزم ان يكون (آب) وكلما كان (اب) يلزم ان يكون جد ينتج اذا لم يكن جد فقد يلزم ان يكون جد وهو استلزام الشئ لنقيضه فى الجملة وقد توقف الكاتبى فى انعكاسها لعدم تمام هذه الدلائل عنده لورود المنع على الاول بانا لا نم استحالة استلزام الشئ للنقيضين لجواز ان يكون (اب) محالا ووب مح مستلزم لاجتماع النقضين وعلى الثانى ايضا بانا لا نم ان الشئ لا يستلزم نقيضه فى الجملة اذ الملازمة الجزئية ثابتة بين كل امرين ولو كانا نقيضين ببرهان من الشكل الثالث بان نفرض مجموع النقيضين يلزمه احدهما ويلزمه الاخر اذ الكل يستلزم جزئه بالبداهة فيلزم احدهما الاخر فى الجملة لا يقل لا يلزم التوقف مطلقا لعلها تنعكس الى موجبة جزئية على طريقة القدماء او سالبة جزئية لزومية على طريقته والا فلا تنعكس الى متصلة مطلقة لانه يقول اذا امكن اجتماعها مع نقيض نفسها امكن اجتماعها مع نقيض اى عكس فرض فان قلت هذا جار فى عكسها عكس الاستواء فلم لم يتوقف فيه قلت لعله ظفر بدليل اخر فيه من ان المقدم واجب الاجتماع مع عين التالى فاذا فرض عين التالى معه يستلزمه ولقد ظن المص ان البرهان تام لان استلزام الشئ لنقيضه باطل بالبداهة والدليل سفسطة ثم وقع فى حلها فى خطاءبين ولعمرى انه غلط فيه غلطين الاول دعوى البداهة اذ كثير اما يفرض وجود شئ ويلزمه ما يستلزم عدمه وبالعكس كما يقال لو امكن الهان لامكن التمانع وكلما امكن التمانع لما امكن الهان والثانى تمام البرهان به لان بطلانه فى نفس الامر لا ينافى صدق الاصل فلا يلزم الا ان يكون نقيض العكس كاذبا ولو فرضناه صادقا لكان الاصل ممكن الاجتماع معه وتحقيق المقام يقتضى اخطار مقدمات ثلث الاول ان عدم لزوم النسبة

وههنا اشكال اذ لو قلنا ان التالى بطل يلزم ان يكون المقدم حقا قلت نضمه ان الصادق لا يلزمه ما يستلزم عدمه منه

لمقدم امكان خلافهما معه والثانى ان لزوم النسبة له فى الجملة لايستلزم عدم لزوم خلافهما له ايضا فيكون خلافهما ممكنا معه ايضا والثالث ان كل شيئين يمكن اجتماعهما فبينهما ملازمة جزئية على بعض تقدير ممكن فنقول انما التام ههنا هو برهان العكس لان نقيض العكس الموجب انه اذا لم يكن جد قد لايلزم ان لايكون اب وسلب لزوم العدم امكان الثبوت وهو لزوم فى الجملة فيلزمه انه اذا لم يكن جد قد يلزم ان يكون (اب) وهو نقيض العكس السالب بعينه نعكسه عكس الاستقامة الى انه اذا كان (اب) قد يلزم ان لايكون جد وهو عبارة عن امكان العدم المستلزم لعدم وجوب الثبوت فيلزمه انه اذا كان (اب) قد لايلزم ان يكون جد وهو ينافى الاصل فيكون ملزومه ايضا وهو نقيض العكس منافيا للاصل فعينه واجب الاجتماع معه وهو المط ومعلوم ان الجزئية لاتنعكس لما ذكر لكن من اى مادة علم عدم انعكاس السالبتين اللزوميتين وقد اقيم البرهان على انعكاسهما الى جزئية على المذهبين بانه متى صدق قولنا اذا كان (اب) ليس يلزم البتة اوقد لايلزم ان يكون جد يجب ان يصدق معه قولنا اذا لم يكن جد قد يلزم ان لايكون (اب) بل يمكن واذ يمكن فقد يلزم ان يكون (اب) والا فاذا لم يكن جد ليس يلزم البتة ان يكون (اب) بل دائما يلزم ان لايكون (اب) نعكس الموجبة عكس النقيض اذ قد ثبت الى قولنا كلما كان (اب) كان جد وهو ينافى كلا الاصلين فعكسهما حق ونعكس السالبة بالاستقامة الى قولنا اذا كان اب ليس يلزم البتة ان لايكون جد بل يمكن واذ يمكن فقد يلزم ان يكون جد وهو ايضا ينافى الاصل الكلى فعكسه حق لا الجزئى فهو غير معلوم وان كان الكل غير معلوم للكاتبى لعدم تمام البرهان عنده اما على طريقة القدماء فلتوقفه على الانعكاس النقيض وهو لم يثبت عنده واما على طريقته فلورود المنع بانا لانم اذا لم يلزم (لاب) ان لايكون جد فقد يلزمه ان يكون جد لجواز ان لايلزمه شئ من النقيضين فان اكل زيد لايستلزم اكل عمرو ولا نقيضه وقد اشرنا الى الاثبات فلا تغفل واذ ثبت العكس السالب وسلب غطاؤه عن وجهه لم يبق الاحتجاب فى ان العكس الموجب الجزئى ايضا لازم لكلا السالبتين والله الهدى

المراد امكان المعية لا الامكان فى نفسه و يجوز ان يكون محالا كاذبا *

(قال)

قال (الباب الثالث فى صور الدلة آه) اقول

لما فرغ عن المسائل التى بها يعرف جزئيات المرتب بالفكر انه من اى
قسم منه كان يقال هذا مرتب من الموجبتين مثلا شرع فى بيان احوال
المرتب من حيث الايصال لمجرد كونه مرتبا لا كيف ما اتفق اذ منه قولنا
العالم حادث والاربعة زوج ولا بحث عنه فلابد لتميزه عما عداه من مميز
شامل وقد كنا نعلم ان فى العالم شيئا متى علم يعلم منه شئ اخر لا لكل احد
حتى المجانين بل للعالم بالارتباط كالوضع فى الالفاظ فليكن المرتب
كذلك بل انما نسميه دليلا لذلك والا نعرفه باستلزام المعلوم للمعلوم
وحيث علمناه بوجه كونه مرتبا بالفكر من القضايا وحصصنا العلم به
للعالم بالارتباط فلا نقض فى طرده بالمعرفات وسائر الملزومات ولا اشكال
فى عكسه ببعض الاشكال ومعلوم ان العلم بالارتباط لا يوجب تحققه
فالفاسد دليل زعما مستلزم لنتيجته زعما والمغالطات ادلة ادعاء لا حقيقة
وقيد المغايرة لاخراج المركب المستلزم لجزئه كالشرطية لكن من المركبات
مايلزم من العلم بها العالم بعكوسها قلت لكن لا لكونها مرتبة بالتعقل
ومأخذ الاشتقاق علة وكذلك حال السانحات اذ لا دخل للترتيب فيها
ايضا فليتأمل واذا عم العلم من الظن دخل الخطابيات والاستقرائيات
وامثالها وهذا غاية توجية التعريف المشهور ثم لقائل ان يقول العلم
بالدليل الغير المشتمل للارتباط قد لا يذكر الارتباط حتى يعلم منه الشئ
الثانى نعم متى استعلم منه يذكره كاللفظ المذكر للوضع اذا استفهم منه
المعنى فالدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق
به التصديق بقضية اخرى ولو فى الادعاء ظاهر فقوله من قضيتين
فصاعدا ليخرج القول الشارح ولا يخرج القياس المركب من قياسين
فصاعدا وقوله يكتسب ح ليخرج ما لا يستحصل منه وان حصلت
منه وقوله ولو فى الادعاء لئلا تخرج الادلة الفاسدة مادة او صورة
ع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهرا لئلا يخرج المغالطات التى
علم المستدل فسادها وقصد بها تغليط الخصم بل ولئلا يخرج القياس
الشعرى لان الشاعر كالمغالط يدعى فى الظاهر تحصل التصديق

بما اورده والحق انه ليس بدليل حقيقة بل مجازا فلا بأس فى خروجه
عن التعريف بل يجب فتأمل وعلى هذا مناط الدليلية ان يجعل العلم
بتحققه ذريعة الى العلم بتحقق قضية اخرى سواء استلزم تحققه فى نفسه
تحققها استلزاما كليا بالذات كالاستدلال على حال الشئ بحال كليه
او بواسطة مقدمة اجنبية كالاستدلال عليه بحال المتعلق لكلية اولازمة
غريبة كالاستدلال عليه بحال نقيض مستلزم لحال كليه اولم يستلزم كليا
كالاستدلال على حال الشئ بحال جزئه او بحال مثله وسواء اكتسب منه اليقين
كما فى البراهين اوالظن كما فى الامارات اوغيرهما كما فى السفسطة وتلك
القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى ونتيجة له بمعنى مطلق اللازم
وفيه ان نتيجة الدليل قد لايوافق المدعى فضلا عن كونها عينه بالذات
وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة كما فى اطلاق العكس
يقال نتيجة الضرب الاول هى الموجبة الكلية وانما لم تقتصر ههنا على
الاخص كما اقتصر عليه فى اطلاق العكس اذقد يستنتج الاعم من دليل
يستلزم الاخص بخلاف العكس فتدبر واستلزامه للمدعى يسمى تقريبا
والقضية التى يتوقف صحة الدليل على صدقها يسمى مقدمة له سواء كان
جزءا منه كالصغرى والكبرى اوخارجة عنه كالمقدمة الاجنبية والغريبة
وكالحكم الضمنى بايجاب صغرى اشكل الاول وكلية كبراه ونحوهما
هذا هو المعنى الاعم للمقدمة وقد تخص بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها
لظهورها وحضورها من غير ذكر كان يكتفى بحملية واحدة فى الاقيسة
الاستثنائية او يشار اليها بلفظ كالقيودات المشيرة اليها وكلفظة اذا الدالة
على وقوع المقدم ولفظة لو الدالة على انتفاء التالى ولذا يكتفى ايضا فى استثنائية
بشرطية واحدة كما فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اكتفاء عن الرفع
بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها يدل على ان انتفاء المقدم لانتفاء التالى
فى مقام الاستدلال ويسمى لو المنطقية وان عكسها العربيون الماضويون
فى نحو قولهم لو جئتنى لاكرمتك قال (وصحة الدليل مشروط الخ) اقول
صحة الدليل انما يكون بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة
فبان تكون مستجمعة لشرائط نذكرها بعد واما صحة المادة فبان تكون

صادقة فى نفسها ومناسبة للمطلوب مشتملة على لازم احدى نسبيته اوملزومها اوحامل احد طرفيه اومحوله بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمط فلا يصح المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم وان يكون معلومة قبله بالعلم المناسب للمط فلا يصح المقدمة الظنية فى مقام البرهان اذلا يكتسب اليقين الا من اليقين ولا المادة التى لاتعلم قبل المط سواء علمت معه كالمادة التى تدور عليه اى على المط دورا معيا كابوة زيد لعمر والاستدلال على بنوة عمروله لان المتضائفين متكافئان ذهنا وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما تصوريا اوتصديقيا وانما يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال فى كتبه فتأمل ياعم ابى فانى ابن ابن اخيك اوعلمت بعده لايصدقه من لايصدق المط كمواد الادلة المشتملة على المصادرة بلادور باطل نحو العقل الفعال مؤثر فى عالم العناصر فهو موجود اولم يعلما اصلا كمواد الادلة التى تدور على المطلوب دورا باطلا اذا لعلم الكاسب علة يجب تقدمها على العلم المكتسب وعلى هذا المصادرة اعم لانها توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخر اوتقدمه شرط فيبطل لفقد هذا الشرط لالاستلزامه الدور كما وهم لان مجرد التوقف من جانب الدليل مبطل سواء انعكس التوافق من جانب المط ايضا كما اذا انحصر دليل المط فى ذلك الدليل وهو الدور الباطل اولم ينعكس كما اذا كان له دليل اخر صحيح ولادور فيه وهو ظ وانما قال على هذا لان المصادرة على المش ان يجعل عين النتيجة اوملزومه جزء القياس فتساوق الدور

قال (فالدليل اربعة اقسام الخ) اقول

الدليل لايعاند المدلول البتة فى التحقق فهو اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجئ تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هى مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه فى كل مادة كما فى القياس المساواة نحو (ا) مساو لب (وب) مساو لج فا مساو لج وكقولنا الدرة فى الحقة والحقة فى البيت ينتج

ان الدرة فى البيب بواسطة مقدمة اجنبية هى قولنا ظرف الظرف ظرف
فى الظروف الخارجية وهذا الظرف متعلق بالصدق وانما قيد به
للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف ذهنيا
كما فى قولنا اجتماع النقيضين موجود فى الذهن والذهن موجود فى
الخارج فانهما صادقتان مع كذب النتيجة وكما فى الادلة المنتجة لنتيجة
غير موافقة للبط فى الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل
حيوان حساس فانه انما ينتج المدعى بواسطة صدق مقدمة اجنبية غير
لازمة هى قولنا وكل حساس جسم وبه يتم التقريب وقد تكذب تلك
المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا قيل بدلها وكل حساس رومى وسيق
الدليل لدعوى ان بعض الانسان رومى كما انها تكذب فى قياس المساواة
فى نحو اجتماع النقيضين فى الذهن فى الخارج فلا يتم التقريب وقسم
مستلزم بواسطة المقدمة هى مقدمة خارجة عن الدليل لازمة فى كل
مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها فى الاطراف احترز
بقيد الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى والكبرى وبقيد اللزوم فى كل
مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد الاموافقة للقضايا فيه فى الاطراف
عن العكس المستوى الموافق للاصل فى المحكوم عليه والمحكوم به فانه
ليس بمقدمة اجنبية ولا غريبة فالمستلزم بواسطته يعد من القياس المستلزم
بالذات نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الاجنبية مجازا فتأمل
ولا تقل ان حذف قيد اللزوم لازم وهذا القسم اى المستلزم بواسطة
المقدمة الغريبة هو الادلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل
انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم لا حيوان فانه انما يستلزمه
بواسطة انعكاس الكبرى عكس النقيض الى قولنا وكل حيوان جسم
ليرتد الى القياس على الشكل الاول وقسم غير مستلزم كليا وان استلزم العلم
به الظن بالنتيجة كما لا يستلزم الظن بالدلالة السابقة الا الظن بها بناء
على ان حصول الظن بالشى من الشئ لا يتوقف على الاستلزام الكلى
بينهما كما فى المطر عند استقبال السحاب المظلم الذى هو الدليل
الاصولى مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم الاستقراء الناقص وهو

الاستدلال على الحكم الكلى بتتبع اكثر جزئياته قلت بل هو اتفاق
الجزئيات المتتبعة فى الحكم بالاكبر عليها لتصحيح الحكم به على سائرها
كقولك الانسان يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكذا الفرس وغيرهما
من الحيوانات غير التمساح فكل حيوان غير التمساح تحرك فكه
الاسفل عند المضغ والخلل فى الصغرى المطوية وقيد الاكثر احتراز
عن الاستقراء التام اذ هو قياس مقسم ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء
قياسا وهو اثبات حكم فى شئ لوجوده فى مثله بعلية الجامع بينهما
بل هو مشابهة الاصغر باصل فى معنى به ثبت له الحكم بالاكبر فيظهر ثبوت
ذلك الحكم للفرع ايضا كقولنا السماء كالبيت فى التأليف والبيت حادث
فالسماء حادث والخلل فيه فى الكبرى ويسمعون الاصغر المقيس فرعا
والاصل المقيس عليه شبها والوسط الذى هو المعنى المشترك بينهما
جامعا وعلة ويثبتون عليته تارة بالدوران وهو ترتب الاثر على ماله
صلوح العلية وجودا وعدما بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت ذلك
الشئ وينتفى عند انتفائه وبهذا الاعتبار يسمى الحكم دائرا والمعنى
المشترك مدارا اذ الدوران امارة لكون المدار علة للدائر كان يقال
علة الحدوث هو التأليف لان الحدوث يدور على التأليف وجودا كما
فى البيت وعدما كما فى الواجب تعالى وتارة بالترديد كان يقال علة
الحدوث فى البيت اما التأليف واما الامكان والثانى بط لصفات
الواجب تعالى فتعين الاول فظهر من هذا البيان ان الاستلزام
الكلى من حيث التحقق من مقدمات البرهان دون الامارة
لان صحتها لاتتوقف عليه لقائل ان يقول المساواة ايضا من هذا المقسم
قال لكنهم جعلوه من المستلزم الكلى اذ حملوا الاستلزام على الاستلزام
الكلى فى تعريف القياس واخرجوا به الاستقراء والتمثيل لا اياه الا بقيد
لذاته وجرينا ههنا على ما اخطأوا فالصواب لهم ان يخرجوا به اياه
ايضا وبقيد لذاته ما بواسطة مقدمة غريبة او يحملوا الاستلزام على
مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى اللهم الا ان
يحملوه على الاستلزام الكلى ويعمموا المستلزم الكلى من المستلزم وحده

اومع ضميمة مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح فى الاداب لكن عدم
ذلك الاستلزام الكلى فى الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء
مع ضميمة اتفاق جميع الافراد والتمثيل مع ضميمة علية الجامع مستلزمان
كليا وان لم يستلزما وحدهما كقياس المساواة والقياس المركب ولا مخلص
الا بان يقال المراد بالاستلزام الاستلزام الكلى المقطوع وحده او بضميمة
مقدمة فح لا يوجد ذلك الاستلزام فيهما اذ لا يمكن القطع بحكم الضميمة
فيهما بخلاف قياس المساواة فليتأمل واعلم ان قولهم نتيجة الدليل تابعة
له لاخس مقدماته كيفا وكما وعلما معناه ان وجد فى المقدمات بالمعنى
الاعم سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
وجد ظنية ايضا وان اثنتان او الجميع فاثنتان او الجميع وان لاخسة فلا خسة
ورد عليه بان نتيجة الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع جزئية
ولا جزئية فى شئ من مقدمتيهما ورده بان المراد المقدمات بالمعنى الاعم
اذ النتيجة كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء فى الامور تكون تابعة للمقدمات
الخارجة كالعكس المستوى فيهما وهو جزئية فالنتيجة فيهما جزئية
كالعكس الموقف عليه وكعكس النقيض فيما يتوقف انتاجه عليه
وكالاستلزام الكلى فى البراهين الموقوفة عليه فانه اذا لم يكن قطعية لا
تكون النتيجة قطعية والاستلزام مقدمة خارجة عنهما

قال (القياس دليل يستلزم آه) اقول

العمدة فى احتجاج هو القياس فلنبينه فى سبعة فصول (ا) فى تعريفه
وانقسامه والاستثنائى والاقترانى (ب) فى احكام الاستثنائيات (ج) فى
اقسام الاقترانيات بحسب صور اجزائها (د) فى اشكالها الاربعة بحسب
ترتيبها وضروب كل شكل بحسب كميات الاجزاء وكيفياتها (ه) فى
المختلطات بحسب الجهات (و) فى الاحكام المخصوصة بالاقترانيات
الشرطية (ز) فى انقسام الكل الى البسيط و المركب فالقياس دليل
يستلزم النتيجة لذاته فالدليل اولى من القول لانه جنس قريب والاستلزام
بمعنى متى تحقق مضمونه تحقق مضمون النتيجة علم اولم يعلم ففى تخيل تخيلات
لامتى كذب كذبت نحو كل انسان حجر وكل حجر ناطق فكل انسان

ناطق وليس مرادهم من قولهم لذاته هى الواسطة فى الثبوت لان
ثبوت الاستلزام لكل قيـاس هل لذاته ام لجزئه ام لامر آخر فهو غير
معلوم بل مرادهم نفى الواسط فى الاثبات لانفى كلها حتى يلزمهم خروج
اقيسة لايعلم استلزامها الا بواسطة البرهان بل المراد من الاستلزام الذاتى
ان لايكون اثباته بواسطة مقدمة اجنبية اوغريبة وان كان بواسطة
اخرى كالعكس المستوى فى الاشكال الغير البينة الانتاج ولايخفى مافيه
من الكلفة ولقائل ان يقول القياس المسـاواة مع اجنبية مطوية قياس
مركب وبدونها قياس مفرد ومابواسطة عكس النقيض قياس كامل
كما بواسطة العكس المستوى فلاوجه لاخراجهما عن الحد والاليح لى
ان قيد لذاته كما فى تعريف التناقض ليخرج مايستلزم كليا لكن لالنفس
القياس وهيئته بل لحصول المادة كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل
فرس صهال هذا وان للراجى لاحسن تفصيلا فى الدر الناجى اعلم ان
فى القياس لزومين لزوم على بمعنى الاستعقاب هو به من اقسام الدليل
وهو لزوم جزئى مشروط بامور كتسليم المقدمات وتفطن الاندراج
فى كل شكل ولزوم كلى بحسب التحقق كما اشير اليه وح لايعتبر المفهوم
المخالف فى قولهم متى سلمت اذهو للتعميم بمعنى سلمت مقدماته اولم تسلم
وللسيلكوتى فى هذا المقام بيان يكشف عن عثرات الناظرين

قال (فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجه آه) اقول
اذا لم يكن تصور الطرفين كافيـا فى تعين النسبة فاما ان يعلم موافقتها
اومخالفتها لنسبة اخرى معلومة فتعين اويعلم موافقة طرفيها اومخالفتهما
لامر فيعلم الموافقة اوالمخالفة بين الطرفين والاول يسمى قياسا استثنائيا
يشتمل على مادة النتيجـة مع صورتها اوصورة نقيضها فالمشتمل على
صورتها يسمى مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير
فهو حادث والمشتمل على صورة نقيضها يسمى غير مستقيم كقولنا لو
لم يكن حادثا لم يكن متغيرا لكنه فهو حادث والمقدمة المشتملة على النتيجة
اونقيضها تسمى مقدمة شرطية والمقدمة الاخرى استثنائية مطلقـا
لانها ربما تصدر بكلمة لكن وواضعة فى المستقيم اذهى عبارة عن حقيقة

المقدم ورافعة فى غير المستقيم اذهى عبارة عن بطلان التالى والثانى
يسمى قياسا اقترانيا يشتمل على مادة النتيجة فقط حافتها فى مقدمة وحافتها
الاخرى فى مقدمة اخرى كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
فالعالم حادث والمواد التى تنحل اليها مقدمتها تسمى حدودا فالمادة التى
هى المحكوم عليه فى المطلوب تسمى حدا اصغر لقلة افرادها والمقدمة
التى تشتمل عليها صغرى والتى هى المحكوم به فيه تسمى حدا اكبر
وماتشتملها كبرى والجزء المتكرر نفسه اولمتعلقه المشترك بينهما يسمى
حدا اوسطا لتوسطه بين طرفى المط فى الشكل الاول المعيار
للبواقى اولتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها كما هو
شان الوسائط وقد اشيرالى طريق اخذ النتيجة من القياس الاقترانى
فافهم والهيئة الحاصلة من اقتران الوسط بالطرفين بحسب الحمل
والوضع تسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى بحسب الكم والكيف
ضربا ولذلك قد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب ويعكس وليس
اعتبار الصغروية والكبروية بالتقديم والتأخير بل بالنظر الى اصغر
المط واكبره وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى وان لم تشتمل على
المحكوم عليه بل على الاكبر والكبرى على مابعدها وان لم تشتمل
على الاكبر بل على نقيضها كما فى صغرى الاستقراء وكبراه وكما فى كبرى
المستلزم بواسطة عكس النقيض وفى كبريات الاقيسة المنتجة لمنفصلة
قال (فصل القياس الاستثنائى مطلقا) اقول
ثانى الفصول السبعة فى احكام القياس الاستثنائى قدمه على الاقترانى
على عكس المتون لانه بجميع اقسامه بين الانتاج بخلاف الاقترانى
ولان اثبات انتاج ماعدا الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض
يتوقف عليه فتأمل حتى تقف عليه ولما كان الاستدلال به باثبات
موافقة جانب من الشكوك الحملى اوالشرطى اومخالفته لنسبة حملية
اوشرطية واثبات تلك النسبة اورفعه لزم ان يكون احدى مقدمتيه
شرطية احد طرفيها المط اونقيضه وطرفها الاخر تلك النسبة الاخرى
واخريهما ابقاء تلك النسبة سلبا اوايجابا على مااعتبرت اورفعها ليطابق

ولعل وجه التأمل المنع بان
الشرطية الجزئية مع
الحملية نظرى غيربين
منه

الواقع فالقياس الاستثنائى مستقيما كان اوغير مستقيم لايتركب من حمليتين
بل من حملية وشرطية اومن شرطيتين وشرط انتاجه امور ثلثة الاول
ان تكون لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لانه اذا
لم يجب موافقة الطرفين او مخالفتهما كما فى الاتفاقية لايلزم من حكم
احدهما حكما موافقا اومخالفا للاخر والثانى ان تكون الشرطية موجبة
لان سلبها عبارة عن سلب الجهة وقد عرفت انها شرط والثالث
ان تكون الشرطية كلية لانها لوكانت جزئية اوشخصية لكانت
موافقة الطرفين اومخالفتهما واجبة على بعض ووضع منفك ووضع احدهما
اورفعه يتحقق بدون تحقق ذلك الوضع فلايعلم منه حكم الاخر
اللهم الاان كانت الموافقة اوالمخالفة بينهما واجبة فى وقت معين بناء
على حال ممكن اومحال واعتبر وضع احدهما اورفعه مع تحقق ذلك
الحال فى نفس الامر نحو ان كان زيد انسانا وهو حجر يلزم ان يكون
جماد الكنه انسان وحجر فى نفس الامر ينتج انه جماد لان الملزوم اما الوضع
فقط اوهو مع المقدم فاذا تحققا تحقق اللازم وان قلنا لكنه ليس بجماد وهو
حجر فى نفس الامر ينتج انه ليس بانسان اذ الوضع ثابت مع انتفاء اللازم
فيتبين ان الملزوم هو المقدم فيجب انتفاؤه وقد يتركب هذا القياس مستقيما
من المظنونات كتقول المنجمين ان لواقترن السعدان فى هذه السنة مع طلوع
نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا ثم تعرفهم بالحساب انهما اقترانا حقا
فى هذه السنة مع طلوعه واستنتاجهم منه انه يكون غالبا ان شاء الله تعالى هذا
والمذكور فى الكتب المتداولة ان كلية الشرطية ليست بشرط بل الشرط كلية
احدى مقدميه حتى لوكانت الشرطية جزئية لكن كانت قضية كلية باعتبار
الازمان والاوضاع لكن القياس منتجا وذلك الشرط ايضا اذا لم يتحد
حكمهما فى الوقت والوضع والافينتج بدون كلية شئ منهما والمص ناقش
فى عباراتهم لافى اعتباراتهم والحق عنهم بمراحل لان الملازمة الجزئية
ثابتة بين المقدم الدائمى والمتناقضات الممكنة الاجتماع معه كقولنا
قد يكون ان كان زيد انسانا كان الفرس ضاحكا ثم ان اراد و بكلية قولنا
لكن زيد انسان انه انسان فى نفس الامر فهو انسان على تقدير كون

لايقال قد استنجنا بالملازمة
الجزئية نحو متى تحقق انه
قد يكون اذا صدق
الاصل لم يصدق معه العكس
فقد يكون اذا صدق
صدق معه ماينافيه لكن
ليس البتة اذا صدق صدق
معه ماينافيه فانه قياس
منتج انه لايتحقق قط
تلك الجزئية الملزومة
لانا نقول المقدم الشرطية
فيها كلية وجزئية طرفيها
الايضر كليتها مح
ناقش مناقشتين فى قوله
الاولى ان التقييد باعتبار
الازمان والاوضاع مستدرك
لان كلية الشرطية لاتكون
الابهما واجاب ان المقدمة
الاستثنائية قد تكون حملية
وقد عرفت ان الكلية
الحملية باعتبار الافراد
لا باعتبارهما فلو لم يقيد
لتوهم ان الشرط هو كلية
الشرطية باعتبار الازمان
والاوضاع التى لابنا
فى وضع المقدم وكلية
تلك الحملية باعتبار
الافراد وليس كذلك بل
الشرط فى تلك الحملية ايضا
كليتها باعتبار الازمان والا
وضاع المعتبرة بل مطلقا

الفرس ضاحكا وعلى تقدير كونه غير ضاحك وعلى سائر التقادير
المتناقضة كلها فلا يلزم منه ان الفرس قد يكون ضاحكا لجواز ان يكون
بعض منها هو الملزوم او شرط اللزوم ولم يتحقق وان اراد وانه انسان
وجميع التقادير المتناقضة الممكنة الاجتماع معه متحققة فمع انه ليس
معنى تلك القضية يستحيل صدقه وكذلك حال الرفع لانهم ان ارادوا
بكلية قولنا لكن الفرس ليس بضاحك فى نفس الامر انه ليس
بضاحك على تقدير اصلا لم ينتج لجواز ان يكون ملزومه الباطل
هو بعض من تلك الاوضاع لا المقدم وان ارادوا انه ليس بضاحك
مع تحقق كل من تلك التقادير المتنافية تعين ان الملزوم هو المقدم
فيكون باطلا لكن هذا المعنى بعيد عن الاعتبار بل لا يمكن صدقه
نعم لو كان معنى الجزئية ان الموافقة او المخالفة واجبة فى بعض الازمان
بدون اعتبار الاوضاع لكان الاستثناء الكلى بحسب الازمان منتجا
نحو ان كانت الافلاك متحركة على هذه الهيئة فقد يلزم ان تكون
الشمس منكسفة لكن الافلاك متحركة على هذه الهيئة دائما فالشمس
قد تكون منكسفة او لكن الشمس لا يكون منكسفة فى وقت اصلا
فالافلاك قد لا تكون متحركة على هذه الهيئة وفيه تأمل فليتأمل ٢

قال (فان كانت الشرطية متصلة الخ) اقول
المقدمة الشرطية اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فاستثناء
وضع المقدم واثبات عينه موجبا كان او سالبا قياس مستقيم ينتج عين
التالى والا لانفك اللازم عن الملزوم دون العكس اى لا ينتج استثناء عين
التالى عين المقدم اذ اللازم قد يكون اعم واستثناء نقيض التالى ورفعه
قياس غير مستقيم ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم
فيبطل اللزوم دون العكس اى لا ينتج نقيض المقدم نقيض اللازم اذ لا يلزم
من رفع الاخص رفع الاعم وهذا الجدول يكشف عما كتموه من النتايج الاربع فانظر

وضع المقدم كليا	وضع المقدم جزئيا	رفع التالى كليا	رفع التالى
لكن الشمس طالعة دائما	لكن الشمس قد تكون طالعة	لكن النهار لا يكون موجود اصلا	لكن النهار قد لا يكون موجود
١	٢	٣	٤

وان كانت جزئية بحسب
الافراد وانما قلنا مطلقا
لان الاستثناء بحسب نفس
الامر القضايا المعتبرة النفس
الامرية وقد مر ان ما هو
صادق فى نفس الامر
صادق فى نفس الامر
صادق على كل تقدير ولو
على تقدير نقيضه وعطف
الاوضاع على الامان للاشارة
الى ان الكلية باعتبار
الازمان فقط غير كافية
بل لابد من الكلية باعتبار
الاوضاع الممكنة الاجتماع
معها ايضا بل باعتبار
الاوضاع مطلقا لما مر
والثانى ان تخصيص هذا
الشرط اى كلية احدى
المقدمتين فيما لم يتحد حكمها
مبنى على ان المراد من
الكلية الكلية حقيقة اذ لو
عمموا الكلية من الشخصية
ههنا كما عمموها فى كبرى
الشكل الاول لاستغنوا
عن هذا القيد وما بعده فلت
مقدما شرطيه
كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود
لا تكفى الشخصية ههنا
فى الانتاج فلا تكون فى حكم
الكلية كما لا يخفى منه

والمراد من العين والنقيض ههنا الاتحاد فى اصل الحكم والاختلاف فيه
مع الاتحاد فى الاطراف ولايجب الرعاية بجميع الشرائط فى اخذ العين
والنقيض كما قيل اذ كثيرا ما يفرض المقدم مطلقة عامة ثم يوضع ضرورية
بل ممكنة فيعلم ان التالى مثله تم التقريب اولم يتم نحو لوكان القمر منخسفا
بالفعل لكان مظلما لكنه منخسف بالضرورة وقت الحيلولة فهو مظلم
بالضرورة فى ذلك الوقت او برفع التالى كذلك و يعلم ان المقدم مثله
نحو لو وجد الهان بالفعل لتمانعا بالامكان لكنهما يمتنع ان يتمانعا فيمتنع ان
يوجدا وليس لقائل ان يقول هذا القياس بط اذ يصدق الشرطية
والاستثناء مع كذب النتيجة فى مثل قولنا كلما كان زيد انسانا كان ضاحكا
بالفعل لكنه انسان بالضرورة فهو ضاحك بالضرورة اولكنه ليس
بضاحك باطلاق فهوليس بانسان بالاطلاق لانا نقول صدق اللزومية
الكلية مم لان عدم الضحك لاينافى الانسانية فقد لايلزمها الضحك هذا
واما المركب من الشرطيتين فنتيجته شرطية كقولنا نحو كلما كان الشئ
متى لم يحدث لم يتغير فمتى تغير حدث لكن كلما لم يحدث لم يتغير فمهما تغير حدث
اولكن ليس كلما تغير حدث فليس انه متى لم يحدث لم يتغير بمعنى انه متى
لزم لهذه الحملية تلك الحملية يلزم لنقيض الحملية اللازمة نقيض الحملية الملزومة
لكن لزوم العين للعين حق اولزوم النقيض للنقيض بط فقضية لكن حكم
بين القضيتين باللزوم اوعدمه فهى شرطية ليس الافقوله هذا القياس
ايضا مؤلف من الحملية او الشرطية من حيث المعنى اذ الاستثناء فيه حملية
موضوعها القضية الشرطية التى هى المقدم او التالى فى المقدمة الشرطية
بتأويل هذا القول او هذه الشرطية ومحمولها الثبوت او البطلان مما
لايلتفت اليه لان الحقية والبطلان وامثالهما من الادوات لامن الاطراف
كما مر غير مرة وان كانت منفصلة مانعة الجمع بمعنى ان شئ وقع بخالفه
الاخر فاى منهما اثبت بعينه ينتج رفع الاخر لاالو رفع اذ لاحكم بينهما
فى الواقع نحو هذا اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر اولكنه شجر
فليس بحجر ومانعة الخلو بمعنى ان شئ لم يقع بخالفه الاخر فاى منهما
رفع ينتج عين الاخر لاالواثبت اذ لاحكم بينهما فى التحقق نحو هذا اما

٢ وجه عدم لزوم النتيجة بهذا الاعتبار فى قولنا قد تكون ان كان زيد متحرك الاصابع كان كاتبا لكنه متحرك الاصابع دائما اولكنه ليس بكاتب فى وقت اصلا فليتدبر منه

لاحجر واما لاشجر لكنه حجر فيكون لاشجرا ولكنه شجر فيكون لاحجرا
فلكل منهما نتيجتان لكن الحقيقية لما كانت جامعة لكلا الحكمين فهى
مع استثناء عين اى الجزئين ينتج نقيض الاخر كمانعة الجمع ومع استثناء نقيض
ايهما ينتج عين الاخر كمانعة الخلو فلها نتايج اربع والكل يثنى بحسب
ازمان الاستثناء واوضاعه فلاعليك ان تجادل فيه بقى انهم اعتبروا
منفصلة ذات اجزاء ثلثة فصاعدا بمعنى ان شئ منها لم يقع فلابد ان
يقع شئ من البواقى كلها او بعضها وان شئ منها وقع لايقع البواقى
فعليهم بيان انتاجها قلت اى منها تحقق فجمع الخلو اولم يتحقق فمع
الخلو بين البواقى نحو هذا العدد اما زائد اوناقص اومساو لكنه ليس
بزائد فهو اما ناقص اومساو اولكنه مساو فهو ليس بزائد ولاناقص
فتفكر فيه

قال (فصل الاقترانى ان تركب الخ) اقول
هذا ثالث الفصول السبعة فى الاقترانى ان تركب من حمليات صرفة
تسمى اقترانيا حمليا كما تقدم والافشرطيا تألف من متصلتين اومنفصلتين
اومتصلة وحملية اومنفصلة وحملية اومتصلة ومنفصلة فهذه اقسام
خمسة للاقترانى الشرطى فلنوضحها باوضح امثلة اما المتصلتان فنحو
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا كان
الارض مضيئا ينتج كلما كانت الشمس طالعة كان الارض مضيئا واما
المنفصلتان فنحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا والزوج
اما زوج الزوج اوزوج الفرد ينتج اما ان يكون هذا العدد فردا
اوزوج الزوج اوزوج الفرد واما المتصلة مع الحملية فنحو كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا كان جسما
واما المنفصلة مع الحملية فنحو اما ان يكون العدد فرد اويكون العدد
زوجا والزوج منقسم بمتساويين ينتج اما ان يكون العدد فردا اومنقسما
واما المتصلة مع المنفصلة فنحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان والحيوان
اما ناطق اوغير ناطق وكل من الاقترانى الحملى والشرطى اما متعارف
اوغير متعارف لان المتوسط من خارج ان نسب كل من طرفى المطلوب

قوله واما قال بمعنى ان شئ آه
اذ لو اعتبر بمعنى ان بعض
وقع من الاجزاء وان لم يقع
مخالفه البعض الاخر كله
او بعضه وقلنا بهذا المعنى
هذا اما حجر اوشجر اوحيوان
اوابيض لكنه ليس بحجر
ولاشجر يشكل بيان انتاجه
مع ان الصيغة لايساعده
منه

كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت فى وسط الافلاك
كانت فى مركز العالم
طرف مقدم للط
طرف تال للط

الى تمامه فتعارف كالامثلة المذكور وان احد هما الى تمامه والاخر الى
متعلقة فغير متعارف اما الحملى فكقولنا الدرة فى الصدف وكل صدف
جسم فالدرة فى الجسم فان المتوسط من خارج اى قولنا فى الصدف
بتمامه حمل على الاصغر لكن الاكبر اى قولنا جسم انما حمل على الصدف
وهو متعلق قولنا فى الصدف واما الشرطى فكقولهم كلما كانت الارض
ثقيلة مطلقة كانت فى مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج
لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت فى وسط الافلاك لان المطالب
هل الارض فى وسط الافلاك على ذلك التقدير ام لا والمتوسط من خارج
قولنا فى مركز العالم وهو بتمامه محمول على الارض لكن الاكبر اى
قولنا فى وسط الافلاك انما حمل على متعلق ذلك الوسط اى على مركز
العالم لا على ما فى مركز العالم ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها
كالمتعارف وسينبه عليه قيل ان اتحد المحمولان فقياس مساواة وان
تغايرا كان يقال (ا) مساو لب و(ب ج) فقياس غير متعارف ونبه على
ما هو التحقيق عنده بقوله واعلم ان غير المتعارف ان اتحد فيه محمول
الصغرى والكبرى كان يقال امساو لب و(ب) مساو لج فله نتيجتان
ينتج لذاته ان امساو للمساوى لج باثبات كلا المحمولين فى النتيجة فليتفكر
وينتج مع كبرى اجنبية هى قولنا وكل مساو للمساوى لج فهو مساو لج
ان امساو لج باسقاط احد المحمولين فيها وهى الصادقة فيما صدقت
المقدمة الاجنبية لا فيما كذبت فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية
يسمى قياس المساواة ويخرج عن حد القياس وما فيه فليتذكر واما
بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج فى القياس المستلزم لذاته كالذى اختلف
فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف لنصف الاربعة
وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه
غير منتج له لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف نصف
لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير
المشتملة على اداة التشبيه الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالخمر

وفى تقسيم المص يرى
خطل اوخطأ اذ قال ان
كان الحد الاوسط محكوما به
او عليه فى الصغرى سواء
لنفس الصغرى كما اذا
اشترك المقدمتان فى جزء
تام اولا حد طرفيها كما
اذا اشتركنا فى جزء ناقص
فاقترانى متعارف والا فغير
متعارف لان الشق الاول
يشمل جميع افراد الثانى
اذا المتوسط من خارج
فى دعوى امساو لج قولنا
مساو لب وهو محمول
الصغرى الا ان يقال الحد
الاوسط هو المتكرر مما
يتوسط وهو (ب فب)
ليس بمحكوم به لا لنفس
الصغرى ولا لجزئه والشق
الثانى يشمل القياس
الاستثنائى فتامل حق
شهر

معكر
لان المترفى اثباتهما مع
تكررهما محتاج الى التفكر
والغايت ان واجب الحذف
ما يتكرر من الحد الاوسط
لا من الطرفين م

والخمر حرام قياس عبر متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالحرام وتمثيل
بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام فائدة للقاس اطلاق آخر على غير
المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لابطريق النظر
والاكتساب كما فى القياس الخفية للبديهيات وسيأتى واما القياس بالمعنى
السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو مايستلزمها بطريق
النظر والاكتساب لماسبق الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر فى مفهوم
مطلق الدليل وقد اخذ فى مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية
فى البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات
الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
سانحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج

قال (فصل الاقترانى المتعارف آه) اقول

هذا اربع الفصول السبعة كل من الاقترانى الحملى والشرطى يتشكل
على اشكال اربعة اذلابد من نسبة الوسط الى الطرفين وضعا وحملا
فان كان الوسط فى البين بان كان محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه
فى الكبرى فهو الشكل الاول اوبالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
فى الاخيربان كان محكوما به فيهما فهو الشكل الثانى اوفى الصدربان
كان محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث لم يقل للصغرى اوللكبرى
باللام بدل فى ليشمل ماكان محكوما عليه اوبه لنفس المقدمة كما اذا اشترك
المقدمتان فى جزء تام اولاحد طرفيها كما اذا اشتركتا فى جزء ناقص نحو
هذا شمس والشمس كلماكانت طالعة فالنهار موجود فان الشمس موضوع
فى الكبرى لاللكبرى فتخصيص هذا التعميم بالصغرى على نحوحظل سابق
والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعى بين الانتاج فن يعلم الحكم الايجابى
اوالسلبى انه لكل افراد الاوسط ومن جملتها الاصغر كلها او بعضه يعلم ان ذلك
الحكم لكل افراد الاصغر ايضا او بعضه والبواقى نظرية ثابتة ببرهان
الخلف والعكس كمافى باب العكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل
النظرى بدون نتيجة بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتية لينتظم
قياس معلوم الانتاج لماينافى المقدمة المقدمة الاخرى فلو صدق الشكل

الاعتراض القوى فى تعريف النـاس م
ولقائل ان يقول حال كل قياس هكذا لان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مستلزم بالذات بالنسبة الى نتيجة ان العالم حادث وبواسطه الاجنبية اعنى قولنا وكل حادث له صانع بالنسبة ان نتيجة ان العالم له صانع منه لا دليل على وجوب التقييد بالطريق مع ان المط تصور الطريق هذا د و ر بط م

بيت للحفظ
وسط صغراده محمول اولسه كبراده اولوب موضوع
بودر اول كه دورد نجى بونك عكسى دكل مطبوع
ايكيسنده ده محمول اولسه ثانيدر كه مقبولدر
ايكيسنده ده موضوع اولسه ثالثدر بوده مسموع
منه

وامكن ان يصدق معه نقيض النتيجة لجواز اجتماع النقيضين قلت بل
هو ههنا اثبات ان الشكل واجب المعية مع النتيجة بابطال كونه جائز
المعية مع نقيضهـا مثل ان تقول كلما كان كل (ج ب) ولم يكن شئ من
(ا ب) فلا يكون شئ (من ج ا) اذ لو كان حينئذ بعض (ج ا) والحال انه
لم يكن شئ (من ا ب) لما كان بعض (ج ب) وقد كان كله (ب) هف اما
العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له اما بضم احدى مقدمتيه الى عكس
الاخرى مستويا واما بضم احدى العكسين الى العكس الاخر لينتظم
قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة اولما ينعكس اليها او بعكس الترتيب
لا بالتقديم والتاخير بل بان يجعل الصغرى كبرى وهو لا يمكن الا بعكس
المط لينتظم ذلك القياس البديهى وباحد العكس او كليهما قد يرتد شكل
الى شكل فاذا عكس كبرى الشكل الاول صار الوسط قدما فى المقدمتين
وهو شكل ثان واذا عكس صغراه صار الوسط رأسا فيهما وهو شكل
ثالث وان عكس كلاهما صار الوسط فى الحافتين والمط فى المط فى البين
وهو شكل رابع فليكن الحد الاوسط (ب) والمطلوب (جا) وهذه جدولة
الشكل ارتداد الاشكال الاربعة

كبرى	بالعكس			بالقلب وحده اوومع العكس	
	ب ا	ا ب		ج ب	ب ج
ج ب	١	٢	ب ا	٤	٣
ب ج	٢	٤	ا ب	٢	١

١ حدها ايجاب . اولدى صغرى البته كبرى والدى هپ .
ا الده . كيفده ٣ جهده جزئيده . ايكيلر اختلاف
٣ دا الده . ايكايجاب . السه . صغراسى كل اولالودر
٢ بو خسده هم كيفده هم جزده كلدر اختلاف

قال (اى الشكل الاول فشرط انتاجه آه) اقول
لكل من الاشكال الاربعة شرائط محفوفة بالبينة اما الشكل الاول

فشرط انتاجه كيفا ايجاب الصغرى ليكون افراد الاصغر المطلوب حكمه
مندرجا تحت الاوسط ايضا وان انفرد الاوسط بفرد غيرها وكما كلية
الكبرى لئلا يختص الحكم بالفرد المنفرد بل يكون جميع افراد الاوسط
مندرجا فى حكم الاكبر ايجابا اوسلبا اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر
اندراج الاصغر فى حكم الاكبر بداهة هذا دليل لمى للاشتراط المذكور
واما دليله الانى فاختلاف النتايج ايجابا وسلبا عند احدهما اذ لوقت لاشئ
من الانسان بفرس ثم قلت وكل فرس حيوان فالصادق الايجاب اوصهال
فالحق السلب او قلت ولاشئ من الفرس بحمار فالحق اولسلب او ناطق
فالصادق الايجاب وهكذا يقع الاختلاف اذا كانت الكبرى جزئية
والاختلاف اى صدق الشكل الواحد تارة مع الايجاب وتارة السلب دليل العقم
فثبت ان انتاج الشكل الاول مشروط بمجموع الشرطين ولاينافى ذلك
كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير
حادث نتيجته لايستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع انه يمكن ان يكون ذلك تنبيها لادليل
وباعتبار هذين الشرطين كان ضروبه الناتجة للمحصورات الاربع
اربعة اذلم يبق فى جانب الصغرى الا الموجبتان ولا فى جانب الكبرى الا
الكليتان والحاصل من ضرب الاثنين فى الاثنين اربعه يوضحها ان يكون
المؤلف وسطا والمطلوب حدوث العالم وهذه جديلة الضبط

موجبة كلية صغرى موجبة جزئية

			والنتيجة ٥
موجبة كلية كبرى		سالبة كلية	١ موجبة كلية
كل ومؤلف حادث		ولاشئ من المؤلف بقديم	٢ سالبة كلية
كل جسم مؤلف	١	٢	٣ موجبة جزئية
بعض الجسم مؤلف	٣	٤	٤ سالبة جزئية

واما امثلتها من الشرطية فسهل الحصول من هذه الجديلة ايضا بان
يجعل قضية الذات مع الموضوع مقدما ومع المحمول تاليا نحو كلما كان
الفلك جسما كان مؤلفا وليس البتة اذا كان مؤلفا كان وليس البتة اذا

(كان)

تفطن
كل انسان حيوان
اب ج د ور ح طى
وكل حيوان جسم
اذ نقول فى كلما صدق كل ج ب ليس افبعض الب ليس ج والافكل ا ج وكل ج ب فكل ا ب .. فيناقض عكس الكبرى
و٥ فى ٦ كلما صدق لاشئ من ج ب وكل ا ج او بعض ا ب فبعض الب ليس ج والافكل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب .. وهو يناقض الكبريين
و٧ فى ٨ كلما صدق بعض ج ليس ب وكل ب ا فبعض الب ليس ج ايضا والافكل ب ا وكل ا ج فينافى عكس الصغرى السالبة
ذكر المقدمة اذ نشترط كونها منعكسة
ولاشك فى هذا الانتاج لانها ثابتة بالضرب الاول البينة الانتاج * منه

كان مؤلفا كان قديما فليس البتة اذا كان الفلك جسما كان قديما ولقائل
ان يقول ان ههنا ضروب اربعة هكذا منتجة لسلب الاصغر

وسالبة جزئية كبرى
موجبة جزئية صغرى وبعض المؤلف ليس بقديم لاشئ من القديم بمؤلف
كل جسم مؤلف ٥ ليس بعض القديم بمؤلف
ينتج بعض القديم ليس بجسم

عن بعض الاكبر وان هو عكس المط لقيام البرهان ولارتدادها الى
الثالث والرابع المنتج اياه فلعل الشرط انه ان كانت الصغرى موجبة
فالاختلاف فى الجزئية والا ففى الكيفية ايضا الا ان يقال لايسمى محمول
النتيجة اصغر ولايشتمله صغرى فالسالبة ليست بالنظر الى تلك النتيجة
الاكبرى وان قدمت ومايكون الوسط محمولا فى كبراه لايكون من ضروب
الشكل الاول لاان يقول ان مثل قولنا الخلاء ليس بموجود وكل ماليس بموجود
ليس بمحسوس ينتج بالبداهة ان الخلاء ليس بمحسوس والصغرى سالبة لانا
نقول محمول الصغرى فيه ان كان موصولا اوموصوفا كموضوع الكبرى
بمعنى شئ ليس بموجود فانتاجه مسلم لكنه اح موجبة سالبة المحمول وان كانت
بمعنى ليس بشئ موجود فلانم الانتاج اذ هو اعم بحسب المفهوم فيجوز
ان يكون الاصغر من نوعه الاشئ والحكم فى الكبرى على الشئ فيكون
مثل قولك كل فرس حيوان و كل حيوان ناطق انسان ولئن قلت
لا اختلاف فيه فكيف يثبت العقم قلت نعم انه منتج دائما لتلك النتيجة
اوعكسه لكن لالذاته بل بواسطة عكس النقيض فليتدبر

قال (واما الشكل الثانى فشرط انتاجه آه) اقول
ولانتاج الشكل الثانى ايضا شرطان اما كيفا فاختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب واما كما فكلية الكبرى اذلو انتفى احدهما لم ينتج شيئا للانتقاض
باختلاف النتايج فانا اذا قلنا كل انسان حيوان ثم قلنا وكل فرس
حيوان فالصدق السلب او كل ناطق حيوان فالحق الايجاب فلا يفيد
الا المشابهة وكذلك حال المتوافقة البواقى فالاختلاف شرط واذا قلنا

وبعض المؤلف ليس بجسم ٧

موجبة كلية كبرى
وكل مؤلف جسم ٥ ٧

لان تعريف القياس لاتقتضيه
تمام التقريب
لاان يقول
اى ليس لقائل ان يقول

يعنى السالبة الصغرى انما
لاينتج اذا لم يكن كبراه سالبة
الموضوع والافانتاجه بديهى

كل انسان حيوان ثم و بعض الجسم ليس بحيوان فالصدق الايجاب او بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب كما اذا قلت لاشيء من الحجر بحيوان ثم وبعض الجسم حيوان او و بعض الانسان حيوان فكلية الكبرى شرط ايضا لكن لقائل ان يقول الضربان الاخيران ينتجان قولا اخر وان غير المط وهو سلب الاصغر عن بعض الاكبر كما ينتجانه قلبهما فتدبر و بحسب هذين الشرطين كان ضربه الناتجة للسالبتين فقط اربعة ايضا اذلم يبق فى جانب الكبرى الا الكلى المخالف وهذه جدولة ضبطها امثلتها

	صغرى	مخالفها الكلى كبرى
موجبة كلية	كل جسم مؤلف	وكل جسم مؤلف
سالبة كلية	لاشيء من القديم بمؤلف	ولاشيء من القديم بمؤلف
موجبة جزئية	بعض الجسم مؤلف	
سالبة جزئية	بعض القديم ليس بمؤلف	

١ ينتج لاشيء من الجسم بقديم لارتداده بعكس الكبرى فقط الى الشكل الاول
٢ ينتج لاشيء من القديم بجسم لارتداده بعكس الصغرى والقلب الى الشكل الاول المنتج لعكسه المنعكس اليه
٣ ينتج
٤ ينتج بعض الجسم ليس بقديم بعكس كبراه فقط
بعض القديم ليس بجسم

والا فكل قديم جسم اذهو نقيضه وكل جسم مؤلف اذهو الكبرى فكل قديم مؤلف وهو يناقض الصغرى هف وقد يتفطن اما الاول والثالث فبان الاكبر قد باين كليا لم يوجد فى شيء من الاوسط ومن جملة الاوسط كل الاصغرا و بعضه فلا يوجد الاكبر فيه واما الثانى والرابع فبان جميع الاكبر مندرج فى الاوسط وهو لم يوجد فى كل الاصغر او بعضه فلا يوجد الاكبر فيه

قال (واما الشكل الثالث فشرط انتاجه آه) اقول ولانتاج الشكل الثالث ايضا شرطا اما بحسب الكيف فايجاب الصغرى واما بحسب الكم فكلية احدى المقدمتين وبعبارة اخرى الاختلاف فى الجزئية اما ايجاب الصغرى فلان الحكم على افراد الاوسط والاصغر اذا كان مسلوبا عنه لايكون من افراده ولذا يقع الاختلاف فانك اذا

(قلت)

قلت لاشئ من الحيوان اوليس بعض الحيوان بحجر ثم قلت وكل حيوان جسم فالصدق الايجاب اوحساس فالحق السلب اوقلت ولاشئ من الحيوان بشجر فالحق السلب او بجماد فالصادق الايجاب واما الاختلاف فى الجزئية فلانه اذا لم يكن كل الاوسط تحت الاصغر بل كان بعض فرده خارجا لجاز ان يكون الحكم على بعضه على ذلك الفرد الخارج لاعلى شئ مما تحت الاصغر ولهذا يتحقق الاختلاف فانك اذا قلت بعض الحيوان انسان ثم وبعض الحيوان فرس فالصادق السلب او ناطق فالحق الايجاب وبمقتضى هذين الشرطين كان ضروبه الناتجة للجزئيتين فقط ستة اذ لم يبق فى جانب الصغرى الا الموجبتان ولا فى جانب الكبرى مع الصغرى الموجبة الا الكليتان فبقى اربعة على ترتيب ضروب الشكل الاول واثنان من دادتان هما الكبريان الجزئيتان مع الصغرى الموجبة الكلية وهذه جدولة ضبطها وايضاحها بامثلتها

موجبتين صغرى	كبرى موجبة كلية	سالبة كلية
	وكل مؤلف محدث	ولاشئ من المؤلف بقديم
كل جسم مؤلف	١	٢
بعض المؤلف جسم	٣	٤

ينتج بعض الجسم محدث ليس بقديم جزئية والا فنقيض النتيجة مع الصغرى ينتج ما يخالف الكبرى وهف ولارتدادها الى الشكل الاول المنتج اياه بالبداهة بعكس الصغرى فقط والاربعة الاول وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة فى الخامس لاكلية لجواز ان يكون محمول الكبرى اخص من محمول الصغرى والاخص لايصدق على كل الاعم لاايجابا ولاسلبا وقد يتفطن الاربعة الاول بانها قد وجد الحكم فى جميع افراد الاوسط وبعض تلك الافراد بل كلها بعض الاصغر اذ الموضوع اقل فيلزم ان يوجد الحكم فى بعض الاصغر والاخيران بان فيهما قد وجد الحكم فى بعض الاوسط وكله بعض الاصغر فكان ذلك الحكم على بعض بعض الاصغرى ثم لقائل ان يقول ايضا الصغرى السالبة مع الكبرى

المخالفة اياها فى الكيفية والجزئية ثلثة ضروب هكذا

وكل حيوان جسم   وبعض الحيوان

لا شئ من الحيوان بحجر   ٧   ٨

ليس بعض الحيوان بحجر   ٩

ينتج بعض ليس بحجر وان هو غير المط لانقلابها ولارتدادها بعكس الصغرى فقط الى الشكل الاول المنتج اياه بالبرهان فلعل الشرط انه كانت الصغرى موجبة فالاختلاف فى الجزئية والا فى الكيفية ايضا فليتدبر

قال (واما الشكل الرابع فشرط انتاجه آه) اقول

واما شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف فاحد الامرين اما ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى واما اختلافهما كيفا مع كلية احديهما اذ لو لم يتحقق احد الامرين بل انتفيا جميعا لزم احد الامور الثلثة اما ايجابهما مع جزئية الصغرى او سلبهما او جزئيتهما والكل عقيم للاختلاف اما الاول فنحو بعض الحيوان انسان وكل ناطق او كل فرس حيوان واما الثانى فنحو لاشئ من الحيوان بحجر ولاشئ من الجماد او الشجر بحيوان واما الثالث فنحو بعض الحيوان انسان وبعض الجسم او الحجر ليس بحيوان او بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الناطق او الفرس حيوان اذ الصادق فى الاول الايجاب وفى الثوانى السلب فضروبه المنتجة لما عدا الموجبة كلية ثمانية

كل مؤلف محدث
لاشئ من المؤلف بقديم

وكل جسم مؤلف   وبعض الجسم مؤلف   ولاشئ من القديم بمؤلف

١		٢	٤
٣		ايجاب جزء	٥
		سلب جزء	٦
		ايجاب كل	٧
		سلب كل	٨

مع الكبريات الخالفة
مع الصغريات الاربعة

مخالف كبرياته دوزلدى بوله جلب اولدى
دخى ايجاب جزء وسلب جزء اكى كبريده كل
دوكلين كه سلب ايجاب ايله ايجاب وسلب اولدى
سكز دررابعك ضربى دو ايجاب ايله معلوم
محفوظ

(نتيجان)

ينتجان موجبة جزئية نحو بعض المحدث جسم لا كلية لان جميع الاكبر تحت الاوسط وجميع ما تحت الاوسط تحت الاصغر فيجوز ان يكون الاصغر اكثر ينتج سالبة كلية نحو لاشئ من القديم بجسم لان جميع الاكبر تحت الاوسط وهو مباين للاصغر ولان هذه الثلثة مرتدة بالقلب الى الشكل البديهى المنتج لما ينعكس اليها والبواقى ينتج سالبة جزئية اما الرابع والخامس فلان الاكبر مباين للاوسط و جميع الاوسط بعض الاصغر ولارتدادهما الى الشكل الاول المنتج اياها بعكس كل من الصغرى والكبرى لا بالقلب وفيه بحث واما السادس والسابع فلارتدادهما الى الشكل الثانى المنتج اياها بعكس السالبة الجزئية المنعكسة اذ الشرط فيها بحسب الجهة ان تكون من الخاصتين قلت والى الشكل الاول ايضا بالقلب كالثامن وقلما يتفطن لبعده عن الطبع جدا

والبحث انهما يرتدان بالقلب ايضا الى الضروب الغير البينة الثابتة بالضروب البينة منه

قال (ويمكن بيان الخمسة الاول) اقول انتاج الخمسة الاول كما هو ثابت بالعكس ثابت بالخلف اذ نقول فى (قولنا كل ب ج وكل او بعض اب) ينتج بعض ج ا والا . فصغرى القياس . مع نقيض النتيجة ينتج ما يخالف عكس كبراه . فكل (ب ج) . ولاشئ من ج ا . ينتج . بعض ب ليس ا وفى (قولنا لاشئ من ب ج وكل اب . ينتج لا شئ من ج ا والا . فنقيض النتيجة . مع كبرى القياس . ينتج . ما ينعكس الى ما يناقض صغراه . فبعض ج ا . وكل اب . ينتج . بعض ج ب وفى قولنا كل او بعض ب ج ولاشئ من اب ينتج بعض ج ليس ا والا . النتيجة . مع كبرى القياس . ينتج . ما ينعكس الى ما يناقض صغراه . فكل ج ا . ولاشئ من اب . ينتج . بعض ج ليس ب وقد حصر القدماء ضروب هذا الشكل فى هذه الخمسة وظنوا ان الثلثة الاخيرة لا ترتد الى شكل منتج ولا يجرى فيها الخلف ولا الافتراض الا بعكس السالبة الجزئية ومن المعلوم انها لا تنعكس واجاب المتأخرون بانا نشترط ان تكون احدى الخاصتين فتنعكس نعم تنحصر الاقترانية الشرطية فيها وفاقا قلت وح يجرى الخلف والافتراض فيهما ايضا

وقد يتفطن السادس بان جميع الاكبر مندرج فى الاوسط وقد شذ الاوسط بفرد قد يوجد فيه الاصغر والاصغر فيه فيكون بعض الاوسط وقد لا وما لا يوجد الاوسط فيه لا يوجد الاكبر فيه وهو المطو السابع بان الاوسط بعض الاصغر ومن الاوسط ما قد يوجد فيه الاكبر والثامن بان كل الاوسط بنه الاصغر ومنه فرد قد يوجد فى الاكبر والاكبر فيه وقد لا فبعض الاصغر قد لا يوجد فيه الاكبر وهو المط منه

ولا ينتهض النقوض بالاختلاف (تنبيه)
القياس الغير المتعارف ايضا متشكل بهذه الاشكال الاربعة
بشرائطها وعدد ضروبها لان المكرر اما متعلق محمول الصغرى
اومتعلق موضوعه فعلى الاول ان كان موضوعا فى الكبرى فهو الشكل
الاول ويشترط بايجاب الصغرى
وكلية الكبرى لتخلف الانتاج فى قولنا لاشئ من المسكر بمشروب مؤمن
وكل مؤمن متق اوانسان وفى قولنا ولد الرومى ولد انسان وبعض
الانسان اسود اوابيض اذالصادق فى الاولين السلب وفى الثانى الايجاب
فضروبه المنتجة اربعة

وكل عرض حادث ولاشئ من العرض بقديم
كل جسم ملزوم لعرض ١ ٢
بعض الجسم ملزوم لعرض ٣ ٤

وان كان محمولا فى الكبرى ايضا فهو الشكل الثانى ويشترط باختلا
المقدمتين فى الكيف وكلية الكبرى للتخلف الخمر مشروب انسان وكل
كافر اومؤمن اوبعضهما انسان وفى قولنا الحمار لايتولد من انسان
ولاشئ من الفرس

وكل عرض حادث لاشئ من الجسم بملزوم قديم
وكل شئ من القديم بعرض بعكس الكبرى وبالخلف

كل جسم ملزوم عرض ١ ينتج ليس بعض الخ
بعض الجسم ملزوم عرض ٣ ينتج لاشئ من القديم بملزوم عرض
لاشئ من القديم بملزوم حادث ٢ ينتج والافبعض القديم ملزوم عرض
ليس بعض القديم بملزوم حادث ٤ وكل عرض حادث فبعض القديم
ملزوم حادث وهف

وعلى الثانى ان كان موضوعا فى الكبرى ايضا فهو شكل ثالث ويشترط
بايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه لانك اذا قلت لاشئ
من ولد الانسان بحمار ثم قلت وكل انسان حيوان اوناطق اوقلت ولاشئ
من الانسان بناهق اوشجر فالصادق فى الاول الايجاب اى قولنا بعض
الحمار متولد من ناهق وفى الثانى السلب وكذلك اذا قلت بعض المتولد

(من)

نمن الحيوان كاتب وبعض الحيوان انسان اوحمار فالناتج منه ستة

وكل عرض حادث ولاشئ من العرض بقديم وبعض العرض حادث وبعض العرض ليس بقديم

كل ملزوم العرض جسم ١ ٢ ٥ ٦

بعض ٣ ٤

وان كان محمولا فيه فهو الشكل الرابع ويشترط بكلية الصغرى ان تألف

من موجبتين والا فبالاختلاف فى الكيفية والجزئية فالناتج منه وفاقا خمسة

وكل حركة عرض وبعض الحركة عرض ولاشئ من القديم بعرض

كل ملزوم العرض جسم ١ ٢ ٤

لاشئ من ملزوم العرض بقديم ٣

فعليك بصناعة اجراء البراهين فى انتاج ٥

قال (فصل فى المختلطات الخ) اقول

خامس الفصول السبعة فى انتاج المختلطات ولكل من من الاشكال الاربعة شرائط بحسب الجهات تحفظ بهذه الابيات اما الشكل الاول والثالث فشرطهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لاتكون ممكنة بل مطلقة عامة اوخص منها والالجاز ان يكون جميع الافراد الفعلية للاصغر من جملة الافراد الامكانية المحضة للاوسط والحكم بالاكبر ليس عليها بل على افراده الفعلية عند الشيخ قلت التقريب غير تام فى الثالث فافهم والاختلاف متحقق اما فى الشكل الاول فنحو كل حمار مركوب السلطان بالامكان وكل ماهو مركوب السلطان بالفعل فهو صاهل اوحيوان بالضروزة والنتيجة كاذبة فى الاول صادقة فى الثانى قيل كذب النتيجة لكذب الكبرى والقياس منتجها لان الفعلية فى التحقق لافى التحقيق بل فى فرض العقل ولا فرق بين هذا الفعل والامكان قلت فرق ايضا لان المركوب باعتبار الفعلية فى تصوره العقلى ماهية لايكون من افراد هامطلق الحمار ولامطلق الفرس اذ ليس شئ منهما فى العقل بحيث لو وجد فى الخارج كان مركوبا بالفعل بل الحمار المركوب والفرس المركوب لكن الحمار المركوب لم يوجد فى الخارج اصلا وان كان ممكن الوجود

اجد فعليةٔ صغرى يترامابادهٔ دائمين اوله اوياشش منعكس كبراده ٠ كرچه جائزلز بده غيرى ايله منتجدليك واجبلريد رممكنهٔ ايله سادهٔ موجبى عرف و ياسلبى دائمين ايسه دهٔجد منعكس دائم شش جمله سلوب انتاده هم اوشش ودوخدك موجبى هم حدسلبى خاصتين اوله هب امكاندن اولوب سعد

فالفعلية اخص من الامكان باى معنى كان والحكم على الاخص لايسرى
الى الاعم واما فى الشكل الثالث فنحو كل حمار مركوب السلطان بالامكان
وكل حمار ناهق اوحيوان والنتيجة فى الاول قولنا بعض مركوب
السلطان بالفعل ناهق ولاشك فى كذبه اذ لاشئ من مركوبه بحمار
وفى الثانى صادقة ولقائل ان يقول النتيجة تلك الجزئية لكن عقد
وضعها ممكنة والصغرى الممكنة منتجها بلا تخلف فلا نم العقم و اذا
سقط الممكنتان من جانب الصغرى فثلثة عشرة الباقية مع خمسة عشرة
موجهة كبرى ماتنا اختلاط الاخمسة فضع فى هذا الجدول اى ضرب
شئت من الشكل الاول والثالث واستخرج نتيجته

والقاعدة فى استخراج اخص النتايج اللازمه ان لم يكن الكبرى احدى
الوصفيات الاربع وهى المشروطتان والعرفيتان الخاصة والعامة بل
كان غيرها فالنتيجة فى كلا الشكلين كالكبرى فى الجهة من غير فرق
والا اى وان كانت احديها فجهة النتيجة فى الشكل الاول كجهة صغراه
وفى الشكل الثالث كجهة عكس صغراه لكن يحذف عنهما التركيب ان
وجد اعنى قيد اللادوام واللاضرورة ويحذف عن الصغرى الضرورية
ضرورتها ان كانت مختصة بها بان تكون الكبرى احدى العرفيتين
فالباقى جهة نتيجتهما مع ضم لادوام الكبرى اليه ان وجد والا فوحده
واعلم ان الباقى بعد حذف الضرورة من الضرورية الذاتية دام ذاتى
ومن الضرورية الوصفية دوام وصفى ومن الوقتية اطلاق وقتى ومن
المنتشرة اطلاق منتشر والباقى بعد حذف اللادوام واللاضرورة
الذاتيتين جهة البسيطة المقيدة بهما فليحفظ هذا فى ابيات الخواطر
وحاشيتاه على غيرهما اذ ليس هذا موضع المناقشة فى الالفاظ اما تبعية
النتيجة للكبرى فى الضرورة والدوام واللادوام فللاندراج البين فى
الكل لكن الكبرى الوصفية فى ضرورتها ودوامها تابعه للوصف وهو
حكم الصغرى وتابع التابع تابع لا فى لاضرورتها ولادوامها ولذا يضمان
الى النتيجة و يحذفان ان كانا فى الصغرى وعكسها واما حذف الضرورة
المخصوصة فلانها ان كانت فى الكبرى فلعلها للوصف المنفك فينفك

وليتفطن

[...]حما ربا لفعل

ج مركوب بالامكان

[...] ر ط

[...]ل حمار بالفعل صاهل

وكل مركوب بالفعل

[...] للحفظ

[...]ل وثالثده اولديسه نتايج درجهات
[...]يات حار و صفك غيرله كالكبريات
[...]كله آده صغرى جاده عكسى وجهيدر
[...]ف تركيب ايت وجوب خاص صغراتى
[...]ت باقى يى باق بركوزل حفظ ايت كه
[...]ابع المسون لادوام مطلق كبرا يى ده
[...]ه قات

[...]ـد نسيت ما التزمت وقيدت
[...]فطنت فجذفة

وزيادة قوله لعل لاسقاط
سؤال القطب باختياران
تفسيرالضرورة الوصفية
بالضرورة فى جميع اوقات
الوصف سواء كان للوصف
مدخل فى الضرورة اولم يكن
و يكفى جوازالمدخلية اذجاء
ان يرون لاجل الوصف

شم عم شص عص ر م ر م

عكوس كبريات

صغريات	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	ضرورية	دائمة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	وقتية مطلقة	وقتية	منتشرة مطلقة	منتشرة	ممكنة عامة	ممكنة خاصة
ضرورية	ر	م	لادائم	لادائم											
دائمة	م	م	لادائم	لادائم											
مشروطه عامه	شم	عم	شص	عص											
عرفية عامه	عم	عم	عم	عص											
مشروطة خاصة	شم	عم	شص	عص											
عرفية خاصة	عم	عم	عص	عص											
مطلقه عامه	مطلقة		وجودية												
وجوديه لادائمه															
وجوديه لاضروريه															
وقتيه	و	مطلقة و	و	مطلقة و											
وقتيه															
منتشره	مطلقة	لادائم	مطلقة لادائم	لادائم											
منتشره															

جنس مطلقة عامة — جنس لادائمة — مطلقة عامة

الا دوام با كلى تقييد السالبتين في الشكل الاول والثالث منتج فرق

صغريات \ كبريات	وقتيات اربع				وجوديات ثلث			ممكنان		دائميات ثلث			ضروريات ثلث		
	وقتية بسيطة	منتشرة بسيطة	وقتية مركبة	منتشرة مركبة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	ممكنة عامة	ممكنة خاصة	عرفية خاصة	عرفية عامة	دائمة مطلقة	ضرورية مطلقة	مشروطة عامة	مشروطة خاصة
وصفيات اربع: مشروطة خاصة												م	م		
مشروطة عامة												م	م		
عرفية خاصة												م	م		
عرفية عامة												م	م		
وقتيات اربع: وقتية												م	م		
وقتية												م	م		
منتشرة												م	م		
منتشرة												م	م		
وجوديات ثلث: مطلقة عامة												م	م		
وجودية لادائمة												م	م		
وجودية لاضرورية												م	م		
ممكنان: ممكنة عامة													م		
ممكنة خاصة													م		
دائمتان: دائمة مطلقة	م	م	م	م	م	م	م			م	م	م	م	م	م
ضرورية مطلقة	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م	م

وان كانت فى الصغرى فالحكم منفك وان لم ينفك الوصـف واما ابقاء ضرورة الصغرى اذا كان فى الكبرى ضرورة وصفية فلان ضرورى الضرورى ضرورى مثلا الصغرى الضرورية مع الكبرى المشروطة الخاصة تنتج ضرورية ذاتية لادائمة بابقاء ضرورة الصغرى وضم لادوام الكبرى وهى مع العرفية الخاصة والدائمة معهما تنتجان دائمة ذاتية لادائمة بالحذف والضم لكن صدق النتيجتين محال فلايكون ناتجهمـا صادق القول والايلزم صدق الملزوم بدون اللازم والمشروطتان مع للمشروطتين مشروطة بابقاء ضرورة الصغرى وهمـا مع العرفيتين والعرفيتان مع الكل عرفية مع الكبرى العـامة عامة والخاصة بالحذف والضم والكل فى الشكل الثالث حينية مطلقة اولادائمة ونتايج الوجوديات الثلث مع العامتين مطلقة عامة ومع الخاصتين وجودية لادائمة فى كلا الشكلين فصحح الجدول بالقاعدة المذكورة لتراجع اليه لدى الحاجة

قال (الشكل الثانى شرط انتاجه بحسب الجهة آه) اقول

اقول واما الشكل الثانى فشرط انتاجه بحسب الجهة امران الاول اما ان تكون صغراه احدى الدائمتين او يكون كبراه احدى الدائميات الست المنعكسة السوالب اعنى الدائمتين والعامتين والخاصتين والثانى ان لايختلطا مع الممكنة الا واجبا تهما اذلاينتج اخص الصغريات الثلثة عشرة وهو المشروطة الخاصة اوالوقتيه مع اخص الكبريات التسع الذى هو الوقتية ولا الصغرى الدائمة المطلقـة ولا اخص الكبريات الدائميات الثلث الذى هو هى مع الممكنتين واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم فبقى الاختلاطات المنتجة مائة بالصغرى الدائمتين يو ١٦ وبالكبرى الدائميات الست عب ٧٢ وبهما يب ١٢ وهذه جدولة لاستنتاج ❊❊❊

اماعقم الاولى فلانه يصدق من اخص ضروبه من ضروبه الاولى فلا يصدق من اخص ضروبه من ضروبه الاول قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا لادائما ولاشئ من القمر بمظلم بالضرورة وقت التربيع لادائما ومن ضروبه الثانى جزأهما الثانيات وان قيد بالضرورة والنتيجة اعنى قولنـا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان كاذبة فالصادق الايجاب وان بدلنـا القمر بالشمس كان الحق السلب

ولقائل ان يقول الوصفيات مع تلك الكبريات يتنجن سلب ذلك الوصف
عن ذات الاكبر بالاطلاق وان لم يلزم العكس لجريان برهان الخلف
ولان الذى قد يوصف الاصغر متى وصف به يوصف بالاوسط وذات
الاكبر قد لايوصف به فلا يوصف بوصف الاصغرى والوقتيات ينتجن
دائمة اذا اتحدن مع كبرياتهن فى الوقت للبرهان المذكور ولان الذات الذى
قد يوصف بوصف احد الطرفين من الذوات التى يوصف بالاوسط فى يوم
الجمعة مثلا والذى قد يوصف بوصف الاخر لايوصف به فيه فاحد الطرفين
ليس من الذوات التى قد يوصف بوصف الاخر بل من التى لاتوصف به
اصلا وهو المط فلعل الشرط ان يتحاين الحكمان المتخالفان اويكون
احدهما فى وقت العنوان وا ماعقم الثانية والثالث فلانه
يصدق كل رومى ابيض دائما ولاشئ من الرومى اوالهندى
بابيض بالامكان وعكس النظم والحق فى الاول الايجاب
وفى الثانى السلب واذا لم ينتج الصغرى الممكنة مع الدائمة الذاتية
الاخص لم ينتج مع الدائمة الوصفية الاعم وان قيدت باللادوام لان القيد
اطلاق عام لم ينتج معه الفعليات فضلا عن الممكنات وانتجها الامام مع
الدائميات الست والكشى مع سوالبها والتفصيل فى شرح المطالع
والقانون فى النتيجة انها ان كانت الصغرى الدائمتين فدائمة ذاتية والا
فكالصغرى محذوفا عنها التركيب والضرورة مطلقا وصفية كانت
اووقتية مخصوصة بالصغرى اومشتركة بينهما وبين الكبرى لم يقل
اوذاتية مع انها واجب الحذف ايضا لان الكلام فيما لم يصدق الدوام
الذاتى على شئ من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لايخفى اما ان
النتيجة كالمقدمة الدائمة اوكالصغرى فبعكس الكبرى والخلف مثلا اذا
قلنا كل (ج ب) بالضرورة ولاشئ (من اب) بالضرورة فلاشئ (من با)
دائما بحكم العكس وينتج لاشئ (من جا) دائما ولو انعكست السالبة الضرورية
كنفسها لاينتج الضرورية فى هذا الشكل ضروية فان قلت الحمار مثلا
اذا امتنع ان يكون فرسا والشئ الذى قد يركبه السلطان هو فرس
بالضرورية فالحمار يمتنع ان يكون هو الشئ الذى قد يركبه السلطان

فى تأنيث الثانية وتذكير الثالث دقة فتدبر منه

وهو اللازم الضرورى قلت نعم لكنه منافاة للذاتين والمط منافاة الوصف
للذات اى قولنا الحمار يمتنع ان يكون مركوبا للسلطان وهو غير لازم
الاعلى مذهب الفارابى فليتفطن واما حذف القيد فلان القيد لاينتج مع
القيد لعقم المطلقتين ولامع الاصل للوفاق فلافائدة له فى الانتاج واما
حذف الوجوب فلما مر من ان الاوسط واجب فى ذات وصف فعلى وممتنع
فى ذات وصف فعلى آخر ولو فى جميع اوقات فلايلزم منه الامنافاة احدى
الذاتين للوصف الفعلى للاخر لاللوصف الامكانى له وهكذا ينبغى ان يتفطن
قال (الشكل الرابع شرط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة آه) اقول
واما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة انعكاس المقدمات فلا
ينتج الممكنتان من الموجبات فى صغرى بهزاد لصدق كل ناهق مركوب
السلطان بامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والحق السلب وحقيقة
فى هذه الاختلاط كثيرة ولافى كبرى حواجب لصدق كل مركوب السلطان
فرس بالضرورة وكل حمار اوصهال مركوب السلطان بالامكان
والصادق السلب فى الاول والايجاب فى الثانى ولاغير الدائمتات الست
من السالبات الكلية فى صغرى حج لصدق قولنا لاشىء من ذى المحو
بمنخسف ولابمنكسف بالتوقيت الذى هو اخص التسع وكل قمر او بعضه
ذو محو بالضرورة ولافى كبرى هذ لصدق قولنا كل منخسف او بعضه
قمر بالضرورة ولاشىء من ذى المحو والشمس بمنخسف بالتوقيت والحق
فى الاولين الايجاب وفى الثانيين السلب اللهم الا اللادواميات منها
المشتملة على ايجاب كلى منعكس اذهو مع موجبات جد على هيئة
الضربين الاولين ثم هذا القدر لايكفى فى الضرب الثالث لكونه شكلا
ثانيا فى المآل بعكس صغراه السلبة الكلية فاما ان تكون من المنعكسات
الست من الدائمتين لاغير حتى تنعكس الى دائمة مطلقة او تكون
من اللادواميات كما اشير الى وجهه اوتكون كبراه الموجبة الكلية
المنعكسة من الدائميات الست لاغير اذلاينتج اخص الاغيار كقولنا لاشىء
من المنخسف بمضىء فى الليل ولا بشمس بالضرورة مادام منخسف
بالتوقيت لان الحق فى الاول ايجاب وفى الثانى السلب ولاغير الخاصتين

فرس بالضرورة ذات ذات بالفعل مركوب بالامكان
ليس بالضرورة ذات ذات بالامكان حمار بالفعل

اشير الى الضرو ب برقم النجوم للاختصار والضبط فلا تغفل منه

١٢٣

من السالبات الجزئية فى صغرى السادس ولاغير اللادواميات منها فى كبرى
السابع و بعد كونهما من الخاصتين وانعكاسهما يؤل السادس الى
الشكل الثانى الذى صغراه غير الدائمتين فيجب ان يكون كبراه الموجبة
الكلية من الدائميات الست ايضا و يؤل السابع الى الشكل الثالث
لكن الثامن لا يؤل الى منتج الا بالقلب المنتج عكسا قد لا ينعكس الى اط فيجب
ان يكون صغراه السالبة الكلية احد الخاصتين و كبراه الموجبة الجزئية
من الدائميات الست حتى اذا قلبت صار على هيئة منتجه للسالبة
الجزئية العرفية الخاصة من الشكل الاول فقد علم ان شرط انتاج هذا
الشكل امور خمسة احدها فعلية المقدمات وهى تكفى فى الضرب بين
الاولين لكونهما موجبتين فالممكنات ساقطات والمنتجات سقط ١٦٥
والنتيجة كعكس نتيجة القلب فتكون كعكس الصغرى ان صدق الدوام
الذاتى على صغراهما او كان القياس من الدائميات الست المنعكسة
السوالب والا فطلقة عامة

وثانيها احد الامرين فى الضرب الثالث اما صدق الدوام الذتى على
صغراه السالبة الكلية او العرفى العام على كبراه الموجبة الكلية كالشكل
الثانى فصغريا الدائمتين مع كل الموجبات كو٢٦ وصغرياته الاربع
الباقية مع الدائميات الست كد ٢٤ والكل خمسون

قال (فصل فى الاقترانيات الشرطية الخ) اقول
سادس الفصول السبعة فى بيان اقترانيسة الاقترانيات الشرطية التى
يحتاج اليها فى استحصال التصديقات الشرطية وقد عرفت انها
خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين مشاركتين فى وسط هو
• تام من كل منهما اى مقدم بكماله او تال بكماله او
جزء • ناقص من كل منهما بان يكون جزء مقدم او جزء تال فيهما او
• تام من احديهما وناقص من اخرى بان يكون طرفى احديهما
شرطية او منفصلة فهذه ثلثة انواع النوع الاول هو المطبوع
منهما و ينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الحد الاوسط ان كان تالى
الصغرى مقدم الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالى الصغرى مقدم

(الكبرى)

	وكل او بعض اب
كل ب ج	٢

		ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	وقتيات	وجوديات
عكس حينية مطلقة	دائمتين								
	عامتين								
حينية لادائمة	خاصتين								
	وقتيات اربع								
	وجوديات ثلث								

بعكس الصغرى — مطلقة

بيت للاخطار

موجب عرف ويا سلبی دائمين ايسه دهجد منعكس دائم شش جمله سلب او اتناده
هم او شش ودوحدك موجبی هم حد سلبی خاصتين وله هب امكاندن او كوا زاده

وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة فتلك الصغريات الموجبات
مع الكبريات الست السالبات الكليات في الرابع والخامس ثمانون وسبعون اختلاطا
ومع الكبريين الجزئيتين فقط في السابع ست وعشرون

	ولا شئ من اب	وليس بعض اب
كل ب ج	٤	٧
بعض ب ج	٥	

		ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	خاصتين: مشروطة خاصة	خاصتين: عرفية خاصة	وقتية لادائمة	وجودية لادائمة
مطلقة	ضرورية	م	م					ط	ط
	دائمة	م	م					ط	ط
	مشروطة عامة	م	م					ط	ط
	عرفية عامة	م	م					ط	ط
خاصة	مشروطة خاصة	م	م					ط	ط
	عرفية خاصة	م	م					ط	ط
مطلقة عامة	وقتيات اربع	م	م					ط	ط
	وجوديات ثلث	م	م					ط	ط

بعكس الصغرى

والنتيجة دائمة ان صدق الدوام الذاتی
على كبراها والا فعكس الصغرى
محذوفا عنها التركيب كالشكل الثانی
بعد عكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى فليتامل

ان النتيجة في الشكل الثالث [illegible] لا دوام

وثالثها

	وكلا ب
لاشئ من ب ج	٣

والنتيجة دائمة مطلقة سالبة كلّية

ان صدق الدّوام الذاتى على احدى
مقدمتيه والا فعكس الصغرى محذوفا
عنها التركيب والوجوب لانها شكل ثالث

بعكس الصغرى

وخامسها كون السالبة الكلّية فى صغرى
الثانى من احدى الخاصتين وكبراه الموجبة
الجزئية ممّا يصدق عليه العرفى العام اى من
من الدائميات الست فاختلاط النتيجة اثنى عشر
والنتيجة عرفيّة خاصّة ومن الله التوفيق

	ضروريه	دائمه	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	وقتيات اربع	وجوديات ثلث
وقتيه								
منتشره								
وجوديه								
ضروريه	م	م	م	م	م	م	م	م
دائمه	م	م	م	م	م	م	م	م
مشروطة عامه	م	م						
عرفية عامة	م	م						
مشروطة خاصه	م	م						
عرفية خاصة	م	م						

الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياهما
فهو الثانى اومقدماهما فهو الثالث على قياس الحمليات من غير فرق
فى شرائط كل شكل حتى يشترط فى الاول ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى وفى الثانى اختلاف المقدمتين فى الكيف وكلية الكبرى الى غير
ذلك وعدد ضروبه الا الضروب الثلثة الاخيرة من الشكل الرابع
الرابع فانها غيراتية ههنا وقداشير الى استخراج امثلتها فى جداول
الضبط وفى تبعية النتيجة لاخس مقدمتيه فى الكيف والكم والجهة
فانها لزومية ان تركب من اللزوميتين واتفاقية ان تركب من الاتفاقيتين
اومن المختلفتين كما ان نتيجة الضرورية مع الضرورية ضرورية
ومع الدائمة دائمة وفى خصوص الاتفاق وعمومه فنتيجة اللزومية
مع العامة عامة الا ان تكون العامة كبرى الشكل الثانى
اوصغرى منتج للسلب فى الشكل الرابع فهى اذن خاصة اذ لواجب
فيهما ان يكون الاوسط لازما كما ستقف عليه وهو لم يتفق مع الاكبر فى التحقق
وعدم اتفاقه يجوز ان يكون يكذبه وصدق الاكبر فيكذب ملزومه اى الا
صغر والاكبر صادق فلا يصدق سلب الاتفاق العام بل سلب الاتفاق الخاص
لا يقال فلا ينتج غير الشكل الاول لزومية اذ لا ينتج ضرورية الا هو لانا نقول
عدم الانتاج لالتزام الفعلية فى عقد الوضع وهى غير ملتزمة فى عقد
المقدم ههنا لكن فى المؤلف من الاتفاقيتين تطويل ومن المختلفتين وهو
انه يشترط فيه كلية اللزومية وايجابها مطلقا وذلك لان ماله الى القياس
الاستثنائى المشروط كما مر وكون اوسط تاليا فى اللزومية ان سلب
الاتفاق ومقدما ان اوجب حتى يكون المعنى ان احد طرفى المط صادق
مع الملزوم او كاذب مع اللازم ليلزم صدقه او كذبه مع الطرف الاخر الاول
كالاستثنائى المستقيم ثم اذا كانت الاتفاقية موجبة يشترط كونها
فى صغرى الثالث وكبرى الرابع لوجوب الانعكاس والعامة لا تنعكس
وهذا اوضح المرام فلا نطول الكلام وبمقتضى هذه الشروط كان المنتج
من كل شكل مسدس هيئات

بيت للحفظ

اتفاقيه لزومياته قيلسه اختلاط

انده قيل ايجاب كلى لزومى اشتراط

موجبة كلية او جزئية اتفاقية خاصة فقط صغرى او عامة ايضا

وليس البتة ان كان النهار موجودا فالطيور نائمات

وكلما كانت الشمس طالعة ٥

صغرى الاول ثم كبراه كان النهار موجودا ٦

كلما كان الطيور مستيقظة او حجرا ١ ٣ حد اوسط منتج ايجاب ايسه ملزوم كرك

كانت الشمس طالعة ٢ ٤ منتج سلب ايسه لازم بويله اولدى انضباط

ثالثك صغراسى ايله رابعك كبراسنك

اتفاق موجبى خاصدر بودر طغرى صراط وكبراه

ثم وجزئيتها صغرى وكلما كانت الشمس طالعة

وكبراه فالنهار موجود

وليس البتة ان كان الطيور نائمة او حجرا ٣ ٥

موجبة كلية لزومية كان النهار موجودا ٤ ٦

كلما كانت الشمس طالعة ١ ٢

فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة

وكبراه ثم هى صغرى فالطيور مستيقظة

موجبة كلية او جزئية وكلما كان الشمس طالعة ٣ ٥

اتفاقية خاصة فقط فالنهار موجود ٤ ٦

كلما كانت الشمس طالعة ١

فالطيور مستيقظة ٢

موجبة كلية وجزئية اتفاقية خاصة او عامة

قيل الاكبر معلوم الصدق او الكذب مع الاصغر قبل الترتيب والا فلا يتعرف صدقه او كذبه مع الاوسط اذ لا لزوم فلا يكون المؤلف من الاتفاقيتين مفيدا والقياس يجب ان يكون مفيدا والجواب عنه بان المعتبر فى القياسية الاستلزام الذاتى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس للتأدى الى المجهول وهو معتبر فى مطلق النظر فضلا عن القياس

(والحق)

والحق التفصيل ان لا افادة فى غير اللزوميات اذ لا افادة فى العاميات اصلا
مع انها غير منعقدات فى الشكل الثانى وعقيمات فى الرابع ولا فى الخاصيات
الا فى الضروب الناتجات للسلب كما حقق فى موضعه فى شرح المطالع
وفى كل نظر واللايح لى ان الاكبر قبل الترتيب معلوم من حيث التحقق
واللا تحقق فى نفسه والمط تحققه اولا تحققه فى وقت الاصغر ووضعه
وهو يستفاد من الحد الاوسط والترتيب

قال (وما اورده الشيخ الخ) اقول

اورد الشيخ فى الشفاء شكا على الشكل الاول من اللزوميتين وهو انه
يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان
زوجا والنتيجة اى قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا كاذبة وهو
غير مدفوع الى لان لا بمثل ما قدمه فى قضية النقيضان من اكثر
المتصلات مقيدات التوالى فاللازم الكلى ههنا مقيد بكونه فى ضمن
الملزوم الجزئى ولا شك فى صدق الصغرى ح الزاما وتحقيقا لكن الكبرى
كاذبة بالبداهة ان قيد مقدمها بذلك القيد والا فلا يتكرر الحد الاوسط
والقياس هكذا كلما كان الاثنان فردا اى عددا غير منقسم يلزم ان يكون
عددا فى ضمن كونه فردا وكلما كان عددا فى ضمن كونه فردا كان
زوجا لانه ضلالة قديمة لا يقبله طبيعة سليمة مع ما فيه من لزوم كون
اللازم عين الملزوم وقد اشير اليه فافهم ولا بما اشار اليه فى الشفاء من
ان الصغرى كاذبة فى نفس الامر صادقة الزاما والنتيجة كذلك اما
صدقها الزاما فلان من يرى ان الاثنين فرد واعترف ان كل فرد عدد
يلزمه ان يقول انه عدد واما كذبها تحقيقا فلانه لو كان الاثنان فردا
لم يكن كل فرد عددا ح لان بعض الفرد ح هو الاثنان الفرد ولا شئ
من العدد بالاثنين الفرد لانه اورد عليه اسولة خمسة الاول قوله ففيه
ان بعض العدد على ذلك التقدير هو الاثنان الفرد فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ما هو الاثنان الفرد ولو فرضا فهو عدد على
ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الاثنين فرد فرضا وكل ما هو فرد
ولو فرضا فهو عدد ينتج من اول الاول انه عدد فلا يلتفت الى ما قبل

لو كان الاثنان فردا يلزم ان لايكون عددا فى الواقع فليتأمل اذ الموضوع صادق على الفرد الذى ليس بعدد على ما اعتبره والتمثيل بالخمسة الزوج خلط ومن امثاله ان يقال كلما كان الانسان صاهلا فهو حيوان وكلما كان حيوانا فهو ناطق ومحصل الاعتراض عليه ايضا ان تقول كون الانسان صاهلا وسلب الحيوانية عن بعض الصاهل ممكن الاجتماع فعلى تقدير عدم حيوانية بعض الصاهل لو كان الانسان صاهلا لايلزم ان يكون حيوانا اذ لاينعقد تأليف منتج وايضا لو صدق اللزوم الكلى لصدق كل ماهو انسان صاهل فهو حيوان وعكسه بط فالمتصلة التى فى قوته باطلة والثانى ان تلك الموجبة الكلية واقعة قدر ماشئت فلا يلزم من تقدير فردية الاثنين الا الحج فينتظم القياس المنتج والثالث ان غاية ما فيه فساد دليل اللزوم والمدعى انتفاؤه والرابع ان قوله وايضا لو صدق مم لاستدعاء الموجبة وجو الموضوع والملازمة لايستدعى وجود المقدم والخامس الدليلين بعينهما جاريان فى مثل قولنا كلما كان الاثنان فردا لم يكن منقسما ولا شك فى استلزام المح المح ثم لقائل ان يقول لامنافاة بين فردية الاثنين وعدديته فالملازمة الجزئية كاذبة فلا شفاء فى منع الصغرى ولاخلاص بما قيل ان الكبرى ان حملت على اللزومية كذبت كلية لان عدم الانقسام مما لاينافى فى العددية فلو كان الاثنان عددا غير منقسم لايلزم ان يكون زوجا ومن امثاله قولك كلما كان الانسان حيوانا كان ناطقا وكذب اللزوم الكلى فيه ظ وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج وهو كون الاوسط لزوما كما تقدم لان المختار ان الكبرى لزومية لكن مقدمها عددية الاثنين فالفردية مما ينافيها لامطلق العددية حتى يكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع معها وقد يبرهن على صدقها كلية بانه كان كلما كان الاثنان عددا كان موجودا ضرورة تقدم الهلية البسيطة على الهلية المركبة وكلما كان موجودا كان زوجا لان تحقق الاثنينية يقتضى تحقق الزوجية ولقائل ان يقول انما المقدم المفروض تحقق وصف العددية لذات الاثنين سواء حال اتصافه بوصف الاثنينية اولا والزوجية انما يلزم على الاول فتدبر حق التدبر قيل معنى

فيجوز ان يشاربه الاعتراض بان الشكل الثالث لم ينتج ح و مادة النقض قضية النقيضان منه

الكلية استقلال المقدم فى اللزوم او سلبه من غير دخل للاوضاع واعتراض بانه لا انتاج ح اذ الاوسط ملزوم اوليس بملزوم للاكبر لا لاوضاعه الموافقة والاصغر منها فهو ليس اوجاز ان يكون ملزوما للاكبر ليس الكلية بمعنى ان الاوسط ان تحقق وتحقق كل ماوضع يوافقه فالاكبر لازم والازم تعقل لزومه لاوضاع لاتحصى ولا بمعنى انه ان تحقق هو فالاكبر لازم وان لم يتحقق شئ من اوضاع الموافقة اذ منها اعلتهما او فرض وفرض عدمها ينافى الارتباط بل بمعنى انه ان تحقق فاى تحقق من موافقاته فليتحقق يلزمه الاكبر اولا يلزمه فنها ملزومه كالاصغر ومنها لازمه الاخر ومنها مادخل له فى الاستلزام كالنقيضين الموافقين كايهما اياه فليتدبر

قال (النوع الثانى ينعقد فيه الاشكال آه) اقول

ثانى الانواع الثلثة من المركبات من متصلتين مايكون الاوسط جزأ ناقصا من كل منهما فهو باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين متشكل بالاشكال الاربعة اما بين مقدمى المقدمتين او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس وهذه اصناف اربعة ولابد من قيد الحيثية فى الكل حتى يشمل مابين مقدميه شكل وبين تاليه شكل اخر اما امثلتها فخذ شكلا من الاربعة واجعل كلا من مقدمتيه مقدما او تاليا القضية توافقها اولا يوافق موافقة كلية اوجزئية فهيئات كل صف يو ١٦ وهذه ماخذ

	[illegible]	[illegible]
[illegible]	والانسان حمار	ولم يكن الحمار انسانا
الحجر انسان	١	٢
ان نسان حجر	٣	٤

وهذه امثلة جميع هيئات الاصناف الاربعة على الشكل الاول فاجعل ما يشتمل الاوسط مقدما او تاليا على حسب مايقتضيه كل صنف

كان الحجر انسانا	[illegible] كان الانسان حمارا	ليس البتة او	كان الانسان حمارا
كان . ناطقا	[illegible] كان الناطق ناهقا	قد لايكون	كان . ناطقا
كان الحجر انسانا	٤		٨
كان . ناهقا	١٢		١٦

واما نتايجها فمنفصلة جزئية موجبة مركبة من متصلتين بان يفرض اتصال نتيجة المتشاركين بالغير المشارك للصغرى وان لم تشتملا على شرائط الانتاج ليلزم اولا يلزم اتصالها بالغير المشارك للكبرى والغير المشارك فى اصغر النتيجة كما فى صغرى القياس وفى اكبرها كما فى كبراه ان مقدما فمقدم وان تاليا فتال واما الشرائط فان اشتمل الشكل المنعقد فيهما على شرائط الانتاج فايجاب المقدمة المشارك التالى وبمقتضى هذا الشرط كان المنتج من الصنف الثانى اربع هيئات ومن الصنف الثالث والرابع ست والصنف الاول منتج كله وبذلك لبرهان الملازمة المساوية وما ادريك ماهى انها اذا تحققت بين الجزئين المتشاركين

يتحقق نتيجة التأليف ويلزم اولا يلزم التالى الغير المشارك من الصغرى يتحقق تلك النتيجة ويلزم اولا يلزم التالى الغير المشارك من الكبرى اذا تحقق نتيجة التأليف ولزم اولم يلزم التالى الغير المشارك من الصغرى تلك النتيجة ويتحقق اولا يتحقق التالى الغير المشارك من الكبرى فاعكس فى المشارك التالى وقل انه كلما كان اوقد يكون اذا تحقق المقدم الغير المشارك من الصغرى تحقق التالى المشارك اذ الايجاب واجب وكلما تحقق تحقق نتيجة التأليف ثم من الكبرى كذلك واستنتج وان لم تشتمل فالشرط فى الصنف الاول امر ان احدهما كلية احدى المتصلتين حتى تصلح لكبرى الشكل الاول فى البرهان وثانيهما بعد رعاية القوى الاتية كان احد المتشاركين بنفسه او بكلية المفروضة مع نتيجة مفروضة من التأليف اومع عكسها الكلى منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية وذلك للملازمة المعطاة وما ادريك ماهى انها اذا تحققت بين المشارك المنتج ونتيجة التأليف المفروضة فكلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف ولزم اولم يلزم تالى الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق تلك النتيجة ايضا ولزم اولم يلزم تالى الاخر ينتج من الثالث انه اذا تحقق نتيجة التأليف ولزم اولم يلزم تالى الكلية فقد يلزم انه اذا تحقق تلك النتيجة يلزم اولا يلزم تالى الاخر

وفى الصنف الثانى ان يكون نتيجة التأليف مع احد التاليين منتجة للاخر

فكلما تحقق المقدم المشارك
وكلما تحقق المقدم المشارك
ينتج من الثالث قد يكون
يتحقق

ان اتفقت المتصلتان فى الكيف ومع احد طرفى الموجبة منهما منجحة لتالى السالبة ان اختلفا حتى يجرى عليه البرهان الملازمة ايضا فانها اذا تحققت بين منتج الاخر من المتشاركين و بين نتيجة التأليف المفروضة

. يتحقق المنتج او .

فكلما تحقق مقدم المنتج . موافقت من الشكل الثانى . يفيد . انه قد

. ليس يتحقق .

. مخالفت من الشكل الثانى . ينتج .

وكلما تحقق نتيجة التأليف يتحقق المنتج .

يكون اولا يكون اذا تحقق مقدم المنتج تحقق النتيجة

وهو احد طرفى المط

. يتحقق التالى الاخر .

وايضا كلما تحقق مقدم الاخر . . موافقت .

. اوليس يتحقق .

. مخالفت . يفيد انه قد

وكلما تحقق النتيجة . . يتحقق التالى الاخر .

يكون اولا يكون اذا تحقق المقدم الاخر يتحقق النتيجة وهو الطرف الاخر ومن استبدل غير المنتج بالمنتج هو الساهى و فى الصنفين الاخرين احد الامرين اما شرط الصنف الاول اوشرط الصنف الثانى اذلابد من المشارك المنتج ح وملازمة نتيجة التأليف اياه يستلزم الاصغر والاكبر لكن الصنف الرابع ينتج كلية اذا كانت مقدمتاه موجبتين كليتين والمنتج تالى صغراه بالشرط الاول كما فى مثال المذكور فى المتن فان قوله كلما كان كل انسان حيوانا فكل رومى جسم وكلما كان بعض الجسم متغيرا فبعض الموجود حادث ينتج كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فكل رومى متغير يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا فبعض الموجود حادث لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد من احد الشرطين شرطه الاول

على ماسبق فان قلت كيف تفرض النتيجة كلية والكبرى جزئية قلت لكونها فى قوة الكلية على ماسيجى والبرهان ان نقول.

كل انسان حيوان ۰ كل رومى متغير

. كلما تحقق مقدم الصغرى ۰تحقق نتيجة التأو هو الاصغر

وكلما تحقق تلك النتيجة تحقق تالى الكبرى

فكلما تحقق الاصغر تحقق الاكبر وهو المطلوب بعض الموجود حادث وهو الاكبر

قال (فوائد نافعة فيما بعد الخ) اقول

من الفوائد النافعة ان يعلم ان المقدم الكليتين وتالى السالبتين فى قوة الكلية وان مقدم الجزئيتين وتالى الموجبتين فى قوة الجزئية بمعنى متى صدقت المتصلة الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى وذلك لان الجزئية اعم ومايلزم على الوضع العام يلزم على الوضع الخاص ومالا اصلا فيها

قال (النوع الثالث له ثمانية اصناف الخ) اقول

الثالث الانواع الثلثة من المركبات من متصلتين مايكون الحد الاوسط جزانا ما من احديهما و ناقصا من الاخرى وانما يكون قضية وجزء قضية اذا كان طرفى

متصلة. .مقدم الصغرى

احديهما شرطية. .هى. .اولكبرى فهذه ثمانية اصناف

.منفصلة اوتالى احديهما

وهيئات كل صنف باعتبار المحصورات الاربع يو ١٦ و ينعقد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها لان الاوسط اماتال اومقدم تال اومقدم فى تالى احديهما اومقدمه وهومقدم الاخرى اوتاليه فيحذ شكلا من الاربعة وافرض لصغراه مقدما اوتاليا وهذا مأخذ الانصاليات

هذا زبدة البيان فى هذا النوع المتنفر عن الطبع ولكنى تجنبت عن التطول فى التقول منه

ولو كانا متمانعين ولو امكن اجتماع النقيضين

لامكن اجتماع النقيضين لكانا متمانعين

لو تحقق قادران ١ ٢

لكانا متمانعين

لو كانا متمانعين ٣ ٤

لكانا مريدين

ومن هذه يستخرج امثلة جميع اصنافها فاعكس الصغرى ثم اقلب او عكس

الكبريات الاربع

كانا متمانعين

اوقد امكن اجتماع النقيض

امتنع

الصغريات الاربع

كان العالم مقدورا

فلو تحقق ان له قادرين

كانا متمانعين

ومن هذه يستخرج امثلة جميع اصناف الانفصاليات بالعكس والقلب ايضا

الكبريات الاربع

اتفقا

امكن

امتنع ان يتمانعا

الصغريات الاربع

كانا مريدين

تحقق اما ان يتمانعا

او يتفقا

وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحملية والشرطية فى شرائط الانتاج

وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها فيكون ذو الجزء التام ههنا

مقام الحملية ثمه والنتيجة تابعة للاخر فى الكيف احد طرفيها الغير المشارك

من ذى الجزء التام ان صغرى فاصغر وان كبرى فاكبر والطرف الاخر اتصال الغير المشارك من الاخر مع نتيجة التأليف والبرهان فى الشرطية التالى ان يقال كلما اوقد يكون اذا تحقق المقدم تحقق المتصلة او المنفصلة المؤلفة مع المتصلة الاخرى وكلما تحقيقا تحقق نتيجتهما اذ نشترط الايجاب والانتاج اونقول ليس البتة اوقد لايكون اذا تحقق المقدم تحقق تالية الاتصال اوالانفصالى وكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق ذلك التالى اذ نسترط انها مع ذى الجزء التام نتيجه وح لاحاجة الى الانتاج بل يكفى النتيجة المفروضة وفى الشرطية المقدم ان يقال كلما تحقق المقدم اذ نشترط ايضا الاستنتاج لاالانتاج وكلما اوليس البتة اذا تحقق المقدم تحقق تالية اذ نشترط الكلية اونقول كلما تحقق المقدم تحقق النتيجة وكلما اوليس اوقد يكون اولايكون اذا تحقق المقدم تحقق تالية فنشترط الانتاج بالفعل او بالقوة لان الشرائط فى هذه الفصول تابعة لقيام البراهين

قال (القسم الثانى مايتركب من منفصلتين آه) اقول ثانى الاقسام الخمسة من الاقترانيات الشرطية مايتركب من منفصلتين وله ايضا ثلثة انواع لان الوسط

..تام من كل منهما ١

اما جزء ..... اوناقص من كل منهما ٢

..اوتام من احديهما ناقص من الاخرى ٣

النوع الاول سته اصناف هى كل واحد من المانعات الثلث وكل اثنين هكذا ولما لم تميز الاشكال الاربعة بالطبع بل بالوضع فقط كان الضروب المحتملة فى كل صنف عشرة هى كل واحد من المحصورات الاربع وكل اثنين ثم صنف باشتراط الاختلاف فى الجزئية و السلب اذ هو شرط شكل فى المنتج خمسا هذه

٥
٤ مانعة الخلو
١ مانعة الجمع ٦
حقيقة ٢ ٣

هذا الجزء فالنقيض	النقيض فذاك الجزء	هذا الجزء فالنقيض	ذاك الجزء فالنقيض	النقيض فهذا الجزء	النقيض فذاك الجزء	قد لا يكون ان هذا الجزء فالنقيض	قد لا يكون ان النقيض فذاك الجزء
حقيقيه	حقيقيه	مانعة الجمع	مانعة الجمع	مانعة الخلو	مانعة الخلو	سلب منع الجمع	سلب منع الخلو
					امّا العدد فرد اولا منقسم	وليس اما فرد اولا جسم	وليس امّا فرد اوضعف الفرد
			اما العدد فرد اوضعف الزوج	اما العدد فرد اولا زوج	٥		
	اما العدد فرد او: منقسم	اما العدد فرد اوضعف الفرد	٤	٦			
اما العدد فرد او: زوج	١	٢		٣			

موجبة كلية

اما العالم قديم اما العالم قديم
او حادث او حادث

موجبة كلية سالبة كلية سالبة جزئية
دائما ليس البتة قد لا يكون

اما العالم قديم ١ ٢
او الواجب مختار
اما الواجب مختار ٣
او العالم حادث ٤
اما الواجب مختار ٥
او العالم حادث

ثم اشترط فى الخلط اتحاد السالبة مع الموجبة فى النوع بان لايكون احديهما مانعة الجمع واخرى مانعة الخلو الا ان يكون حقيقة وسيظهر التحقيق و النتايج نتايج المتصلات اللازمة بين عينى الطرفين و نقيض الاوسط والاصغر اى الملزوم فى النتيجة هو الطرف الذى يشتمله المتصلة الصالحة للصغرى فى ترتيب البرهان ان كل صلح فكل من الطرفين ولذا ينتج الكليتان الموجبتان فى الصنف الاول كليتين متعاكستين وفى ٢٣٦ وجب كلية واحدة من طرف منع الجمع فقوله من غير الحقيقية فى الثانى ومن الحقيقية فى الثالث ومن مانعة الجمع فى السادس تكثير وفى ٤٥هد والكل مع الخلط جزئيتين من الطرفين وقوله من الطرفين فى الخامس ومن نقيضى الطرفين فى الرابع ثم قوله والخلط كالرابع والسادس الذى كانت الجزئية مانعة الخلو فيه وكالخامس فيما عداهما الاصناف الاربعة والسادس الذى كانت الجزئية فيه مانعة الجمع لعقم الشكل الثانى الموجبتين عندهم بالكلية واستبدال الخلو بالجمع سهو فى التقليد وهذه مرأة التوضيح ومرقاة البرهان ❋❋❋❋

وقد يعتبر استثناء عين الاوسط ايضا و يستنج الملازمة بين نقيضى الطرفين بل هو المعتبر فى الصنف الثانى عندهم وح ينتج الصنف الاول كليتين اخريين ايضا بان يقال كلما تحقق نقيض هذا الجزء تحقق عين الاوسط

يشير الا انه ينتج هذا المطلب كما مر غير مرة منه

وكلما تحقق عين الاوسط تحقق نقيض ذاك الجزء فكلما تحقق نقيض
هذا الجزء تحقق نقيض ذاك الجزء فله اربع نتايج خامسها منفصلة سالبة
كلية بانواعها الثلثة لكنها لازم نتيجة لازمة فقولنا دائما اما ان يكون
الواجب تعالى فاعلا مختارا او العالم قديما والبتة اما ان يكون العالم قديما
او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا
وبالعكس الكلى عكس الاستقامة وعكس النقيض ويلزم انه ليس
البتة اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا بل
يمكن الجمع او الخلو ولا يخفى ان الاتصال بين نقيضى الطرفين يخالفه
حدود القياس فكيف يكون نتيجة وقد يقال اللزوم بين العينين ايضا
انما يلزم لهذه المنفصلات بواسطة متصلات غريبة وفيه بحث واذا سلب
العناد فقد لا يستلزم احد من العينين نقيض الاوسط لامكان الخلو
فاللازم للسالبات متصلة سالبة جزئية فلا تصلح الا فى صغرى الشكل
الثانى وكبرى الثالث ولا ينتج الا مع الموجبة الكلية ومعها تنتج سالبة
جزئية من طرف السالبة فى مانعتى الجمع ومن طرف الموجبة فى مانعتى
الخلو وهما مع الحقيقة كهما واختلاطهما عقيم لعقم سادس الرابع
وسابعة من الاقترانيات الشرطية وللاختلاف فى النتايج اما اذا كانت
السالبة مانعة الخلو فلصدق مثل قولنا دائما الشئ اما انسان او لا حيوان
اذ يمتنع الجمع وليس البتة اما لا حيوان واما لا انسان او انسان اذ يمكن الخلو
والصادق التعاند فى الاول والتلازم فى الثانى واما اذا كانت مانعة الجمع
فلصدق مثل قولنا دائما الشئ اما حيوان او لا انسان اذ يمتنع الخلو
وليس البتة اما لا انسان واما لا حيوان او حيوان اذ يمكن الجمع الواقع
ايضا التعاند فى الاول والتلازم فى الثانى وللحقيقتين نتيجتين اما باعتبار
كونهما مانعتى الخلو فمن طرف الموجبة واما باعتبار كونهما مانعتى الجمع
فمن طرف السالبة وقد قالوا ان الصنف الاول لا ينتج شيئا على التعيين
لصدق قولنا دائما الشئ اما انسان او لا ناطق لامتناع الجمع والخلو وليس
البتة اما لا ناطق واما لا فرس او فرس لامكان احدهما فيهما والحق
التلازم فى الاول والتعاند فى الثانى بل ينتج انه اما قد لا يكون ان كان الشئ

انسانا فهو لافرس اوقدلايكون ان كان لافرسا فهو انسان اذ لوصدق نقيضاهما لكان الانسان واللافرس متساويين واللاناطق يعاند الانسان فيعاند لمساوية وقدسلب العناد من بينهما هف ولايخفى ان الاختلاف انما يلزم لوفسرناسلب المعاندة الحقيقة بامكان الجمع اوواالخلو واما اذا فسرناه بامكان الجمع والخلو معا فالاختلاف لكذب السالبة وقولهم والبوقى تنتج احديهما على التعيين مقدمها من مانعة الجمع فى الثانى ومن الحقيقية فى الثالث لم يبن على التحقيق وقولهم يعقم السالبة الحقيقية معهما مبنى على التفسير المذكور فخذما اتيتك وكن من الشاكرين

قال (النوع الثانى مايكون اشتراكهما فى جزء ناقص الخ) اقول ثانى الانواع الثلثة من المركب من منفصلتين مايكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وهو المطبوع نعم اذا كانتا شبيهتين بالحمليتين كقولهم كل عدد فهو امافرد اوزوج وكل زوج امازوج الزوج اوزوج الفرد فكل عدد امافرد اوزوج الزوج اوزوج الفرد وله اصناف خمسة لامزيد عليها اذلايتميز طرف عن طرف فوجه الحصر فيها ان لكل منفصلة طرفين فاما ان يشارك احدهما فقط لاحد طرفى الاخرى مشاركة منتجة وهو الصنف الثانى اواحدهما لاحد طرفى الاخرى والآخر للاخر وهو الصنف الثالث او كل منهما لكلا طرفى الاخرى وهو الصنف الرابع اوواحد من كل منهما لكلا طرفى الاخرى والاخرى لواحد فقط وهو الصنف الخامس ويتألف بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها ورعايجتمع فى قياس واحد منه شكلان فصاعدا من نوع اومن انواع ويشترط فى انتاج الكل امور اربعة ايجاب المقدمتين وكلية احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد اوالمتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك ان وجد ذلك الجزء والافمن نتايج التأليفات ومن هذه المقنطرة يذود النعاج ويولد النتاج

وكل جد جد اد دب جو

صورا صناف ه و جو جد وب بو

كل ب ا ١ ٢ ٣ ٤ ٥

ب ج

امثلة الاصناف

٥ واما الاشئ من المتغير بقديم
او بعض الجسم قديم
٤ واماشئ من الحادث بجسم
اولاشئ من القديم بجسم
٣ واما كل لامتغير حادث
او كل متغير حادث
٢ واما كل متغير حادث
او كل متغير قديم
١ واماكل متغير حادث
او كل ممكن قديم
امابعض الجسم لامتغير
او كل جسم متغير

ينتج ذات اجزاء ثلثة ايضا الطرف الغير المشارك ونتيجتى التأليفين والبرهان ان تقول الواقع اما غير المشارك فهو والا فاحد نتيجتى التأليفين ينتج منفصلة واحدة ذات اجزاء ثلثة الطرفان الغير المشاركان ونتيجة التاليف اذلا بد ان يقع اما المشاركان فنتيجة التاليف والا فاحد الطرفين

ينتج منفصلة واحدة ذات اجزاء ثلثة الطرفان الغير المشاركان ونتيجة التأليف اذلابدان يقع اما المشاركان فنتيجة التأليف والا فاحد الطرفين ينتج واحدة ذات اجزاء ثلثة ايضا الطرف الغير المشارك و نتيجتى التاليفين والبرهان ان تقول الواقع اما غير المشارك فهو والا فاحد نتيجتى التالفين ينتج منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلثة الطرف الغير المشارك من الاولى ونتيجتى التأليفين ثم من الاخرى ونتيجتى التأليفين بان تقول اما المشاركان الاولان فنتيجة التأليف والا فاحد الطرفين الباقين واما المشاركان الاخير ان فنتيجة التاليف والا فاحد الطرفين الباقين ايضا ينتج واحدة ذات اجزاء اربعة هى نتايج التاليفات بان تقول الواقع اما اول الاولى اوثانيها واى وقع فالواقع معه من الاخرى اما الاول اوالثانى والكل

منتج فاحدى نتايج التاليفات الاربعة واقعة لامحالة ينتج منفصلتين
كل منهما ذات اجزاء ثلثة كالثانى احد يهما من الطرف الغير المشارك
من الاولى ونتيجتى التأليفين واخريهما من الاخرى كذلك كانهما
ولذا قياسا منتجا اوغير منتج والبرهان ان تقول الواقع من احد يهما
اما الطرف الغير المشارك فهو والا فاحدى النتيجتين ومن الاخرى كذلك

قال (النوع الثالث مايكون الخ) اقول

ثالث الانواع الثلثة من المركب من منفصلتين مايكون الحد الاوسط
فيه جزأتاما من احد يهما وناقصا من الاخرى وانما يكون الاوسط
قضية وجزء قضية اذا كان احد طر فى احديهما شرطية امامنفصلة
فحكمها مع المنفصلة البسطة كحكم النوع
الاول فخذ شكلا من المرقاة الموضوعة فيه وافرض لصغراه اوكبراه
حملية منافية فى الخلو هكذا

اما ان يتحقق انه	واما العدد فرد او منقسم	فقل الواقع اما الحملية فهى واما
	اما العدد فرد اوزوج ا اويتحقق انه ليس بكم	الشكل فنتيجته اذالشرط الانتاج من احد الاشكال الاربعة ولو بالتقديم والتأخير وان يكون المقدمة الشرطية

الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم فيكون النتيجة ايضا موجبة مانعة
الخلو مؤلفة من الجزء الغير المشارك ومن متصلة موجبة اوسالبة
هى نتيجة التأليف واما متصلة فحكمها اى حكم المنفصلة المتصلة الجزء
مع تلك المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المتصلة المستقلة
والمنفصلة وسيجىء ان له اصناف اربعة فخذ منها قياسا واجعل متصلة
منافية لقضية فى الخلو واستنتج موجبة مانعة الخلو على قياس
مامر انفا وتصويره هكذا

ودائما اما النهار موجودا والليل دائما اما ان طلع الشمس فالنهار رئيج	اما ان يتحقق انه اما الشمس طالعة او
واما الشمس مظلمة	الليل موجود واما ان يتحقق ان

الشمس مظلمة اذ نقول الواقع اما الحملية فهى واما المتصلة فنتيجة

التأليف وهى منفصلة موجبة مانعة الجمع على ماسيجئ

قال (القسم الثالث مايتركب من الحملية والمتصلة اه) اقول ثالث الاقسام الخمسة من الاقترانيات الشرطية مايتركب من الحملية والمتصلة ولايمكن المشاركة بينهما الافى جزء تام من الحملية وناقص من المتصلة وله اصناف

امأتالى المتصلة والحملية كبرى وهو المطبوع اربعة لان المشارك للحملية واماءقدم المتصلة والحملية كبرى اوصغرى والكل متشكل على اشكال اربعة اوصغرى

لان الاوسط امامحمول فى تالى المتصلة اومقدمها اوموضوع وهو موضوع الحملية اومحمولها فخذ والانسان ضاحك والضاحك انسان

شكلا من الاربعة الشجر انسان ١ ٢

واجعل صغراه تاليا الانسان شجر ٣ ٤

لقضية اومقدما وهذه مأخذ وهذه هى هيئات جميع الاصناف

فاعكس ثم اقلب وعكس على حسب مايقتضيه كل صنف

كل او بعض لاشئ او ليس بعضه

والانسان ضاحك والانسان ليس بحجر

كلما اوقد ان كان الشئ ناطقا كان انسانا ٤ ٨

ليس اوقد لا ان كان الشئ ناهقا كان انسانا ١٢ ١٦

والنتيجة فى الكل متصلة تابعة للمتصلة فى الكيف لكن مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف فى الصنفين الاولين وبالعكس فى الاخرين والشرط فى الاولين الانتاج ولوبالقوة فى موجبة المتصلة واستنتاج التالى فى سالبتها اعنى ان تفرض من التأليف نتيجة تنتج مع الحملية لتالى السالبة والبرهان على الاول ان يقال كلما اوقد يكون اذا تحقق المقدم تحقق التالى لزوما والحملية نفاقا اذهى صادقة فى نفس الامر وكلما تحققا تحقق نتيجة التأليف وعلى الثانى ان يقال كلما تحقق النتيجة المفروضة تحقق الحملية اتفاقا فيلزم تالى السالبة وليس البتة اوقد لايكون اذا تحقق المقدم تحقق تالى السالبة فاقلب واستنتج من الشكل الثانى كقوله كل انسان حيوان وقد

(لايكون)

لايكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم فانه ينتج قوله قد لايكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما لان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كانت حملية جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية اذا ركبت مع الحملية الصغرى هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان قديم ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم قلت بل نجد هذه النتيجة مع الحملية القياس منتجة من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى وفى الاخرين سواء كانت المتصلة فيهما موجبة اوسالبة فالشرط اما الانتاج ولو بالقوة او استنتاج المقدم مع كلية المتصلة اى فرض نتيجة تنتج مع الحملية اومع عكسها الكلى لمقدم تلك المتصلة الكلية والبرهان على الاول ان يقال كلما تحقق المقدم تحقق الحملية اتفاقا فنتيجة التأليف وكلما اوقد اوليس اذا تحقق المقدم تحقق التالى ينتج من الثالث جزئية وعلى الثانى ان يقال كلما تحقق النتيجة المفروضة تحقق الحملية اتفاقا فالمقدم وكلما اوليس البتة اذا تحقق المقدم تحقق التالى ينتج من الشكل الاول كلية فقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا وهذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدمها نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب اذلا يجب ههنا النتيجة المحققة بل يفرض نتيجة ان انتج مع الحملية لمقدم المتصلة سالبتها فسالبة وان موجبتها فموجبة كما فى هذا المثال

قال (القسم الرابع مايتركب من الحملية والمنفصلة آه) اقول رابع الاقسام الخمسة من الاقترانيات الشرطية مايتركب من الحملية والمنفصلة ومن المكشوف انه لايكون موضوع الحملية اومحمولها جزأ تاما من المنفصلة بل اماموضوع احدطرفيها او محموله فالاشكال الاربعة منعقدة وان لم يتميز طرف عن طرف ميز الاقسام ثم الاحكام فاعلم ان الصغرى فى هذا القياس اوالكبرى

واحدة تشارك لكل اجزاء المنفصلة • بان يكون الاجزاء متحدة فى موضوع او محمول والاوسط

اما حملية او متعددة بعدد اجزاء • كل بكل ٣

او اكثر تشارك • او احدى باحدى واخرى باخرى مع اتحاد بين الاجزاء

او اقل • او كل باحدى ٤

• او واخرى باخرى ايضا لكن مع اختلاف

وهذه صورة خمس لا من يدعليها لا بزيادة الاجزاء فى فى كل صورة ❊
وشرط انتاج انفس الاجزاء ان كانت المنفصلة موجبة مانعة الخلو بالمعنى
الاعم اوسالبة مانعة الجمع وانتاج نقايضها او الاستثناج ان كانت موجبة
مانعة الجمع اوسالبة مانعة الخلو فكل صورة من الصور الخمس صنفان
وقد يثلث بالحقيقة والنتيجة فى الصنف الاول مانعة الخلو فى الصورتين
الاخريين وحملية بترديد او بلا ترديد فى الثلث الاول لمساعدة البرهان
المسطور فالان فى الثلث الاول لمساعدة البرهان المسطور فالان قد ظهر
ان هذا القسم على نوعين النوع الاول ماينتج حملية واحدة وهى
المسمى بالقياس المقسم المختص به الصورة الثالثة عندهم اذ ذكروا له
شرائط فى كونه مقسما وشرائط فى الانتاج اما شرائط التقسيم فامور
منها تعدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ومنها التغاير فى الارسط
والاتحاد فى الطرف والكم والكيف حتى تكون المشاركة بحيث يتألف
بين الاجزاء والحمليات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى
هى تلك الحملية امامن شكل اومن اشكال مختلفة وذلك الاتحاد بان يتحد
محمولات الكبريات الحمليات وفيه بحث واماشرائط الانتاج فان تكون المنفصلة
فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال
على شرائط الانتاج حتى يشترط فى الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال
الصغريات وكلية الحمليات الكبريات وبالعكس كقولنا اما ان العالم جوهرا او عر
ضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث تنبيه القياس المقسم
وامثاله فى الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصولة النتايج كما سيأتى بناء على
ان المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف

(هامش)

ج ح — ب ا د — ب ا د ه

او بين الحمليات فى احد الاخر هكذا ٥ (منفصلة) (حملية)

منفصلة حملية

ج ح ب ا د ب

او حملية هو ذلك الحد الخد هكذا منفصلة حملية

ج ب ا ب د

(والجزء)

والجزء الغير المشارك بل الحملية الواحدة مع جزء من المنفصلة قياس ومع جزء اخر قياس اخر بنـاء على ان برهانهم ان الواقع اما الجزء الاول فنتايج تأليفاته اوالجزء الثانى فنتايج تأليفاته فاللازم منه ان الواقع اما نتايج تأليفـات الجزء الاول اونتايج تأليفات الجزء الثـانى وهومنفصلة لاحملية الااذا اتحدث النتايج فى الاطراف والكم والكيف والنوع الثانى ماينتج شرطية متصلة اومنفصلة واحدة اومتعددة ويسمى القياس الغير المقسـم وهومن الصنف الاول اى مماكان المنفصلة فيه موجبة مانعة الجمع اوسالبة مانعة الخلو ينتج بشرط الانتاج دائما اماالجزء اونتيجة الجزء الاخر فيما كانت المشاركة واحد بان يكون الحملية واحدة مشاركة لجزء واحد هكذا وكل متقسم زوج

اماان يكون هذا العدد منقسما • وفردا صورت ٤ ينتج قولنا

اماان يكون هذا زوجا اوفردا وح يكون القياس بسيطا

وينتج دائما اماهذا الجزء اونتيجة الجزء الاخر

ودائما اما ذاك الجزء اونتيجة الجزء الاخر

ودائما اما نتيجة هذا الجزء اونتيجة ذاك فيما كانت

المشاركة متعددة بان يشارك حملية واحدة لجزئين فصاعدا كالصورة الاولى اوحمليات متعددة لجزء واحد كالصورة الرابعة ايضا اوالاجزاء متعددة كالثانية والخامسة وكغير المقسم من الثالثة اذح هو باعتبار كل مشاركة اى مشاركة جزء من احدى الحملية قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة ومع اخرى قياس بسيط اخر ينتج منفصلة اخرى وكذلك مشاركة جزء اخر وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة اخر احد اطرافها مجموع نتايج التأليفـات مع جزء مشـارك والطرف الاخر مجموع نتايج التأليفات مع جزء مشـارك اخر الى ان ينتهى الاجزاء المشاركة هذا ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والافهو ايضا طرف اخر وبرهـان التركيب ان الحمليات واقعة مجموعة بواو الجمع فالواقع معهـا من اجزاء المنفصلة اماهذا المشارك فنتـايجه جميعا واماذاك فنتـايجه باسرها وفى بيان المص قصور لايخفى سواء كان عدد الحمليات مسـاويا

لعدد الاجزاء وهو ظ او اقل منها وليكن جزئين والحملية واحدة تسهيلا
للتصور وهكذا   وكل عدد كم
اما ان يكون العدد زوجا اوفرد صورت ١ ينتج باعتبار البساطة
او اكثر منها لكن حينئذ كما ينتج منفصلات عديدة باعتبار البساطة بان تقول

١

١ مع حملية ٢   ٢   ١

دائما اما الجزء ٢ واما نتيجة الجزء الاخر   ٠   مع حملية اخرى ٤
فكذلك ينتج منفصلات عديدة باعتبار التركيب مركبة من نتيج التأليفات

مع حملية   ٠   ١

اذ تقول اما نتيجة الجزء اونتيجة جزء اخر   ٠   مع حمليه اخرى
فانه ينتج ست منفصلات ٢ او نتيجتى جزء اخر كليهما

زوجا ولا منقسما

ثلث باعتبار البساطة هو اما ان يكون هذا العدد منقسما او فردا

منقسما اوكما   ثلث

وباعتبار التركيب زوجا وفردا ١١ انفصال نتيجة الجزء الاول عن احدى نتيجتى الثانى
هو واما ان يكون هذا العدد ٠ زوجا اوكما ٠ ٢ عن اخرى نتيجته
زوجا اوفردا وكما ٢ عن كليهما
فعطف الكم على الفرد فى القول الثالث بالواو الوصلة
لابا والفاصلة بخلاف عطفه على الزوج فى القول الثانى وربما يتحد
بعض نتايج التأليفات مع بعض دون بعض اخر فح تجعل المتحدتان
جزء اواحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة او الجزء الغير المشارك جزأ
اخر منها

قال   (والصنف الثانى غير مشروط اه)   اقول
القياس الغير المقسم من الصنف الثانى اى مما كانت المنفصلة فيه موجبة
مانعة الجمع بالمعنى الاعم او سالبة مانعة الخلو فهو غير مشروط بشئ
على التعيين بل اما بالاستنتاج وسيبين او يكون المشاركة بين عين الجزء

قولنا اما يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا
وقولنا اما ان يكون العدد زوجا وبعض الفرد كما
وباعتبار التركيب
قولنا اما بعض الزوج كم او بعض الفرد كم

والحملية منتجة وحينئذ ينتج بحسب المشاركات متصلات سالبة جزئية مقدمها نتيجة الجزء مع حملية ثم وثم وتاليها نفس الاجزاء الاخر

كقولنا وكل فرس حيوان
وكل انسان حيوان

اما ان يكون هذا الجسم انسانا اوفرسا صورت ٣ ينتج قولنا قد لايكون اذا كان الجسم حيوانا فهو فرس وقولنا قد لايكون اذا كان الجسم حساسا فهو انسان لاقولنا قد لايكون اذا كان الجسم حيوانا فهو حساس لصدق نقيضه الموجبة الكلية والبرهان كلما تحقق عين الجزء المشارك تحقق النتيجة وليس البتة او قد لايكون اذا تحقق عين المشارك يتحقق الجزء الاخر من الشكل الثالث فيكون النتيجة سالبة جزئية دائما وان كانت المنفصلة والحملية موجبتين كليتين فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة فى الكم ولا فى الكيف ولا فى الجنس فضلا عن النوع بل ليس هذا الا كاستنتاج الحمل من الحمل ولايخفى انهم اوشرطوا انتاج عين الجزء المشارك فى سالبة مانعة الجمع وانتاج نقيضه فى موجبتها لانتج متصلات تابعة للمنفصلة فى الايجاب وكيته وفى السلب والمقدم عين جزء ثم عين جزء اخر والتوالى نتايج الجزء الاخر مع الحمليات والبرهان فى الموجبة ان يقال كلما او قد يكون اذا تحقق عين (ا) تحقق نقيض (ب) وكلما تحقق نقيض (ب) تحقق نتيجة التأليف وفى السالبة قد يكون اذا تحقق عين (ا) تحقق عين (ب) لامكان الجمع وكلما تحقق عين (ب) تحقق نتيجة التأليف ومنفصلات مانعة الخلو بين نفس نقيض احدهما ونتيجة نقيض الاخر باعتبار البساطة ثم بين نتيجتى النقيضين باعتبار التركيب والبرهان ان احد النقيضين واقع لامحالة اما نقيض المشارك فنتيجته واما نقيض الاخر فهو نفسه او نتيجته ايضا

اشارة الى عدم فائدة هذه النتيجة لا يقال بل النتيجة جزئية مانعة الجمع والبرهان انه كلما تحقق الجزء المشارك تحقق النتيجة ودائما اما الجزء المشارك او الجزء الاخر ينتج من القسم الخامس الذى سيأتى انه قد يكون اما النتيجة واما الجزء الاخر لا نقول عقيم لان الشرط فيه كون الاوسط تاليا فى المتصلة ولم يوجد منه

وكل ناطق انسان

وكل حيوان حساس فليذود النتايج لدى الاحتياج

— امالیس هذا الجسم بحیوان ١

ن. اوهو انسان ٢ قال (وان لم تكن متحداه) اقول

— لیس البتة اماهذا حیوان انتاج الصنف الثانی لایتوقف علی الانتاج

ن. اولیس . بانسان

بل نفرض من التألیف نتیجة تنتج مع الحملیة لمشارك المنفصلة لینتج القیاس دائما اولیس امانتیجة الجزء واما الجزء الاخر اعنی منفصلة واحدة کهی فی الکم والکیف والنوع ان کانت المشارکة واحدة

وکل جسم متحیز ينتج امان یکون الشیء جسما او جوهرا مجردا اماان یکون الشیء متحیزا ٤ صورت

مجردا لیس لایخلو الواقع من ان یکون الشیء جسما وعرضا من ان یکون الشیء متحیزا وح یکون القیاس بسیطا اوعرضا صورت ٤ ...مع حملیة...واماعین الجزء الاخر بالبساطة

وینتج دائما اولیس امانتیجة الجزء...مع حملیة...

اونتیجة الجزء الاخر ایضا بالترکیب ان کانت المشارکة متعددة اذ حینئذ باعتبار کل مشارکة قیاس بسیط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار المجموع المشارکتین فصاعدا قیاس مرکب ينتج منفصلة اخری بعین ماذکر فی الصنف الاول سواء کان الحملیة واحدة ذاالشرکتین اواکثر والبرهان کلما تحققت النتیجة المفروضة تحقق الجزء المشارك ثم اما وکیفما کانت المنفصلة من القسم الخامس ولست الامثلة فی المتن باوضح من هذا البیان فلانلق البحث عن واد یخلوا عن ادانیه السمع ولانشتة بحیث یکاد یمتنع الجمع جمیع ماذکر فی الصنفین اذاکانت المنفصلة موجبة اه ذکر واحکام المنفصلات الموجبة ثم قالواسالبة مانعة الخلو کموجبة مانعة الجمع فی الحکم اذ تنتج بالانتاج وبالاستنتاج لان الواقع اذاخلا عن الجزئین خلاعن نفس جزء ونتیجة الاخر وسالبة مانعة الجمع کموجبة مانعة الخلو لان الجزئین اذاجازان یقعا معا جازان یقع نفس احدهما ونتیجة الاخر

اوجوهرا
ولیس لایخلو

فالنتيجة فيهما سالبة بل النتيجة فى الكل من نوع المنفصلة الا فى موجبة
مانعة الجمع فانها قد تنتج متصلة كما عرفت والصنف الثالث اى الحقيقية
لا تنتج سالبتها بنا على الاعتبار الاعم وتنتج موجبتها ما انتجه موجبتا
الصنفين بشروطهما القسم الخامس ما يتركب من المصنف والمنفصل اه
اخير اقسام الاقترانيات الشرطية القياس الذى يتركب من المتصلة
وله ايضا ثلثة انواع النوع الاول ما يكون الاوسط جزء تاما من كل
منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط ولا يلاحظ
فيه الاحال المتصلة

اذا الملزوم كان واجب الصدق معه فيكون اللازم ايضا واجب الصدق لان صدق الملزوم مستلزم الصدق اللازم منه

...صغرى...	...اما مقدمها ٣	والشرط فى الكل
فهى اما		والاوسط
...او كبرى...	...او تاليها ٤	ثم الشرط فى الموجبتين

الاختلاف فى السلب والجزئية كما هو شرط كل شكل ثم الشرط
فى الموجبتين ان يكون اوسط مانعة الخلو ملزومها للقطع بانه اذا امتنع
كذب الملزوم مع شئ امتنع كذب اللازم معه واوسط مانعة الجمع لازمها
للجزم بانه اذا امتنع صدق اللازم مع شئ امتنع صدق الملزوم وفى الخلط
بالعكس لانه اذا جاز صدق الملزوم مع شئ جاز صدق اللازم معه
واذا جاز كذب اللازم مع شى جاز كذب الملزوم الا فى السالبة المتصلة
الكلية فانها تنتج مع موجبتى كلا المانعتين وبمقتضى هذه الشروط
كان منتجات كل صنف ١١ يا

٤	٢	٢	٤
٣	١	١	٣
فى	فى	فى	فى
مانعة الخلو	ومانعة الجمع	مانعة الخلو	والجمع

وليس النتيجة سالبة كلية

اما النهار موجود
او الارض مضيئة
١

منفصلة اما النهار موجود
مانعة او الفسق موجود
٢

موجبة جزئية ٣ — مانعة الجمع ٤ .ف — ومانعة الخلو .ف — سالبة جزئية ٣ — مانعة الخلو ٣ .ف — ومانعة الجمع .ف
١ — ٢ — ٢ — ١

منفصلة مانعة الجمع اما النهار او الفسق — منفصلة مانعة الخلو اما النهار او نصف الليل

٣ ٤ ٥ ٦

ليس البتة ان كان الارض مظلمة ٧ ٩

فالنهار موجود ٨ ١٠

قد لا يكون ان كان العالم مظلما

فالنهار موجود ١١

بيت للحفظ

نظم اولنسه اتصال وانفصالدن بر قياس اختلاف سلب وجز درانده داخى شرط اساس

منع خلوك اوسطى ملزوم وجمعك لازمست منتج ايجابدن ايسه والا بانعكاس

ليك منتج هر بريله سلب كلى لزوم هم نتايج حمل وترديد منفصلدر هپ جناس

والنتيجة فى المتصلة الكلية منفصلة واحدة موافقة للمنفصلة فى الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثا كان موجوده فاعلا مختارا واما ان يكون موجده فاعلا مختار او فاعلا موجبا ينتج من الصنف الثالث اما ان يكون العالم حادثا او يكون موجده فاعلا موجبا مانعة الجمع وحسبه التنبيه المذكور فى اثناء بيان الشروط الا فى السالبة الكلية فانها مع المانعة الخلو الكلية ينتج حقيقية سالبة كلية وهى فى الحقيقة نتيجتان مانعة الخلو ومانعة الجمع السالبتان الكليتا كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما اما ان يكون الليل موجودا او الارض مضيئة ينتج ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة ومع غيرها سالبة جزئية مانعة الخلو وفى المتصلة الجزئية مطلقا مانعة الجمع الموافقة للمتصلة فى الكم والكيف وهذه الدعاوى ثابتة ببرهان الخلف كما فى شرح المطالع تنبيه انتاج الموجبتين انما يكون مشروطا بكون اوسط المانعة الخلو ملزوما واوسط المانعة الجمع لازما اذا التزم موافقة النتيجة للقياس فى الحدود والا فالمؤلف منهما منتج بدون ذلك الشرط اما اذا كان اوسط المانعة الخلو لازما فبان يقال كلما تحقق نقيض الاوسط تحقق نقيض المقدم وكلما اوقد يكون اذا تحقق نقيض الاوسط تحقق عين الجزء الاخر من المانعة الخلو واما اذا كان اوسط المانعة

(الجمع)

الجمع ملزوما فبان يقال كلما او قد يكون اذا تحقق عين الاوسط تحقق عين التالى وكلما تحقق عين الاوسط تحقق نقيض الجزء الاخر من المانعة الجمع ينتج من الشكل الثالث متصلة جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها عين الاكبر فى الاول وبالعكس فى الثانى هذا كله اذا كانت المنفصلة غير حقيقية اما اذا كانت حقيقية فموجبتها تنتج نتيجة ماوجد شرطها من الباقيتين وسالبتها لاتنتج شيئا بناء على اعتبارهم المعنى الاعم واعلم ان المتصلات فى هذا القسم كالحمليات فى الاقيسة

اماواحدة . والاوسط فيها احد اجزاء الانفصال ١

المقسمة فانها . اومتعددة . والاوسط . فى الكل جزء واحد ٢

اوفى احديها جزء وفى اخرى جزء اخر . مع اتحاد فى احداخر ٣

اومع اختلاف فيه ٤

وهذه صور اربع وكلما كانت طالعة فالارض مضيئة وكلما لم تكن فالزمان دائما اما ان يكون وكلما كانت طالعة فالنهار موجود وكلما كانت فالزمان الشمس طالعة اولايكون ١ ٣

٢ ٤

فان كانت المنفصلة موجبة مانعة الخلو اوسالبة مانعة الجمع فشرط انتاجها كون الاوسط ملزوما ليقال الحق ان كان الغير فهو وان المشترك فنتيجة الاستثنائى المستقيم وان كانت موجبة مانعة الجمع فشرط انتاجها كون الاوسط لازما ليقال الباطل ان الغير فالنقيض وان المشترك فنتيجة الاستثنائى الغير المستقيم فكل من الصور الاربع صنفان والنتيجة فى الصورة الثالثة من الصنف الاولى حملية والبواقى على التفصيل المذكور

قال (النوع الثانى مايكون الاوسط جزء اناقصاه) اقول ثانى الانواع الثلثة من المركب من متصلة ومنفصلة القياس الذى يكون الاوسط جزء اناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا

امامانعة الخلو . اماموجبة

اشارة الى انهم لواعتبر والمعنى الاخص اى معنى لاهذا ولاذاك لاينتج منه

وكلما لم تكن فالليل وكلما كانت فالنهار ٤

لوقلنا الشىء الواحد لايكون لازما للنقيضين قلت مناقشة بل ثم ولو سلم فليكن اتفاقية وقدسبق ان انتاج المنفصلات المشاركة فى الجزء التام انما هو بواسطة المتصلات اللازمة لها فيكون هذا القياس كالمركب من متصلتين واختلاط اللزومية مع اتفاقية منتج فيه بشروطه المذكورة فيه منه

لان المنفصلة وعلى التقديرين وعلى التقادير الاربعة

اومانعة الجمع. اوسالبة.

اماصغرى. امامقدمها

فالمتصلة وعلى التقادير الثمانية فالمشارك

اوكبرى. اوتاليها

وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها فى كل منها لان الاوسط اماموضع المشارك اومحموله فى الصغرى والكبرى

	سالبة مانعة الخلو		سالبة مانعة الجمع
موجبة مانعة الخلو ليس اماان يكون وان الانسان حجر	وان يكون الانسان حجرا	موجبة مانعة الجمع ليس اماان يكون الانسان حجر	الانسان حجرا
اولاحجر	اوشجرا	اوشجرا	اوشجرا
مشارك التالي: كلما كان هذا ناطقا ٢ كان انسانا	٤	٦	٨
مشارك المقدم: كلما كان هذا انسانا ١٠ كان ناطقا	١٢	١٤	١٦

والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مقدمها غير مشارك المتصلة وتاليها نتيجة مشاركها كانه حملية مع المنفصلة اوالعكس واخرى منفصلة احد جزئيها غير مشارك المنفصلة والجزء الاخر نتيجة مشاركها كانه حملية المتصلة اما المتصلة المشارك التالى فكقولنا كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا ودائما اماكل ممكن متأثر عن الغير اومترجح بلا مرجح ينتج بالاعتبار الاول قولنا كلما كان العالم متغيرا كان أما متأثرا عن الغير واما مترجحا بلا مرجح والبرهان انقول كلما اوليس اوقد يكون اذا تحقق المقدم تحقق التالى كانه حملية مع المنفصلة فاما نتيجة المتشاركين اوالجزء الاخر منها اذ وجب الاتصال وتنتج التألف اونفرض من المتشاركين نتيجة تنتج مع التالى مشارك المنفصلة وبالاعتبار الثانى

(قولنا)

قولنا اما ان يكون العالم مترجحا بلا مرجح واما انه كلما كان متغيرا كان متأثرا عن الغير والبرهان ان احد اجزاء الانفصال واقعة اوقد يقع اذ نشترط منع الخلو او امكان الجمع فالواقع ان كان الجزء الغير المشارك فهو وان كان الجزء المشارك فكانه حملية مع المتصلة فنتيجتهما المتصلة المبرهنه عليه بان يقال كلما اوقد يكون اذا تحقق المقدم تحقق التالى معه فيتحقق نتيجة التأليف فى ايجاب الاتصال والانتاج وبان يقال ليس البتة اذا تحقق المقدم تحقق التالى وكلما تحققت النتيجة المنتجة مع مشارك المتصلة تحقق التالى فى سلبه واما المتصلة المشارك المقدم فكما اذا عكسنا المتصلة الصغرى فى المثال المذكور فالقياس ح ينتج بالاعتبار الاول قولنا قد يكون اذا كان العالم متأثرا عن الغير كان اما متغيرا او مترجحا بلا مرجح اذ تقول كلما تحقق المقدم يتحقق نتيجته مع مشارك المنفصلة او يتحقق غير مشاركها وقد تقول كلما تحقق هذه النتيجة فاما المقدم واما غير مشاركها وكلما اوليس اوقد يكون اذا تحقق المقدم تحقق التالى فكلما اوليس اذ تحققت النتيجة تحقق الترديد بين التالى والجزء الاخر المنفصلة وبالاعتبار الثانى قولنا اما ان يكون العالم مترجحا بلا مرجح اوهو قد يكون اذ كان متأثرا غير الغير كان متأثرا بعين ماسبق من البرهان فتارة يضم المشارك المتصلى الى المنفصلة فيحصل نتيجتهما المنفصلة اليه وتارة يضم المشارك المنفصلى الى المتصلة فينفصل نتيجتهما المتصلة عنه ولذلك كان حكم هذا القياس باعتبار النتيجة الاولى كحكم القياس المركب من الحملية والمتصلة فى الشرائط والنتايج بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة الحملية الواقعة فى نفس الامر وباعتبار النتيجة الثانية كحكم القياس المركب من الحملية والمنفصلة بناء على ان المتصلة معها بمنزلة الحملية تأمل توفق

قال (النوع الثالث مايكون الاوسط الخ) اقول ثالث الثلثة من انواع المركب من المتصله والمنفصلة مايكون الاوسط جزءا تاما من احديهما وناقصا اى جزء جزء من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة فحكمه مع المنفصلة الشرطية الجزء كحكم الحملية معها والنتيجة منفصلة احد طرفيها غير مشارك المنفصله والاخر نتيجة

لان احد الجزئين صادق فى المانعة الخلو وكاذب فى المانعة الجمع لامحالة منه

بتوفيق مايرى من المخالفة م

رفى صهر معا استخدام

الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزء اتاما من المنفصلة فحكمه مع
المتصلة الشرطية الجزء كحكم الحملية معها و النتيجة متصلة مقدمها
غير مشارك المتصلة و تاليها نتيجة الشرطيتين المتشاركتين
العكس فذو المشارك التام مقام الحملية والنتيجة تابعة لذى المشارك
الناقص فى النوع والكيف وهكذا تمثيله وفى القياسين المذكورين تفصيله

منفصلة بسيطة مع المتصلة الشرطية الجزء　　منفصلة شرطية الجزء مع المتصلة البسيطة
وداًئما اما الشمس طالعة　　وداًئما اما ان كان النهار موجودا كان الارض مضيئة
اوالليل موجود　　اودام الشمس منكسفة
كلما لم يفارق المعلول عن العلة　　ينتج كلما يفارق ذال
فكلما كانت الشمس طالعة　ينتج داًئما اما ان كانت طالعة كان الارض　فاما النهار موجود
فالنهار موجود　مضيئة　اودام الشمس منكسفة　اوالليل
البرهان　　والبرهان

منفصلة بسيطة منفصلة شرطية الجزء

الواقع اما الشرطية فنتيجة المتصلة معها متى صدق المقدم صدق الشرطية مع
المنفصلة اذ هى صادقة فى نفس الامر فنتيجتهما　واما الجزء الاخر فهو
تنبيه يمكن استنتاج الحمليات من الشرطيات بل الموجبات من السالبات
كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وليس البتة اذا كان العالم ممكنا
لايكون شئ من المتغير بحادث فانه ينتج ان العالم حادث والا فليس العالم
بحادث وينتج مع الصغرى انه قد يكون اذا كان بعض المتغير ليس بحادث
كان العالم ممكنا وينعكس الى ماينافض الكبرى هف ويمكن العكس
ايضا كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فانه ينتج كلما كان
الشئ انسانا كان حساسا فيمكن اختراع اصول لم تذكر وفصول لم تحصر

قال　(فصل القياس مطلقا الخ)　اقول

اخير الفصول السبعة فى ان كلا من الاقيسة المذكورة منقسمة الى البسيط
والمركب لان القياس مطلقا ان تألف من مقدمتين فقط يسمى قياسا
بسيطا كاكثر الامثلة المتقدمة فى الاقترانى والاستثنائى وان تألف من اكثر منها

٠اما من اقترانيين فصاعدا٠

فقياسا مركبا٠٠ اومن استثنائيين فصاعدا٠٠ وعلى التقادير الثلثه

٠ اومن الاقترانى والاستثنائى٠

هو اما موصول النتايج ان وصل القياس اليها وذكرت ثم ضمت الى مقدمة اخرى ليحصل بسيط اخر وهكذا الى حصول اصل المط كما اذا كان المط ان هذا الشبح جسم وقلت لان هذا انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب وفيه ان تكرار النتيجة ليس بشرط واما مفصول النتايج ان فصل عن بعض البسائط نتيجة وقطعت بان لم تذكر كقولنا لان هذا انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم فالقياس بالقياس الى اصل المط قياس واحد مركب من قياسين اقترانيين اواما المؤلف من استثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان وكلما كان حيوانا كان جسما فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول ويقال كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان وكلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقترانى والاستثنائى بان يؤخذ اقترانى من المثال الاول واستثنائى من المثال الثانى ويقال لان هذا انسان حيوان فهذا حيوان وكلما كان حيوانا كان جسما فهذا جسم بالوصل اى بتصريح نتيجة القياس الاول وضمها الى القياس الثانى والفصل اى بتركها وانما كان المركب من قياسين فصاعدا قياسا واحدا ايضا لان تعريف القياس اعنى قولنا قول يستلزم نتيجته لذاته كما يصدق على كل منهما يصدق على مجموعها اذا كان للمجموع ايضا نتيجة يستلزمها بالذات كما ان الانسان يصدق على زيد وحده وعلى عمر ووحده وعلى مجموعهما وذلك لان الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات لالازمتان لها فلا يقال القوم لم تركبوا قياسا واحدا من قياسين استثنائيين بل اهملوه فلا يكون من اقسام القياس المركب لانا نقول مجموع الاستثنائيين

يجعل النتيجة حقيقة المقدم في القياس الثانى ولا يحتاج الى التكرار م

فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الاقترانى والاستثنائى فلابد وان يكون من اقسام القياس المركب والا لبطل تعريف القياس منعا ثم الموصول والمفصول قسمان للملفوظ اذ النتايج لازمة فى المعقول وفصل اللازم عن الملزوم محال كما حققه فى حاشية الاداب ومن المركب المفصول القياس المقسم وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام المركب من منفصلات اتفاقية وحمليات قسم من المقسم وفيه شئ

اذ لا يكون من المقسم مطلقا لاشتراط المقسم بامور ذكرت م

قال والمؤلف من الاقترانى والاستثنائى اقول

القياس الخلفى المشهور وهو اثبات المط بابطال نقيضه متؤلف ابدا من قياسين الاول اقترانى من لزوميتين احديهما قولنا لولم يصدق المط لصدق نقيضه وهذه الملازمة بينة بذاتها واخرى قولنا وكلما صدق نقيضه صدق امر كذا وهذه الملازمة قد تحتاج الى البيان ينتج لولم يصدق المط لصدق امر كذا والتالى قياس استثنائى من متصلة هى النتيجة وحملية هى استثناء نقيض التالى او اعم ينتج نقيض المقدم او اخص وهو عين المط كان نقول لاشئ من القديم بجسم والا اى وان لم يكن لاشئ الخ لكان بعض القديم متغيرا لكن لاشئ من القديم بمتغير فى نفس الامر واذا بطل اللازم بطل الملزوم وثبت نقيضه وهو المط هكذا فى شرح المطالع وماذكره فى شرح المطالع وماذكره فى شرح الشمسية من ان القياس الاقترانى من ذينك القياسين هو مركب من تلك اللزومية البينة ومن حملية واقعة فى نفس الامر كان يقال لاشئ من القديم بجسم والا فبعض القد جسم وكل جسم متغير ينتج ان لم يكن لاشئ اه فبعض القديم متغير لكن اللازم بط مما لاعبرة به لان ذلك القياس الاقترانى دليل للمصلة الثانية القائلة بانه كلما صدق النقيض يلزم الح فالمركب من الاقترانى والاستثنائى الغير المستقيم يسمى عندهم قياسا خلفيا والمركب منه ومن الاستثنائى المستقيم ينبغى ان يسمى قياسا حقيا وان لم يسموه باسم والخلفى كقول المنطقين لايمكن صدق الشكل الثانى او الثالث بدون نتيجته والا

اى ولوصدق لالوامكن لصدق نقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمتين
حال كونه منتظما مع احديهما على هيئة شكل منتج انتاجا بينا لماينـا
فى المقدمة الاخرى كلـا صدق النقيض كذلك يلزم صدق الاخرى
وكذبها معا هذا خلف اى بط ولهذا يسمى قياسا خلفيا والحق كقولهم
كلما كان الشكل الثانى صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه منتظما
بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجة
وكلما صـدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صـدق الشكل
الثـانى حق فيصدق النتيجة قطعا وفى ايراد هذين المثالين افادة ان
اثبات قياس فى هذا الفن بقياس اخر فلا دور فى استفادته ويابيت احد
يطوى اللزومية البينة فاوافقه لان تعريف الخلف لايقتضى كونه مركبا
بل صـادق للغير المستقيم البسيط المنتج لبطلان نقيض المط لالعين المط
لاسيما اذا عرف بانه ابطال نقيض المط

قال (الباب الخامس فى مواد لادلة الخ) اقول

لله دره حيث عد هذا الباب من اصل الفن اذ قد يخطا فى مواد الادلة
والعاصم عنه منطق وباب القضايا باحث عن صور اجزائهـا لاعن
موادها والبحث عن مواد اجزاء الادلة من حيث العلم قد اقتضى مقدمة
وفصلين اعلم اولا ان طرفى النسبة الخبرية من الوقوع واللاوقوع ان
تسـاويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى
شكا وان ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقا
واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما حيث انقطع احتمـال الطرف
الاخر بالكلية فالطرف المجزوم ان كان ثابتا بحيث لايزول بتشكيك المشك
يسمى يقينا ان طابق الواقع والا فجهلا مركبا وان كان غير ثابت فتقليدا
والطرف الاخر الذى هو الاحتمال المنفى يسمى تجهيلا وان لم يكن جازما
بل احتمل الطرف الاخر ايضا فالغالب ظن والمغلوب وهم ومن هذا ظهر
ان الشك والوهم والتخييل تصورات لاتصديقات اذ لاحصول بهـا
للنسبة من حيث الاذعان فالقضية اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة
جهلا مركبا فهذه اربعة اقسام والفـاء فى قوله فالقضية للتفريع لان

انها حملية وشرطية مثلا
من غير ان ينظر فى صدقها
وكذابها منه

القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق بها ومافيه فيه وقدعلم ان
التصديق منحصر فى الاربعة فيلزم انحصار القضية فى الاربعة ايضا نعم
قديطلق القضية على مالم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات
لكنه اطلاق مجازى لانه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام فى الثانى وهذه
خريدة التقويم وجريدة التقسيم

. احتمال مساوى . شك

[illegible] نسبت كون كون مع احتمال اللايس احتمال مرجوح وهم المركب من الوهميان سفطة ٥

[illegible] . كون بلا احتمال اللايس احتمال راجح تخييل . والمركب من التخييليات . شعر ٤

. احتمال منفى ظن

ثابت غير ثابت

تقليد والمركب منها خطابة ٢

واقع عند الناس مقبولات

واقع فى نفس الامر مسلمات والمركب منها جدل ٢

غير واقع فى نفس الامر مشهورات

يقينيات نظريات والمركب منهما برهان

جهليات بديهيات

حدسيات ٣
مجربات ٥
متواترات ٤
قضايا قياساتها معها ٣
مشاهدات ٢
اوليات ١

واليقينية اما بديهية وضرورية هى مبادى اولى اونظرية مكتسبة من
تلك المبادى اما البديهيات فست الاولى الاوليات وهى التى يحكم بها
كل عقل سليم قطعا اى جازما ثابتا بمجرد تصورات اطرافها مع النسبة
وهى جلية وخفية كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين اوارتفاعهما
وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء والجسم الواحد فى

ان واحد لايكون فى مكانين الثانية المشاهدات وهى التى يحكم بها
العقل قطعا بواسطة مشاهدة الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان
هذه النار او كل نار حارة وان الشمس مضيئه وتسمى حسيات او بالقوى
الباطنة ولو بالواهمة فى الامور المحسوسة كالحكم الحاصل لنا دائما بان
لنا جوعا او عطشا او غضبا وتسمى وجدانيات وهى لاتكون يقينية لمن
لم يجدها فى وجدانه وههنا اشكال قوى هو ان الحررة المشهودة هى
حرارة هذه النار الملموسة لاحرارة كل نار والحكم الحسى لايكون الاشخصيات
بل الحكم بحرارة كل نار انما حصل بواسطه مشاهدة الحكم فى بعض
افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فلا
يكون تلك الكلية يقينية فضلا عن ان يكون حسية والجواب انه قد
تقرر فى محله ان النفس اذا شاهدت الحكم فى افراد نوع واحد فاض
عليها من جانب المبدأ الفياض علم قطعى بوجود الحكم فى كل فرد
من افراد ذلك النوع كما فى حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته فى افراد
جنس حيث لايفيض عليها العلم القطعى بالكلية لجواز ان يكون هناك
فصل ينضم فى افراد اخر ويقتضى خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل
العلم القطعى بكل حيوان يحرك فكه الاسفل غير التمساح فتأمل هل
هو حاصل فى كل انسان الثانية قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات
وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفى اللازم لتصورات
اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها بمتساويين اللازم لتصورها
الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفى
حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث
يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها
المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات
الغير المحسوسة باحدى الحواس كوجود العقول المتواتر من الحكماء
والعلم باحوال الاخرة باخبار الانبياء عليهم السلام على الاستدلال الخامسة
المجربات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفى حاصل
دفعة عند تكرر مشاهدة ترتب الحكم على التجربه اى على نهج واحد

عدلنا عن قوله يكتسب
لقصد الدوام وقد سبق
فى اوائل الكتاب منه

قيد نا بالدوام احترازا عن ادراك سائر الحيوانات
جوعهن فانه وقت
جوعهن م

كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء والضرب بالخشب مولم
السادسة الحدسيات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس
الخفى الحاصل دفعة بالحدس الذى هو ملكة الانتقال الدفعى من
المبادى الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما
فى صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما بممارسة مبادى
الحكم بلا تحركا فى غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القمر
مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة عند تكرر
مشاهدة اختلاف تشكلاته النوريه عند قربه من الشمس و بعده وهى
ايضا لاتكون يقينية لغير المتحدس قال فى شرح المطالع لابد فى الحدسيات
من تكرار المشاهدة والقياس الخفى كما فى المجربات والفرق ان السبب فى
المجربات معلوم السببية ومجهول الماهية فلذا كان القياس فيها القياس
فيها واحدا وهو انه لولم يكن لعلة لم يكن دائما او اكثريا وفى الحدسيات
معلوم الماهية ايضا فلذلك كان القياس فيها متعددة بحسب اختلاف
العلل فى هيئاتها انتهى والحق ان الحدسيات لايحتاج الى المشاهدة
فضلا عن تكرارها فان مباديها قد تكون عقلية والاضبط ان الحكم
اما حاصل بمجرد تصورات الاطراف وهو العلم الاولى او بالقياس اللازم
لها وهو قضايا قياساتها معها او بالحس للحاسين وهو المشاهدات
او بقياس حاصل لهم بتكرره وهو المجربات او لغيرهم بتوارد الاخبار منهم
وهو المتواترات او بملكة الانتقال وهو الحدسيات وذلك القياس الخفى
فى الحدسيات وقضايا قياساتها معاها يكون على انحاء مختلفة كدلائل
الاحكام لان لكل حكم دليلا مغايرا الدليل حكم اخر بخلاف القياس الخفى
فى المجربات والمتواترات فانه على نحو واحد فى جميع المواد فانه فى الاول لوكان
اتفاقيا لما دام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام فلم يكن اتفاقيا بل لابد له
من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب واذا علم حصول السبب علم
حصول المسبب قطعا وفى الثانى لوكان كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم
اتفقوا وللاشارة اليه نكر القياس الخفى فيهما اذ التنكير يدل على الوحدة

النوعية وعرفه باللام فى الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما
تدخل على النكرات بعد تجريدها عن معنى الوحدة كما تقرر فى محله
واضافة الملكة الى الانتقال فى قوله ان الحدس ما يحصل بواسطة القياس
الخفى الحاصل بملكة الانتقال الدفعى من اضافة السبب الى المسبب
دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية مجازى
باعتبار ان قسما منها حاصل بممارسة المبادى كالملكة فتأمل وبحاشية
الاداب الحنفية فتزمل اعلم ان القوة العاقلة للنفس اما استعداد محض
للادراك وهو العقل الهيولانى او تهيؤ تام للاستحصال وهو العقل
بالملكة او لا ستحضار ما ذهل عنه متى شاء وهو العقل بالفعل او مشاهدة
بلا غيبوبة وهو العقل المستفاد والقوة العاملة لها اربع مراتب ايضا
تهذيب الظاهر وتهذيب الباطن والتجلى بصور القدسية وقصر النظر
على كمال الله تعالى كما فى دبياجة شرح المطالع

قال (واما النظريات الخ) اقول

ومن العلوم اليقينية النظريات وهى القضايا التى يحكم بها العقل قطعا
بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا واما التقليدية فهى قضية
التى يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ
حد التواتر قلت لا حاجة الى هذا القيد لان التواتر تصديق للمشاهدين
فى قولهم شاهدنا لا تقليد لهم كحكم من فى شاهق الجبل جزما بوجود
الواجب تعالى ووحدانيته بلا استدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع
من شخص او شخصين قلت هذا يشعر انه لو كان بسماعه من اكثر
لكان علما متواترا وليس كذلك وهذه القضية بديهية عند
المقلد زعما لا نظرية يستدل عليها بخبر الغير للتنافى بين التقليد والاستدلال
عليه يعنى تقليد اخر لانه لا ينافى الاستدلال بتقليد اخر اذ قد يكون
الحكم التقليدى مقدمة من دليل حكم تقليدى فالثابت بهذا الدليل
تقليد اخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد
يفيد مثله ولان التقليد جزم والاستدلال بخبر الاحاد لا يفيد الجزم
اصلا واما الظنيات فهى القضايا المأخوذة من القرائن والامارات

يحكم بهـا العقل حكمـا را حجا مع تجويز نقيضهـا مرجوحا
كا لحكم بكون الطواف بالليل سارقا و جميعهـا نظريات
واما الجهـل المركبة فهى القضـية الكاذبة التى يحكم بها العقـل
المشوب الوهم قطعا لما قالوا ان العقل لايحكم بحكم غير مطابق للواقع الا
بتسلط الوهم اما بزعم البداهة او بواسطه الدليل الفاسد مادة اوصورة بزعم
البرهان كحكم الحكماء بقدم العام فبعضها بدهية زعما و بعضها نظرية
فالجهليـات لايكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لايكون الا صادقة واما
التقليديات والظنيات فبعضهما صادقة والبعض كاذبة

قال ﴿ ثم القضايا باعتبار تركب الادلة منها سبعة آه ﴾ اقول
قدعلمت من انحاء العلم بالنسبة ان مقدمات الادلة سبعة اقسام منهـا
اليقينيـات بدهية كانت اونظرية ومنهـا المظنونات كما سبق ومنهـا
المشهورات وهى قضايا يعترفها الناس لتطابق ارائهم عليهم لمصلحة
عامة اورقة اوحمية اوتأديبات شرعية اوانفعالات خلقية اوعادية فقد
يكون مشهورة عند الكل كالحكم بان الظلم قبيح اوعند طائفة كالحكم
ببطلان مطلق التس ولوغير مترتبة الاجزاء اوغير مجتمعة فى الوجود
فانه من المشهورات المعترف بهـا المتكلمون واما الحكما فقد اشرطوا
فى بطلانه الترتب والاجتمـاع وفى التمثيل به اشارة الى ان المشهورات
قد تحـاكم مع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن عنـد المتكلمين وقد يبلغ
الشهرة الى حيث يشبه بالاوليات والفرق ان الانسان لوقدر انه خلق
دفعة من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف
فيها ولذلك قد يتطرق التغير اليها كاستحسان الكذب اذا اشتمل على
مصلحة عظيمة لا فى الاوليات فان الكل لايتصغر بالقياس الى الجزء اصلا
ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه وهى قضايا يسلمها الخصم ويلزم
بها او اهل العلم المدلل عليه كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول
كالحكم بان القيـاس حجة ومنها المقبولات وهى قضايا يؤخذ عمن
يحسن فيه الاعتقـاد من ارباب العلم المدلل بها كالمأخوذة عن الانبياء
عليهم الصلوات والعلماء والاولياء والحكماء والشعراء وضروب الامثال

ونحوها وهذه الثلثة اى المشهورات والمسلمات والمقبولات لاينظر فى مطابقتها للواقع وبعد النظر قد تكون من اليقينيات او غيرها فمن جعلها من اقسام الظنيات لم يحسن الظن

ومنها المخيلات وهى التى يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضا او بسطا مع الجزم بكذبها كالحكم بان الخمرة ياقوتة سيالة الخمرة مرة مهوعة قال العلامة واما المخيلات فهى قضايا اذا اوردت على النفس اثرت تأثيرا عجيبا من قبض او بسط اونحوهما سواء كانت مسلمة اوغير مسلمة صادقة اوكاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك

والاولى ان يقول والومع الجزم بكذبها م

ومنها الموهومات وهى القضايا التى يحكم بها الوهم قطعا فى غير المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله مكان وجهة ومشار اليه وان وراء العالم فضاء لايتناهى قياسا على ماشاهدوه من الاجسام وانما قيد بالغير لان حكم الوهم فى المحسوسات من اليقينيات اذ الوهم لايخالف العقل فيها كحكمه بان كل جسم فى جهة من جهات جسم آخر ولتطابقهما فيها كانت العلوم الحادية مجرى الهندسة شديدة الوضوح لايكاد يقع فيها اختلاف الارا بخلاف حكمه فى غيرها اذ الوهم هو كالحس قوة جسمانية يدرك بها المعنى المنتزع من المحسوسات كحسن الحسناء وقبح الشوهاء وهما يسبقان الى النفس المسخرة لهما فقد لا يتميز الوهميات من الاوليات عندها ولولا دفع العقل والشرايع وتكذيبهما لما ارتفع الالتبس اصلا ومما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل فى المقدمات ويخالفه فى النتيجة يقولان مثلا الميت جماد والجماد لايخاف منه فاذا وصلا الى النتيجة امتنع الوهم عن قبولها وكانه قيل الحكم على العالم بالقدم من الجهليات هى الموهومات اذ العقل لايحكم بحكم غير مطابق الا بتبعية الوهم وليس حكما على المعقول بالقياس على المحسوس فقال والمراد من القياس على المحسوس اعم مما بالذات كما فى قياس نفس الحكم او بالواسطة كما فى قياس دليله فدليل ذلك الحكم حكم على كل مستند الى الشىء من الممكن المعقول بانه مقترن معه

فى الوجود قياسا على ماشاهدوه من المعلولات الموجودة المستندة الى العلة فلايبطل الحصر لكن الاقسام السبعة متصادقه اذقديكون الحكم الواحد المتيقن اوالمقلد اوالمظنون اوالمجهول مشهورا اومسلما اومقبولا وقديكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الاان المقدمة قد تؤخذ فى الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة اومسلمة اومقبولة الى غير ذلك فلابد من اعتبار قيود الحيثيات فى تعريفات الصناعات ليكون الدليل الواحد برهانا باعتبار يقينية مقدماته وجدلا باعتبار مسلمية تلك المقدمات وخطابة باعتبار مقبوليتها وهكذا ولايردان مسائل علم الكلام من المطالب اليقينيات واكثر دلائلها من المقبولات فكيف الاثبات وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبى عليه السلام الا ان مقدماتها معتبرة فيها من حيث انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ان قيل المعلوم قطعا بتواتر الشاهدين ان هذا الخبر مقول النبى ومعلومه المسموع من فيه واما مطابقته الواقع فلايشاهد فهى من المقبولات لامن المتواترات فقل قدعلم بالتواتر ايضا انه اثبت بالبينات انه رسول فى تبليغه وانه من عليم لايتصور فيه كذب

قال (فصل فى الصناعات الخمس الخ) اقول

لما فرغ عن بيان المواد شرع فى بيان كيفية الفكر الذى هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وهو خمس صناعات البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة لان الدليل الذى يقع فيه النظر قياسا كان اوغيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذى هو اكمل المعارف لايقال هذا صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكه الاسفل وكذا الفرس وغيرهما غير التمساح بالمشاهدة فكل حيوان غير التمساح يحرك فكه الاسفل فيلزم ان يكون برهانا اذلاظنى فى شئ من مقدماته

وليس كذلك ولئن قيل استلزامه النتيجة استلزاما كليا ظنى يقال ذلك الاستلزام ليس من مقدماته لانا نقول لكن استلزامه النتيجة استلزاما جزئيا على بعض وضع وهو هذا الوضع من مقدمات صحة قطعا مع ان كونه الوضع مظنون لامتيقن وقد شرط فى البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل فى الخطابة فتأمل فيه لدقته

والا اى وان لم تكن جميع مقدماته يقينية فان كان بعض مقدماته من المشهورات او المسلمات من حيث انهما كذلك يسمى جدلا كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح وكقول الفقيه وجوب الزكوة فى الحلى ثابت بالخبر الواحد وهو حجة فى الاصول وكقوله تعالى لوكان فيهما الهة الا الله لفسدتا ولعلا بعضهم على بعض والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان ومالاقناع يسمى دليلا اقناعا قال العلامة الجدلى قديكون مجيبا حافظا للرأى وغاية سعيه ان لايصير ملزما وقديكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم

وان كان من المقبولات او المظنونات من حيث انهما كذلك يسمى خطابة وهو قديكون قياسا وقديكون استقراء او تمثيلا وقديكون على صورة قياس غير يقينى الانتاج كقولك هذا الرجل الطواف ينبغى ان يحترز عنه لانه سارق ظنا وكل سارق ينبغى ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم فى معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ فمنها الامارات كالغيم للمطر ومنها الادلة النقلية لان دلالتها على مدلولاتها يتوقف على علوم عشرة وستة فى الارادة

ثلثة فى الوضع نقل اللغة

ثم لابد من العلم بعدم المعارض العقلى نقل الصرف

وكلها ظنية الا اذا دلت القرائن المشهودة على نقل النحو

انتفاء الاحتمالات المذكورة قيل استدلال فى نفسه بامارة على حكم ظنى

عدم النقل
عدم الاشتراك
عدم المجاز
عدم الاضمار
عدم التخصيص
عدم التقديم والتأخير

من غير اظهاره على احد ليس لترغيب الناس اوتنفيرهم قلت الغرض
المذكور اكثرى لاكلى على انه يمكن ان يقال الناس اعم من المستدل
ومامن فكر بل فعل يصدر عن العاقل الاانه لجلب نفع اودفع ضروامّا
اخراج مثل هذا الاستدلا عن الخطابة فمع انه يوجب اختلال انحصار
الصناعات فى الخمس لا يرتضيه تعريف الخطباء
وان كان من المخيلات من حيث انها مخيلات يسمى شعريا كقول الشاعر
لولم يكن نية الجوزاء خدمته لمارأيت عليها عقد منتطق و الغرض منه
انفعال النفس بقبض او بسط اونحوهما ليؤدى الى فعل اوترك اورضاء
اوسخط اونوع من اللذات ولهذا يفيد الاشعار فى بعض الحروب وعند
الاستعطاف والاستماحة مالا يفيده غيرها وان كان من الموهومات الملتبسة
بالحق من حيث انها موهومات يسمى مغالطة اما لتغليط الحكيم
فسفسطة اولتشغيب الجدلى فشاغبة والحيثية لاخراج الشعر لماعرفت
ان المقدمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل
المركب منها من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة
شعرى فقيود الحيثيات المعتبرة فى مفهومات الصناعات للتقييد لاللتعليل
فلا يرد فلا يرد ان اخذ المستدل المقدمة الموهومة فى السفسطة قد لاتكون
لاجل انها موهومة كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لقيد
الحيثية هنها تأمل فيه وانماقيد بالتباس بالحق لانها لاتفيد الا بحسب
المشابهة واسباب الغلط كثيرة منها مايتعلق باللفظ كان يقال الهيولى
قابل والقابل فاعل والخمسة زوج وفرد لافرد فقط اذ يصدق عند
اجتماعهما لاعند انفرادهما ومنهامايتعلق بالمعنى امافى المادة اعنى فى نفس
القضايا بحسب اطرافها وهيئاتها كايهام العكس فى قول الفرق الضالة
ان كل موجود متحيز والواجب تعالى موجود ووضع الطبيعية مكان
الكلية والذهنية مكان العينية وسلب الجهة مكان السالبة الموجهة
الى غير ذلك اوفى الصورة كالمثال المذكور بعكس الموهم ومن المغالطات
الورود ان تقول مثلا العنقاء موجود لانه امّا ان يكون الاخص
منه كالعنقاء الاصفر موجودا اولم يكن وكلما كان فالعنقاء الموجود وكلما

لم يكن فهو موجود ايضا والا لكان الاعم مساويا للاخص هف تنبيه اقوى
العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعفها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله
ومادونه فى القوة ولا يفيد ما فوقه فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن كما اذا كان
بعض المقدمات يقينية والبعض الاخر تقليدية او ظنية والتقليد يفيد التقليد
والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن قلت يجوز حصول الاقوى باجتماع
الاضاعف كالحيوطة المجتمعة ولاشك ان المشكوكات المحذر عنها باعثة
على النظر والتدبر لاسيما اذا صدر عن النذير العريان

قال (فصل الدليل مطلقا آه) اقول

الدليل مطلقا لابد ان يشتمل جزأ تكون ملاحظته واسطة فى وصول
العقل الى العلم بالنتيجة فذلك الجزء المتوسط بين العقل والنتيجة ان كان
ذاته ايضا علة لذاتها اى للثبوت او الانتفاء الواقع بين طرفيها وبعبارة
مختصرة ان كان علة لها فى الذهن والخارج فدليل لمى لافادته ان
الحكم قد تحقق ولاشئ تحقق كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى
وبوجود النار على الدخان ليلا قال وانما لم نقل ان كان الاوسط كما قالوا
لان الاستدلال بالتعفن مثلا لمى سواء قرر اقترانيا او استثنائيا كما اشرنا
فى المتن وعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط
على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل
اقترانيا كما فى الاستدلال بوجود النار على الدخان وللاشارة اليه مثل بها
ولقائل ان يقول لانم عدم امكانه اذ نقول الدخان اثر النار والنار موجود
وقد احسن فى جعله من اقسام مطلق الدليل وهم جعلوه من اقسام
البرهان وان كان علة لها فى الذهن فقط بان يكون علمه فقط علة لعلمها
فدليل انى لافادته ان الحكم قد تحقق لا لاى علة تحقق سواء كان
ذلك الجزء معلولا مساويا لها اى للنتيجة فى الخارج كالاسدلال بالحمى
على التعفن وبوجود الدخان على النار نهارا او كانا معلولى علة واحدة
كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع
اقترانيا او استثنائيا او غيرهما من الاصول المقررة ومعنى كونه علة لها
فى الذهن كون ملاحظته سببا للعلم بالحكم سواء كان الحكم ذهنيا

اشارة الى حديث ابو موسى المصدر بان مثلى فى المشارق منه

اوخارجيا ومعنى كونه علة لها فى الخارج كون نفسه سببا لنفس الحكم
وان لم يعلمها احد اذ المراد بالخارج ههنا الخارج عن المشاعر وهو الواقع
الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى فاذا قيل
زيد فى ذهنك بالاحساس فهو جزئى وفى ذهنك بالتعريف فهو كلى
يكون الاستدلال لميا فان لم يفسر العلية الذهنية بالفعية بين العلمين لبطل
تعريف الانى منعا بدخول مثل هـذا الاستدلال فيه والمراد بالعلمين
التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصور ايضا وقد حققنا القول فى بيان
البين والغير البين وانما اطلق العله" وقيد المعلول بالمساوى لان المعلول
اما مساو او اعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال
بمطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العله" الموجبة فانها اما اخص
مطلقـا من المعلول او مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال
بها ولذا لم يحتج الى تقييدها

قال (وايضا الدليل ان توقف الخ) اقول

الدليل اما نقلا ان توقف على حكاية كلام الغير بان تكون الحكاية جزأ
منه كما فى قولنـا لما قال الله تعالى اقيموا الصلوة كانت الصلوة واجبة
اوخارجة موقوفا عليها كما اذا كانت الحكاية دليـل بعض مقدماته
اوعقلى محض ان لم يتوقف على السمع اصلا ولا ثالث اذ لا يتصور النقلى
المحض لان صدق المخبر لا بد منه وانه لا يثبت الا بالعقل والطالب ثلثة
اقسام احدها ما لا يثبت النقل عن مشاهده كجلوس غراب الان على منارة
الاسكندرية ومن هـذا القبيل تفاصيل احوال الجنة والنـار وثانيها
ما لا يثبت الا بالعقل كوجود الصانع ونبوة محمد عليه السلام وثالثها ما يمكن
اثباته بالعقل و بالنقل كوحدة الصانع وحدوث العـالم لا يقال وجود
الصانع لا يثبت عند الجاهل اصلا لانه يتوقف على النظر وله ان لا ينظر
ما لم يعلم وجوبه الموقوف على النقل الموقوف على وجود الصانع اذ يلزم
الدور لانقول كفى فى وجوب النظر عليه احتمال المحذور الحاصل باحتمال
صدق النذير المحذر فليتدبر

﴿ خاتمه اسامى العلوم آه ﴾

(يلحق)

يلحق بهذا الفن ان تعلم اسامى العلوم كالمنطق والكلام والنحووغيرها
قديطلق على مايجمع و يدون من المسائل المتزايدة يوما فيوما وقديطلق
على الادراكات بهـا عن دليلها بقوة العقل بالملكة و قديطلق على
الملكة الحاصلة من تكرر تلك الادراكات و هى ملكة الاستحضار اى
العقل بالفعل بالنسبة الى ماذهل عنه من تلك المسائل وملكة الاستحصال
اى العقل بالملكة بالنسبة الى فروعها الغيرالمتناهية تدبر
فحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين هى الادراكات والملكة و بالمعنى الاول
مجموع المسائل الكثيرة التى تضبطها جهة وحدة بها يعد نوعا ويسمى
باسم كالعسكر الخاص والعسكر المنصور والرديف فلا يقال الاسامى
موضوعة ومجمولة لاالقضايا ولكن يقال ان العلوم كلها مضبوطة بجهة
وحدة ككونها ابحاثا عن اشياء فالمعتبر من اسباب الوحدة هى الجهة
المتعدبها وهى اماذاتية هى الموضوع فالمجموعات من المسائل المتشاركة
فى موضوع نوع من العلوم والمجموعات من المسائل المتشاركة فى موضوع
اخر نوع اخر منهـا كالمعلومات للمنطق وافعال العباد للفقه اوعرضية
هى الغـاية فالمجموعات التى غاية ادراكاتها نفع نوع و التى غايتهـا
نفع نوع اخر كالعصمة عن الخطـاء فى الكفر للمنطق وفى التكلم للنحو
وموضوع كل علم مايبحث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته
اولمساويه يعنى عن الاعراض الذاتية له ولانواعه واعراضه بان يجعل
هو اوعرضه الذاتى اونوع احد هما موضوعا فى المسئلة ويحمل عليه
عرضه الذاتى اونوعه وهو اى الموضوع فى بعض العلوم امر واحد
اما على الاطلاق فذاته كاف كالعدد للحساب واما مقيد بجهة فلتلك
الجهة دخل ايضـا فى العروض كالكلمة من حيث المعـانى المتنوعة
للصرف ومن حيث المعـانى المتوردة عليها للنحو و فى بعض الاخر امور
متعددة متناسبـة فى ذاتى اوعرضى معتدبه كالمتصورات والمتصدقات
فى هذا الفن المتشاركتين فى العلوميـة اوفى الايصـال وكبدن الانسان
واعضائه واحواله والادوية والاغدية وماشاكلهـا اذاجعلت جميعا
موضوعات علم الطب فانها تشارك فى كونها منسوبة الى الصحة التى هى
الغايتـه فى ذلك العلم وكما ان تمايز العلوم بحسب تمـايز الموضوعات كذلك

تناسبها بحسب تناسبها تجانسا وتماثلا وتشابها فمسائل كل فن حمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها ان كانت نظرية اشارة بالفاء الى ان كل هذه الامور متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حمليات موجبات فلما اشار بالتفسير اى بقوله بان يجعل من ان البحث فيه بمعنى الحمل لكن لا مطلقا بل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة ومن لوازمه كونه مسلم الانية واما كونها ضروريات مطلقات فلان العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع او ضوع اولاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له اولعرضه الذاتى اولنوع احدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة قلت لا بل مادام متصفا بالمساوى واما كونها كليات فلانهم انما يحثون عن تلك المسائل ودونوها لتكون قوانين يستنبط منها احكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الاول ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول اوالثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فلا بد ان تقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول فى هذا الاستنتاج وكبراه لا تكون الا كلية واشار بقوله ان كانت نظرية الى انها اى المسائل لا يجب ان تكون نظريات بل قد تكون بديهية كانتاج الشكل الاول والاستثنائى فى هذا العلم فانها من المسائل قطعا وليس فى تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات او بديهيات لان اللحوق اعم من النظرى والبديهى وقولهم لذاته لنفى الواسطة فى العروض لا لنفى الواسطة فى الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية واذا وجب هذه الاكوان فالواجب ان يؤول بها ما وقع فى كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات لكن المقدم حق

وفيه انا لا نم ان لكل علم موضوع بالمعنى المذكور فان لنا ان ندون علما مسائله ابحاث بلزوم غرض لمسالك او احكام لموضوع لاستنباط احكام اخرله بجعلها صغرى لكبريات معلومة من قبل

قالوا اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمبادى والمسائل واعترض بانه
ان اريد التصديق بالموضوعية فهو من مقدمات الشروع وان اريد
تصور معنى الموضوع فهو من مبادى ذلك التصديق وان اريد
تعريفات الامور التى صدق عليها او التصديقات بوجودها فهى من
المبادى لاجزاء اخر والتحقيق انها المقاصد الاصلية فى الحقيقة لكن
قد يجعل المبادى جزأ من العلم تسامحا لشدة الاحتياج اليها وهى تصورية
وتصديقية اما المبادى التصورية فتعريفات الموضوعات سواء كانت
موضوعات المسائل اوموضوع العلم وتعريفات اجزائها كتعريف الهيولى
فى الحكمة الطبيعية التى موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى
والصورة وتعريفات جزئياتها كتعريف موضوع الباب وموضوع
المسئلة التى كان موضوعها نوع موضوع العلم وتعريفات المحمولات
التى هى العوارض الذاتية حدودا كانت اورسوما واما المبادى التصديقية
فالصواب انها ادلة الموضوع ودلائل المسائل والقضايا التى تتألف تلك
الدلائل منها وهى على ثلثة اقسام اصول موضوعة ومتعارفات
ومصادرات لانها اما بديهيات بذواتها كقولنا المجاهدون لابد لهم الزود
والذخاير والاسلحة وتسمى علوما متعارفة او نظريات يقبلها المتعلم بحسن
ظن للمستدل ويذعن بها بلا شك ولا انكار كقولنا للسلطان تكثير العساكر
وتوفير مهماتهم او بالشك والانكار الى ان تتبين فى محلها كقولنا قليل
من العساكر المضبوطة المعلمة خير من كثير الصناديد المتفرقة هكذا
قالوا وللص ههنا بحثان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها
نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم وقد وسم برفع النتيجة فى ترجمة
اقليدس الثانى ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر ان يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لايكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمات البراهين ولا جواب الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم

لو قال بلزوم غرض
لفروض لاحسن لكن
لافائدة فى العلم بلوازم
المحالات فلابد ان تكون
الملزومات المبحوثه عنه
طرق حتى يسلك فيها
الطالب ويحصل الفرض

لم يقل احكام بلزوم
للاشارة الى ان البحث
يجوزان يكون بمعنى مطلق
الحكم م

كما لو ندعى مسئلة ونثبة
كان نقول الدين والدولة
لابد من عساكر معلمة لانه
لولاه لكان كذا وكذا
فيعلم حكم نجعله صغرى
لكبرى معلومة هى قولنا
والعساكر لابد لهم الزاد
والذخيرة والمهمات الحربية
فيعلم حكم اخر

لا يقدح فى كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر ان يكون
الحاصل للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليد الايقينا ولاباس فيه
وادعاء المتعلم اليقين زعمى لا فى الواقع فتأمل فيه جدا اذ يجوز
ان يجدها المستدل ايضا كابرا ولا يجب ان تكون تلك
القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز ان يكون
من مسائل علم آخر وان لايكون من مسائل علم
مدون اصلا وبماذكرنا ظهر ان قول الشيخ
الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات
ومطلقاتها ضروريات غير مختص
بالعلوم الحكمية كما وهم وليكن
هذا اخر الكلام بحمد
العزيز العلام

م